

\* (فهرسة حاشية أبي النجاء على شرح الشيخ خالد)

صفحة	
٣٤	باب الاعراب
٤٥	باب معرفة لامات الاعراب
٦٨	فصل المعربات قسمان
٧٢	باب الافعال
٩٥	باب حرفوعات الاسماء
٩٦	باب الفاعل
١٠٢	باب المفعول الذي لم يسم فاعله
١٠٥	باب المبتدأ والخبر
١١١	باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر
١٢٠	باب النعت
١٣٥	باب العطف
١٤٢	باب التوكيد
١٤٦	باب البدل
١٤٩	باب منصوبات الاسماء
١٥٠	باب المفعول به
١٥٢	باب المصدر
١٥٣	باب ظرف الزمان وظرف المكان
١٥٦	باب الحال
١٥٩	باب التمييز
١٦١	باب الاستثناء
١٦٤	باب لا النافية للجنس
١٦٦	باب المنادى
١٦٩	باب المفعول من أجله
١٦٩	باب المفعول معه
١٧٢	باب مخفوضات الاسماء

Abū al-Najā al-Tamīdāʾī,  
Muḥammad

Hāshiyat Abī al-Najā

حاشية العلامة أبي النجاء على شرح الشيخ  
خالد الأزهرى على متن الأبرومة  
في علم العربية ورجعها  
الله تعالى  
أمين

٢



(RECAP)

2271

407

552  
outs 1867

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي فتح أبواب فضله لمن اصطفاه من عباده \* ورفع عن أشرب  
حضرة عوامل الجزم فذاقوا الذة أنسه ووداده \* وجع لهم مفردات  
الفضائل جمعه السالم \* ونصب لهم علامات القواضل بنيل المراحم  
والمكارم \* وأشهد أن لا اله الا الله الواحد الاحد الذي اعرب عن  
مستتر الاحوال بظاهر المقال \* وبني على ضم الشريعة العربية موضع  
الاعزاز والابلال \* وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله سيد  
من خفف جناحه بباب الافادة \* وأفضل من ميز من صوب أعلام  
السعادة والسيادة \* صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين أخلصوا  
في أفعالهم الماضية على السنة والكتاب \* فلم يضارعوا في حالهم  
المستقيم يوم العرض والحساب \* وسلم تسليما كثيرا دائما إلى يوم  
الدين آمين (أما بعد) فهذه عبارات شريفة \* ونكات ظريفة \* على  
شرح العلامة الشيخ خالد على متن الآجرومية أخذت أغلبها من حاشية شيخ

مناجنا

مشايخنا العلامة المدابغي على ذلك الكتاب وضعت اليه ما يسر من غيرها  
 فما كان من الحاشية المذكورة لم أعزه اليها للاختصار \* والعم بأن أخذت  
 منها المعظم اذ هي مجر زخار \* وما كان من غيرها أنسبه الى قائله في الغالب  
 \* اذا كان أمرا عزيزا للمطالب \* وأنه على ما فهمه نهمي القاتر \* وأدركه  
 ذهني الدائر \* حرصا على نسبة المقال للقائل \* ليعلم الحق من الباطل \*  
 والحامل لي على اختصار هذه الحاشية طولها على المبتدئين أمثالي \*  
 وما فيها مما لا يناسب حالهم وحالي \* مع قصور الهمة في هذا الزمان \* عن  
 ادراك قل ما كان \* فخرجوا من الله أن تكون هذه الحاشية مقبولة  
 نافعة \* ولدرجات الاخلاص طالعة \* والمؤمل من اطالع عليها فوجد فيها  
 خلافا أن لا يبادر بالتشنيع \* وأن لا يجعله التعصب على أن يكون للحق غير  
 مطيع \* بل يبادر هذا المسكين بالاعتذار \* فان المطلوب اقالة العتار \*  
 خصوصاً وهو لم يقصدها أن يقال \* بل هي خالصة ان شاء الله تعالى لوجهه  
 الكريم الاكرم ذي الجلال \* وهو حسي ونعم الوكيل \* وأسأله الستر  
 الجليل \* (قال الشارح بسم الله الرحمن الرحيم) الجار والمجرور متعلق  
 بمحذوف اتفاقا قدره البصريون اسما أي استدائي والكوفيون فعلا أي  
 استدئي قيل يلزم على الاول عمل المصدر محذوفا وذلك ممنوع ويحجب  
 بأن عمل المصدر في الظرف وعدله بما فيه من رائحة الفعل لا بالجل على  
 الفعل \* ولفظ الجلالة مجرور لانه مضاف اليه والجار له المضاف \* والرحمن  
 الرحيم نعت بعد نعت هذا هو المشهور وقال في المغني الرحمن بدل لانعت  
 والرحيم بعده نعت له لانعت اسم الله اذ لا يتقدم البدل على النعت انتهى  
 وهذا القولان مبنيان على أن الرحمن علم أو صفة قال بالاول الاعلم وابن  
 مالك والثاني الزمخشري وابن الحاجب قال في المغني والحق قول الاعلم  
 وابن مالك اه \* ويظهر أثر الخلاف في الجار للرحمن ما هو فعلي القول  
 بأنه نعت يجري فيه الخلاف في التابع للمجرور في غير البدل أهو مجرور  
 بما جرت المتبوع أو بنفس التبعية والاصح منهما الاول وعلى القول بأنه بدل  
 يكون مجرورا بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع لما تقر بأن البدل على  
 نية تكرار العامل على الاصح أفاده الشارح في اعراجه على الافية

بسم الله الرحمن الرحيم

١٩٨٩



(قوله يقول) فعل مضارع وأصله يقول بسكون القاف وضم الواو  
 كينصر استنقلت الضمة على الواو فنقلت الى ما قبلها واغرض بأن الضمة  
 لا تستنقل على الواو اذا سكن ما قبلها ولذلك ظهر الاعراب على الواو والياء  
 اذا سكن ما قبلهما كدلو وطي وأجيب عن ذلك بأن حكمة نقل الضمة الى  
 ما قبلها في يقول مشاكلة المضارع أصله وهو الماضي فتكون ساكنة في  
 المضارع كما هي ساكنة في أصله وهو الماضي الذي هو قال فان قلت هي في  
 الماضي بحركة بحسب الاصل لقولهم أصل قال قول أجيب عن ذلك  
 بأن قولهم أصل قال قول انما هو تدریب وتعليم ولم تنطق به العرب وتعبير  
 المصنف بالمضارع مشعر بأن الخطبة قبل التاليف أفاده عبد المعطي  
 (قوله العبد) فاعل يقول والمراد به هنا الانسان حرا كان أو رقيقا لانه  
 يملوك لبارئته وهو وصفه في الاصل وغلبت عليه الاسمية فصار من الاسماء  
 التي غاب عليها الاستعمال والمراد بالعبد هنا المتعبد بأخوذه من العبودية  
 التي هي التذلل والخضوع لامن العبادة التي هي غاية التذلل والخضوع  
 انتهى من عبد المعطي (قوله الفقير) صفة لعبد أي دائم التقراء  
 الحاجة ان كان صفة مشبهة أو كثير الفقران كان صفة مبالغة (قوله  
 الى مولاه) أي سيده وناصره وقوله الغنى يحتمل أن يكون بالجر صفة  
 لمولاه وهو الظاهر أي الذي لا يحتاج الى غيره بل كل ما سواه محتاج اليه  
 ويحتمل أن يكون بالرفع صفة للعبد أي الغنى بمولاه عن سواه وهو بعبد  
 (قوله خالده) بدل من العبد أو عطف بيان عليه فان نعت المعرفة اذا  
 تقدم عليها أعرب بحسب العواهل وأعربت هي بذلا أو عطف بيان وصار  
 المتبوع تابعا ونعت التكررة اذا تقدم عليها اتصبت على الحال (قوله ابن عبد  
 الله) بدل أو عطف بيان من خالد وقوله ابن أي بكر بالجر على أنه تابع لعبد  
 الله على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه وقوله الازهرى بالرفع صفة لخالد  
 ويجوز على ما ذكره صفة لعبد الله بناء على أنه كان أزهر بأبيض (قوله  
 عامله الله) أي قابله وجازاه والمفاعلة ليست على بابها فهي بمعنى أصل الفعل  
 وهذه الجملة المراد منها انشاء الدعاء لنفسه واللفظ التوفيق والخلق أي  
 الظاهر فهو من باب أسماء الاضداد انتهى من عبد المعطي (قوله وأجراه)

يقول العبد الفقير الى مولاه  
 الغنى خالد بن عبد الله بن أبي  
 بكر الازهرى عامله الله بلفظه  
 الخفى وأجراه

المراد بالاجراء الدوام والاستمرار لا الحركة المخصوصة والعوائد جمع عائدة  
 اسم فاعل عاد والاضافة من اضافة الصفة للموصوف والمعنى اللهم أدم  
 عليه مرات بركة العائدة ولا حاجة الى تقدير مضاف قبل عوائد أى استمرار  
 عوائد الخ ككما فعل المحنى لا غناء معنى الاجراء المتقدم عنه مع لزوم  
 الركبة فى العبارة عليه لان المعنى حينئذ اللهم أدم دوام عوائد الخ فتأمل  
 ويحتمل أن يكون المراد بالعوائد جمع عائدة بمعنى المصلة والمعروف فالاضافة  
 بآية أى عوائد هى بركة والبر اسم جمع لكل خير (قوله الحنفى) بالحياة  
 المهمة بعد هاقا وهو البالغ فى الأكرام والكثرة الواسع (قوله الحمد لله)  
 هو مبتدأ خبره الجاز والجرور المتعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر والحمد  
 هو الوصف بالجليل على الفعل الجليل الاختيارى حقيقة أو حكما على وجه  
 التعظيم ظاهرا وباطنا كذا عترفه السيد الصفى وقوله أو حكما لادخال  
 الحمد على صفاته تعالى الذاتية والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق  
 لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق أو للرازق ونحوهما مع ما هو هم  
 اختصاص الحمد بوصف دون وصف أى قال الله اشارة الى استحقاقه تعالى  
 الحمد بكل وصف (قوله رافع) بدل من لفظ الجلالة لاصفة لانه نكرة  
 فان اضافة اسم الفاعل لمحموله لا تنفيه التعريف وانظروا لفظ الجلالة أعرف  
 المعارف وقوله مقام الجبر ولا يصح نصبه لانه أى لفظ رافع ليس فيه آل  
 وقول بعضهم يجوز فيه النصب غلط والمراد بالمقام المنزلة والرتبة الحسية  
 وهى الدرجات فى الجنة أو المعنوية وهى المكانة عند الله تعالى وقوله  
 المتصين مضاف اليه أى المتصدين وفيهوفى قوله رافع راحة استهلال  
 أفاده عبد المعطى (قوله لنفع العبيد) أى ايصال الخير اليهم والعبيد  
 أحد جوع العبد الاحد عشر المعلومة (قوله الخافضين جناحهم)  
 أى الملبين جانبهم فى الكلام استعار قصر بحجة تبعية حيث شبه الالة  
 جانبهم لطالب الفائدة بمخفض الطائر جناحه وأطلق الخفض على الالة  
 الجانب ثم اشتق من الخفض معنى الالة خافضين بمعنى ملينين واثبات  
 الجناح ترشيع وفيه احتمالات أخر فراجعها فى الحاشية وقوله للمستفيد  
 معناه طالب الفائدة التى هى لغتها المستفيد من علم أو مال أو أصل لإحيا

على عوائد بره الحنفى \* الحمد لله  
 رافع مقام المتصين لنفع  
 العبيد \* الخافضين جناحهم  
 للمستفيد

ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن مالا جله  
الاقدام على الفعل أو كان مالا جله الاقدام على الفعل انتهى شتواني  
(قوله الجازمين) أى القاطعين بيقينهم وقوله بأن تسهيل أى تسير  
وقوله النصوص بالمعنى اللغوى أى الجهة والطريق وقوله الى العلوم جار  
ومجور ومتعلق بالنصوص (قوله من غير شك) أى من غير تردد لأن الشك  
هو التردد بين أمرين لا مزية لاحدهما على الآخر فعطف التردد عليه  
عطف تفسير وكون العطف للتفسير إذا أريد بالتريد المساوى فقط أما إذا  
أريد به المطلق الاعم من الراجح والمرجوح والمساوى كان عطف عام على  
خاص وعلى كل فالترديد بمعنى التردد لانه القائم بهم وليس المراد به المعنى  
المصدرى الذى هو فعل الفاعل أفاده المحشى وعبد المعطى (قوله  
والصلاة والسلام الخ) جملة خبرية لفظا قصد بها انشاء الدعاء بالصلاة  
أى الرحمة عليه والسلام أى السلامة من النقص والمطلوب بهم هذه الجملة  
أمر زائد على ما حصل له فى كل وقت من الصلاة والسلام فى العبارة حذف  
والتقدير والصلاة والسلام زيادة على ما هو حاصل له صلى الله عليه وسلم  
(قوله على سيدنا) الضمير للعقلاء فغيرهم أولى أو للجميع وهو أنسب  
(قوله محمد) بدل من سيدنا وأعطف ببيان عليه لاصفة لانه علم والعلم ينعت  
ولا ينعت به لجموده نعم يصح أن يكون صفة نظرا لاصله فانه فى الاصل اسم  
مفعول الفعل المضعف والحاصل أنه ان نظرا الى أصله صح جعله صفة  
وان نظرا الى ما بعد العلية كان بدلا وأعطف ببيان فقط (قوله العرب)  
من الاعراب بالمعنى اللغوى وهو الاياتة والاطهار أى الميين وقوله باللسان  
يحتمل أن يراد به اللفظ من اطلاق اسم المثل على الحال فيكون وصفه  
بالفصيح بالمعنى المقر وعند علماء المعانى والبيان ويحتمل أن يراد به الجارحة  
الخصوصية فيكون وصفه بالفصيح بمعنى خلوصه من اللكنة والعجز عن  
النطق (قوله عما فى ضميره) أى عن كل شئ فى ضميره والعموم مستفاد  
من المقام اذ هو مقام مدح لكمال الفصاحة ولا يكون الفصيح فصيحاً حتى  
يعرب عن كل شئ مما فى ضميره من غير غرابة الخ والمراد بالضمير السر أفاده  
عبد المعطى (قوله من غير غرابة) الغرابة هى كون الكلمة وحشية

الجازمين بأن تسهيل النصوص الى  
العلوم من الله من غير شك  
ولا ترديد والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد العرب باللسان  
الفصيح عما فى ضميره من غير غرابة

غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال نحو ما كتبكم تكا كما تم على  
 كتكا كتكم على ذى جنة افرنقوا اه عبد المعطى (قوله ولا تنافر)  
 هو كون الكلمة ثقيلة على اللسان والتنافر ما فى الحروف وما فى  
 الكلمات فأما فى الحروف فهو وصف فى الكلمة بوجوب ثقلها على اللسان  
 وعسر النطق بها نحو مستشزرات أى مر تفعات وأما فى الكلمات فهو  
 كونها ثقيلة على اللسان نحو قوله

وقبر حرب بمكان قفر \* وليس قرب قبر حرب قبر  
 اه عبد المعطى (قوله ولا تعقيد) هو كون الكلام معقدا لا يظهر  
 معناه بسهولة كقول الشاعر

ومائله فى الناس الاملكا \* أبوأمة حتى أبوه يقاربه

(قوله وأصحابه) ليس جمع صاحب إذ لا يجمع فاعل على أفعال ولا جمع  
 صاحب باسكان الحاء لأن فعلا الصحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف  
 المعتل فإنه يجمع على أفعال كثوب وأتواب وبيت وأبيات بل هو جمع صاحب  
 بكسر الحاء كفتح مخفف صاحب باسكانها وهو اسم جمع صاحب بالاسكان

(قوله أولى) بمعنى أصحاب مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وهو  
 نعت للآل والأصحاب (قوله الفصاحة) هى ملكة فى النفس يقتدر

بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ويوصف بها الكلمة والكلام  
 والمتكلم اه عبد المعطى (قوله والبلاغة) هى ملكة فى النفس يقتدر

بها على كلام بليغ ويوصف بها الكلام والمتكلم فقط اه عبد المعطى  
 (قوله والتجريد) بالراء أى الذين تجردوا عن النقائص وفى بعض النسخ

بالواو أى الذين جردوا الحروف فى المقال ولا يخفى استعمال هذه الخطبة  
 فى مواضع عديدة على براعة الاستلال (قوله وبعد) الواو فيها نائبة

عن أمأ وأما نائبة عن مهمما وأصل الكلام مهم ما يكن من شئ بعد البسمة  
 والجملة الخ فهم مبتدأ والاسمية لازمة لها ويكن شرط والفاء لازمة

له فحين تضعفت أمأ معنى الابتداء والشرط لازمهما المزمع وهو هو  
 والاسمية اقامة للآزم وهو الفاعل والاسمية مقام المزمع وهو هو ويكن

وابقاء لآثره فى الجملة لكن لما عذر قيام الاسمية بأما كونها حرفا

ولا تنافر ولا تعقيد \* وعلى آله  
 وأصحابه أولى الفصاحة والبلاغة  
 والتجريد \* (وبعد)

قوله مخفف صاحب الخ فيه نظر  
 ظاهره

أصقوها للاسم أي أو نحوها قبله بلا فاضل وقولنا في الجملة يصح أن يرجع  
 لقولنا مقام المازوم وذلك لأن الفاء وان قامت مقام الشرط ليست في  
 موضعه حقيقة لأن موضعه حقيقة ما قبل الطرف الذي هو بعد على القول  
 بأنه من مضمولات الجزاء أو الاسمية بمعنى لصوق الاسم لم تقع في موضع  
 المبسدة إذ موضعه حقيقة موضع أما لأنها تأتي عنه ويصح أن يرجع  
 لقولنا وابقاء لآثره وذلك لأن آثار المبسدة أي علاماته كثيرة من الاسمية  
 والخبر والجل بينهما فاصصق الاسم بجزلة وجودا ثاره في الجملة وكذا  
 علامات الشرط كثيرة من الشرط أي التعليق والفاء والجزاء فلو لم يبق  
 ابقاء لها في الجملة أو من الشرط أو في الضرر وأما هنا مجرد التوكيد أي  
 توكيد مضمون الكلام أوله ولتفصيل الجمل الواقع في ذهنه بناء على أن  
 التفصيل لا يشاركها وفيه تكلف والحق أن التفصيل يشاركها وبعد هذه  
 لا تقع بين كلامين مقصدين لكونها الانتقال من غرض إلى آخر فلا يقال  
 السلام عليكم أما بعد فالسلام عليكم وإنما تقع بين كلامين متغايرين بينهما  
 نوع مناسبة كما هنا فلا تقع أول الكلام ولا آخره ومعناها تنقيض قبل  
 وتكون ظرف زمان كثير أو مكان قليل وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ  
 والمكان باعتبار الرقم ولها أربعة أحوال من جهة الاعراب مشهورة  
 والعامل فيها أن قلنا انهما من متعلقات الشرط فعل الشرط والتقدير مهما  
 يكن من شيء بعدما تقدم أو العامل فيها أما أو الواو والتائبة عنها وإن قلنا  
 انهما من متعلقات الجزاء كانت معمولية للجزاء والتقدير مهما يكن من شيء  
 فاقول بعد البسطة والجدلة هذا الخ وهذا الثاني أولى لأنه حينئذ يكون  
 المعلق عليه وجود شيء مطلق عن التقييد بكونه بعد البسطة والجدلة وذلك  
 أمر محقق لأن الكون لا يتلوه عنه فيكون ما علق عليه أيضا محققا بخلافه  
 على الأول فإن المعلق عليه وجود شيء مقيد بكونه بعد البسطة والجدلة  
 (قوله فهذا) أي الحاضر في ذهن من الالفاظ سواء تقدمت الخطبة  
 على التأليف أو تأخرت عنه لأن المشار إليه على الراجح هو الالفاظ  
 الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني (قوله شرح) أي ألقاظ مرتبة  
 ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معان مخصوصة بناء على المختار عند المحققين

فهذا شرح

وسيلهم

وسيدهم من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن اللفاظ  
 المختصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة (قوله لطيف) أى قصير  
 (قوله لالفاظ الآجرومية) متعلق بشرح لانه فى الاصل مصدر وقد علت  
 مما تقدم قريبا أن أسماء الكتب عبارة عن اللفاظ المختصة فتكون  
 الآجرومية عبارة عن اللفاظ أيضا وحينئذ فإضافة ألفاظ إليها يحتمل  
 أنهما من إضافة المسمى الى الاسم أى ألفاظ مسماة بالآجرومية ويحتمل  
 أنها من الإضافة البانية أى ألفاظ هى الآجرومية وعلى كل يلزم من  
 شرح اللفاظ أن يكون شرحا للمعاني أيضا اهـ من المحشى وعبد المعطى  
 والآجرومية نسبة الى مؤلفها ابن آجروم على القاعدة التى هى اذ انب  
 الى المركب الاضافى المبسو وبابن اواب يحذف صدره وينسب الى عجزه  
 قال ابن مالك

وانسب لصد رجليه وصد رما \* ركب من جاولثان تمما

اضافة مبسواة بابن اواب \* أو ماله التعريف بالثاني وجب

وآجروم بهزنة مفتوحة تمدودة فخيم مضمومة ثم راء مشددة مضمومة فواو  
 معناه بلسان البربر الفقير الصوفى وهو أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجى  
 نسبة الى صنهاجة وهى قبيلة بالمغرب نسب اليها وكان من أهل قاس اهـ  
 من المحشى (قوله فى أصول علم العربية) أى فى بيان ذلك أى فى بيان  
 جنس أصول الخ وقريئة ارادة الجنس المشاهدة أى فى بيان الفروع  
 أيضا وانما اقتصر على الاصول لانها أهم فهمى أولى بالتنبيه عليها اهـ من  
 عبد المعطى والاصول جمع أصل وهو لغة ما بنى عليه غيره واصطلاحا قضية  
 كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها أى أحكام الافراد المندرجة  
 تحت موضوعها مثلا قولنا الفاعل مرفوع قضية كلية تم زيد وعمرا وبكرا  
 من قام زيد وقعد عمرو وورد بكرو ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمرو  
 وبكرو مثلا الذى هو حكم من الاحكام ويرادف الاصل القاعدة والاساس  
 والضابط والقانون فكل واحد منها معناه لغة واصطلاحا ما ذكر فى الاصل  
 ثم ان الظرفية ظرفية مجازية على سبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الدال  
 والمدلول بالظرف والمظروف تشبيها مضمرا فى النفس واثبات فى تخيل

لطيف لالفاظ الآجرومية  
 فى أصول علم العربية \*

وفيها احتمالات أخر فرأى هذا في الحاشي وعلم العربية المراد به هنا خصوص  
علم النحو والاضافة فيه من اضافة المسمى الى الاسم لان العربية اسم العلم  
الذي أريد به هنا النحو واطراف أصول الى علم من اضافة العلم الى انطباع  
وتسمى بالبيان أي أصول هي علم أي مسائل وفائدة الاضافة هي  
العهد الخاربي أي الأصول المعينة المعروفة عند أهل هذا الفن (قوله  
يتفقه به المبتدئ) اقتصر عليه لأن تفقه به أتم والا فهو نافع لنفسه أيضا  
ولذا قال ولا يحتاج اليه المنتهى ولم يقل ولا يتفقه به المنتهى ويحتمل أنه  
اقتصر على المبتدئ تواضعا وهضما ولهذا ذكر الشارح المتوسط لانه لم يخرج  
عنهما لانه بالنسبة الى ما أتقنه منتهى والى ما لم يتقنه مبتدئ (قوله  
إن شاء الله تعالى) أي بما تهر كما وامثالا للآية ومعلوم أن شافعا فعل ماض  
والله فاعل ومفعوله محذوف أي ذلك وجواب الشرط محذوف دل عليه  
ما قبله (قوله علمته) أي ألقنه للصغار في الفن وأن في الفن للعهد أي  
الفن المعهود ذهابا وهو النحو وقوله والاطفال عطف مرادف (قوله  
لألمحاضين للعلم) أي المستترين على الاشتغال به وأل في العلم للعهد  
والمراد به النحو فيكون المقام للاضمار وأي بالمظهر للإيضاح (قوله  
من فحول الرجال) من اضافة المشبهة الى المشبهة أي الرجال الذين هم  
كالفحول جمع فحل وهو ذكر الأبل إذا كان كريما في ضرابه أي مثلهم  
في المهمة (قوله حله عليه) أي أمرني بتأليفه وأعانني عليه بحمله  
وقاله (قوله شيخ الوقت) أي أهل الوقت أو الشيخ في الوقت أو شبيه  
الوقت بتليد على سبيل الاستعارة المكنية وإثبات شيخ تخييل (قوله  
والطريقة) أي وشيخ أهل الطريقة وهم السادة الصوفية (قوله  
ومعدن) بفتح الميم وسكان العين وكسر الدال على المشهور والسلوك بضم  
السين المهملة مصدر سلك أي موضع التسليك والعمل بالطريقة الموصلة  
الى الله تعالى والحقيقة هي أن يشهد بنور أو دعه الله في سويداء قلبه  
أن كل باطن له ظاهره وعكسه وهي باطن الشريعة ومازوم لها فالحقيقة  
بدون الشريعة باطلة والشريعة بدون الحقيقة عاطلة ٨٢ من عبد المعطى  
(قوله سيدى ومولاي) لفظان مترادفان بمعنى المرتفع قدره (قوله

يتفقه به المبتدئ \* إن شاء الله  
تعالى ولا يحتاج اليه المنتهى \*  
علمته للصغار في الفن  
والاطفال \* لألمحاضين  
للعلم من فحول الرجال \* جلنى  
عليه شيخ الوقت والطريقة \*  
ومعدن السلوك والحقيقة \*  
سيدى ومولاي

العارف

العارفين) أي المتصف بانه رفة وهي حصول العلم بعد أن لم يكن وله هذا  
لا يقال الله عارف بل عالم والمراد بها عند أهل الله ما كان عن كشف صريح  
يهدت به ذب صحيح أو المراد بها ملاحظة ذاته وصفاته في كل أنفاله (هو له  
بريه) أي مالكة العلي أي المرتفع (قوله نفعي الله تعالى) جملة خبرية  
لفظا انشائية بمعنى أي اللهم انفعني ببركاته والبركة لغة الزيادة والتمناه  
والمراد بها هنا علوه وفضله اه من عبد المعطى وكان الاولى أن يعظم هنا  
فيقول نفعي والمسلمين الخ كما صنع في السجعة الثانية لا أن يقال حذف  
من الاقول دلالة الثاني عليه وان كان لاكثر العكس (قوله وأعاد) أي  
أفاض لأن العود الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه وليس مراد الله  
اذا المراد الام أو جند مرتبة أخرى اه من عبد المعطى (قوله على)  
فتمن نفسه خبرا بانه بنفسك لقوله تعالى مقصدا للنفس رب اغفر لي ولاخي  
اه من عبد المعطى بزيادة (قوله صالح دعواته) من إضافة المصفة  
للموصوف أي دعواته الصالحة أي التي يحصل منها خير الدنيا والاخرة اه  
عبد المعطى (قوله الله) يجوز فتح المصحة على تقدير لام التعليل ويكون  
تعليل لا مجرد أي لقوله تعالى ما يشاء وليكونه حقيقا بالاجابة ويجوز كسرهما  
على الاستئناف البياني فيكون تعليل لا جملة هي جواب عن سؤال مقدر  
كأن قائلا قال له لاى شئ قصرت سؤال الله عليه فقال انه الخ (قوله على  
ما يشاء قدبر) المشيئة والارادة بمعنى واحد وهي صفة أزلية متعلقة  
في الانوار تخصيص الحوادث بأوقات حدوثها والقدرة صفة أزلية تؤثر  
في المقدورات عند تعلقها بها فيمالا يزال أي في المستقبل اه شنواني  
وقوله تؤثر فيه مساحجة لأن التأثير للذات بواسطة انصافها بالقدرة قال  
والقول للذات يهدي للمصافات اه محشى (قوله وبالاجابة جدير) أي  
حقيق (قوله الكلام الى آخره) لما كان الكلام مقصودا بالذات بالنظر  
الى الكلمة لأن التفاهم يقع به بخلاف الكلمة فقهه المصنف عليها وأخرها  
في قوله وأقسامه الخ على ما يأتي من أنه تقسيم للكلمة ولم يتوب له  
لانه وأقسامه من المقدمات بخلاف الاعراب وما بعده من الابواب  
فله مقصود بالذات من النفي فحينئذ الكلام مقصود بالذات وغير مقصود

العارف بربه العلي سبى  
الشيخ عباس الازهرى \*  
نفعي الله تعالى ببركاته \* وأعاد  
على وعلى المسلمين من صالح  
دعواته انه على ما يشاء قدبر \*  
وبالاجابة جدير \* (الكلام)



باعتبارين مختلفين فبالنظر الى الكلمة مة صود بالذات وهي تبع فقدم  
 عليها وبالنظر الى الاعراب وما بعده من الابواب مقصود بالتبعية وبفهمهم  
 قدم الكلمة عليه نظر الكونها جراه والجزء مقدم على كله طبعاً فناسب  
 تقديمه وضعاً ثم ان ال في الكلام يحتمل أن تكون عوضاً عن المضاف اليه  
 اما الضمير أي كلامنا والظاهر أي كلام النحاة ويحتمل أن تكون لتعريف  
 العهد الذهني أي الكلام المعهود عند النحاة المعروف فيما بينهم وقد أشار  
 الشارح الى هذين الاحتمالين بقوله في اصطلاح النحويين وعلى كل من  
 الاحتمالين يخرج كلام النحويين فانه ما يتلفظ به مهملاً كان او مستعملاً  
 مفرداً او مركباً مفيداً وغير مفيد وما يتصل به الفائدة وان لم يكن لفظاً  
 كخط واسارة فالنسبة حتمية بينهما وبين كلام النحاة العموم والخصوص  
 المطلق فكلام النحاة أخص فكل كلام نحوي كلام لغوي ولا عكس  
 فيجتمعان في الكلام النحوي لصنعه عليهما وينفرد اللغوي في لفظ  
 مهملاً او مستعمل غير مفيد أو في مفيد غير لفظ كخط واسارة (قوله  
 في اصطلاح النحويين) الاصطلاح لغة مطلق الاتفاق واصطلاحاً اتفاق  
 طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف اليه وهذا الجار  
 والمجرور متعلق بمحذوف حال من الكلام ولا يقال انه حينئذ حال من  
 المبتدأ ويجوز الحال منه ممنوع على الصحيح لانه ليس حالاً من المبتدأ وذلك  
 لان قوله الكلام على حذف مضاف تقديره تفسير الكلام الخ فحذف ذلك  
 المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارفع ارتفاعه فهو حال من المضاف  
 اليه ويجوز الحال من المضاف اليه صحيح مع المسوغ ومن المسوغ عمل  
 المضاف في المضاف اليه كما هنا فان تفسير مصدر فهو على حد الى الله  
 مرجعكم جميعاً قال في الخلاصة ولا تجز حالاً من المضاف الخ (قوله  
 هو اللفظ) أي مسماء اللفظ أي الكلام. قصور على اللفظ ومختصر فيه  
 كما يفيد تعريف الجزأين أعني المبتدأ وهو الكلام والخبر وهو اللفظ  
 والبيان بضمير القصر لوكيد ذلك فهو من قصر المبتدأ على الخبر وليس  
 المراد أن اللفظ مقصور على الكلام فيكون من قصر الخبر على المبتدأ  
 اذ يجري في الكلمة والكلم وهذا اذا قطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ

في اصطلاح النحويين (هو)  
 اللفظ

وهي المركب وعن صفة المركب وهي المقيد فان لوحظ انصاف الخبر بذلك  
 قبل الاحبار به عن الكلام كان فيه قصر المبتدأ على الخبر والعكس الا أنهم  
 صرحوا بأن الجملة المعرفة الطرفين انما تقيد حصراً المبتدأ في الخبر ثم ان  
 اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمى مطلقاً ثم جعل بمعنى اسم  
 المفعول وخص بما يلفظه اللسان والخلق والشفان فلهم فيه تصرفان  
 وصار حقيقة عرفية في ذلك فلا يرد أنه في ذلك حينئذ مجاز والحدود تسان  
 عنه وبهذايجاب عما قيل المراد باللفظ الملقوطة حقيقة كزبدأ وحكم وهو  
 المقيد ركال ضمير فيكون مستعملاً في حقيقةه ومجازه أى فيجاب عن هذا  
 بان استعماله في المقدّر حقيقة عرفية ولم يدل اللفظ بالقول مع كونه خاصاً  
 بالمستعمل بخلاف اللفظ لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد  
 نحو قال الشافعي كذا بمعنى رأه واعتقده (فوله أى الصوت) هو  
 في اللغة ما يسمع سواء اعتمد على بعض حروف المعجم ويقال له غير ساذج وهو  
 المعبر عنه باللفظ أو لم يعتمد عليه ويقال له ساذج وغفل كغالب أصوات  
 الحيوانات فهو على قسمين وعرف أهل السنة الصوت بأنه كيفية تحدث  
 بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لمتوج الهواء ولا للقرع الذي هو امساس  
 بعنف أى بشدة ولا للقلع الذي هو انفصال بعنف بشرط كون كل من  
 المقلوع والمقلوع منه والقارع والمقروع ذا صلابة لا كالقطر  
 فانه اذا صدمه شيء لان معه وكذا لو انفصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت  
 (فوله المشتل) أى المحتوى على بعض الحروف جمع حرف وهو الصوت  
 المعتمد على مقطع أى مخرج من مخارج الحروف محقق وهو اللسان والخلق  
 والشفان أو مقدّر وهو الجوف فالجوف صوت خاص واشتمال مطلق  
 الصوت عليه من اشتمال العام على الخاص فلا يعترض عليه بنحو واو  
 العطف مما هو على حرف واحد فانه صوت وكيف يشتمل على بعض  
 الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتحد المشتل والمشتل  
 عليه والشيء لا يشتمل على نفسه وقد علمت الجواب وأن المراد أن الصوت  
 المطلق يشتمل على واو العطف مثلاً وهو صوت مقيد بالاعتماد على مخرج  
 (فوله الهجائية) نسبة الى الهجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف

أى الصوت المشتل على بعض  
 الحروف الهجائية



يقطع النظر عن صفته أعني العربي فالضمير راجع للموصوف بدلين صفته  
والمراد الوضع من حيث اعتبار الالفاظ فيه بدليل قوله بجعل اللفظ الخ  
والافتقار فيه أعم مما هنا لانه وضع شيء بآراء مني آخر بحيث اذا فهم الشيء  
الاول فهم الشيء الثاني فكلامه فيه اطلاق من جهة أن هذا التعريف  
أعني قوله بجعل اللفظ الخ يشمل وضع غير اللغة العربية وفيه تقييد من  
جهة أن المراد خصوص وضع الالفاظ (قوله كما قال بعضهم) راجع  
لتفسير الوضع بالعربي لاقوله وهو جعل اللفظ الخ والكلف لتشبيه  
ما قاله الشارح من تفسير الوضع بالعربي بما قاله بعضهم من ذلك وليس فيه  
اتحاد النسبة والمثلية أصول المقابلة بينهما بالقائل وهذا كاف (قوله  
هنا) أي في حد الكلام (قوله ما فائدة السامع) أي المخاطب أي فهمه  
معنى من اللفظ بحسن سكوت المتكلم عليه فمفعول فائدة محذوف وهو  
معنى الخ (قوله له التفات) أي له ابتناء على الخلاف في أن دلالة الكلام  
هل هي رضية فيكون المراد بالوضع الوضع العربي أو عقلية فيكون  
المراد به القصد هذا ولقائل أن يقول لانسلم ابتناء تفسير الوضع بالقصد  
على القول بأن دلالة الكلام عقلية بل يصح اعتبار القصد في الكلام على  
القول بأن دلالة الكلام رضية كما لا يخفى (قوله هل هي الخ) هل هنا  
بمعنى الهمزة أي هي رضية فلا يعترض على الشارح بأن هل لا يوفق لها  
بمعادل وهو قد أتى به لها في قوله أم عقلية فلا يقال هل زيد أم عمرو الا اذا  
جعلت هل بمعنى الهمزة او جعلت أم منقطعة (قوله والاصح الثاني)  
هذا خلاف المختار والمختار أن الكلام موضوع بالوضع النوعي قد لاقته  
وضعية أما على أنه موضوع بالوضع الشخصي فهي عقبة جزما (قوله  
مثلا) مفعول محذوف أي أمثل زيد مثلا فثله عمرو وبكر وخالد الخ  
(قوله قائم) أي مثلا كراقد وقاعد الخ ومسمى زيد الذات المشخصة  
ومسمى قائم ذات انصفت بالقيام فاذا عرف كل واحد منهم على انفراده  
وسمع الخ (قوله باعرابه الخصوص) متعلق بحال محذوف من مفعول  
سمع وهو زيد قائم أي وسمع لفظ زيد قائم معر يا باعرابه الخصوص (قوله  
فهم بالضرورة) أي عقل بمجرد نظر العقل من غير احتياج الى تطرؤ فكر

كما قال بعضهم وقال جهود  
الشارح المراد بالوضع هنا  
القصد وهو أن يقصد المتكلم  
فائدة السامع وهذا الخلاف  
التفات إلى الخلاف في أن دلالة  
الكلام هل هي رضية أم  
عقلية والاصح الثاني فإن من  
عرف مسمى زيد مثلا وعرف  
مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه  
الخصوص فهم بالضرورة

معنى هذا الكلام وهذا الحديث لما عرفت من الجزولى وحاصله يرجع الى اعتبار امرور أربعة اللفظ والتركييب  
والافادة والوضع مثال اجتماعها (١٦) زيد قائم فيصدق على زيد قائم أنه لفظ لانه صوت مشتمل على

الراى والباء والادال والقاف  
والالف والهمزة والميم وهى  
بعض حروف ألف بانانا الى  
آخرها ويصدق على زيد قائم أنه  
مركب لانه تركب من كلمتين  
الاولى زيد والثانية قائم ويصدق  
على زيد قائم أنه مفيد لانه أفاد  
فائدة لم تكن عند السامع لكون  
السامع كان يجهل قيام زيد  
ويصدق على زيد قائم انه مقصود  
لان المتكلم قصد به هذا اللفظ  
افادة مخاطب فيخرج بقوله  
اللفظ الاشارة والكتابة  
والنصب والعقد وتسمى الدوال  
الاربع ونحوها ويخرج بقوله  
المركب المفردات كزيد وعمرو  
والاعداد المسرودة نحو واحد  
اثنان الى آخرها وقبل لاجابة  
الى ذكر التركيب للاستغناء  
عنه بالمقصد اذ المقصد الفائدة  
المذكورة لا يكون الامر كما  
ويخرج بقوله المقصد غير المقصد  
كالمركب الاضافى كعبدا الله  
والمزجى كعطبك والتقييدى  
كالحيوان الناطق والاسنادى  
الموقوف على غيره نحو ان قام  
زيد والمعلوم للمخاطب نحو

ومعرفة وضع بل بمجرد السماع (قوله معنى هذا الكلام) وهو نسبة  
القيام الى زيد والمراد فهمه ان لم يكن فهو ماله قبل فى كلام الشارح قيد  
محذوف ثم ان قوله بالضرورة أى من غير احتياج الى معرفة وضع مبنى  
على الاصح عنده الذى هو ضعف عند غيره كما تقدم فعلى الراجح يتوقف  
الفهم على الوضع (قوله وهذا الحديث) اى تعريف الكلام بما ذكره المتن  
(قوله الى اعتبار امرور أربعة) زاد ابن مالك فى التسهيل خامسا وهو لذاته  
حيث قال الكلام هو اللفظ المركب المقصد بالوضع المقصود لانه لا حراج  
صلة الموصول وجمله الشرط فقط وجمله الخبر وحده ورد بأن هذا القيد  
يفنى عنه قيد الافادة لان ما ذكر لا يفيد الا فى حال اعتبار مضمومها الى غيره  
(قوله مثال اجتماعها زيد قائم) مبتدأ وخبر أى مثال اجتماعها هذا  
اللفظ وهذا الجمل غير صحيح لان المراد من الاجتماع وجود جميعها وهذا  
الاجتماع غير لفظ زيد قائم ويحاج عنه بأنه على حذف فى الاول أى مثال  
ذى اجتماعها اى الكلام الذى اجتمعت فيه أو فى الثانى أى مثال  
اجتماعها فى زيد قائم (قوله فيصدق الخ) المراد بالصدق هنا الاخبار  
أى يخبر عنه بأنه لفظ الخ لان الصدق فى المفردات معناه الجمل اى الاخبار  
وفى الجمل معناه عدم التناقض (قوله على الراى الخ) أى مسماه (قوله  
الى آخرها) متعلق بمحذوف اى وانتهى فى العدد الى آخرها (قوله من  
كلمتين) اى ملفوظتين فلا يرد أن فى قائم ضميرا مستترا (قوله لم تكن عند  
السامع) مبنى على خلاف الراجح من شترائط تجديد الفائدة (قوله  
يصدق على زيد قائم أنه مقصود) أى كما يصدق عليه أنه وضع عربى  
وانما اقتصر على ما ذكر لان مذهبه ترجيح اعتبار المقصد وهو ضعيف  
كما تقدم (قوله المسرودة) أى الخالصة عن الاسناد بخلاف الاعداد  
المركبة مثل هذا واحد هذان اثنان فانه كلام (قوله والمعلوم للمخاطب)  
قد عرفت ضعفه فالراجح دخوله فى الكلام التحوى (قوله والمجموع علما)  
اى والاسناد المجموع علما وانما قيده بجمعه علما لانه اذا لم يكن علما كان  
كلاما (قوله ونحو ذلك) لا طائل تحته فالاولى حذفه (قوله والمقصد  
بالعقل كقاعدة) اى المقصد بواسطة العقل فقط كذى افادة حياة الخ أى

ككلام

السماع فوقنا والمجموع علما نحو برق نحو ونحو ذلك ويخرج بقوله بالوضع على  
التفسير الاول ما ليس بعربى كالايسى والمقصد بالعقل كقاعدة حياة المتكلم

ككلام ذي افادة حياة الخ أو المراد و افادة المقيد بالعقل ك افادة الخ فلا بد  
 من حذف مضاف من الاول أو من الثاني ليصح التمثيل ثم ان اضافة افادة  
 الى حياة من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أى افادة اللفظ  
 المسبوع حياة المتكلم به الغير المشاهد ولذا قال من وراء جدار أى  
 أو نحوه من كل سائر فهو من ذكر الخاص و ارادة العام والمراد أن هذا  
 لا يسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة أى افادة حياة المتكلم وان سمي  
 كلاما بالنسبة الى افادة المعنى الذى طريقه الوضع وانما قلنا بواسطة العقل  
 فقط لأجل قوله من وراء جدار والافلو كان المتكلم مشاهدا لم تكن افادة  
 حياة بالعقل فقط بل به وبالبصر ( قوله ويخرج على التفسير الثانى الخ )  
 تقدم ضعفه ( قوله على لسانه ) أى منه ( قوله ومحا كاة بعض الطيور )  
 يحتمل أنه من اضافة المصدر لفاعله أى محا كاة بعض الطيور الالفاظ التى  
 عليها الغراياها كالو علم انسان طائرا أن يقول عند الصباح قد أقبل النهار  
 ثم سمعته يقول ذلك فانك تعلم أن النهار قد أقبل وليس بكلام لانه لم يقصد  
 الافادة وانما نطق به الطائر على عادته هكذا قال بعضهم ويحتمل أنه من  
 اضافة المصدر لمفعوله أى محا كاة الانسان بعض الطيور الذى ينطق بما  
 يفيد قاصدا تشبيهه به وبه قال بعضهم أيضا ( قوله وما أشبه ذلك ) أى  
 أشبه ما تقدم من كلام النائم وما معه أى وما أشبهه من كل ما ليس مقصودا  
 فى نفسه بكلمة الصلة ( قوله ولما كان الخ ) دخول على كلام المتن وقوله  
 لا بد له أى لا فرار له من أجزاء أى اثنين فأكثر فأراد بالجمع ما فوق  
 الواحد فلا بد أن بعض المركبات قد يتركب من جزأين فقط كالكلام الذى  
 نحن فيه ( قوله احتاج ) جواب لما ان كانت حرفا وعاملها ان كانت  
 ظرفا بمعنى حين أو اذ على الخلاف ( قوله معبرا ) حال من فاعل احتاج  
 وقوله عنها أى عن الاجزاء وقوله مجازا حال من الاقسام أى حال كونه  
 الاقسام متجاوزا بها عن معناها الحقيقية وهو الجزئيات ومعنى ذلك أن المتن  
 عبر عن الاجزاء بالاقسام التى معناها الحقيقية الجزئيات لا الاجزاء على  
 سبيل المجاز حيث قال وأقسامه ولم يقل وأجزاؤه وذلك المجاز مجاز  
 بالاستعارة المصروفة وأجزاؤها أن يقال شئت الاجزاء بالاقسام مجازا

من وراء جدار ويخرج على  
 التفسير الثانى كلام النائم  
 ومن زال عقله ومن جرى على  
 لسانه ما لا يقصده ومحا كاة  
 بعض الطيور وما أشبه ذلك  
 ولما كان كل مركب لا بد له  
 من أجزاء يتركب منها احتاج  
 الى ذكر أجزاء الكلام معبرا  
 عنها بالاقسام مجازا

الاندراج فإن الأجزاء مندرجة تحت كلها والأقسام مندرجة تحت مقسمها واستعمل اللفظ الدال على المشبه وهو لفظ الأقسام واستعمل في المشبه وهو الأجزاء (قوله فقال) عطف على معبراً بنحوه بالفعل أي عطف فقال قال في الخلاصة

واعطف على اسم شبه فعل فعلاً \* وعكسا استعمل نحوه سهلاً (قوله أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها) أي جعلتها من جميعها وكلها أشار بهذا إلى دفع ما ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاء وهو أن يقال إن أجزاء الشيء لا يوجد بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحرف كما سيأتي فلا يصح تسمية هذه الثلاثة أجزاء وحاصل الجواب أن هذا السؤال لا يرد إلا لو أراد بالاجزاء الأجزاء الحقيقية ونحن لانسلم ذلك بل المراد بالاجزاء العرفية أي التي اشتهر إطلاق الاجزاء عليها في عرف النحاة وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزءه ألا ترى أنه يعتد في العرف الشعر والظفر والبند والرجل أجزاء زينة ثلاث وضع ذلك لا يقال بانعدام زينة بانعدام هذه الأجزاء فمضى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام أنه يتركب من جملتها وهو يصدق بتركيبه من كلها نحو هل زيد قام ومن اثنين منها نحو ضرب زيد ومن واحد نحو زيد قائم وتلخص من ذلك أن هذا التقسيم أي تقسيم الكلام إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكل إلى أجزائه أي أجزائه العرفية لوجود ضابطه وهو عدم صحة الأخبار بالمقسم ممن كل واحد من الثلاثة فلا يصح أن يقال الاسم كلام الخ لما بينهما من المخالفة فإن الاسم يشترط فيه الأفراد والكلام يشترط فيه التركيب وتنافي اللوازم يقتضي تنافي اللزومات وذلك كله بناء على أن الضمير في أقسامه يرجع إلى الكلام وهو الظاهر ويصح أن يرجع إلى اللفظ لا بقيد المتركب وما بعد ويراد باللفظ الكلمة فيكون من تقسيم الكل إلى جزئياته لوجود ضابطه حيث قد وهو صحة الأخبار بالمقسم عن كل من الثلاثة فيصح أن يقال الاسم كلمة الفعل كلمة الخ وتكون الأقسام مستعملة في معناها الحقيقية وهو الجزئيات ولا حاجة للتجاوز الذي ذكره الشارح ولا يرد السؤال المتقدم الذي أشار الشارح إلى جوابه بقوله من جهة تركيبه من مجموعها الخ كما هو ظاهر لأن

كما فعل الزجاجي في جملته فقال  
(وأقسامه) أي أجزاء الكلام  
من جهة تركيبه من مجموعها  
لا من جميعها (ثلاثة) لا أربع  
لها بالاجماع



ذلك مبنى على أن الضمير راجع للكلام هذا البضاح مراد الشارح وما  
 في الحاشية (قوله لمن زاد) أي لمن يزداد من زاد الخ فهو على حذف مضاف  
 وعدم الالتفات إلى هذا القول وإبطاله من وجهين الأول أنه بعد انعقاد  
 الإجماع على أنه لا رابع وخرق الإجماع ممنع بناء على أن إجماع النحاة في  
 الأمور اللغوية معتبر يتعين أسامه ويتعنع خرقة ووقع لبعض العلماء تردد  
 فيه والثاني أن ما زاده داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه  
 تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة (قوله خالفة) بكسر  
 اللام من الخلفة أي سماء خلفة لاسم الخالفة (قوله وعن ذلك) أي  
 أراد بذلك الرابع اسم الفعل أي اسم فعل من الأفعال فاسم الفعل في كلام  
 الشارح مفرد مضاف فيتم سائر أسماء الأفعال وإن كان الذي مثل له اسم  
 فعل الأمر لأن المثال لا يخصص (قوله فانه خلف عن اسكت) أي خالفة  
 عن لفظه في إفادة ما يفيد الفعل وفي هذا بيان لوجه التسمية بجماله وهذا  
 مبنى على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل والاختار عند المحققين أنه وضع  
 للدلالة على المعنى المصدرى وهو السكوت في صفة ثم استعمل في معنى الفعل  
 مجازا (قوله اسم) أي وما عطف عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال  
 لا يصلح الأخبار بالواحد عن الثلاثة أو التقديرا ولها اسم الخ وهذا بالنظر  
 لما أعرب الشارح من تقدير المبتدأ أعني قوله وهذه الثلاثة أما بقطع النظر  
 عنه وإبقاء كلام المتن على حاله فاسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل مفصل من  
 مجمل (قوله وهو ثلاثة أقسام) يقسمه إلى هذه الثلاثة ليس كل ما صنعه  
 في الفعل والحرف من تقسيم كل ثلاثة أقسام والأفلاسم قسمان فقط لأن  
 المبهـم من المظهر (قوله فهو هذا) أي والذي وليس المبهم غير اسم  
 الإشارة والموصول (قوله جاء) أي وضع لمعنى وفي ذلك وصف الشيء  
 بوصف ناقله لأن المجي لا يتصف به الحرف بل ناقله أي واضعه (قوله لمعنى)  
 أصله معنى تحررت الباء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وجعله قوله جاء لمعنى  
 في محل نصب حال من حرف لانه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها  
 فقط هذا هو الظاهر (قوله فهو هل) أي فتدخل على الفعل نحو هل قام  
 زيد وعلى الاسم فهو هل زيد قائم ومحل كونها مشتركة أن لا يكون الفعل

ولا الالتفات لمن زاد رابعا وسماء  
 خالفة وعن ذلك اسم الفعل  
 فهو صفة فانه خلف عن اسكت  
 وهذه الثلاثة (اسم) وهو ثلاثة  
 أقسام مضمرة نحو أنا ومظهر  
 كزيد ومبهم نحو هذا (وفعل)  
 وهو ثلاثة أقسام أيضا ماض  
 كضرب ومضارع كيمضرب  
 وأمر كاضرب (وحرف جاء  
 لمعنى) وهو على ثلاثة أقسام  
 أيضا حرف مشترك بين الأسماء  
 والأفعال نحو هل وبل وحرف  
 مختص بالأسماء فهو وفي وحرف  
 مختص بالأفعال نحو لم



في حيزها فان كان في حيزها فعل اختصت به ومن ثم ذكر في باب الاشتغال  
 أن نحو هل زيد قام فاعل فعل محذوف يفسره المذكور وفي نحو هل زيد  
 رأيت مفعول فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير هل رأيت زيدا  
 رأيت (قوله اذا كانت أجزاء كلمة الخ) اعلم أن حروف التهجي من زيد  
 مثلا انما هي زي د واما زاي وياه ودال فهذه أسماء تلك الحروف وأن  
 حروف التهجي المذكورة لا معنى لها مطلقا سواء كانت أجزاء كلمة كالتمثال  
 المتقدم أو لا كبت الخ وحينئذ لا يصح تقييد الشارح لها في الاحتراز  
 بما اذا كانت أجزاء كلمة لاقتضائه انها اذا لم تكن كذلك كان لها معنى مع انه  
 ليس كذلك وأيضا الذي احتراز عنه بذلك القيد ليس منها بل هو أسماء وهي  
 مسمياتها وبحسب عن الشارح بأنه أراد حروف التهجي الحقيقية وهي  
 المسميات والمجازية وهي الاسماء من اطلاق اسم المدلول على الدال في الثاني  
 فالتقييد بقوله اذا كانت أجزاء كلمة بالنظر للحقيقة وما خرج بذلك القيد  
 منظوره للمجازية فالاعتراض مبنى على أن المراد الحقيقية والحاصل  
 أن الحروف على ثلاثة أقسام الاول حروف المعاني كمن وعن وهي قسيم  
 الاسماء والانفعال في قوله وحرف جاء لمعنى الثاني حروف التهجي وهي  
 مسميات ألف بالـ الخ وتسمى حروف المباني الثالث أسماء مسميات الحروف  
 وهي أسماء حقيقة لقبولها علامات الاسماء كما ذكره الشارح ولا يطلق  
 عليها حروف التهجي الابحار من اطلاق اسم المدلول على الدال كما مر وهذه  
 هي التي أطلق عليها الشارح حروف التهجي فساغ له الاحتراز عنها بقوله  
 اذا كانت أجزاء كلمة كما تقدم وحينئذ لا احتراز بقوله جاء لمعنى من  
 حروف التهجي الحقيقية وهي المسميات التي يتركب منها الكلمات أما  
 المجازية وهي أسماء تلك الحروف فلا يصح الاحتراز عنها لانها داخله في قول  
 الثلاثة وهو الاسم هذا ايضا كما في الحاشية (قوله كراي زيد الخ) لا بد  
 من تقدير مضاف أي كسميات الخ لان غرضه التمثيل للحروف التي هي  
 المسميات وهو انما مثل بأسمائها (قوله لا مطلقا) أي لم يحتز من حروف  
 التهجي المطلقة سواء كانت أجزاء كلمة وهي الحقيقية أم لا وهي المجازية  
 (قوله اذا لم تكن كذلك) أي أجزاء كلمة (قوله اسم جه) أي اسم

واحتراز بقوله جاء لمعنى من  
 حروف التهجي اذا كانت  
 أجزاء كلمة كراي زيد وياه  
 وداله لا مطلقا لان حروف  
 التهجي اذا لم تكن كذلك  
 كانت أسماء لمعان فحينئذ  
 اسم جه والدليل على انها اسم  
 قبولها العلامات الاسم

مسماجه (قوله) كتبت جيا وهذه الجيم أحسن من جيمك (فالدليل على أنها أسماء دخول التنوين في الأول وأل على الثاني زمن والاضفة على الثالث (قوله) وكذا الباقي) أي باي الحروف فحوت كتبت دالا وهذه الدال أحسن من ذلك (قوله) وإذا أردت الخ) أشار به إلى أن قول المصنف فالاسم الخ جواب شرط مقدر وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة لأنها تنفصم عن الشرط المقدر فهي رابطة للشرط المقدر بالجزء الظاهر (قوله) فالاسم أي أفرادهم والمراد ببعضها لا كلها اذ من الأسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كزوال ودرالك وليس المراد حقيقته وما هيته لصدقها بفرد واحد (قوله المتقدم) فيه إشارة إلى أن الألف والألام للعهد الذكري لتقدم مصحوبها ذكر في قوله اسم والقاعدة أن التذكير إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى وبذلك ظهر حكمة تجريد الثلاثة من أل في قوله وأقسامه اسم وفعل وحرف وتحليلها بها في قوله فالاسم الخ (قوله) بالخفض) عبارة كوفية والجزء عبارة بصرية والخفض خاسر بالاسماء وهو مقابل للجزم في الأفعال وإنما اختص الخفض بالاسم حتى صبح جعله علامة لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يجزأ الا هو فان قيل كان ينبغي حينئذ التعريف بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفض فالجواب أن الاخبار عنه علامة خفية اد الاخبار عنه لا يدركه المبتدئ بخلاف الخفض ثم اعلم أن الاسم في اللغة كل ما أبان عن سماء فيصدق به وبالفعل وبالحرف اذ الغالب أن المعنى اللغوي أعم من الاصطلاح وفي الاصطلاح كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقتزن بزمان وضعا فقولنا كلمة تشمل كل كلمة لانه بمنزلة الجنس وقولنا دلت على معنى في نفسها أي بلا واسطة يخرج الحرف اذ دلالة على معنى في غيره وقولنا ولم تقتزن بزمان وضعا يخرج الفعل اذ لا بد من اقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة وقولنا وضعا قيد في القيد مدخل لما عرضت دلالة على الزمان من الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ومخرج لما انفصل عن الدلالة على الزمان من الأفعال كعسى وليس (قوله) بالخفض) أي لفظه لأجل صحة الاخبار عنه بقوله عبارة قول ليست أل للعهد لانه لم يرد

فحوت كتبت جيا وهذه الجيم  
أحسن من جيمك وكذا الباقي  
وإذا أردت معرفة كل من  
الاسم والفعل والحرف  
(فوالاسم) المتقدم في التقسيم  
(يعرف) من قسمه الفعل  
والحرف (بالخفض) في آخره  
والخفض

مفهومه والمراد بعبارة المعربة (قوله عن الكسرة الخ) فيه قصور  
 ودور أما القصور فلا يقتصر على الكسرة فلم يشمل الياء والفحة النابتين  
 عنها وأما الدور فلا خذه المرفى في التعريف ويجاب عن الاول بأنه اقتصر  
 على الكسرة لانها الاصل وعن الثاني بأنه تعريف لفظي فالخطاب به من  
 علم الكسرة التي تحدث بنحو باب الجز ولا يعلم أنها تسمى خفضا فالمقصود به  
 بيان اللفظ والتسمية ثم ان تعريف الخفض بهذا التعريف انما هو تعريف  
 للفظ الخفض كما يرشد اليه تقدير المضاف المتقدم لصحة الاخبار عنه بقوله  
 عمارة والتعاريف ليست للالفاظ وانما هي للمعاني فكان الاولى للشارح  
 أن يقول في تعريفه على أن الاعراب للفظي وهو نفس الكسرة وما ناب  
 عنها أو يقول على أن الاعراب معنوي وهو تغير مخصوص علامته  
 الكسرة وما ناب عنها هذا ايضا ما في الحاشية (قوله عند دخول  
 عامل الخفض) المراد بعامل الخفض الحرف والاسم ولا ثالث لهما على  
 الاصح ومقابلته أن الجز قد يكون بالتبعية وقد يكون بالمجاورة وسيأتي  
 ما في ذلك ان شاء الله تعالى (قوله ويعرف ذلك) أي كونه اسما (قوله  
 والتنوين) الواو بمعنى أو التي اتمع الخلق يعز أن الاسم لا يخرج عن احدهما  
 وقد يجتمعان لا بمعنى مع لانها تشعر باشتراط اجتماعهما (قوله وهو) أي  
 اصطلاحا أو مألوفة فهو مصدر توفت أي أدخلت نونا فاء لانه عليها مجازم  
 اطلاق اسم المتعلق بالكسرة على المتعلق بالفتح (قوله ساكنة) أي  
 أصالة فلا يرد محركاتها الصارض نحو محظورا انظر (قوله تتبع آخر  
 الاسم) فيه دور لاقتضائه توقف معرفة الاسم على معرفة التنوين لكونه  
 علامة له وتوقف معرفة التنوين على معرفة الاسم لكونه مأخوذا  
 في تعريفه وقد يقال الجهة منفية لانه قد يعرف الاسم بغير التنوين من  
 العلامات فلم تتوقف معرفته أي الاسم على معرفته ثم المراد بالآخر الآخر  
 حقيقة كدال زيدا وحكما كدال يدوباضافة آخر الى الاسم خرج فون  
 التوكيد في نحو لست فعلا لانها في آخر الفعل ولهمذا لم يحتج الى زيادة قول  
 بعضهم في التعريف لغير توكيد (قوله وتعارف في الخط) أي  
 في غاب الاحوال وهو الرفع والجز فلا يرد أنه يرسم ألفا في حالة النصب

عبارة عن الكسرة التي تحدث  
 عند دخول عامل الخفض  
 ككسرة الدال من زيد في نحو  
 قولك صرت زيدا فزيد اسم  
 ويعرف ذلك بكسر آخره  
 والتنوين وهو نون ساكنة  
 تتبع آخر الاسم في اللفظ  
 وتعارفه في الخط

(قوله)

(قوله استغنا عنها) علمه لقوله تفارقة في الخط أى للاستغناء عنها بالشكلة  
المكررة فهو من إضافة الصفة للموصوف والمكرر وهو الشكلة الثانية  
أما الأولى فهي لبيان الاعراب واعتراض هذا التعليل بأن الكلمة قد  
لا تشكل فالأولى قول الرضى وانما لم يرسم التنوين بدل لأن الكتابة مبينة  
على الوقف والتنوين يسقط فيه جر أو رفعاً (قوله نحوز يدور رجل وصه  
وصلات) أشار بتعداد الأمثلة إلى أقسام التنوين الخاصة بالاسم  
وهي أربعة \* الأول تنوين التمكن ويقال له تنوين التمكن وتنوين  
الامكانية وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم  
وقائده الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية ~~ا~~ كونه لم يشبه  
الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو ز يدور رجل وقيل ان تنوين  
رجل تنوين تنكير ورد بأنه معرب وتنوين التنكير كما سيأتى لا يدخل  
لأعلى المبنيات \* الثاني تنوين التنكير من إضافة الدال للمدلول وهو  
اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فأتون منها كان  
نكرة وما لم يتون كان معرفة فهو يدل على أن ما لحقه أريد به غيره عين ويقع  
سماعى باب اسم الفعل كصه ومه وابه وقياسا في العلم المختوم بويه  
كسيوبه وعمرويه ونقطويه تقول سيبويه بلاتنوين إذا أردت شخصا  
معينا اسمه سيبويه وابه بكسر الهمزة بلاتنوين إذا استردت مخاطبك من  
حديث معين فإذا أردت شخصا ما اسمه سيبويه أو أردت استعادة من  
حديث ما أى أى حديث كان توهم ما فسيبويه بلاتنوين معرفة بالعلمة  
وابه كذلك معرفة من قبيل المعرف بال العهدية وهو مبني على أن مدلول  
اسم الفعل المصدر أى مدلوله وهو الحدث وهو الصحيح كما تقدم وأما على  
القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات كذا في الحاشية  
وقوله لأن جميع الأفعال نكرات كذا في التدمير أيضا واعترضه محشبه  
الروداني بأنه اسم اللفظ الفعل للمعناه الذى هو نكرة حتى يكون نكرة  
بل سماء لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم له أى علم شخصي وانما كان علما  
شخصيا لأن اللفظ لا يتعدى تدا المتلفظ والتعدد بتعدد تدقيق فلسفي  
لا يعتبره أرباب العربية اه من الحفظ على الأشموني قال في الحاشية وفي

استغناء عنها بتكرار الشكلة  
عند الضبط بالقلم نحو ز يد  
ورجل وصه وصلات وحيث  
فهذه أسماء لوجود التنوين  
في آخرها

كلام بعضهم انه اذا قدر أى اسم الفعل معرفة جعل علما لمعقولية الفعل  
الذى هو بمعناه كفى اسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من أحاد الفعل  
الذى يتعدد بتعدد اللفظ به فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس فصح ذلك  
وان كان مدلوله فهلا اه وقوله لمعقولية الفعل الخ أى للفعل من حيث  
حصوله فى العقل من غير اعتبار اللفظ به وغرضه بهذه العبارة صحة جعل  
اسم الفعل معرفة ونكرة على القول بأن مدلوله لفظ الفعل \* الثالث تنوين  
المقابلة وهو اللاحق نحو مسلمات مما جمع بألف وتاء مزيدتين سمي بذلك  
لانهم جعلوه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فان الالف والتاء فى جمع  
المؤنث علامة الجمع كالواو والياء فى جمع المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل  
النون الزائدة لدفع توهم اضافة أو افراد فزيد التنوين لذلك حتى لا يلزم  
منه الفرع على الاصل اذ لو لم يزد التنوين لزم أن فى الفرع زيادة بخلاف  
الاصل والفرع هو جمع المذكر السالم لكونه معربا بالحروف والاصل هو  
جمع المؤنث السالم لكونه معربا بالحركات لان الاصل فى لاعراب الحركات  
والحروف نواب عنها كما سأتى \* الرابع تنوين العوض وهو ثلاثة أقسام  
الاول عوض عن جملة أو جمل وهو اللاحق لاذعوضا عما تضاف اليه فى نحو  
يوشد وحينئذ والاصل يوشد كان كذا وحينئذ كان كذا اخذت الجملة  
ويجى بالتنوين عوضا عنها اختصارا فالتى سأ كان اذ والتنوين فكسرت  
الذال على أصل التقاء الساكنين الاضافة فى ذلك من اضافة الاعم الذى  
هو يوم أو حين للاخص الذى هو وقت اذ كان كذا وكذا الثانى عوض عن  
كلمة وهو تنوين كل فى نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته أى كل  
انسان وتنوين بعض فى نحو قوله تعالى فضلنا بعض النبيين على بعض أى  
لى بعضهم الثالث عوض عن حرف وهو اللاحق للجموع المعتلة الالية  
على وزن فواعل نحو جوار وغواش وقواض فى حالتى الرفع والجر بناء على  
أن الاعلال مقدم على منع الصرف وهو المختار لان الاعلال متعلق بجوهر  
لكلمة ومنع الصرف حال من أحوالها بعد تمامها فأصله جوارى بالضم  
أو بالكسر والتنوين استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت  
ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم وجدت صيغة منتهى الجموع الاقصى

تقديرا

تقدير الان المحذوف لعله كالثابت ولهذا يجزى الاعراب على الراء فحذف  
 تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء الى ال ساكنين في غير المنصرف  
 المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعافقوضوا التنوين من الياء  
 لتقطع طماعية رجوعها وذهب بعضهم الى أن منع الصرف بتقديم على  
 الاعلال قال كما تشهد به لغة من أثبت الياء حال الجزء فتوحة فأصل  
 جوار جوارى بلا تنوين استثناقت الضمة على الياء فحذف وأتى بالتنوين  
 عوضا عنها ثم حذف الياء لانتفاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجزء وانما  
 كانت الفتحة في حالة الجزء ثقله لتباعدتها عن ثقل وهو الكسرة فعلى هذا  
 يكون التنوين عوضا عن حركة وهي الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة  
 لاعتبار حرف وبذلك صرح المبرد والزجاجي وقيل هو عليه أيضا عوض عن  
 حرف بأن يثقل استثناقت الضمة على الياء ثم وجد في آخره مزيد ثقل لكونه  
 ياء مكسورا ما قبلها وقد أعل مع أل والاضافة في الرفع والجزء بتقدير  
 اعرابه استثناقا فاذا خلا من أل والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه  
 التعويض فحذف الياء ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ  
 اخلال بالصيغة (قوله ودخول الالف واللام) الاولى ودخول أل ليكون  
 جارا على القاعدة من أن الكلمة التي على حرفين ينطق بلفظها وظاهره أن  
 كل اسم تدخل عليه الالف واللام فيرد عليه الاعلام وأسماء الاشارة  
 والضمائر ويجاب بأن المراد أن الاسم الصالح للالف واللام يعرف بصحة  
 دخول الالف واللام عليه وبأن هذه علامة فلا يضر انفكاكها ثم لا فرق  
 في أل بين المعرفة والزائدة والموصولة كالضارب ومثلها أم في لغة جبر ولا يرد  
 دخول أل الموصولة على المضارع في قوله \* ما أنت بالحكم الترضي  
 حكومتهم \* لانه شاذ على الراجح نعم تستثنى الاستفهامية في قولهم أل فعلت  
 بمعنى هل فعلت (قوله في أوله) تفسيره عليه أو بدل منه (قوله ودخول  
 حروف الخفض) نبه باعادة المضاف الذي هو لفظ دخول على أن حروف  
 الخفض معطوفة على الالف واللام (قوله في أوله) أي على أوله سواء  
 كان اسما صريحا نحو من الرسول أو مؤولا نحو عجبت من أن تقوم  
 وسواء كان مدخولا الذي هو الاسم مذكورا كما منسل أو مقدرا نحو

(ودخول الالف واللام) عليه  
 في أوله نحو الرجل والغلام  
 فالرجل والغلام اسمان لدخول  
 الالف واللام عليهما في أولهما  
 (و) دخول (حروف الخفض)  
 عليه في أوله أيضا نحو من  
 الرسول فالرسول اسم لدخول  
 حرف الخفض عليه في أوله وهو  
 من وحاصل ما ذكره من علامات  
 الاسم أربع اثنان تطلقان  
 الاسم في آخره وهما الخفض  
 والتنوين واثنان تدخلان  
 عليه في أوله وهما الالف واللام  
 وحروف الخفض

والله مالبلي بنام صاحبه \* لان مدخول حرف الجر اسم تقدير اى بليلى  
مقول فيه نام صاحبه (قوله وعكس الترتيب الطبيعى) المراد بالترتيب  
الطبيعى هنا أن يتكلم أولاً على ما يدخل فى الاول وآخر على ما يدخل فى  
الاخر والمصنف رحمه الله تعالى خالف هذا فتركهم أولاً على ما يدخل  
فى الاخر وآخر على ما يدخل فى الاول وعذره طول الكلام على حروف  
الخفض لان عادتهم تقديم ما قبل الكلام عليه كما ذكره الشارح وبكون  
المراد بالترتيب الطبيعى ما تقدم سقط ما يقال ان الترتيب الطبيعى هو  
أن يكون وجود الثانى متوقفاً على وجود الاول ويكون الاول علة  
للتانى كوقوف الابن على الاب وما هنا ليس كذلك (قوله وعطف  
العلامات) فيه تغليب فانه لم يعطف كل العلامات ضرورة أن الاولى  
ليست معطوفة (قوله اشعاراً) فيه أنه لا اشعار للعطف بذلك نعم هو  
صادق بذلك (قوله وقد لا يجمع الخ) هذا يغنى عنه قوله فى الجملة وأنى به  
للإيضاح (قوله كالآلاف واللام مع التنوين) لانه يكون للتسكير وهى  
تكون للتعريف ولا يجمعان فى مادة واحدة لتضادهما وكذا التنوين  
مع الاضافة لانه يؤذن بالانفصال وهى تؤذن بالاتصال وما أحسن قول  
بعضهم

كأنى تنوين وأنت اضافة \* فأين ترانى لا تحل مكانى

(قوله ثم استطرد) عطف على متوهم أى قال ذلك ثم استطرد والاستطرد  
ذكر الشئ فى غير محله لمناسبة لان محل حروف الخفض آخر الكتاب وانما  
ذكرت هنا لمناسبة أنها من خواص الاسم وفى كون ذلك استطراداً وحقه  
لانه لما ذكر أن الاسم يعرف بدخول حروف الخفض احتاج الى بيانها  
فكان قائلاً يقول له وما هى حروف الخفض فقال من الخ (قوله من)  
أى وما عطف عليها فسقط ما يقال انه أخبر بالمفرد الذى هو من عن الجمع  
الذى هو حروف لانه مرجع هى ولا يقال ان من حرف وهو لا يقع مبتدأ  
ولا خبر الا ان المراد لفظها والحرف اذا أريد لفظه صار اسماً فيصح الحكم  
عليه وبه (قوله الابتداء) أى زماناً كسرت من يوم الخميس الى يوم الجمعة  
أو مكاناً كسرت من البصرة الى الكوفة والمراد بالغاية فى قولهم لا ابتداء

وعكس الترتيب الطبيعى  
لطول الكلام على حروف  
الخفض وعطف العلامات  
بالواو المفيدة لمطلق الجمع اشعاراً  
بأن بعضها قد يجمع بعضها فى  
الجملة كالخفض مع التنوين  
أو مع الآلاف واللام وقد لا يجمع  
كالآلاف واللام مع التنوين ثم  
استطرد فذكر جملة من حروف  
الخفض فقال (وهى) أى  
حروف الخفض (من) بكسر  
الميم ومن معانيها الابتداء (والى)

الغاية المسافة من اطلاق الجزء وارادة الكل ( قوله ومن معانيها  
الانتهاه ) أى انتهاء الغاية أى المسافة المخصوصة من زمان أو مكان ( قوله  
المجاوزه ) هى لغة بعد شئ عن شئ واصطلاحاً بعد شئ عن المجرور بها  
بواسطة إيجاد مصدر الفعل المعنى بها أى الذى قبلها وتكون حقيقة  
فى الاجسام كرميت السهم عن القوس ومجازاً فى المعانى نحو أخذت العلم  
عن زيد ( قوله رميت السهم عن القوس ) أى باعدت السهم عن  
القوس بسبب الرمي وهذا امثال للمجاوزه الحقيقية والمعنى فيه صحيح  
مستقيم وتقدم مثال المجازية وهو أخذت العلم عن زيد والمعنى فيه غير  
صحيح لأن المعنى جاوزت العلم عن زيد أى باعدته عنه بواسطة الاخذ وهذا  
لا يصح وانما المعنى انه سبحانه وتعالى خلق قبلك علماً بواسطة أخذك عنه  
كما خلق فيه العلم فكأن العلم الحاصل لك تجاوز منه اليك والمعنى فى رضى  
الله عنهم أن الرضا كانه لماءهم وفاض تجاوز عنهم كالماء اذا ملاً مكانه  
تجاوز منه الى غيره ( قوله الاستعلاء ) أى العلو فالسين والتاء زائدتان  
والمعنى أن من معانيها ان شأعلا وتوق على المجرور بها حقيقة كثال  
الشارح وهو صعدت بكسر العين كفرحت على الجبل أو مجازاً نحو عليه  
دين ( قوله الظرفية ) هى حلول شئ فى شئ وهى حقيقة فى الاجسام  
وضابطها أن يكون الظرف احتواءاً والمظروف تحيزاً كثال الشارح  
ومجازية وضابطها أن يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما مثال ما فقد  
فيه مع الحاجة فى الصدق ومثال ما فقد فيه التهيز دون الاحتواء العلم  
فى صدر زيد ومثال عكسه زيد فى البرية ( قوله بضم الراء ) أى وفتح  
الباء مشددة ومخففة وبهما قرئ قوله تعالى ربما يؤذون الذين كفروا  
( قوله ومن معانيها التقليل ) أى على قلة والتكثير على كثرة وقيل لم  
توضع لواحد منهما بل يستفاد أحدهما بالقرينة وعليه فى التعبير بقوله  
ومن معانيها نظراً لقضائه نسبة المعنى اليها وقد أشار للمشهور فيها مع  
شرطها بعضهم بقوله

خليلى للتكثير رب كثيرة \* وجاءت لتقليل ولكنه يقل  
وتصديرها شرط وتأخير عامل \* وتكثير مجرورها هكذا نقل

ومن معانيها الانتهاه ومثالهما  
سرت من البصرة الى الكوفة  
فالبصرة والكوفة اسمان  
لادخول حرف التفضيل عليهما  
وهو من فى الاقل والى فى الثانى  
( وعن ) ومن معانيها المجاوزة  
نحو رميت السهم عن القوس  
فالقوس اسم لادخول عن عليه  
( وعلى ) ومن معانيها الاستعلاء  
نحو صعدت على الجبل فالجبل  
اسم لادخول على عليه ( وفى )  
ومن معانيها الظرفية نحو الماء  
فى الكوز فالكوز اسم  
لادخول فى عليه ( ورب ) بضم  
الراء ومن معانيها التقليل نحو  
رب رجل كريم لقيته فرجل  
اسم لادخول رب عليه



وزيد على هذه الشروط أن يكون عاملها فعلا ماضيا لانها في جواب ماض  
منفي اما ظاهرا ومقدرك قولك رب رجل كريم اقيته جوابا بان قال ما لقيت  
رجلا كريما أي لا تنكر لقاء الكرام بالمرّة فاني لقيت منهم قبلا ولهذا  
لا يجوز رب رجل أضربه وهي تعمل ظاهرة كما مثل ومقدرة قال ابن مالك  
\* وحذف رب فجرت بعد بل \* الخ وباستراط تنكير مجرور هاء يعلم أنها لا تجر  
الضمير وقد تجزئه قليلا بشرط أن يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا أبدا  
مفسرا بضمير مطابق للمعنى المراد نحو رب رجلا بضمير امرأه رب رجلين  
ربه امرأتين ربه رجلا بضمير نساء ثم أن رب حرف شبهة بالزائد وفتح عليه  
ابن هشام في المعنى أن محل مجرورها في نحو رب رجل عندى رفعه بالابتداء  
وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل  
صالح لقيته رفع أو نصب كما في هذا القية وزيد اضربه (قوله التعدية)  
اعلم أن باء التعدية تسمى باء لنقل أيضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير  
الفاعل مفعولا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء مثال ذلك ذهبت بزيد  
بمعنى أذهبته أي صيرته ذاهبا واما التعدية بمعنى اتصال معنى الفعل  
للاسم فمستركه بن أحرف الجز التي ليست زائدة ولا شبهة بالزائد والاولى  
حمل التعدية في كلام الشارح على الاولى حتى تتميز الباء بها عن سائر  
الحروف لكن يعكس عليه المثال وهو قوله مررت بالوادى فانه محتمل للتعدية  
العامة أعنى المشتركة بينها وبين حروف الجز لانه يحتمل أن الباء فيه بمعنى في  
وأن تكون للالصاق وأن تكون للتعدية الخاصة أي صيرت الوادى  
ممروراه لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين وكان الاولى  
للشارح أن يذكر بدل التعدية الالصاق لانه الاصل في معاني الباء ولم يذكر  
له سيدي به غيره وهو حقيقي نحو به داء أي التصق به داء ومجازي نحو  
مررت بزيد أي التصق مروري بمكان يقرب منه فكانه التصق به (قوله  
التشبيه) هو في اللغة مصدر شبه الشيء بالشيء اذا جعله شبيهه قال تعالى  
ولكن شبه لهم أي ألقى لهم شبهه على غيره وفي الاصطلاح الحاق ناقص في  
الشرف أو في الخمسة بكامل فيهما وقد مثل الشارح لاحاق الناقص في  
الشرف بالكامل فيه بقوله زيد كالبددر ومثال الحاق الناقص في الخمسة

(والباء) الموحدة ومن معانيها  
التعدية نحو مررت بالوادى  
فالوادى اسم لدخول الباء  
عليه (والكاف) ومن معانيها  
التشبيه فهو زيد كالبددر  
اسم لدخول الكاف عليه

بالكامل

بالكامل فيها زيد كالحار فان الحار في البلادة أكل من زيد فيها (قوله  
ومن معانيها الملك) بكسر الميم واسكان اللام وضابطها أن تقع بين ذاتين  
وتكون داخلة على من يملك نحو المال الخليفة وتكون لشبه الملك ويعبر  
عنه بالاختصاص وضابطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلة على ما لا يملك  
نحو الباب للدار وتكون للاستحقاق اذا وقعت بين معنى وذات نحو الحمد  
لله (قوله للخليفة) بالفاء الذي يخلف غيره فعليه بمعنى فاعل أو الذي  
استخلفه غيره فعليه بمعنى مفعول (قوله والسين) أي وفتح السين (قوله  
بمعنى المين) أي الحلق (قوله وحروف القسم من حروف الخفض)  
أشار به إلى أن قول المتن وحروف القسم بالرفع معطوف على من ويحتمل  
أن يكون مجرورا عطفا على الالف واللام أي ودخول حروف القسم  
ويكون من ذكر الخياص بعد العام ونسكتة - اختصاصها بالدلالة على القسم  
مع الجز بمخلاف باقي حروف الخفض فانها جارة ولا تدل على القسم (قوله  
ثلاثة) أشار به إلى أن الخبر مجموع الواو والباء والتاء فلا يقال أخبر بالمفرد  
عما مر جمعه الجمع (قوله الواو والباء والتاء) وشروط الواو ثلاثة أحدها  
حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في  
القسم فهي أكثر استعمالا من أصلها أي الباء والثاني أن لا تستعمل  
في قسم السؤال فلا يقال والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني والثالث  
أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال ولك كما يقال بك وهذه الشروط في التاء  
المنشأة فوق وتزيد اختصاصها بلفظ الجلالة كآله وحكي الاخف من تزي  
وترب الكعبة وهو شاذ وأما الموحدة فلا يشترط فيها شيء من ذلك وقد جمع  
بعضهم هذه الشروط وما هي فيه بقوله

في ظاهر مع حذف فعل القسم \* بالواو مع ترك السؤال أقسم

وهذه الشروط في التاء وزد \* تخصيصها بالله والبا عجم اه  
وكان الأولى للمصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لاصالتها كونها  
أعم الحروف لانه لا يشترط فيها شيء لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة  
دورانها على الالف وان كانت الباء أصلا لها (قوله وقد تجعل هاء) أي  
تبدل التاء على قلبه هاء (قوله هاء الله) بقطع الهمزة وصلها وكلاهما

(واللام) ومن معانيها الملك  
نحو المال الخليفة فان الخليفة اسم  
لدخول اللام عليه (وحروف  
القسم) بفتح القاف والسين  
المهملة بمعنى المين وحروف  
القسم من حروف الخفض  
ولكن سميت حروف القسم  
لدخولها على القسم به (وهي)  
ثلاثة (الواو) وتختص بالظاهر  
نحو والله والطور (والباء)  
الموحدة وتدخل على الظاهر  
نحو بالله وعلى الضمير نحو بك  
لا تعلق (والتاء) المنشأة فوق  
وتختص بلفظ الجلالة غالباً نحو  
تالله وأصلها الواو وقد تجعل  
هاء نحو هاء الله لا تعلق

مع اثبات الالف وحذفها ( قوله الله لا يؤخر الاجل ) بكسر اللام  
ونقل فتحها أى مع جميع المظهرات والاصل والله لا يؤخر الاجل ويؤخر  
يصح أن يكون مبنيا للفاعل والاجل مفعول له والفاعل ضمير يعود الى  
الله ويصح أن يكون مبنيا للمفعول والاجل نائب الفاعل وعلى كل الجملة  
جواب القسم لا محل لها من الاعراب ( قوله والفعل الخ ) هو لغة  
الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام وقعود وغير ذلك واصطلاحاً كلمة  
دلت على معنى فى نفسها واقرنت بزمان وضعافه كلمة بمنزلة الجنس  
وخرج بقوله دلت على معنى فى نفسها الحرف وخرج بقوله واقرنت بزمان  
الاسم وخرج بقوله وضعافه اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كضروب  
وخرج أيضاً أسماء الافعال ككهبات فان اقترانها بالزمان ليس بحسب  
الوضع لانها اتمام موضوعة للفظ الفعل ولنظرة غير مقترن وانما المقترن  
معناه كما ذهب اليه بعضهم واما لانها وضعت للمعنى المصدرى ثم استعملت  
غالباً فى معنى الفعل كما ذهب اليه آخرون ودخل نحو عسى وليس ونعم  
وبش مما هو فعل ويدل على الزمان فى الاصل وعدم دلالة عليه عارض  
لكونه اشبه الحرف فى الجود وعدم التصرف فانسج عن ذلك والمراد  
بالوضع ما يشمل التقديرى لانه لم يثبت فى عسى وضعه للزمان لكن لما  
وجدت فيه خواص الفعل وهى تاء التأنيث وتاء الفاعل قد ذلك ادراجاً  
له فى نظم أخواته فان قلت هذا التعريف منسحق بما لا يتصور معه زمان  
نحو أراد الله فى الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق  
قلنا يكتفى فى ذلك توهم العقل للزمان ( قوله بكسر الفاء ) احترازاً عن  
مفتوحها فانه مصدر واما المكسور فهو الكلمة المخصوصة وهذا بحسب  
الاصطلاح والافهما فى اللغة مصدران لفعل يفعل ( قوله بقدر ) أى  
بقوله دخول قد الحرفية عليه وهى المفهومة عند الاطلاق فتقييد  
الشارح لها البيان الواقع والافهى المرادة للمصنف فلا اعتراض عليه  
لان المراد دفع الاراد اذ ادل عليه دليل والدليل هنا انصراف الاسم اليها  
عند الاطلاق ( قوله وتدخل على الماضى ) أى للتحقيق فى غالب  
الاحوال نحو قد قام زيد وقد أفلح المؤمنون ولتقريب الحال نحو قد

وقد تخلفها اللام نحو الله لا يؤخر  
الاجل \* ( والفعل ) بكسر الفاء  
( يعرف ) من قسميه الاسم  
والحرف ( بقدر ) الحرفية وتدخل  
على الماضى نحو قد قام

قامت الصلاة (قوله وعلى المضارع) أى للتقليل أتمافي وقوع الفعل ولا يكون الا في غير كلام الله عز وجل نحو قد يقوم زيد وقديس صدق الكذوب وقد يجرد البخل وأتمافي متعلق معنى الفعل مع تحقيق وقوع الفعل ويكون في القرآن نحو قد يعلم ما أنتم عليه أى من الاحوال أى ما أنتم عليه أقل معلوماته فقد أفادت في هذا المثال التحقيق والتقليل معالكن الاول باعتبار الفعل والثاني باعتبار متعلقه (قوله لانها بمعنى حسب) وتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقصد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها (قوله نحو قد) بسكون الدال أى حسب زيد درهم فقد اسم مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وزيد مضاف اليه ودرهم خبره وتستعمل معربة لأضافتها المانعة من تحتم البناء فتقول قد زيد درهم رفع قد على الابتداء ودرهم على الخبرية مثل قولك حسب زيد درهم وقد تكون اسم فعل بمعنى يكتفي فترفع الضاعل وتنصب المفعول تقول قد زيد درهم أى يكفيه درهم وبوصف الاضافة بالمانعة من تحتم البناء يندفع الاعتراض بأنها كيف تبنى مع أنها مضافة والاضافة من خواص الاسماء فيضعف شبهها بالحرف وحاصل الجواب أن الاضافة لا تمنع جواز البناء بل وجوبه فيجوز معها البناء والاعراب (قوله والسين) أل العهد الذي أى السين المعهودة عند النحاة وهي سين الاستقبال التي معناها التنفيس فخرج السين الهمجائية وسين الضرورة كاستحجر الطين أى صار حجرا وغيرهما (قوله وسوف) هي كلمة تنفيس كالسين لأنها تدل على الاستقبال البعيد دون السين فانها تدل على الاستقبال القريب فهي أكثر تنفيسا لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وهذا كله على أن السين وسوف كلمتان مستقلتان وهو مذهب الجمهور وقيل ان السين منقوصة من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل ومعنى التنفيس تأخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفسه أى وسعته ونفست له أى وسعته وانما لم يعترف المصنف سوف بأل كما عترف السين لان سوف أريد بها لفظها والكلمة اذا أريد بها لفظها صارت علم جنس والاعلام لا تدخل عليها أل

وعلى المضارع نحو قد يقوم فقام  
ويقوم فعلا ن دخول قد  
عليهما بخلاف قد الاسمية فانها  
مختصة بالاسماء لانها بمعنى حسب  
نحو قد زيد درهم (والسين  
وسوف) ويختصان بالمضارع  
نحو سيقوم وسوف يقوم فيقوم  
فعل مضارع لدخول السين  
وسوف عليه

الاسماء اذ يمنع اجتماع أداتى تعريف على معرف واحد وهو مبنى على  
 الفتح لعدم تغير الصورة الحرفية بخلاف السين فان صورة حرفيته من  
 تغيرت الى سين وجعلت اسما وصار معرفا يدخل أل فأعرب (قوله وتاء  
 التانيث) أى الدالة على تانيث المسند اليه أى كونه مؤنثا فاعلا كان  
 أو ناسبا عنه أو اسم كان فخرجت تاء ربت وتث اذا سكتا لانهما التانيث  
 اللفظ (قوله الساكنة) أى اصالته فلا يضر تحريكها العارص نحو  
 قالت اخرج قالت أمة قالتا تينا طائعين فخرجت المتحركة اصالته  
 فان حركتهما ان كانت اعرابا اختصت بالاسم كفاطمة وان كانت خبرا عراب  
 دخلت على الثلاثة كلاقوة وربت ونقوم هند واعلم أن ما ذكره المصنف  
 من علامات الماضى والمضارع فقط وهى ثلاثة أقسام ما اشترك بينهما  
 وهو قد ولا تدخل الاعلى المتصرف المثبت المجزى من ناصب وجازم فلا  
 تدخل على الانشاء فلا يقال قدر رحم الله زيدا بمعنى اللهم ارحمه وما اختص  
 بالمضارع وهو السين وسوف وما اختص بالماضى وهو تاء التانيث الساكنة  
 اصالته ولم يذكر المصنف ما اختص بالامر وهو دلالتة على الطلب مع قبوله  
 ياء المخاطبة كاضرب أو نون التوكيد كاضربن ولعل تركها لها العسر ها على  
 المبتدى بسبب انها مركبة من شيئين كما علمت أو لانه جرى على مذهب  
 الكوفيين القائلين بأن الفعل قسمان ماض ومضارع والامر قطعة من  
 المضارع (قوله والحرف) هو لغة الطرف واصطلاحا ما دل على معنى فى  
 غيره ولم يكن أحد جزأى الجملة فقولنا ما دل على معنى فى غيره معناه أنه  
 يشترط فى دلالتة على معناه الافرادى ذكر المتعلق فاذا قلت سرت من  
 البصرة مثلا فعنى من وهو الابتداء لا يستغنى عن الايدى كالبصرة ألا ترى انك  
 اذا وقفت على الحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يؤتى بما بعده وبذلك  
 يخرج الاسم والفعل فانهم ما يدلان على معنى فى أنفسهم ما فانه يفهم من  
 زيد الشخص المعروف ومن قام وحده قيام ماض فالقيام من الحروف  
 والمضى من الصيغة وبقولنا لم يكن أحد جزأى الجملة يندفع ايراد  
 الموصول ونحوه فانه وان كان يدل على معنى فى غيره وهو الصلة الا أنه يكون  
 أحد جزأى الجملة نحو أعجبنى الذى قام أبوه وكذلك أسماء الاستفهام

(وتاء التانيث الساكنة)  
 وتختص بالماضى لمحو قات  
 (والجرف) يعرف بأنه

وشبهها الا ترى انك اذا قلت من أبولف فقد دلت من على معنى في غيرها وهو الاستفهام عن الابد ( قوله ما لا يصلح الخ ) أى كلمة لا يصلح معها الخ و بايقاع ما على كلمة اندفع ايراد الجملة فانها يصدق عليها قوله ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل فكان حق التعبير تأنيث الضمير في معه الا أنه ذكره مراعاة للفظ ما فان قيل ان أريد بدليل الاسم والفعل خصوص ما ذكره فقط ورد عليه أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف وان اريد ما ذكره وما لم يذكره فهو حواله على مجهول أجيب بأن لنا أن نختار الاول وغاية ما يلزم ككون هذا التعريف تعريفا بالاعتم وهو جائز عند المتقدمين لانه يستفاد به التمييز في الجملة ولنا أن نختار الثاني ونقول المقصود بهذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستعمل بالافادة والموقف بين له ما لم يذكره المصنف وعلى الاول تكون اضافة دليل الى ما بعده للعهد الذكرى وعلى الثاني تكون الاستغراق وكان الاولى أن يعبر المصنف بالعلامة بدل الدليل لان الدليل دلالة قطعية والعلامة دلالة ظاهنية والمراد هنا الدلالة الظنية ولعله انما عبر بالدليل لان الدليل والعلامة والبرهان والحجة عند أهل هذا الفن بمعنى واحد والمراد بالصلاحية المنقضية الصلاحية اللغوية لا العقلية ولا الشرعية لان الكاذم في محبت اللفاظ وهذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه والمعنى أن يشهد أهل اللغة أن دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب كدخول من أوأل أو سوف مثلا على الباء أو رب مثلا ( قوله ولا دليل الفعل ) عطف بالواو ودون أو ليفقد اشتراط المعية في النفي وأعاد حرف النفي للتنبه على المعية لان الواو وان كانت ظاهرة فيها لا تفيد انصافا لا ترى أنك لو قلت ما جاءني زيد وعمر وكان ظاهرا في انتفاء مجيئه ما مع احتملا لا انتفاء مجيئه أخذهما فاذا قلت ما جاءني زيد ولا عمر وكان نصافي انتفاء مجيئه مامعا ( قوله فعدم صلاحيته ) استشكل بأن العدمي لا يكون علامة للوجودى وأجيب بأن العدمي قسمان عدم مطلق وهو الذي لا يكون علامة للوجودى وعدم مقيد وهو يكون علامة له وما هنا من الثاني لان المراد عدم علامة الاسماء والافعال لا العدم مطلقا وانما جعلوا علامة الاسم والفعل

( ما لا يصلح معه دليل الاسم )  
أى ما يعرف به الاسم من  
الخفض والتنوين ودخول  
الالف واللام وحروف الخفض  
( و ما لا ) يصلح معه ( دليل  
الفعل ) أى ما يعرف به الفعل  
من قد والسين وسوف وناء  
التأنيث الساكنة فعدم  
صلاحيته لدليل الاسم والدليل  
الفعل دليل على حرفيته وتطير  
ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ  
فعلامة الجيم نقطة من أسفل  
وعلمة الخاء المهجبة نقطة من  
فوق وعلامة الحاء المهملة عدم  
النقطة

وجودية وعلامة الحرف عدمية دون العكس لانهم أشرف منه  
والوجودى أشرف من العدمى فأعطى الاشرف للاشرف والاخر  
للاخر (قوله بالكلية) أى لامن أسفلها ولامن فوقها

\* (باب الاعراب) \*

هذه ترجمة وهى كلمتان ثابتهما وهى الاعراب مجرورة لا غير وأما الاولى  
وهى لفظة باب فيجوز فيها الرفع والنصب فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف  
تقديره هذا باب الاعراب أو على أنه مبتدأ محذوف خبره تقديره باب الاعراب  
هذا محله وإذا دار الامر بين هذين التقديرين قيل الاول أولى لأن الخبر محط  
القائده فالاولى بالحذف المبتدأ وقيل الثانى هو الاول لأن المبتدأ مقصود  
لذاته والخبر مقصود لغيره فالخبر أولى بالحذف وأما النصب فعلى أنه  
مفعول لفعل محذوف تقديره اقرأ أو تعلم باب الاعراب ولا يصح أن يكون  
المحذوف اسم فعل تقديره هالك لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً على الاصح  
وأما الجز مجرّف محذوف تقديره انظر في باب الاعراب فنعه الجمهور  
لأن الجز لا يعمل محذوفاً إلا شذوذاً وأولى الكل الرفع لأن فيه إبقاء أحد  
ركنى الاسناد ويليهِ النصب وأضعفها الجز لما تقدم والباب لغة ما يدخل  
منه الى غيره واصطلاحاً الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على  
ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن  
الافاظ مخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة واضافه الى  
الاعراب من اضافة الدال للمدلول أى باب دال على الاعراب أى على  
حقيقته وأقسامه لانه تكلم عليها فيه فتكلم على الاول بقوله هو تغيير الخ  
وعلى الثاني بقوله وأقسامه أربعة الخ والاعراب فى اللغة معان كثيرة  
المناسبت منها هنا الابانة والتفسير لظهور نقله فى الاصطلاح عنهما لأن  
الكلمة اذا عربت ظهرت لهاها وبان وتغيرت عن حالة الوقف وأما  
فى الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما أنه لفظى أى نفس الحركات  
والسكون وما ينوب عنهما وعليه فحده ما جى به لبيان مقتضى العامل من  
حركة أو حرف أو سكون أو حذف أى شئ جى به لبيان الامر الذى يطلبه  
العامل كالفاعلية والمفعولية والاضافة ويقابله البناء فحده ما جى به

بالكلية (باب الاعراب)

البيان

لالسان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقل ولا اتباعا  
 ولا تلخيصا من سكونين والثاني أنه معنوي والحركات دلائل عليه وعليه  
 فخذ ما قاله المصنف تغيير الخ ويقابله البناء فخذ لزوم آخر الكلمة حالة  
 واحدة لغير عامل فخرج نحو سبحان الله ولا اعتلال فخرج الفتح ونحوه  
 والبناء لغة وضع شئ على شئ على صفة راد بها الثبوت ويعلم من تعريف  
 الاعراب والبناء تعريف ما اشتق منهما وهو المعرب والمبني (قوله يكسر  
 الهمزة) احتراز من الاعراب بفصحها وهو اسم لسكان البوادي (قوله  
 في اصطلاح من يقول الخ) اختار هذا المذهب الاعلم وكثيرون وهو ظاهر  
 مذهب سيبويه واعترض هذا المذهب بأنه يقتضى أن التغيير الاقول ليس  
 اعرابا لان العوامل لم تختلف وليس كذلك (قوله تغيير الخ) اعترض  
 بأن التغيير فعل الشخص والقصد تفسير الاعراب الذي يتصف به اللفظ  
 فلا يصح تفسيره به وحمله عليه مع أن الخبر عين المبتدا وأجيب بأن المراد  
 بالتغيير أثره وهو التغيير لانهم كثيرا ما يطلقون المصدر ويريدون به الحاصل  
 بالمصدر من اطلاق اسم السبب على المسبب وهو بهذا المعنى يصح وصف  
 اللفظ به (قوله أحوال) جمع حال وهو الصفة أشار به الى أن التغيير انما هو  
 صفة أو آخر الكلام لاذاتها وفيه قصور لانه لا يشمل تغيير ذات الأواخر  
 بأن يتدل حرف بحرف آخر حقيقة كما في المثني والجمع حال النصب والجر  
 أو حكما كما فيهما حال الرفع لان الألف والواو صار الشئين بعدما كانا شئ  
 واحدا لانهما صار علامتين للتثنية والجمع وعلامتين للاعراب بعدما كانا  
 للأول فقط وعبارة المتن بدون ذلك التقدير صادقة بذلك وبغير الصفة  
 بأن يتدل حركة بحركة أخرى حقيقة كما في زيد حال نصبه وجره أو حكما  
 كما في غير المنصرف حال جره بعدما نصبه ويمكن أن يجاب عن الشارح  
 بأنه انما يقيد بالاحوال نظر الى أن الاصل في الاعراب أن يكون بالحركات  
 (قوله أو آخر الكلام لاختلاف العوامل) اعترض بأن الأواخر جمع وأقله  
 ثلاثة فيلزم أن لا يتحقق الاعراب الا بتغيير ثلاثة أو آخر والامر بخلافه  
 وأجيب بأن الاضافة للجنس وهي تطل معنى الجمعية فالمراد جنس الأواخر  
 الصادق بالواحد وبالأكثر واعترض أيضا بأن الكلام اسم جنس جمعي أقل

يكسر الهمزة (الاعراب)  
 في اصطلاح من يقول انه  
 معنوي (هو تغيير) أحوال  
 (أو آخر الكلام)



ما يطلق عليه ثلاث كلمات فلا يدخل في التعريف تغير آخر كلمة واحدة  
أو كلمتين وأجيب بأن لامة الجنس فالمراد جنس الكلم واعتراض أيضا  
بأن العوامل جمع أقله ثلاثة فيلزم أن لا يتحقق الاعراب إلا باختلاف ثلاثة  
عوامل والأمر بخلافه وأجيب بجواب ما تقدم قبله وهذا الاعتراض  
بعبئه وارده على قول الشارح أحوال وجوابه أن الإضافة للجنس وتقييده  
بالأواخر بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز فلا يقال ما خرج به يخرج بقوله  
لاختلاف العوامل لأن التغير بسبب العوامل لا يكون إلا في الأواخر ولك  
أن يجعله للاحتراز من الأوائل والأواسط كتغير التفسير والتفسير  
في قولك في زيد زيد ويزيد ولا يضرب وخرج ذلك بما بعده لأن هذا سابق  
وقع في مركزه والاعتراض بالمتأخر على المتقدم غير موجه (قوله حقيقة  
أوحكا) حالان من أواخر يعني أن آخر الكلمة قد يكون آخر حقيقة  
بأن لم يحذف منها شيء كدال زيد وقد يكون آخر أحكا بأن يحذف منها  
آخرها كدودم فإن أصلهما يدى ودعى حذفت الياء وجعلت الدال والميم  
في حكم الآخر بأن صارتا محل الاعراب وكلا فعال الخمسة نحو يفعلان  
فإن علامة الاعراب فيها ثبوت النون مع أنها ليست آخرًا ولا متصلة  
بالآخر بل بالضمير الذي هو الفاعل لكن لما كان الفاعل ~~مكسرا~~ الجزم من  
الفعل لم يبعد فاصلا وكانت منزلته منزلة الآخر (قوله تصيره مرفوعا  
الخ) الضمير راجع للآخر وهو يقتضي أن المرفوع أو المنصوب  
أو المنقوض هو نقص الآخر وليس كذلك لأن الذي يوصف بأحد هذه  
الثلاثة إنما هو الكلمة بتمامها وأما الآخر فهو محل ظهوره ويجاب  
بأن الضمير راجع للآخر باعتبار الكلمة بتمامها فهو من إطلاق الجزم  
وارادة الكل ثم أن قوله مرفوعا الخ فيه قصور لأنه لا يتناول الجزم  
في الفعل المضارع مع أنه داخل في الكلم كما سيذكره بعد ويجاب بأنه اقتصر  
في البيان على اعراب الاسم لشرفه وقوله بعد أن كان موقوفا فيه اعتبار  
الاتقال من السكون إلى أحدهذه الثلاثة على البديل ولم يعتبر الانتقال  
من أحدها إلى الآخر وهذا تحكم ويجاب بأن الانتقال من أحدها إلى  
الآخر يعلم أنه اعراب بالاولى لأنه إذا كان الانتقال من الوقف يسمى

حقيقة كالـ خزيد أوحكا  
كالـ خريدودم والمراد بتفسير  
الآخر نصيره مرفوعا  
أو منصوبا أو منقوضا

اعرابا قبل الاول الانتقال من حالة من حالات الاعراب الى أخرى (قوله بعد أن كان موقوفا) أى ساكنا لا متحركا بجره اعراب ولا بناء (قوله هنا) أى في تعريف الاعراب (قوله الاسم المتمكن) أى المعرب سواء كان أمكن أى منصرفا كزيد أو غير أمكن أى غير منصرف كآحمد (قوله نون الاناث) أى نون النسوة والمراد النون الموضوعة لهن وان استعملت في الذكور كما في قوله في صفة الموصوفين

يمزجون بالدهنا خفافا عياهم \* ويرجعن من دارين بجر الحقاتب (قوله ولم تباشره نون التوكيد) أى لفظا أو تقدير اغالم تباشره نحو تلبون وليصدقك فهما من المعرب (قوله على أنه علة له) أى علة لوجوده وتسميته اعرابا فتي وجد اختلاف العامل وجد التغير ومتى انعدم الاختلاف انعدم التغير وأورد عليه أنه قد يوجد الاختلاف ولا يوجد التغير كما في ضربت زيدا وان زيدا ورأيت زيدا وقد يوجد التغير ولا يوجد اختلاف العامل كما في المعرب ابتداء المنقول من الوقف الى وجه من أوجه الاعراب وأجيب عن الاول بأن المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل وهي في ضربت زيدا وان زيدا ورأيت زيد لم يختلف عملها لانه واحد وهو النصب فلذا لم يتغير الاخر فاختلفت في العمل يلزمه تغير الاخر وعن الثاني بأن المراد باختلاف العوامل اختلافها ولو من العدم الى الوجود وهذا غير ما ذكره الشارح كذا يفهم من الحاشية أقول هذا لا ينافي ما في الشارح لاحتمال ارتكاب التجوز في التعاقب الذي فيه بأن يراد به ما يشمل الوجود بعد العدم من اطلاق الملزوم وهو التعاقب واردة اللازم وهو الوجود بعد العدم فتأمل بانصاف وخرج بقيد اختلاف العوامل تغير الاخر لا بسبب حيث اذا فقت بعد ضمها أو بسبب آخر كالتغير بسبب الاتباع كالمجد لله بكسر الهمزة فان ذلك لا يسمى اعرابا (قوله الداخلة عليها) صفة للعوامل وجاز ذلك وان كان الموصوف جمع لا يجمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد ممن يعقل والضمير في عليها راجع الى الكلم والكلم اسم جنس جمعي يجوز في ضميره التذكير والتأنيث والتذكير أحسن (قوله واحد بعد واحد) منصوب على أنه مفعول

بعد أن كان موقوفا قبل التركيب والمراد بالكلم هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد (لاختلاف العوامل) متعلق بتغيير على أنه علة والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الكلم (الداخلة عليها) واحدا بعد واحد والعوامل

مطلق أى دخول واحد بعد دخول واحد أو على الحال أى حال كونها  
 مترتبة فى الدخول فلا يجمع اثنان منها على تركيب واحد من جهة واحدة  
 (قوله جمع عامل) وانما ساغ جمعه على فواعل مع شذوذ جمع فاعل على  
 فواعل لأن محل ذلك فى غير مسائل مستثناة منها لم يكن فاعلا مستعملا  
 اسما والاساغ كما هنا فإن العامل صار علما بالعلبة لأمر مخصوص (قوله  
 والمراد بالعامل) المقام للاضمار ولم يقل بالعوامل بالجمع لأن التعاريف  
 للحقيقة المدلول عليها بالمفرد وليست للأفراد المدلول عليها بالجمع (قوله  
 مابه يتقوم الخ) أى شئ ملفوظ به أو مقدور ومعنوى بسببه يتحصل معنى  
 من المعانى المقتضية أى الطالبة للأعراب أى لسان الحركات والسكنات  
 (قوله لفظيا) أى ظاهرا أو مقدرا (قوله نحو جاء) أى جاء ونحوه كرجع  
 وذهب (قوله فانه يطلب الفاعل) أى المتصف بالفعل وقوله المقتضى أى  
 الطالب للرفع أى من حيث ذاعليه لامن حيث ذاته فاندفع ايراد أن  
 المقتضى للرفع انما هو الفاعلة لا الفاعل كما علم من تعريف العامل وانما  
 كانت الفاعلة مقتضية للرفع لانه علامة عليها فافهم وقس عليه ما بعده  
 (قوله فانه) أى رأيت بجملة من الفعل والفاعل على ما هو ظاهر كلامه  
 وهو أحد أقوال أربعة ذكرها الشارح فى شرح التوضيح أصحها أن الفعل  
 وحده هو الذى يطلب المفعول الواقع هو عليه (قوله المقتضى) أى  
 الطالب للنصب من حيث المفعولية لامن حيث الذات كما علم مما مر (قوله  
 فانها تطلب المضاف اليه) المراد بالمضاف اليه هنا هو المجرور لأن أحرف  
 الجر تسمى حروف الاضافة لانها تضيف معانى الافعال الى الاسماء وتوصلها  
 اليها ولا فرق فى المضاف اليه بين الحقيقي كأمثل والحكمي ككافى بحسب  
 زيد فإن الباء فيه وان كانت زائدة حصل بها كون الشئ مضافا اليه حكما  
 وصورة فلا يقال ان تعريف العامل لم يشملها (قوله المقتضى) أى  
 الطالب للجر أى من حيث الاضافة لامن حيث الذات فلا تغفل (قوله  
 الابتداء) أى فى المبتدا (قوله والتجريد) أى فى الفعل المضارع (قوله  
 مجيئها مقتضيه) أى حصولها وتضمها مع الكلم وتسليطها عليها فاندخلت  
 العوامل المقدرة والمتأخرة والمعنوية (قوله من الفاعلية الخ) بيان لما

جمع عامل والمراد بالعامل مابه  
 يتقوم المبنى المقتضى للأعراب  
 سواء كان ذلك العامل لفظيا  
 أو معنويا فالعامل اللفظي نحو  
 جاء فانه يطلب الفاعل المقتضى  
 للرفع ونحو رأيت فانه يطلب  
 المفعول المقتضى للنصب ونحو  
 الباء فانها تطلب المضاف اليه  
 المقتضى للجر والعامل المعنوي  
 هو الابتداء والتجريد والمراد  
 بدخول العوامل مجيئها لما  
 تقتضيه من الفاعلية والمفعولية  
 والاضافة سواء استقرت أم  
 حلت

والبا فيه وفيما بعده ياء المصدر فهما مصدران فالفاعلية كون الاسم فاعلا  
 حقيقة أو في حكم الفاعل في كونه عدة والمفعولية كون الاسم مفعولا  
 حقيقة أو في حكم المفعول في كونه فضلا أو مشبهابه كما في اسم أن ولما كانت  
 الاضافة مصدرا بنفسها لم يحتاج الى الحاق ياء المصدر بها وهي كون الاسم  
 مضافا اليه فكلامه على تقدير اليه (قوله وسواء تقدمت الخ) مثل ذلك  
 ما لو فارت كالابتداء في المبتدأ نحو زيد قائم (قوله جرى على الاصل  
 الغالب) أو مراده أن العوامل لا تكون الا قبل العربات بحسب الرتبة  
 يعني أن رتبة العوامل التقدم على العربات وان تأخرت لفظا وعلى هذا  
 تكون لفظة قبل في كلامه مستعملة في حقيقة ما ومجازها (قوله وقول  
 المصنف لفظا وتقدير الخ) اعراب هذه الجملة الواقعة من الشارح  
 أن يقال قول مبتدأ وهو بمعنى المفعول وقوله لفظا وتقدير ايدل منه  
 أو عطف بيان مرفوعان بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية أي  
 حكاية كلام المتن وقوله حالان خبر المبتدأ وضح الاخبار عنه وهو مفرد  
 بذلك مع كونه مثنى لانه وان كان مفردا لفظا مثنى معنى لان المفعول اثنان  
 قوله لفظا وقوله تقدير (قوله حالان) وعليه يكونان مصدرين بمعنى  
 المفعول والمعنى حال كون التغيير ملفوظا أي ملفوظا أثره أو ما يدل عليه  
 وهو علامته من الحركات وما ناب عنها وتقدير أي مقدرا أثره أو ما يدل  
 عليه فهو ما حالان سببيان وبذلك التقرير اندفع ايراد أن التغيير معنى من  
 المعاني وهو لا يكون لفظا ولا تقديرا وفي الحاشية أوجه أخرى في اعراب المتن  
 فراجعها ان شئت (قوله تارة) منصوب على المفعول المطلق نحو ضربته  
 مرة أو على الظرفية أي في مرة (قوله يكون) أي التغيير أي علامته  
 لما تقدم قريبا وقوله في اللفظ أي ظاهرة في اللفظ (قوله فتلفظ بالرفع)  
 أي بأثره أو علامته لان الرفع معنوي بناء على قول المصنف ان الاعراب  
 معنوي (قوله وبالجزم) أي وتلفظ بالجزم فيه خفاء لان كلاما من الجزم  
 وعلامته ليس لفظا لانه عدى اذ هو عدم الحركة نعم يصح أن يقال  
 في علامته التي هي السكون انها لفظية بمعنى انها متعلقة بلفظ لان السكون  
 حذف الحركة (قوله والتقدير) عطف تفسير (قوله وهو المنوي) أي

وسواء تقدمت على الممولات  
 كرايت زيدا وتأخرت نحو زيدا  
 رأيت وقول المصنف  
 ان العوامل لا تكون الا قبل  
 العربات جرى على الاصل  
 الغالب وقول المصنف (لفظا  
 أو تقديرا) حالان من تغيير يعني  
 أن تغييرا وآخر الكلام تارة يكون  
 في اللفظ نحو يضرب زيد ولن  
 أكرهاتما ولم ذهب بعمره  
 فتلفظ بالرفع في يضرب وزيد  
 وبالانصب في أكره وحاتما  
 وبالجزم في أذهب وبالجر في عرو  
 وتارة يكون التغيير على سبيل  
 القرض والتقدير وهو المنوي  
 كما تنوي الضمة في موسى يخشى  
 والفتحة في لن أخشى الفتى  
 والكسرة في نحو مرت بالرحا  
 فوسى ويخشى مرفوعان بضمة  
 مقدرة وأخشى والفتى منصوبان  
 بفتحة مقدرة والرحا مخفوضة  
 بكسرة مقدرة

وهذا هو المراد بقوله لفظاً أو تقديرًا وهذا التقسيم لا للتعدد وكيفية الاعراب اللفظي أن تقول في نحو يضرب زيد يضرب فعل مضارع (٤٠) مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه

الرفع التجرد من الناصب والجازم وزيد فاعل يضرب وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع يضرب وتقول في مثل لن أكره حاتمًا لن حرف نفي ونصب وأكره فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له لن وحاتمًا مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له أكره وتقول فها لم اذهب بعمر ولم حرف نفي وعزم وأذهب فعل مضارع مجزوم ولم وعلامة جزمه سكون آخره لفظًا والجازم لم ويعمر وجار ومجرور وعلامة جزمه كسرة ظاهرة في آخره والجار له الباء وكيفية الاعراب التقدير أن تقول في مثل موسى يخشى موسى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع الابتداء ويخشى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الالف منع من

المنوي أثره أو علامته لما تقدم بقية قوله كما تنوي الضمة فإن الضمة المنوية ليست نفس التغيير وانما هي علامته (قوله وهذا هو المراد بقوله لفظاً أو تقديرًا) كان الاولى أن يقول وهذا بعض ما أراد بقوله لفظاً أو تقديرًا الآن الاعراب التقديرى ليس مختصراً في الاسم المقصور والفعل المضارع المعقل إلا خربل هما بعض ما يقتضيه الاعراب (قوله وأوهنا) أى في تعريف الاعراب في هذا الكتاب للتقسيم أى تقسيم الاعراب الى قسمين (قوله لا للتعدد) هو مصدر ردد الكلام أى كرهه وليس مراد ابل المراد الشك فكان الاولى أن يقول لا للتردد (قوله وكيفية الاعراب الخ) أراد بالاعراب هنا تطبيق التركيب على القواعد النحوية مطلقاً سواء كان مبنيًا أو معرباً فلا ينافى ذلك قوله لن حرف نفي ونصب مع أن الحروف مبنيّة وليس المراد به هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا (قوله اللفظي) أى الذى تكون علامته لفظية فلا ينافى ما تقدم من أن الاعراب عند المصنف معنوي (قوله ضمة ظاهرة في آخره) هل المراد بعد آخره أو قبل آخره أو مع آخره اختلف الناس على ثلاثة مذاهب قال ابن جني والاقول هو مذهب سيبويه وكلام الشارح محتمل للمذاهب الثلاثة يجعل في المصاحبة أى ضمة ظاهرة مع آخره (قوله وكيفية الاعراب التقديرى) أى تطبيق التركيب على القواعد النحوية كما سبق ومعنى التقديرى المقدّر علامته (قوله التعذر) هو أن لا يكون الحرف الذى هو محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية كالاسم الذى في آخره ألق سواء كانت موجودة في اللفظ كالنصا والرها أو محذوفة لاتقاء الساكنين وأما الاستئصال فهو أن يكون الحرف الذى هو محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية لكنها قبله عليه كالاسم الذى في آخره ياء مكسورة ما قبلها كقاض وداع والقاضى والداعى (قوله وفاعل يخشى) لم يقل وفاعله خوف الالتباس بعود الضمة للتجرد لانه أقرب مذكور (قوله مستتر فيه جواز) أى استتار اجازاً أو ذجواز والمستتر جوازاً هو ما يخلقه الظاهر وذلك في فعل الغائب أو الغائبة كقام ويقوم وقامت ويقوم واسم الفاعل نحو زيد قائم أبوه وأما المستتر وجوبا

ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع التجرد وفاعل يخشى مستتر فيه جوازاً تقديره هو وهو فاعله جملته فعليه في محل رفع على الخبرية تلونى والرافع محل الجملته الواقعة خبر المبتدأ فهو

وتقول في محول أخشى القتي لن حرف تي ونصب وأخشى فعل مضارع منصوب بـ لن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه لن والقى مفعول به وهو منصوب بفشئ وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وتقول ٤١ في مررت بالراح مررت فعل وفاعل الفعل

مر والفاعل التاء وبالراح جار ومجرور متعلق بمر والمجرور محذوف وعلامة حذفه كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر \* هذا إذا كانت الالف موجودة فإن كانت محذوفة نحو جاء في ورأيت في ومررت بقي فأنك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي النصب علامة نصبه فتحة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي الجزر علامة جزره كسرة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين في الجزر علامة جزره كسرة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وتقول فيما إذا منع من ظهور الحركة الاستئصال نحو جاء القاضي فالقاضي فاعل بجاء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال ومررت بالقاضي فالقاضي مجرور بالياء وعلامة جزره كسرة مقدرة

فهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل وذلك في الفعل المضارع المبذوع بالهمزة أو بالنون أو بتاء المخاطب الواحد وفي فعل الامر المسند الى واحد وأفعال الاستثناء كالأعداد وفعل التعجب وأفعال التفضيل واسم فعل الامر والمضارع والمصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله (قوله لالتقاء الساكنين) أي لدفع التقياسهما وذلك لأن أصل فتى فتو قلبت الواو وألفا تعزرتكما وانفتاح ما قبلهما فالتقى سا كان الالف والتنوين فحذف الالف لانها جزء كلمة دون التنوين لانه كلمة مستقلة وحذف الجزء أولى من حذف الكل كذا في الحاشية (أقول) وهو مخالف للنص عبارة ابن مالك في الخلاصة من أن أصل فتى فتى بالياء لا بالواو حيث قال \* كذا الذي الباء أصله نحو القتي الخ وقال نفس المحشى على الاشتقاق في ذلك الموضع ولا يرد الفتوة أي على انه بائي فإن الياء قلبت فيها واو لانضمام ما قبلها اه (قوله الاستئصال) أي الثقل في النطق بالياء مضمومة أو مكسورة وأسقط النصب لانه يظهر لحقيقته (قوله وفي الجزر كذلك) أي بأن تقول علامة جزره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فإن الأصل جاء قاضي ومررت بقاضي بآباء التنوين والتحريك استئقلت الحركة على الياء فحذفت فالتقى سا كان الياء والتنوين فحذفت الياء لذلك الالتقاء وإذا دخلت أل أو الأضافة رجعت الياء وذهب التنوين نحو هذا القاضي وقاضيك وأما في حالة النصب فالفتحة ظاهرة كما مر تخففتها مطلقا وتنون ان لم يضاف وما لم يكن فيه أل كرأيت قاضيا وهذا حكم الوصل وأما الوقف فلا كثر على أنه كالوصل فتقول في المعرفة هذا القاضي بالإثبات وفي النكرة هذا قاض بالحذف وقد جاء بالعكس (قوله فحيت كان) أي إذا وجد فحيت بمعنى إذا فهو ضمن معنى الشرط وكان تامة بمعنى وجد (قوله يشبه الصحيح) أي في تحمله الحركات الثلاث وظهورها عليه (قوله كالواو الخ) الكاف استقصائية إذ ليس هناك

على الياء منع من ظهورها ٤٦ جا الاستئصال \* هذا كله إذا كانت الياء موجودة فإن كانت محذوفة نحو جاء قاض ومررت بقاض فأنك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي الجزر كذلك وقس على هذه الامثلة ما أشبهها فحيت كان في آخر الاسم المعرب حرف صحيح أو حرف علة يشبه الصحيح كالواو والياء الساكن ما قبلهما يبدلوا وظني

غير هذين الحرفين (قوله فالاعراب ظاهر) أي ان لم يمنع منه مانع  
 كالأضحية إلى باب المتكلم نحو جاء غلامي (قوله والباء تقدر فيها الحركة)  
 أي الضمة والكسرة وكذا الفتحة النابتة عن الكسرة فيما لا ينصرف  
 فتقدر على الباء كما تقدم في نحو مررت بجوار وأما الفتحة فتظهر لحقتها  
 عليها كما تقدم وكذا اتقدر الضمة فقط في الواو والياء في الفعل المضارع  
 الذي آخره واو أو ياء نحو يدعو ويرى وتظهر الفتحة عليهما للنفخة (قوله  
 ثلاثة أحوال) حال تقدر فيه الحركة للاستثقال وحال تقدر فيه للتعذر  
 وحال تظهر فيه حيث لا تذر ولا استثقال كذا في الحاشية وأقول التقرير  
 السابق لم يظهر منه أحوال الفعل المنقوص فتأمل (قوله وأن الانتقال  
 الخ) أي وظهر أن الانتقال أي التحول من الوقف أي حالة الوقف إلى  
 السكون أي حالة الرفع الخ أي ظهر ذلك من قوله فيما سبق والمراد بتغيير  
 الآخر الخ حيث فسر التغيير الواقع خبرا عن الاعراب بتغييره مرفوعا  
 الخ (قوله ومن النصب إلى غيره) أي الجز في الاسم والجزم في الفعل  
 ثم أن كلامه معترض باقتضائه أن الانتقال هو نفس الاعراب وليس  
 كذلك وإنما الاعراب هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال من الوقف  
 إلى الرفع مثلا ليس اعرابا بل الاعراب هو الرفع المنتقل إليه وهو التغيير  
 المخصوص وأجيب بأن المراد بالانتقال تغيير حالة الوقف بحالة غيره فهو  
 من ذكر الملزوم وإرادة لازمه (قوله مجازا) حال من أنواع أي حالة  
 كون الأنواع متجاوزا بها عن معناها الأصلي وإنما كان إطلاق الأنواع  
 على ما هنا مجازا لأن النوع كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة  
 وذلك غير متأت هنا لأن الرفع مثلا مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة  
 لأن حقيقته بالضمة غير حقيقته بالواو ومثلا وكذا البقية وهذا التجوز  
 إنما يظهر على ما ذهب إليه غير المصنف من كون الاعراب لفظيا وأن نفس  
 الرفع وما بعده هو الاعراب وذلك لأنها حينئذ لم تدرج تحت جنس مقول  
 على كثيرين مختلفين بالحقيقة ولم يندرج تحتها أشياء متفقة بالحقيقة  
 فليست أنواعا منطقية بل أنواع عرفية وأما على ما ذهب إليه المصنف من  
 كون الاعراب معنويا فهي أنواع حقيقية لا إدراجها تحت الاعراب

فالاعراب ظاهر فيه وحيث  
 كان في آخره ألف مقصور  
 ما قبلها كالفني أو ياء مكسور  
 ما قبلها كالفاضي فالاعراب  
 مقدر فيه إلا أن الألف تقدر  
 فيها الحركة تعذرا لكونها  
 لا تقبل التصريك والياء تقدر  
 فيها الحركة استثقالا لكونها  
 تقبل الحركة ولكنها ثقيلة عليها  
 والمراد بالالف الألف في اللفظ  
 ولا التفات إلى كونها تكتب  
 بـاء في مثل يخشى والفني تظهر  
 أن لا آخر ككل من الاسم  
 والفعل المعرب بين ثلاثة أحوال  
 وأن الانتقال من الوقف إلى  
 الرفع ومن الرفع إلى النصب  
 ومن النصب إلى غيره هو  
 الاعراب وأن تلك الأحوال  
 المنتقل إليها تسمى أنواع  
 الاعراب مجازا وقد بينا بقوله



بمعنى التغير المطلق فالرفع مثلا تغير مخصوص مندرج تحت مطلق التغير وله أفراد تغير بالضمه وتغير بالواو والخ فهي أنواع منطقية حيثند كذا في الحاشية (وأقول) في قول الشارح وأن تلك الاحوال الخشي وذلك لانه لم يظهر من كلامه السابق أن تسمية تلك الاحوال المنقل إليها أنواعا تسمية مجازية وانما الذي ظهر من قوله السابق والمراد بتغير الاخر الخ أن هذه أنواع للأعراب وأما المجازية في اطلاق لفظ الأنواع عليها فن عدم انطباق تعريف النوع عليها فتأمل بانصاف (قوله وأقسامه الخ) جواب عن سؤال مقدرك أن سائلا قال له أنت قد ذكرت حقيقة الاعراب فهل لهذه الحقيقة أفراد أو لا فأجاب بقوله وأقسامه الخ أى جزئياته لا أجزاؤه فالاقسام هنا مستعملة في حقيقتها وهى الجزئيات بخلاف ما تقدم في الكلام فانها بمعنى الاجزاء على سبيل المجاز كما تقدم وانما كان ذلك لأن الكلام مركب فكل من الاسم والفعل والحرف جزء له وأما الاعراب فليس مركبا لانه التغير الخاص فكل من هذه الاربعة يقال له اعراب لوجود التغير فيه فهى جزئياته وتقسيمه اليها من تقسيم الكل الى جزئياته لوجود ضابطه (قوله أى أقسام الاعراب) أى سواء كان فى الاسم أو فى الفعل وسواء كان بالضمه أو بغيرها فالمقسم الاعراب المطلق لا بخصوص كونه ضمة مثلا لئلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره وهذه الاقسام أقسام له على كونه لفظيا أو معنويا اذ لو جعلت له على أحدهما تموهم أن له على الآخر أقساما آخر غيرهما وليس كذلك فالرفع نفسه اعراب على القولين وكذا البقية وأما الضمة مثلا فهى نفس الاعراب على انه لفظى وعلامة له على انه معنوى (قوله بالنسبة الى الاسم والفعل) أى بالنظر الى مجموعهما وهذا جواب عما يقال ان أراد أن هذه الاقسام أقسام اعراب الاسم كانت ثلاثة الرفع والنصب والخفض أو أقسام اعراب الفعل كانت ثلاثة أيضا الرفع والنصب والجزم وحاصل الجواب انه أراد أقسام اعرابها من غير ملاحظة واحد منهما بخصوصه (قوله رفع الخ) بدل من أربعة بدل مفصل من مجمل (ثم اعلم) أن لكل واحد من هذه الاربعة معنى فى اللغة ومعنى فى الاصطلاح على كلا القولين فى الاعراب

(وأقسامه) أى أقسام  
الاعراب بالنسبة الى الاسم  
والفعل (أربعة رفع ونصب)  
فى اسم وفعل نحو يقوم زيد  
وان زيدا لن يقوم



فالرفع لغة العلو والارتفاع واصطلاحاً على أن الأعراب لفظي نفس الضمة  
وما ناب عنها وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها  
والنصب لغة الاستقامة والاستواء واصطلاحاً على أن الأعراب لفظي نفس  
القصة وما ناب عنها وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب  
عنها وانخفض لغة تقيض الرفع واصطلاحاً على أن الأعراب لفظي نفس  
الكسرة وما ناب عنها وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة  
وما ناب عنها والجزم لغة القطع واصطلاحاً على أن الأعراب لفظي نفس  
المسكون وما ناب عنه وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته المسكون  
وما ناب عنه والمراد على وجه مخصوص في سائر هذه التعاريف  
الاصطلاحية بأن يكون في الأواخر لاختلاف العوامل فيخرج البناء  
(قوله وخفض في اسم وجزم في فعل) انما اختص الخفض بالاسم لثقله  
وخفة الاسم بواسطة مدلوله وهو الذات واختص الجزم بالفعل لثقله  
وثقل الفعل بتركب مدلوله وهو الحدث والزمان فأعطى الثقل للتحقيق  
والخفيف للتبديل للتعادل (قوله على سبيل الأجمال) أي طريق هي  
الأجمال والمراد به عدم تعيين متعلقها من اسم أو فعل وقوله وأما على  
سبيل التفصيل أي طريق هي التفصيل والمراد به تعيين متعلقها فالمصنف  
قسمها أولاً في قوله وأقسامه أربعة باعتبار ذاتها وقسمها ثانياً في قوله  
فلاسماء الخ باعتبار متعلقها أي محلها من الاسم والفعل (قوله فلاسماء)  
أي معربة كانت أو مبنية بدليل إطلاقه فيها وتقييده في الأفعال بالمعربة  
وإذا كان المراد الأفعال المعربة ورد أن يقال ان الأفعال المعربة هي  
المضارع فقط فلا معنى للجمع ويجب أن يجمع بالنظر للأفراد وبعضهم  
جعل كلام المصنف في خصوص المعرب من الأسماء والأفعال وقصره عليه  
بدليل أن فرض الكلام في أقسام الأعراب فيكون في كلامه حذف الصفة  
في الموضوعين خلاف ما صنعه الشارح (قوله المذكور) أشار به إلى  
أن اسم الإشارة راجع للأربعة باعتبار تأويلها بالمدكور والافعال اسم  
إشارة للمفرد والمشار إليه وهو الأربعة جمع (قوله الرفع) أي ظاهراً  
أو مقترراً ومحلاً وكذا فيما بعده (قوله والحاصل) أي المتحصل من ذلك

(وخفض) في اسم نحو صررت  
بزيد (وجزم) في فعل نحو لم يقيم  
هذا على سبيل الأجمال وأما  
على سبيل التفصيل (فلاسماء  
من ذلك) المذكور من  
الأقسام الأربعة (الرفع) نحو  
جاء زيد (والنصب) نحو رأيت  
زيداً (والخفض) نحو صررت  
بزيد (ولاجزم فيها) أي لاجزم  
في الأسماء (والأفعال) المعربة  
(من ذلك) المذكور (الرفع)  
نحو يقوم (والنصب) نحولن  
يقوم (والجزم) نحو لم يقيم  
(والخفض فيها) أي لا خفض  
في الأفعال والحاصل أن هذه  
الأقسام الأربعة ترجع إلى قسمين

أن الخ (قوله مشترك) أي مشترك فيه فهو من باب الحذف والابصال لأن فعله إنما يتعدى إلى المفعول به بنى وكذا اسم مفعوله تقول اشتركت في كذا فهو مشترك فيه (قوله فالمشترك) مبتدأ خبره شيان ووصح الاخبار به مع أنه مثنى عن المشترك مع أنه مفرد لأن لامة للجنس ومدخولها صادق بالواحد والمتعدد وكذا يقال في قوله والمختص شيان (قوله لانه كثر الرفع والنصب) أي ذكرهما مرة مع الاسماء وأخرى مع الافعال (قوله فعلنا أنه) أي القسم أي قسم الرفع والنصب والافعال العبارة انهما (قوله علامات) المراد بالجمع مافوق الواحد بالنظر للجزم لانه ليس له الاعلامتان أو يقال الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في أفراد الفعل المعرب (قوله أعقبها بقوله) أي أتى عقبها بقوله باب الخ

\* (باب معرفة علامات الاعراب) \*

من اضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرجاني في معنى الكتب والابواب والقصول انه الاقنات الخصوصية الدالة على المعاني الخصوصية أي هذا الدال معرفة الخ والمراد بالمعرفة الادراك واطافة الباب الخ من اضافة السبب للنسب أي باب هو سبب حصول معرفة الخ فلا ينافي ما تقدم من انه من اضافة الدال للمدلول لأن ذلك بالنظر لمذلوله أي الباب وهو علامات الاعراب وأن لفظ المعرفة مستدرك وهذا بالنظر للمعرفة وانها غير مستدركة ثم ان المصنف عبر بالمعرفة مع انها لا يقال الادراك الجزئيات كزيد وعمر والبسائط وهي ما لا يقبل الانقسام كفاية النقطة وما هنا ليس كذلك لأن العلامات امور وكلمة فكان الاولى أن يعبر بالعلم لانه يقال للكل كالمحوان والانسان أو المركب كالنسيبة في نحو زيد قائم وأجيب بأنه جار في ذلك على ما ذهب اليه الاكثر من انهما بمعنى واحد أو أنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير بجمع المؤنث السالم الذي هو من جموع القلة منزلة الجزئ الذي لا تكثر فيه ثم ان كلام المصنف معترض بشئ آخر وهو أنه ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئاً وهو علامات الاعراب التي عقد لها الباب ولم يترجم له والجواب أن

قسم مشترك وقسم مختص  
فالمشترك شيان الرفع  
والنصب والمختص شيان  
الخفض والجزم وبيان ذلك أن  
الرفع والنصب يشترك فيهما  
الاسم والفعل وأن الخفض  
يختص بالاسم وأن الجزم يختص  
بالفعل وذلك مستفاد من كلامه  
لانه كثر الرفع والنصب مع  
الاسماء والافعال فعلنا أنه  
مشترك بينهما وخص الاسماء  
بالخفض ونفى عنها الجزم وخص  
الافعال بالجزم ونفى عنها الخفض  
ثم لكل من الرفع والنصب  
والخفض والجزم علامات لا بد  
من معرفتها لذلك أعقبها بقوله  
(باب معرفة علامات) أقسام  
(الاعراب)

المعرفة لما كانت تشام من هذا الباب أضافه اليها اضافة السبب  
 للمسبب كما تقدم لأن من طالعه وفهم معاني مسائله حصلت له معرفة  
 علامات الاعراب وقدّر الشارح لفظ أقسام لأن العلامات التي ذكرت  
 ليست علامات للاعراب المطلق والامدادت الضمة على خصوص الرفع  
 وانما كانت تدل على اعراب مطلق أي كانت تدل على الحقيقة والماهية  
 لا خصوص الافراد وانما هي علامات لأقسام الاعراب كما يدل على ذلك  
 قول المتن فأما الضمة الخ وأيضاً الاعراب نفسه ليس مشتر كمع غيره حتى  
 يحتاج الى علامات تميزه والعلامات انما يوثق بها التميز الاشياء المشتركة بعضها  
 عن بعض واطافة علامات الى ما قدره الشرح وهو لفظ أقسام على معنى  
 اللام على ما مضى عليه المصنف من أن الاعراب معنوى وأما على أنه لفظي  
 فالاطافة بيانية أي علامات هي أقسام الاعراب (قوله التي هي الرفع  
 الخ) نعت للأقسام ولا يضر الفصل بالمضاف اليه وهو الاعراب لأن  
 المتضايقين كالشيء الواحد (قوله من حيث هو) أي لا بقيد كونه  
 في الاسم لأن علاماته ثلاثة فقط الضمة والواو والالف ولا بقيد كونه  
 في الفعل لأن علاماته اثنتان الضمة والنون ولا بقيد كونه فيهما لأن علاماته  
 خمسة ولا بقيد كونه بالضمة أو بالواو أو بالالف أو بالنون لثلاثين تقسيم  
 الشيء الى نفسه وغيره وكذا يقال في النصب والخفض والجزم فالحيثية  
 حينية اطلاق (قوله أربع علامات) ذكر العدد لأن العدد وهو  
 علامات مؤنث (قوله على الاصل) متعلق بمحذوف امانة للضمة أي  
 الكاتبة على الاصل أو حال منها أي كاتبة على الاصل والصفة لبيان الواقع  
 والحال لازمة فلا يعترض بأنه يقتضي أن لنا ضمة أصلية وضمة غير أصلية  
 وهو فاسد (قوله نيابة) بالنصب حال من الاحرف الثلاثة بتأويله باسم  
 الفاعل أي حال كونها نائبة لكن وقوع المصدر المنكر حالاً اسمياً وان  
 كان كثيراً فالاولى نصبه على انه مفعول مطلق أي تنوب نيابة (قوله  
 لاصالتها) أي أربحيتهافي الدلالة على الرفع دون غيرها (قوله وثي  
 بالواو) أي أتى بالواو ثانياً (قوله تشأ) أي يحدث وقوله فهمي بنتها  
 أي لتولدها عنها وهذا التعليل تبع فيه الشارح قول ابن جني

التي هي الرفع والنصب  
 والخفض والجزم (الرفع) من  
 حيث هو (أربع علامات  
 الضمة) على الاصل (والواو  
 والالف والنون) نيابة عن  
 الضمة قدم الضمة لاصالتها وثي  
 بالواو لكونها تنشأ عن الضمة  
 اذا أشبعت فهمي بنتها

في الخصائص وهو أن حروف العلة ناشئة عن الحركات ومركبة منها فالواو  
مركبة من ضمتين والالف من فتحيتين والياء من كسرتين وهو قول ضعيف  
والصحيح أنها بسائط لا تركيب فيها وعليه فيقال إنه في الواو لكونها فرعا  
في النبأية عن الضمة (قوله وثلت بالالف) أي ذكرها ثلثة (قوله)  
لأنها أخت الواو حقيقة الاخت ومذكرها وهو الاخ المشارك لغيره  
في الولادة أو الرضاع ويستعار لكل مشارك لغيره في شيء كما هنا فان الالف  
أخت الواو أي مشاركتها في المدخ ففيه استعارة مصرحة أصلية  
ولا يخفى تقريرها (قوله واللين) عطف عام على خاص لأن الواو والالف  
والياء حروف علة مطلقا وحروف لين أيضا ان سكنت الواو والياء مطلقا  
وحروف مد أيضا ان جانس الواو والياء ما قبلهما بأن انضم ما قبل الواو  
وانكسر ما قبل الياء فكل حرف مد حرف لين ولا عكس وكل حرف لين  
حرف علة ولا عكس (قوله لضعف شبهها) من اضافة الصفة للموصوف  
(قوله في الفنة) بيان لوجه الشبه وقوله عند سكونها أي النون ظرف  
للفنة فهو يفيد أن حروف العلة فيها غنة وأن النون اذا سكنت كذلك  
فأشبهت النون حروف العلة وهذا شبه ضعيف فأخبرت النون لذلك  
(قوله ولكل واحدة الخ) اعترض بأنه يقتضي أن لكل واحدة ثلاثة  
مواضع كما هو مقتضى الجمع مع أن الواو ليس لها الاموضعان والالف  
والنون ليس لكل منهما الاموضع واحد كما سيأتي وأجب بأن الجمع  
في مواضع باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في أفراد ما سأتى  
أو بأن المراد بكل هنا الكل الجموعي ومن بيانية لاتبعضية أي  
وللمجموع الذي هو هذه العلامات مواضع وهذا لا يستلزم أن يكون  
لكل واحدة منها عدة مواضع (قوله الاول في الاسم المفرد) قد ينظر  
بمه لأنه يوجب اما أن يكون الشيء ظرفا لنفسه ان كان الاول هو الاسم  
فالمفرد أو يكون الاول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل فكان الاحسن  
أن يقول الشارح بعد قول المصنف في الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن  
توجيه كلامه بأن يكون التقدير الاول يجرى في الاسم المفرد من مجيئ العام  
في الخاص بمعنى تحققه فيه لأن ماهية الاول الذهنية أعم من الاسم المفرد

وثلت بالالف لأنها أخت الواو  
في المد واللين وختم بالنون  
لضعف شبهها بحروف العلة  
في الفنة عند سكونها ولكل  
واحدة من هذه العلامات  
الاربعة مواضع تختص بها  
(فأما الضمة فتكون علامة  
لرفع في أربعة مواضع) الاول  
(في الاسم المفرد)

وان كانت اياه بحسب الخارج فتأمله وقس عليه نظائره والمفرد المراد به هنا أي في باب الاعراب ما ليس منى حقيقة أو حكماً ولا مجموعاً حقيقة أو حكماً ولا من الاسماء الخمسة ولو كان مراداً كعبداً لله وبعلبك (قوله نحو جاء زيد الخ) مثل للمذكر بمثلين ولل مؤنث بمثلين أيضاً للاشارة الى انه لا فرق بين الاعراب اللفظي والتقديري في كل منهما وكذا يقال في جمع التكسير (قوله والاسارى) بفتح الهمزة وضمها جمع أمرى بفتح الهمزة جمع أسير بفتح الهمزة فالأسارى جمع الجمع (قوله والعذارى) جمع عذراء وهى البكر (قوله ما تغير فيه بناء مفردة) أى جمع وهو ما دل على أكثر من اثنين تغير فيه صيغة واحدة فالمراد بالمفردة ما قابل المركب أى ما تغير فيه مفردة عن حالته قبل الجمع أى تغير الغير اعلال ولا الحاق علامة جمع ولا يعرب معه بالحروف فسقط بالاول ما تغير فيه بناء واحدة للاعلال وهو جمع تصحيح نحو قاضون ومصطفون والثاني ما تغير فيه بناء واحدة للاحاق علامة الجمع وهو جمع مذكر سالم كزيدون أو جمع مؤنث سالم كهنديات وبالثالث ما تغير فيه بناء واحدة وهو معرب بالحروف كسنون وأرضون وبايقاع ما على جمع كما تقدم لا يرد المثنى لكونه تغير فيه بناء الواحد ثم لا فرق في التغير بين أن يكون مشاهداً وهو ما ذكره الشارح أو تقديره كفلك فانه يستعمل في المفرد والجمع بلفظ واحد لكن ان جعلته جمعاً فضمة أو له كضمة أسد وان جعلته مفرداً فضمة كضمة قفل والتغير أمر اعتباري لانه يقتدر زوال الضمة الكائنة في الواحد وتبدلها بضممة مشعرة بالجمع عند سبويه ويعرف الجمع من المفرد بالضميراً وبالنت أو بتغير ذلك فتقول فلان سائر للمفرد وفلان سائر للجمع واشترتيه ان كان مفرداً واشترتيه ان كان جمعاً (قوله وهو) أى تغير مفردة أو ما تغير فيه بناء مفردة وعلى الثاني يحتاج لتقدير مضاف بعد قوله الاول والثاني الخ أى الاول صاحب التغير بالزيادة الخ ثم ان هذا التقسيم الى الستة بحسب الوجود لا بحسب القسمة العقلية والافهى غمانية لانها اما بزيادة فقط أو بنقص فقط أو بهما معاً وبعدهما وكل منها اتمام تغير شكل أو لا لكنه أسقط منها قسمين لعدم وجودهما في كلامهم وهما وجود

سواء كان لمذكر نحو جاء زيد  
والنقى أم مؤنث نحو جاءت هند  
وهجلى (و) الثانى في (جمع  
التكسير) سواء كان لمذكر نحو  
جاء الرجال ولا سائى أو لمؤنث  
نحو جاءت الهنود والعذارى  
والمراد بجمع التكسير ما تغير  
فيه بناء مفردة وهو ستة أقسام  
الاول التغير بالزيادة على المفرد  
من غير تغير شكل

فحوضو وصنوان الثاني التغير بالنقص عن المفرد من غير تغيير ٤٩ شكل فحوضومه ونحوم الثالث التغير

ببديل الشكل من غير زيادة  
ولانقص نحو أسد وأسد الرابع  
التغير بالزيادة على المفرد مع تغيير  
الشكل كرجل ورجال الخامس  
التغير بالنقص عن المفرد مع  
تغير الشكل كرسول ورسول  
السادس التغير بالزيادة  
والنقص وتغير الشكل نحو  
غلام وغلان فهذه كلها ترفع  
بالضمة (و) الموضع الثالث في  
(جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع  
بألف وتاء مزيدتين نحو جاءت  
الهندات وتقييد الجمع بالتأنيث  
والسلامة جرى على الغالب  
والافتقار يكون جمعا لذكر ونحو  
اصطبلات جمع اصطبل وقصد  
يكون مكسرا نحو حلييات جمع  
حلي (و) الرابع (في الفعل  
المضارع الذي لم يتصل بآخره  
شيء) يوجب بناء كنون النسوة  
نحو يترصن أو نوني التوكيد  
نحو ليسجنن وليكونن أو ينقل  
اعرابه ككألف الاثنين نحو  
يضر بان أو واو الجمع نحو  
يضر بون أو ياء المخاطبة نحو  
تضر بين ومثال المضارع الذي  
لم يتصل بآخره شيء من ذلك نحو  
يضر بون ويخشي

الزيادة والنقص وعدمهما مع عدم التغير فيه ما (قوله نحو صنوان  
وصنوان) الصنوفرع الشجر والصنوان يستعمل مثني وجهاء يفرق  
بتنوين النون في الجمع والاعراب بالحركات الظاهرة عليها وعدم التنوين  
في النون مع كسرها والاعراب بالحرuf في المثني (قوله نحو تحنمة)  
مفرد ونحوم جمع (قوله نحو أسد) بفتحين اسم للصيوان المفترس والجمع  
أسد بضمين ويخفف باسكان السين المهملة (قوله نحو غلام وغلان) أما  
الزيادة في غلمان فبالالف والنون وأما النقص فنقص الالف التي كانت  
بعد اللام وقبل الميم في المفرد وأما تغير الشكل فظاهر فعرفت أن ألف  
غلان غير ألف غلام لاختلاف محلهما (قوله وهو ما جمع الخ) أن أوقعنا  
ما على مفرد صم قوله جمع الخ ولم يصح قوله إلا في أنه ينصب بالكسرة  
وان أوقعناها على جمع نافي قوله جمع الخ لأن الجمع لا يجمع ثانيا وأوجب  
باختيار الثاني وأن المراد ما تحقق جمعته وحصلت بألف وتاء أي كان  
لهمادخل في الجمعية فالبناء السببية وحذف فلا حاجة لقوله مزيدتين لأن  
ما خرج به يخرج بجمع البناء السببية ألا تكون الالف والتاء سببيا في  
الجمعية إلا أن كانتا مزيدتين وان جعلت البناء للمصاحبة احتج إلى مزيدتين  
ليخرج قضاة وأبيات فان كلا منهما يصدق عليه أنه جمع مع الالف  
والتاء لكن الف قضاة منقلبة عن أصل لازائدة وتاء أبيات أصل ونصب  
هذين بالفتح كغيرهما من جوع التكسير (قوله وتقييد الجمع بالتأنيث  
والسلامة الخ) وكذا بالجمع لأنه قد يكون اسم جمع كأولات أو مفردا  
كعرفات لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج إليه بعد تفسيره له بما  
جمع بألف وتاء الخ لأن عومه حينئذ شامل لما أورده وليس خارجا عنه  
حتى يحتاج لجعل التعريف بالنظر للغالب نعم هو محتاج إليه بالنظر للتقييد  
بالجمع بعد ذلك التفسير أيضا (قوله اصطبل) بقطع الهمزة وهو  
موقف الدابة (قوله حلييات) وتغيره بقلب ألف المفرد وهو حلي  
في الجمع ياء (قوله يوجب بناء) أي على السكون كنون النسوة فحضر  
يترصن أو على الفتح كنون التوكيد ثقبيله كانت نحو ليسجنن أو خفيفة  
نحو ليكونن والكاف في كلام الشارح استقصائية لانحصار موجب

بناء المضارع فيهما واعترض قوله بوجوب بناءه بأنه لا حاجة اليه لأن الكلام  
 في المعربات فكان المناسب حمل الشيء في كلام المتن على ما يتقبل اعرابه  
 فقط وأجيب بأنه ذكره لتنبية المبتدى على ما عساه يقفل عنه واعلم أن نون  
 النسوة لا تكون الامباشرة وأما نون التوكيد فتكون مباشرة لفظا  
 وتقديرا وهي الموجبة للبناء كما تقدم وتكون مباشرة لفظا منفصلة تقديرا  
 نحو ولا يصدنك أو منفصلة لفظا وتقديرا نحو تلبون ولا تبعان فاما ترين  
 والفعل معهما معرب (قوله وأما الواو) أي الضموم ما قبلها لفظا  
 كالزيدون أو تقديرا كالمصطفون وقوله فتكون علامة للرفع أي على  
 الرفع فاللام بمعنى على أي أمانة عليه على سبيل النياحة (قوله الاول  
 في جمع المذكر السالم) تقدم الكلام على هذه الظرفية ولا يخفى أن جمع في  
 الاصل مصدر ومعناه ضم اسم الى مثليه فأكثر زيادة في آخره صالح للتجريد  
 وعطف مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول أي المذكر المجهول جمع سلامة  
 وما حمل عليه وهو ما كان آخره واو ونون في حالة الرفع كالزيدون وعشرون  
 أو ياء ونون في حالتى النصب والجر كالزبدن وعشرين وهو قسمان علم  
 وصفة فخرج ما ليس علما ولا صفة كرجل فلا يقال فيه رجلون الا اذا  
 صغر لانه حينئذ يلحق بالصفات فالاول نحو الزيدون والثاني كالمسلمون  
 وله شروط عامة وشروط خاصة فالعامة في العلم والصفة أن يكون كل المذكور  
 عاقل خال عن التاء الموضوعية للتأنيث التي ليست عوضا عن غيرها  
 ويختص العلم بأن لا يكون مركبا تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معربا  
 بجرافين ويختص الصفة بأن لا تكون من باب افعال فعلاء ولا فعلان فعلى  
 ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث لكن العلم اذا جمع زالت علميته ووجب  
 أن يعوض عنها تعريف آخر اذا أريد التعريف وذلك لأن العلم انما يكون  
 معرفة على تقدير افراد لموضوعه فهو لم يوضع علما الا مفردا فهو دال على  
 الواحد واذا جمع زال معنى العلية منه لانه حينئذ يصير الدال على معنى  
 متعدد والتعدد والوحدة متنافيان فلم يصبح جمعه باقيا على علميته لتنافي  
 مدلول الجمع والعلية وكذا يقال في العلم اذا نفي فوجود العلية شرط لاقدام  
 على الجمع والتثنية وعدمها شرط لثبوتها فخرج بالمذكر من العلم فهو زنب

(وأما الواو فتكون علامة للرفع  
 في موضعين) الاول (في جمع  
 المذكر السالم) نحو جاء الزيدون



ومن الصفة نحو حائض وبالعقل من العلم نحو لاحق اسم فرس ومن الصفة  
نحو سابق صفة لفرس بخلاف صفة عاقل ومنه والسابقون السابقون  
و بالخلق من التاء وان استعملت في غير التأنيث كالمبالغة من العلم نحو  
حزنة وطليحة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التي ليست عوضا عن غيرها  
قيده في القيد وشأنه الا بخل فان كانت عوضا مثل عدة وثبة علمان جاز فيه  
عدون وثبون وخرج ما ركب تركيبا اسناديا من الاعلام كبرق فخره  
أو مزجيا كسيبويه وما أعرب بغير فين كزيدان وزيدون علما فلا يجمع  
هذا الجمع وخرج ما كان من الصفات من باب أفعل فعلا بفتح الفاء والمذ  
كالحرو أسود وشذ قول الشاعر

فما وجدت نساء بنى تميم \* حلائل أسودين وأحمرين

بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلا بالمذ والفتح فيجمع هذا الجمع كالأفضل  
فيقال الأفضلون لأن مؤنثه فعلي وخرج ما كان من باب فعلان فعلي  
كندمان من الندم فان مؤنثه ندى أمائدان من المنادمة فيجمع هذا  
الجمع لأن مؤنثه ندانة وخرج ما استوى فيه المذكر والمؤنث كصبور  
وجريح فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فعلان إذا كان بمعنى  
المفعول كقنبل يقال رجل قنبل وامرأة قنبل أما لو كان بمعنى الفاعل  
فلا يستوى فيه مذكرة ومؤنث بل يفرق بينهما بالتاء كعليم للمذكر وعليمة  
للمؤنث ويقولنا فيما تقدم والمراد به هنا اسم المفعول أي المذكر الخ  
يندفع الاعتراض على المتن بأن فيه قصورا لأنه لم يذكر المحقق بجمع المذكر  
اليسالم في هذا الإعراب وحاصل الجواب أن في كلامه حذف المعطوف  
(قوله لسلامة بناء) أي لوجود صيغة المفرد فيه سالمة من التعبير  
(قوله مع قطع النظر الخ) دفع لما يقال إن هذا الجمع ليس سالما لأنه زاد  
على المفرد ووجه قطع النظر عن هذه الزيادة أن الواو تأتي به انيابة عن  
الحركة ودلالة على جماعة المذكور والنون تأتي بها جبرا لمافاته من الإعراب  
بالجركات وفوات التنوين فلم يوثق بها محض الجمعية والذي يجعل المفرد به  
متغيرا هو الذي يوثق به لمحض الجمعية كصنوان جمع صنو (قوله وجو)   
بكسر اليماني فإنه قريب الزوج الذي ذكره على المشهور فلا يضاف إلا إلى المرأة

وسمى سالما لسلامة بناء المفرد  
فيه مع قطع النظر عن زيادة  
الواو والنون رفعا والياء والنون  
نصبا وجزا (و) الموضع الثاني  
(في الاسماء الخمسة وهي أبوك  
وأخوك وجوك وفوك وذو مال)  
نحو هذا أبوك وأخوك وجوك  
وفوك وذو مال فتدفع بالواو نيابة  
عن الضمة



أى على المشهور وأما الكاف في البقية فان أضفتها الى مذكر فحقت  
والا كسرت ( قوله واستغنى عن اشتراط الخ ) أى عن التصريح  
باشتراط الخ ( قوله مفردة ) فلو ثبتت أو جمعت أعربت اعراب المثنى  
أو المجموع فان جمعت جمع تصحيح أعربت بالحروف أو جمع تكسير أعربت  
بالحركات الظاهرة كذا في الحاشية والذي في الحنفى على الاثموني عن  
ابن قاسم أنها ان جمعت بالالف والتاء أيضا بأن أريد بهامن لا يعقل  
أعربت اعراب الجمع بالالف والتاء وانها لا يجمع منها جمع سلامة لذكر  
الا lab والاخ والحلم وان نازع في جمع الاخير البهوتي ( قوله مكبرة )  
فلو مغرت أعربت بالحركات الظاهرة ( قوله مضافة ) فلوأفردت  
أعربت بالحركات الظاهرة كحاء أب ورأيت أبوامررت بأب ( قوله  
لغير ياء المتكلم ) فلوأضيفت اليها أعربت بالحركات المقدرة والذي ذكره  
الشارح أربعة شروط ويزاد عليها أن تكون غير منسوبة فلو كانت  
منسوبة أعربت بالحركات الظاهرة كحاء أبويك وأن يكون القم خاليامن  
الميم والأعرب بالحركات الظاهرة وأن تكون ذو معنى صاحب فان كانت  
موصولة فهي مبنية على المشهور وأن تضاف ذو الى اسم جنس ظاهر غير  
صفة وشذاضافتها الى غيره نحو أنا لله ذو بكه سواء كان اسم الجنس معرفة  
نحو والله ذو الفضل العظيم أو نكرة نحو ذو مال وقولنا اسم جنس ظاهر  
احتراز عن الضمير العائد لاسم الجنس نحو انما يعرف الفضل من الناس  
ذووه فانه لا يعامل معاملة والافاسم الجنس لا يكون الا ظاهرا وقولنا غير  
صفة قيد لا يمتنه في اخراج الصفات كقائم وضارب فانها أسماء اجناس  
فقول بعضهم انه لبيان الواقع لان اسم الجنس لا يكون صفة غير سعيد  
والمراد بالصفة ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات وانما تضاف  
اليها لان الغرض من وضعها كما علمت التوصل الى الوصف بأسماء الاجناس  
واذا كان المضاف اليه وصفا لم يحتج اليها اذا علمت ذلك علمت أن الشروط  
ثمانية ولم يصرح بها المتن لانه ذكرها كذلك كما قاله الشارح لكن يوهم  
اشتراط اضافتها للكاف وازداده الى لفظ مال ويوهم اشتراط التصريح  
بالازافة وليس كذلك بل مثل الازافة الصريحة الازافة المقدرة كما

واستغنى عن اشتراط كونها  
مفردة مكبرة مضافة لغير ياء  
المتكلم لكونه ذكرها كذلك

في قوله \* خالط من سلي خياشيم وفا \* أي خياشيمها وفاها (قوله وأسقط  
المصنف الخ) المراد بالاسقاط عدم الذكر أي تركه ولم يأت به (قوله الهن)  
هو على الصحيح اسم يكتنى به عن أسماء الاجناس مطلقا سواء كان يستقيم  
التصريح بذكرها أولا (قوله في تثنية الالهة خاصة) اعترض  
بأن الالف علامة في المثني لافي التثنية التي هي فعل الفاعل وأجيب  
بأن كلامه من اطلاق المصدر واردة اسم المفعول كالتخاطب بمعنى الخلق  
فلاضافة الى الاسماء من اضافة البعض الى الكل فهي على معنى من أي  
في المثني من الاسماء أو من اضافة الصفة للموصوف أي في الاسماء المثناة  
وقوله الاسماء لا محترز له لأن غير ما لا يثنى كما أن قوله خاصة كذلك سواء  
رجع الى تثنية أو الى الاسماء وهو بمعنى خصوصافه من المصادر التي  
جاءت على فاعلة كالعاقبة والعاقبة منصوب على أنه مفعول مطلق  
بمحذوف تقديره أخص تثنية الاسماء بكون الالف علامة لرفعها خصوصا  
بناء على المشهور من جواز حذف عامل المؤكد بكسر الكاف خلافا لابن  
مالك والمراد بالمثني كل اسم ناب عن اثنين اتفاقا في الوزن والحروف بزيادة  
أعنت عن العاطف والمعطوف فخرج بالتقدير الأول نحو العمرين في عمرو  
وعمر وبه وبالثاني نحو العمرين في أبي بكر وعمر وبالثالث كلا وكلتا واثنان  
واثنتان اذ لم يسمع كل ولا كلة ولا اثن ولا ائنة وهذه المخرجات ملحقات  
بالمثني في اعرابه لانه \* ثم اعلم أنه يشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين  
شروط ثمانية تطعمها بعضهم بقوله

شرط المثني أن يكون معربا \* ومفردا منكرا ما ركبنا

موافقا في اللفظ والمعنى له \* مماثل لم يثن عنه غيره

كذا في الحاشية فلا يثنى ما كان مبنيا وأما فحوزان وتان والذان واللتان  
فيسبغ موضوعه للمثني وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور  
البصريين ولا يثنى المثني ولا المجموع على حقه ولا الجمع الذي لا نظيره في  
الآحاد ولا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى وقد دمرت الإشارة الى  
ذلك في جمع المذكور ولا يثنى ما ركب تركيب اسنادا اتفاقا ولا مزج على  
الاصح وأما المركب الاضافي من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن

وأسقط المصنف الهن هنا تبعا  
للقراء والزجاجي لأن اعرابه  
بالحروف لغة قليلة (وأما الالف  
فتكون علامة للرفع في تثنية  
الاسماء خاصة) نحو جاز الزيدان  
فالزيدان فاعل وهو مرفوع  
وعامة رفعه الالف نيابة عن  
الضمة

تثنية المضاف اليه ولا يثنى ما لم يتفق في اللفظ وأما نحو الإبان فن باب  
 التغليب ولا ما لم يتفق في المعنى فلا يثنى المشتبك ولا الحقيقة والجواز  
 وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ ولا يثنى ما لا ثاني له في الوجود فلا يثنى  
 الشمس والقمر وأما قولهم القمران للشمس والقمر فن باب الجواز  
 ولا ما استغنى تثنية غيره عن تثنية فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية  
 سي عن تثنية فقالوا سبان ولم يقولوا سوا آن ولا ما استغنى بحلق المثنى  
 عن تثنية فلا يثنى أجمع وجمعاء استغناء بكلا وكأما فاده في التصريح  
 (قوله تضربان بالقوفائية) وهو يصلح للمخاطبين المذكورين نحو أنتما  
 تضربان يا زيدان والمؤثنين نحو أنتما تضربان يا هندان والتاء فيه للخطاب  
 ولا تكون الالف فيه الا اسما ويصلح للغائبين المؤثنين سواء كانت الالف  
 اسما نحو الهندان تقومان أو حرفا على لغة كلوي البراغيت نحو تقومان  
 الهندان والتاء فيه للتأنيث لا للخطاب ففیه أربع صور (قوله ويضربان  
 بالتحتانية) للغائبين المذكورين اسما كانت الالف نحو الزيدان يضربان  
 أو حرفا نحو يضربان الزيدان على تلك اللغة ففیه صورتان (قوله  
 تضربون بالقوفائية) خاص بجمع الذكور الحاضرين نحو أنتم تضربون  
 ولا تكون الواو فيه الا اسما ففیه صورة واحدة (قوله ويضربون  
 بالتحتانية) لجمع الذكور الغائبين سواء كانت الواو فيه اسما نحو الزيدون  
 يضربون أو حرفا نحو يضربون الزيدون على تلك اللغة ففیه صورتان  
 (قوله المخاطبة) هذا القيد لبيان الواقع اذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت  
 النون يتصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة حتى يحترز عنه (قوله نحو  
 تضربين) ولا يكون الامبد والتاء الفوقية ولا تكون الباء فيه الا اسما  
 ففیه صورة واحدة فجمله الأفعال باعتبار ما تقدم عشرة وأن نظرا الى أنه  
 قد يظلم مذكر على مؤنث أو مخاطب على غائب أو بالعكس والى انقسام  
 المؤنث الى حقيقي التأنيث ومحجازه وغير ذلك زادت الصور (قوله ثبوت  
 النون) أي النون الثابتة فهو من اضافة الصفة للموصوف (قوله  
 وللنصب) أي من حيث هو الى آخر ما تقدم (قوله أخت الفتحه) أي  
 مشاركتها في مطلق التعريف أي التعريف فلا يرد أن وصفها التحرك

(وأما النون فتكون علامة  
 للرفع في الفعل المضارع اذا  
 اتصل به ضمير تثنية) وهو الالف  
 نحو تضربان بالقوفائية ويضربان  
 بالتحتانية (أو ضمير جمع) المذكور هو  
 الواو نحو تضربون بالقوفائية  
 ويضربون بالتحتانية (أو ضمير  
 المؤنثة المخاطبة) وهو الباء  
 التحتانية نحو تضربين وتسمى  
 الأفعال الخمسة وهي مرفوعة  
 وعلامة رفعها ثبوت النون  
 نيابة عن الضمة (والنصب خمس  
 علامات الفتحه والالف والكسرة  
 والياء وحذف النون) قدم  
 الفتحه لانها الاصل وأعقبها  
 بالالف لانها تنشأ عنها وثالث  
 بالكسرة لانها أخت الفتحه  
 في التعريف وأعقبها بالياء لانها  
 بنت الكسرة وختم بحذف  
 النون

وَأَنَّ التحريك فعل المتكلم (قوله لبعده المشابهة فيها) أي لضعف  
 المشابهة في الحذف فالضمير في قوله فيها راجع للحذف وأشبه لاكتساب  
 مرجعه وهو الحذف التانيث من المضاف اليه وهو النون في قوله بحذف  
 النون أو يقال أنت باعتبار العلامة (قوله مواضع) جمعه باعتبار  
 الأفراد الشخصية والألف والالف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها  
 الأموضع واحد والياء لها موضعان ثلاثان وأما الجواب بأن المراد بالجمع  
 ما فوق الواحد فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء ولا يجري في الألف  
 والكسرة وحذف النون لما عرفت من أنه ليس لكل منها الأموضع واحد  
 (قوله الأول في الاسم) تقدم ما فيه ولا فرق في الاسم المفرد بين كونه  
 مضافاً وغير مضاف ظاهر الأعراب أو مقدره للتعذر والمناصفة منصرفاً  
 أو غير منصرف أشار إلى بعض ذلك بالامثلة ومثله رأيت غلامى وقوله  
 تعالى ووهبنا له اسمحق ويعقوب ولا يخفى أعرابه (قوله في جمع التكسير)  
 أي الجمع المكسور ويعمم فيه بمنزلة ما قبله كما أشار إلى بعض ذلك بالامثلة  
 (قوله في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أو معتل (قوله  
 إذا دخل عليه ناصب) لا حاجة إليه لأن الشيء لا ينصب إلا بناصب لكنه  
 ذكره توضيحاً ولم يذكره في نظائر هذا الموضوع اكتفاء بذكره هنا طلباً  
 للاختصار وكان الأولى ذكر مثل هذا في أول الكلام في قوله فأما الضمة  
 فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد بأن يقول هناك إذا دخل عليه رافع  
 ويكتفى بذلك عن ذكر مثله في نظائره (قوله مما تقدم في علامات الرفع)  
 وهو ما يلزم ببناءه أو ينقل أعرابه وهو نون التوكيد بقسميها ونون النسوة  
 وألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة فإن دخل عليه الناصب وكان  
 متصلاً به نون النسوة كان أعرابه محلياً نحو ولا يحمل لهن أن يكن (قوله  
 المتقدمة) أشار به إلى أن ألف في الأسماء العهد الذكري (قوله وما أشبه  
 ذلك) قد يقال لأفائدة له مع قوله أو لا نحو رأيت أباك وأجب بأن نحو  
 أفاد عدم الحصر في الذهن وهذا أفاد عدم الحصر في الخارج أو بالعكس  
 وقول الشارح من نحو رأيت الخ بيان لما من ما أشبهه ولا موقع للفظ نحو هنا  
 لأنه لم يبق غير هذه الثلاثة حتى يدخل تحتها وأجب بأن ذكرها باعتبار كل

ليعد المشابهة فيها أول كل من  
 هذه العلامات الخمس مواضع  
 تخصها (فأما الفتحة فتكون  
 علامة للنصب (في ثلاثة  
 مواضع) الأول (في الاسم  
 المفرد) نحو رأيت زيداً وعبد  
 الله والفتي (و) الموضع الثاني  
 في (جمع التكسير) فهو رأيت  
 الزيد والهنود والاسارى  
 والعذارى (و) الموضع الثالث  
 في (الفعل المضارع) إذا دخل  
 عليه ناصب ولم يتصل بآخره  
 شيء مما تقدم في علامات الرفع  
 نحو لن يضرب ولن يخشى  
 وأما الألف فتكون علامة  
 للنصب في الأسماء الخمسة  
 المتقدمة في علامات الرفع  
 (نحو رأيت أباك وأخاك) فأما  
 وأخاك فنصوبان برأيت وعلامة  
 نصبهما الألف نيابة عن الفتحة  
 (وما أشبه ذلك) من نحو رأيت  
 جهالك وذامالك

(وأما الكسرة فتكون علامة ٥٦ للنصب في جمع المؤنث السالم) نحو خلق الله السموات والسموات

مفعول به وقيل مفعول مطلق وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم ( وأما الياء فتكون علامة للنصب في التننية ) نحو رأيت الزيد بن فالزيد منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة لانه مثنى (و) في (الجمع) المذكور السالم نحو رأيت العمرين فالعمرين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها لانه جمع مذكر سالم وأطلق الجمع لكونه على حد المثنى فاذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف الى جمع المذكور السالم لانه أخوه في الاعراب بالحروف ( وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الافعال ) الخمسة ( التي رفعها بنبات النون ) وتقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ضمير ثنية فحولن يفعلون ففعلاً وضمير جمع فحولن يفعلوا ولن يفعلوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة فحولن تفعلين فهذه منصوبة بـلن وعلامة فيها حذف النون نيابة عن الفتحة

فرد وحده من هذه الثلاثة فيكون المعنى نحو رأيت جالثن بقية أخواته وكذا فحول رأيت جالثن بقية أخواته وهكذا ولو أسقطها وقال من رأيت جال الخ لكان أحسن ( قوله فالسموات مفعول به ) أي عند الجمهور وقوله وقيل مفعول مطلق أي عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب وصوبه في المعنى ووضحه بأن قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الضاعل به فعلا كقولك ضربت زيداً فان زيداً كان موجوداً وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو ما كان العامل فيه فعل إيجاده وان كان ذاتاً لا أن الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعاً والجمهور لا يشترطون هذا الشرط وابتفاق القولين نصب السموات ونحوه بالكسرة وهذا حكمته تأخير الاعراب عن حكاية القول الثاني وهذا أن القول لا يساخصين بجمع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة بل جاريان في نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة ثم اعلم أنه انما نصب ما جمع بألف وتاء مزيدين بالكسرة جلالاً للنصب على الجزر كما فعلوا ذلك في أصله وهو ما جمع بالواو والنون ليتحقق الفرع بالأصل ولم يعربوه بالحروف كاصله لانه ليس في آخره حروف تصلح للاعراب بخلاف أصله واعلم أيضاً أن هذا الجمع يطرد في ستة أشياء منظومة في قول الشاطبي في شرح الالفية

وقسه في ذى التاء ونحو ذكري \* ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل \* وغرذا مسلم للناقل

( قوله في التننية ) أي المثنى ( قوله وأطلق الجمع الخ ) اعتذار عن اطلاق الجمع مع كون المراد جمع المذكور السالم وقوله لكونه على حد المثنى أي طريقته في الاعراب بالحروف وفي أن آخر كل منهما نون تحذف للاضافة ( قوله لانه الخ ) أي لاجل أن المثنى شريك جمع المذكور السالم في الاعراب بالحروف ( قوله بنبات النون ) أي بالنون الثابتة ( قوله وتقدم أنها كل فعل مضارع الخ ) فيه تسميح لأن الذي تقدم قوله وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير ثنية الخ ولم يتقدم أنها كل فعل مضارع الخ نعم تقدم ما يفيد ذلك ( قوله

والنقص

والنخض) الادم بمعنى على (قوله لانها أخت الكسرة في التحريك)  
 أى مشاركتها في التحرك فأطلق التحريك على التحرك من اطلاق السبب  
 على السبب (قوله مواضع تخصها) الجمع باعتبار الافراد الشخصية  
 والافاقحة ليس لها الاموضع واحد وهو الاسم الذى لا ينصرف (قوله  
 المنصرف) أى حقيقة كزيد أو حكما وهو غير المنصرف اذا أضف أو اقترن  
 بأل بناء على انه باق على منعه من الصرف سواء ظهر اعراب ذلك الاسم كزيد  
 أو قدّر للنقل أو التعداد والمنااسبة كررت بالقاضى والفتى وغلامى (قوله  
 وهو الاسم المتمكن الامكن) يحتمل انه تعريف للمنصرف من حيث هو  
 سواء كان مفردا أو جمع تكسير ويحتمل أنه تعريف للاسم المفرد المنصرف  
 ويكون تعريفه بالاعم ان لم يحتمل الاسم في التعريف على المفرد وقد أجاز  
 المتقدمون لانه يستفاد به التميز في الجملة والاسم المتمكن هو العارى عن  
 شبه الحرف فلم يبين والامكن الزائد في التمكين وهو العارى عن شبه الفعل  
 فلم يمنع من الصرف واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن وهو الاسم  
 المعرب المنصرف ومتمكن غير أمكن وهو المعرب غير المنصرف ولا متمكن  
 ولا أمكن وهو المبسوق كالمضمرات وأسماء الاستفهام (قوله لدخول  
 تنوين الصرف عليه) الاولى أن يقول للصوق تنوين الصرف له لأن  
 الدخول يكون في الأول والتنوين في الآخر وإضافة تنوين الى الصرف  
 من اضافة المسمى الى الاسم أى التنوين المسمى بالصرف وما ذكره من أن  
 الصرف هو التنوين أى تنوين التمكين كما ذكره بقوله وهو المسمى بتنوين  
 التمكين هو مذهب المحققين الذى أشار اليه ابن مالك بقوله

الصرف تنوين أى مينا \* معنى به يكون الاسم امكنا

وقيل هو الجر مع التنوين وقيل يطلق على تنوين التمكين والعوض  
 والمقابلة صرف (قوله وجمع التكسير المنصرف) أى حقيقة كما مثل  
 الشارح أو حكما فدخل غير المنصرف مضافا نحو اعتكفت في مساجدكم  
 أو مقرونا بأل نحو وأنتم عاكفون في المساجد بناء على ما تقدم في المفرد  
 هذا ولم يقل المصنف في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرف في مع أنه  
 أخصر لزيادة الايضاح للمبتدئ لانه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعهما

(والنخض ثلاث علامات  
 الكسرة والياء والقصة) بدأ  
 بالكسرة لانها الاصل ونفى بالياء  
 لانها بنتها وختم بالقصة لانها  
 أخت الكسرة في التحريك  
 ولكل من هذه العلامات الثلاث  
 مواضع تقصها) فأما الكسرة  
 فتكون علامة للنخض في ثلاثة  
 مواضع (الاول في الاسم  
 المفرد المنصرف) وهو الاسم  
 المتمكن الا يمكن نحو مرت  
 بزيد وسمى منصرفا لدخول  
 تنوين الصرف عليه وهو المسمى  
 بتنوين التمكين (و) الثانى في  
 (جمع التكسير المنصرف) نحو  
 مرت بزيد وهو

(قوله وسبأني أن غير المنصرف) أي من النوعين المفرد وجمع التكسير  
 (قوله ولا يكون المنصرف) ولذا لم يقيد المتن بالمنصرف كما فعل فيما قبله  
 (قوله اذالم يكن علما) هذا قيد في قوله ولا يكون المنصرفا ولقائل  
 أن يقول لا ضرورة الى هذا القيد لان ما جعل علما صار مفردا والكلام  
 في الجمع نعم يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار أصله (قوله فان كان علما الخ)  
 نحو عرفان علما لموضع الوقوف وأذرعان قرية من قرى الشام واختلف  
 العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه  
 على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة  
 باسمه صعب بعد التسمية وهذه هي اللغة المشهورة وبعضهم يعربه على  
 ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعلمية  
 والتأنيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويحذف  
 بالقصة مراعاة للتسمية فقط فالأول راعى الجمعية فقط والاخير راعى  
 التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه  
 بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه وهو وان لم يكن  
 تنوين صرف الأنة مشبه له في الصورة قضية ذلك كما قال بعضهم  
 انه لو سمي به مذكر كأن سمي رجلا بمسلمات انهم يصرفونه وقد روى  
 باللغات الثلاث قوله

تنورتها نأذرعان وأهلها \* يثرب أد دا هانظر على  
 (قوله المعتلة) أي التي آخرها حال الاضافة حرف علة وانما قلنا حال  
 الاضافة لئلا يرد عليه انه فان آخره حال الافرادها وأصله فوه بنسخ الفاء  
 عند سيبويه والخليل وبعضهما عند الفراء على كلا القولين هو باسكان  
 الواو (قوله المضافة) أي الى غيرياء المتكلم (قوله في التثنية مطقا)  
 أي سواء كان لمذكر أو لمؤنث (قوله السالم للمذكر) أي ذل في الجمع لا هـ  
 الذكري والقرينة على ذلك ذكره مع التثنية كما مر (قوله في الاسم الذي  
 لا ينصرف) سواء كان مفردا أو جمعا مكسرا ظاهرا اعرابا أم مقدرا  
 وضابطه انه المشابه للفعل في اشقاله على علمين فرعين معتبرين مختلفين  
 مرجع احدهما الى اللفظ والاخرى الى المعنى او على فرعية تقوم مقام

علمين

وسبأني أن غير المنصرف  
 يحذف بالقصة (و) الثالث في  
 (جمع المؤنث السالم) ولا يكون  
 المنصرفا نحو مرت بالهندات  
 اذالم يكن علما فان كان علما جاز  
 فيه الصرف وعدمه (وأما الباء  
 فتكون علامة للخفض في ثلاثة  
 مواضع) الأول (في الاسماء  
 الخمسة) المعتلة المضافة نحو  
 مرت بأبيك وأخيك وجميع  
 وفيك وذى مال فهذه مخفوضة  
 بالباء الموحدة وعلامة خفضها  
 الباء نيابة عن الكسرة  
 (و) الثاني (في التثنية) مطلقا  
 نحو مرت بالزيد والهنديين  
 فالزيد والهنديين مخفوضان  
 بالباء الموحدة وعلامة خفضهما  
 الباء المفتوح ما قبلها المكسور  
 ما بعدها نيابة عن الكسرة  
 (و) الثالث في (الجمع) السالم  
 للمذكر نحو مرت بالزيد  
 فالزيد مخفوض بالباء الموحدة  
 وعلامة خفضه الباء المكسور  
 ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة  
 عن الكسرة (وأما القصة  
 فتكون علامة للخفض في الاسم  
 الذي لا ينصرف)



علتين وذلك ان الفعل فيه علتان فرعيتان احدهما ترجع الى اللفظ وهي  
 اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين والمستق فرع المشتق منه  
 وأما ندالك وفين فالعلة اللفظية شبه التركيب لازمة للفعل يدل على  
 الحدث والزمان والنسبة والاسم يدل على الذات فقط والمركب فرع المفرد  
 كذا في الخامسة ومثله في حاشيته على الاشعري وتعليقه سم نقله عن  
 العلامة الدنوشري حيث قال وفيه تأمل لأن التركيب جاء للفعل من  
 حيث المعنى ٥١ والثانية ترجع الى المعنى وهي احتياجه الى الفاعل  
 في الافادة وما يحتاج فرع ما يحتاج اليه فالفعل فرع عن الاسم باعتبار  
 اللفظ والمعنى فاداسابه الاسم في شمله على مطلق علتين الخ وليس المراد  
 في اشتماله الى عين العتين الذين في الفعل منع منه شيان ممنوعان من  
 الفعل وهما الكسرة والتنوين ويوصف العلتين بالمعتبرتين اندفع ايراد  
 شوهندا اذ صرف مع أن فيه الفرعيتين أي لانهما ليستا بمعتبرتين لا تنفاه  
 بعض الشروط حيثند كما سيأتي فلو كانت العلتان من جهة اللفظ فقط نحو  
 أجمال بالجيم تصغير أجمال جمع جل ففيه فرعيتان فان المجموع فرع  
 المفرد والمصغر فرع المكبر وكلاهما من جهة اللفظ أو كانتا من جهة المعنى  
 قط نحو حائض وطامث في كل منهما فرعيتان التأنيت وهو فرع  
 التذكير والوصف وهو فرع الموصوف وكلاهما من جهة المعنى لم يمنع منه  
 الكسرة ولا التنوين لانه لم يصير بذلك كامل الشبهة بالفعل ثم اعلم  
 أن حاصل العلل الموجبة لمنع الصرف تسع الاولى صيغة منتهى الجموع  
 والثانية التأنيت وهو ثلاثة أنواع تأنيث بالالف المقصورة أو الممدودة  
 وتأنيث بالتاء الظاهرة وتأنيث معنوي كما سيأتي والثالثة المعرفة والمراد  
 هنا خصوص العلية لا غيرها من بقية المعارف لعدم مدخلة المضمر والمبهم  
 هنا لكونهم مامينين والكلام في العربات ولجعل ذى الاضافة واللام  
 غير المنصرف في حكم المنصرف والرابعة الهمزة والخامسة وزن الفعل  
 والسادسة زيادة الالف والتنوين والسابعة العدل والثامنة التركيب  
 والتاسعة الوصف وأن من هذه العلل ما يقوم مقام علتين فيستقل بالمنع  
 بمفرده وهو شيان صيغة منتهى الجموع وألف التأنيت المقصورة



أو المدودة أما وجه قيام الأول مقام عتين فلا أن كونه جمعا بمنزلة علة  
 هي من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى  
 بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ  
 الآحاد العربية وأما وجه قيام الثاني مقامهما فلا أنه زيادة دالة على  
 التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه فلا يقال في حمراء حجر ولا في جبل جبل  
 فالأنيث بمنزلة علة وهي من جهة المعنى والزم بمنزلة علة أخرى وهي من  
 جهة اللفظ كذا في الحاشية والذي في الحقي على الاشموني أن التأنيث  
 بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ولزم علامته علة ترجع إلى المعنى وأن منها  
 ما لا يستقل بالمتع بل لابد من علة ثانية معه وهي السبعة الباقية وبعض  
 الثامنة وهو التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوي وهذه على قسمين ما يمنع منها  
 مع الوصفية وما يمنع مع العلية ضرورة أن الوصفية والعلية لا يجتمعان  
 لتساق مدلولهما فان مدلول العلية الذات ومدلول الوصفية حالة من  
 أحوالها فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء العدل كثني وثلاث ووزن الفعل  
 كاحمر وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلية هذه الثلاثة كعمر  
 ويزيد وعثمان وثلاثة أخرى وهي الجهة كإبراهيم والتأنيث كطلحة وزينب  
 والتركيب كعدي كرب اذا علمت ذلك علمت أن تسمية كل واحدة من هذه  
 العلل السبعة وبعض الثامنة علة مجازا ذكل واحدة جزء علة فالعلة التامة  
 الموجبة لمنع الصرف مجموع عتين أو واحدة تقوم مقامهما كما قاله  
 بعضهم وقد أشار الشارح لعظم ما تقدم بقوله وهو ما كان على صيغة  
 منتهى الجوع الخ (قوله وهو ما كان الخ) أي الاسم الذي لا ينصرف  
 المشتمل على علة تقوم مقام عتين ما كان الخ أي هو الذي وجد على وزن  
 صيغة أي هيئة منتهى أي أقصى الجوع أي الذي لا يمكن أن يجمع جمع  
 تكسير مرة أخرى بعد حصوله على هذه الصيغة مثلا كلب يجمع على  
 أكلب ثم يجمع أكلب على أكالب وكذلك نعم يجمع على أنعام ثم يجمع  
 أنعام على أناعيم وأكالب وأناعيم لا يجمعان بعد ذلك فهما على صيغة  
 وقفت عندها جوع التكسير وقلنا لا يمكن أن يجمع جمع تكسير لا ينال  
 إمكان جمعه سلامة نحو الصواحيب جمع صواحب فصواحب لا يجمع

وهو ما كان على صيغة منتهى  
 الجوع نحو مررت بمجاهد  
 ومهاجج

جمع تكسير بعد هذه الصيغة التي هو عليها وان جمع جمع سلامة على  
 صواحيبات وانما لم يكن الجمع جمع سلامة ضار في دعوى أن صيغة  
 صواحب مثلاً بلغت أقصى صيغة الجوع مع انه قد بقي من الصيغ  
 صواحيبات جمع سلامة فلم تبلغ صواحب أقصاها لان جمع السلامة لما كان  
 لا يغير الصيغة لم يطل نهاية الجمعية على جمع التكسير فهو بسبب ذلك  
 كالعدم وضابطه عندهم كل جمع مكسر بعد ألف فكسره حرفاً كساجد  
 أو ثلاثة أو سطها ساكن كصايح ولا فرق بين أن يكون أوله ميماً كما مثل  
 أو غيرها كصوامع وقناديل وسواء حذف منه الآخر كالناقص من  
 الصيغة الأولى ونحو جوار أولاً والحرف المشدد بحرفين فنحود واب من  
 الصيغة الأولى ونحو بخاني جمع بختي من الثانية وبقولنا كل جمع مكسر  
 خرج نحو تداني وتواني فانهما مفردان مصدران لتداني وتواني وبقولنا  
 أو سطها ساكن خرج طواعية وكرامية وهما خارجان بالجمع أيضاً لانهما  
 مفردان وخرج ملائكة ونحوه وبعضهم أخرجهما باستراط لأن لا يكون  
 في آخر هذا الجمع تاء التانيث وقد علم من ضابطه المذكور شرطه وبقي منها  
 أن لا تطفه ياء النسبة في الجمعية فخرج نحو ظفاري نسبة الى ظفار بوزن  
 قطام مدينة باليمن يجلب منها الطيب المسمى بالظفار فهو مصروف لأن  
 الياء فيه للنسبة تحقيقاً وخرج نحو حواري بالحاء المهملة والراء بعد  
 الألف وهو الناصر وحوالي وهي المحتمل فكل منهما مصروف لأن الياء  
 فيه ملحقه بياء النسب لانه سمع من العرب مصروفاً فقد رفيه الاتساع  
 وان لم يكن منسوباً حقيقة (قوله) أو كان محتوماً بألف التانيث الممدودة  
 (الح) ألف التانيث الممدودة عند بعضهم هي الألف التي بعدها همزة وعند  
 بعضهم ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة وعلى هذا فاطلاق الممدودة عليها  
 مجاز لأن الممدود ما قبلها لا هي وهي تمنع مطلقاً سواء كانت في علم  
 كزكرياء أو نكرة كعصراء أو صفة كعمراء أو جمع كاصدقاء جمع صديق  
 وصلحاء جمع صالح وأعزاء جمع عزيز وألف التانيث المقصورة هي ألف لينة  
 مفردة سواء كانت في علم كرضوى اسم جبل بالمدينة أو نكرة كذكري  
 أو صفة كحلي أو جمع كرجي ورجي (قوله) أو كان فيه العلمية والتركيب

أو كان محتوماً بألف التانيث  
 الممدودة كعصراء أو المقصورة  
 كحلي أو كان فيه العلمية  
 والتركيب المزعج نحو معد يكرب

أوالعلمية والتأنيث يجوز في  
فناطمة

هذا شروع فيما فيه علمان والعلمية تكون الاسم علم المذكر أو مؤنث  
والتركيب جعل اسمين بمنزلة اسم واحد وشرط تأنيده منع الصرف مع  
انضمامه للعلمية كونه من جنس البين عدد دبا ولا محتوما بويه فخرج المركب  
الاضافي فانه يجري على جزئه الثاني بعد التركيب ما جرى عليه قبله من  
الصرف وعدمه كغلام زيد وأبي هريرة وأما جزؤه الأول فيعرب بالحركات  
الثلاث لفظاً وتقديراً وخرج المركب الاسنادي نحو شاب قرناها وتأبط  
شرافانه مبنى تحكى على حاله قبل العلمة فلم يكن له حظ في منع الصرف  
لأن منع الصرف مخصوص بالمعربات كذا قيل لقائل أن يقول الجملة من  
حيث هي جملة قبل جعلها علماً مبنية وإن كانت أجزاؤها معربة وبعد  
العلمية معربة أعراباً تقديراً بالاستئصال الحرف الأخير بحركة الحكاية فتكون  
من المعربات تقدير الأمن المبنيات وإذا كان كذلك فينبغي أن يحكم عليها  
بالانصراف أو بعدمه لأن عدم ظهور الأعراب لا ينافي الانصراف وعدمه  
كما في عصا وجبلى وموسى ويمكن أن يقال الحكاية مانعة من اعتبارها  
اسماً واحداً حتى يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه وخرج أيضاً المركب  
التقيدى مطلقاً الوصف وغيره بكلمة الشرط كالحيوان الناطق  
وإن قام زيد عليز وخرج أيضاً المركب العددي كخمسة عشر تدعى  
على فتح الجزأين الاثنى عشر واثني عشر فأن الجزء الأول منهما يعرب  
أعراب المثني والجزء الثاني مبنى على التثنية وخرج المزدجي المحتوم بويه  
كسبويه فانه مبنى على الصحيح وقد أشار الشارح الى هذه التسمية بالمثل  
في قوله نحو معد يكرب أى وحضر موت وبعليك فيرفع الجزء الثاني بالضم  
ومنتصب ويجز بالقصة بلا تنوين والجزء الأول باق على حاله من السكون  
كمثال الشارح أو الفتح كما مثلنا وهذا هو الافصح ويجوز فيه الصرف  
أيضاً والبناء (قوله أوالعلمية والتأنيث) سواء كان التأنيث لفظياً  
أو معنوياً أما المعنوي فهو أن يكون اللفظ المجرد من التاء والالف  
موضوعاً في الأصل لمؤنث سواء سميت به مؤنثاً حقيقياً كزيت علم امرأة  
أو مذكرة حقيقياً كالمثال علم رجل أو يكون في الأصل مذكرة ثم جعل علم  
لمؤنث كزيد علم امرأة وهذا التأنيث انما يكون بناءً مقدرة لظهورها

في التصغير

في التصغير وشرطه مع انضمامه للعلية واحدا من أمور أربعة أما زيادة  
الاسم على ثلاثة أحرف كزيب وسعاد لأن الحرف الرابع ينزل منزلة تاء  
التأنيث وأما تحرك الوسط من حروفه نحو سقرا سم بلهسن لأن الحركة  
قامت مقام الرابع القائم مقام التاء وأما كونه أعجميا بحور بضم الجيم  
وحص اسمي بلدين وأما كونه منقولاً من مذكر نحو زيد إذا سمي به امرأة  
لأنه حصل نقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ كثقله بالتاء هذا مذهب  
سيبويه والجمهور فإن لم يوجد فيه واحدا من هذه الأربعة نحو هند ودعد  
جاز فيه الوجهان والمنع أجود عند سيبويه وأما التأنيث اللفظي فهو  
أن يكون اللفظ ملحقاً بنوعه علامة التأنيث سواء كان موضوعاً لمذكر  
طلمة وحجرة وألوان كفاطمة وإن كان الثاني معنوياً أيضاً ولا شرط له غير  
انضمامه للعلية إذا علمت ذلك علمت أن أقسام التأنيث ثلاثة لفظي  
معنوي كفاطمة علم امرأة ولفظي فقط كطلمة وحجرة على رجلين  
معنوي فقط كزيب وسعاد على امرأتين وهذا ظاهر وعلى رجلين نظراً  
للأصل وقد أشار إلى ما تقدم ابن مالك بقوله

كذا مؤنث بها مطلقاً \* وشرط منع العار كونه ارتقى  
فوق الثلاث أو بحور أو سقر \* أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر  
وجهان في العادم تذكيراً سبق \* وعجمة كهند والمنع أحق

(هو له أو العلية والعجمة) العجمة كون اللفظ مما لم تضعه العرب وشرط  
منعهما مع العلية أن يكون ماهي فيه علماني لغة العجم قبل استعماله في اللغة  
العربية علماني وهذا ما جزم به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك وهشام وهو  
ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين على أنه لا يشترط وإنما الشرط  
أن يكون علماني أول استعمال العرب وبه جزم الرضي وقال ألا ترى  
أن قالون اسم جنس في العجم يعني الجند ثم نقلته العرب إلى العلم فلم يتصرف  
فيه فصار غير منصرف وشرطها أيضاً عند سيبويه وأكثرت النحاة تحرك  
لوسط ورجحه الرضي والمتأخرون وأما عند ابن الحاجب وجاعة فالشرط  
أحد أمرين أما تحرك الوسط أو زيادة حروف الاسم على ثلاثة قال  
لاشعوني ويتصل في الثلاثي ثلاثة أقوال أحدها أن العجمة لا أثر لها فيه

والعلية والعجمة نحو ابناهم

مطلقا وهو الصحيح الثاني أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب \* واعلم أن أسماء الانبياء وكذا الملائكة أعجمية الأربعة من كل منظومة في قوله

هو شعيب صالح محمد \* أوضاعها في العجم ليست توجد  
رضوان مالك نكير منكر \* أمثالها في الحكم ما قد ذكروا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون بخلاف بقية الأربعة فإنها مصروفة وكذا أسماء جميع الانبياء لا تنصرف الا سبعة منظومة في قوله

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا \* وهو داوود طائفا ثم شينا محمدا

(قوله أو لعلية ووزن الفعل) أي وزن مختص في لغة العرب بالفعل اصالة بمعنى أن الواضع وضعه أصالة للفعل ولم يجد في الاسماء العربية من غير شذوذ الا منقولا عن الفعل كشمير يشديد الميم علم فرس وأما بقم اسم بنت يصبح به معروف فهي فلا يضر في اختصاص هذا الوزن بالفعل لما تقدم من تقييد الاسماء بالعربية وكضرب على وزن المجهول علم رجل من غير اعتبار ضمير والابان اعتبر مع الضمير كان من العلم المحكي وأما مثل بضم الدال وكسر الهمزة فشاذ وقد تقدم اثنا قلنا من غير شذوذ فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه أن يكون في أول الاسم الذي على وزن الفعل حرف زائد كما مر في أول المضارع أي حرف من احرف المضارعة الأربعة نحو احمد ونحمد وتقلب ويشكر أعلاما لا أشخاص معينة فهي ممنوعة من الصرف لانها مبدوءة بحروف خاصة بالمضارع فلم تكن في اصل الاسم وههنا كلام نقيس فانظره في الحاشية (قوله أو لعلية وزيادة الالف والنون) أي زيادتهما على حروف الكلم الاصلية فلا منع فيما هما فيه وهما اصليتان كستعان او احدهما كتيان واذا انجاذب الكلمة أصلان أصل يقتضي الزيادة وأصل يقتضي عدمها جازا الصرف وعدمه نحو شيطان ان كان من شطن بمعنى بعد انصرف لاصالة النون وان كان من شاط شيطا اذا هلك لم ينصرف ومثل ذلك حسان من الحسن والحسن وعفان

أو العلمية ووزن الفعل نحو أحمد  
أو العلمية وزيادة الالف والنون  
نحو عثمان

من العفة والعفونة (قوله أو العلية والعدل نحو عمر) العدل في اللغة  
 له معان منها انقبض الجور وفي الاصطلاح تحوّل الاسم عن صيغته الأصلية  
 إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى من غير اعلال ولا الحاق فخرج بقولنا مع  
 اتحاد المعنى المشتق فانه يختلف المعنى فيه وفي المشتق منه فصار بقد خرج  
 عن معنى الضرب كما خرج عن لفظه بخلاف نحو ثلاث فانه لم يتغير عن  
 المعنى التكراري المستفاد من ثلاثة ثلاثة وبقولنا من غير اعلال ما تغير  
 للاعلال ك مقام فان أصله مقوم كذهب نقلت حركة الواو إلى القاف فصار  
 مقوم تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فأبدت ألفا نصار  
 مقام فهذا لا يقال له عدل عندهم لان التغير لا اعلال ر بقولنا لا الحاق  
 نحو كوز لانه أخرج عن الصيغة بزيادة الواو فيه لغرض الحاق بجعفر  
 ثم ان العدل نوعان تحقيقي وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف  
 وتقديرى وهو الذي لا يدل عليه الامنع الصرف فالتحقيقي يمنع الصرف  
 مع الوصفية نحو مثنى وثلاث ورباع والتقديرى يمنع مع العلية نحو عمر فانه  
 لم يوجد الأعلال غير منصرف ولم يمكن فيه تقدير بـ بـ أخرج مع العلية سوى  
 العدل فتدقيقه لثلاث يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف  
 بسبب واحد فقبل انه عدل عن عامر كزفر معدول عن زافر (قوله  
 أو الوصف والعدل) تتقدم معنى العدل وأما الوصف فهو اسم يدل على ذات  
 مهمة وحال من أحوالها ولوعبر بالوصفية بدل الوصف لكان أولى  
 لان تقدير كلامه أو وجد في الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح لان  
 الوصف اسم كما تر فكيف يوجد في الاسم اذ يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه  
 وشرط تأثير الوصفية منع الصرف مع عله أخرى الاصاله أى أن يكون اللفظ  
 موضوعا للمعنى الوصفى أو لا وان غلبت اسميته بعد ذلك فلا يضر أن يراد  
 به ذات معينة مع ملاحظة حالها أو بدون تلك الملاحظة بعد أن كان  
 موضوعا للدلالة على ذات مهمة وحال من أحوالها بخلاف العكس ولذا  
 قال ابن مالك

وألفين عارض الوصفية \* كابع وعارض الاسم  
 (قوله نحو مثنى) معدول عن اثنين اثنين وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة

أو العلية والعدل نحو عمر أو كان  
 فيه الوصف ووزن الفعل نحو  
 أفضل أو الوصف والعدل نحو  
 مثنى وثلاث

ورباع معدول عن أربعة أربعة ومثلها مثلث ومربع لأن كلا منهما  
معدول عن مكررفان الأصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وتكرره وحيث  
لم يتعد اللفظ علم أنه معدول عن مكرر واختلافوا فيما وراء ذلك إلى عشر  
ومعشر هل جاء أم لا والصواب بحجته (قوله) أو الوصف وزيادة الألف  
والنون) تقدم شرط الوصف وهو الأصالة وأما الألف والنون فيه  
فشرطهما أن لا يكون مؤنث ما هما فيه على وزن فعلانة عند الأكثر وهو  
الراجح وقيل الشرط وجود فعلى في مؤنثه ونظير أن الخلاف فيما لا مؤنث له  
أصلا فعلى الأول يمنع من الصرف لاتقاء فعلانة الذى هو شرط فى منع  
الصرف وعلى الثانى يصرف لعدم وجود فعلى الذى هو شرط ومن ثم  
اختلفوا فى رجن اذا تجرد من ال والراجح المنع بناء على الأول (قوله  
فهذه كلها) أى الاسماء المذكورة ونحوها (قوله أو تتلأ) سواء  
كانت معترفة كقوله تعالى وأنتم عاكفون فى المساجد أو موصولة كقوله  
ما أنت بالقطان ناظره اذا \* نسبت بمن تهو اذكر العواقب  
بناء على أن ال توصل بالصنة المشبهة أو زائدة كقوله  
وأيت الوليد بن يزيد مباركا \* شديد بأعباء الخلافة كاهله  
ومثلها أم فى لغة جبر كقوله

ان شئت من تجذب يقاتلنا \* تيت بايل ام أرمدا اعتاد اولقا  
ثم اعلم أن فيما لا ينصرف اذا أضيف أو تبع ال ثلاثة أقوال أحدها  
أن يكون باقيا على منعه من الصرف مطلقا فانيها أن يكون منصرفا مطلقا  
ثالثها التفصيل وهو انه ان زالت منه علة فنصرف نحو بيا جدم وبعثنا  
فان العلية زالت لان الاعلام لاتضاف حتى تنكر وان بقيت العلتان فلا  
نحو بأحد سنكم (قوله والجزم) هو لغة القطع مطلقا واصطلاحا قطع  
الحركة أو الحرف من الفعل المستقبل (قوله علامتان السكون) هو لغة  
ضد الحركة واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله والحذف) هو لغة الاسقاط  
والقطع والوصل واصطلاحا ما ذكره الشارح أيضا (قوله سقوط حرف  
العله) أى من الفعل المعتل وقوله أو النون أى من الأمثلة الخمسة وقوله  
للجزم أى لاجنبه فان قلت حيث كان السكون اصطلاحا حذف الحركة

ورباع أو الوصف وزيادة الألف  
والنون كسكران ولها شروط  
تطلب من المطولات فهذه كلها  
تتقضى بالقصة نيابة عن الكسرة  
مالم تقصأ وتتلأ فانها حينئذ  
تتقضى بالكسرة على الأصل  
فحومرت بأفضلكم وبالأفضل  
(الجزم علامتان السكون)  
وهو حذف الحركة (والحذف)  
وهو سقوط حرف العلة أو النون  
للجزم

كأذ كرم الشارح كان المناسب أن يقول المبتدئ ولنجزم علامة الحذف  
ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة وهو السكون ولحذف حرف المصلة  
وحذف النون قلت أنه أراد التصريح بالمقصود فان قلت الصلا متان  
المدكورتان هما نفس الجزم اذ هما حذف الحركة أو الحرف والجزم هو  
ذلك فقد جعل الشيء علامة لنفسه وذلك غير معهود قلت هذا الاشكال  
ساقط أما على أن الاعراب معنوية فظاهر أن الجزم غير السكون والحذف  
لان الجزم حينئذ تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه وأما على أن  
الاعراب لفظية فالتغاير بالاجال والتفصيل قوله في الخط أي منه وقوله  
تعالج من الواو أي حالة كونها تابعة (قوله لا لقاء الساكنين) علة  
لحذفها في اللفظ وفي بعض النسخ لا لقاء الساكنين وعليها كتب  
الشيخ النبتي حيث قال أي ليس حذفها في الخط لدفع التقاء أي اجتماع  
الساكنين وان كان حذفها في اللفظ لدفع ذلك (قوله ومن نحو تلبون  
فان النون حذفت لتوالي التونات) الاصل تلبون بواو ين ونون خفيفة  
بوزن ترجون حذفت ضمة الواو الاولى للثقل فالتقى ساكنان فحذفت الواو  
الاولى التي هي لام الفعل لا لقاء الساكنين وانما لم تحذف واو الضمير لانها  
نايب الفاعل فهي عدم موكلة بخلاف لام الفعل فانها جازية وكذا وحذف الجزء  
أولى من حذف الكلمة فصار تلبون فأدخلت نون التوكيد المشددة وهي  
بنونين على نون الرفع فاجتمع ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالي التونات  
ولما حذفت نون الرفع التقي ساكنان الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو  
لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها وهو الضم لكونه حقها فقبيل  
تلبون ولم تحذف النون لقوات الغرض الذي جرى بها الاجل وهو التوكيد  
واعراب هذا الفعل أن تقول اللام موطئة للضم وتلبون فعمل جماعة  
الذكور المخاطبين معنى للمفعول مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة  
لتوالي الامثال والواو نايب الفاعل في محل رفع والنون للتوكيد فان قلت  
قد جمع بين ثلاث نونات نحو النساء جن في الماضي ويحذف في المضارع قلت  
لما كان فيها نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف تلبون  
فان الاولى للرفع وثان للتوكيد فالثالثة زائدة على أصل الكلمة واللفظ

واحتزرت بقولي للجازم من نحو  
سندع الزبانية لان الواو حذفت  
في الخط تعالج حذفها في اللفظ  
لا لقاء الساكنين ومن نحو  
تلبون فان النون حذفت  
لتوالي التونات



ولكل من السكون والحذف موضع تختص به (فاما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر) اذا دخل عليه جازم ٦٨ ولم يتصل بآخره شيء فمحو لم يضرب فيضرب بفعل مضارع

انما يحصل بالزوائد (قوله واضح) جمع موضع باعتبار الافراد الشخصية فلا يراد أن السكون ليس له الاموضع واحد والحذف له موضعان كما تقدم نظيره وأنه أراد بالجمع ما فوق الواحد بالنسبة للحذف وغلبه على لسكون (قوله ولم يتصل بآخره شيء) أي يوجب بناء أو ينقل اعرايه من نوني النسوة والتوكيد أو ضمائر الفاعلين خلافا للشيخ الشنوافي حيث اقتصر على الثاني فان الجازم اذا دخل على ما فيه نون النسوة فمحو لم يرضعن كان مبنيا على السكون محله جزم (قوله ما لم يـ) كن في آخره ألف الخ لو أسقط في لكان أولى وأظهر لان اثباتها يوجبهم أن آخر الفعل المعلن غير حرف العلة وليس كذلك وإذا كان حرف العلة هو الآخر لم يزل على اثباتها أن يـ كون الشيء طرفا لنفسه ويجرى ذلك في أمثال هذه العبارة (قوله حرف علة) أي أصلي فان كان غير أصلي بأن كان بدلا من همزة كيقرا من القراءة ويقرى من اقراء الضيوف ويوضو ثم دخل اجازم جاز حذفه وزكه بناء على الاعتداد بالابدال وعدمه كما قاله الشارح في شرح الازهرية (قوله وعلامة جزمها حذف حرف العلة) وذلك لان الجازم لما دخل وجد الآخر نهاسا كما قلنا يمكنه تجديد الجزم فيه بالسكون وكان ذلك الآخر اضعفه شيها بالحركة تسلط عليه لحذفه نعم لو اتصل بآخر لفعل نون النسوة أو التوكيد وجب بقية حرف العلة لمحو لم يمحى ولم يربى ولم يدعون (قوله وهي كل فعل الخ) الاولى اسقاط كل لانها للافراد والتعريف للماهية لكنه لما لاحظ معنى الضابط أتى به البيان الاطراد أي التنصيص على كل فرد فرد

### \* (فصل) \*

هولغة الحاجز بين الشئين واصطلاحا عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة على الظاهر عند السيد وهو مصدر يمحتمل أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى المتعول والمعنى على الاول هذه الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها التميزا عنهما وعلى الثاني مفصولة عنهما وهذا بالنظر للاصل كما قاله الشبرا مليس والافهون من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالاعلام الجامدة غير مرعى فيها معناها

الاصلي

محذوم ولم وعلامة جزمه السكون والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن في آخره ألف ولا واو ولا ياء (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) في موضعين الاول (في الفعل المضارع المعلن الآخر) وهو ما كان في آخره حرف علة فمحو لم يدع ولم يمحى ولم يرم فيه بدع ويحش ويرم أفعال محذومة ولم وعلامة جزمها حذف حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون فالحذوف من يحش الالف والفتحة قبله دليل عليها والمحذوف من يدع الواو والضمه قبلها دليل عليها والمحذوف من يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها (والموضع الثاني في الافعال الخمسة) التي رفعها بثبات النون وهي كل فعل مضارع اتصل به ضمير ثنية نحو لم يضربوا ولم تضربا أو ضمير جمع المذكور نحو لم يضربوا ولم تضربوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لم تضربي فهذه الافعال الخمسة محذومة ولم وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون

### \* (فصل) \*

الاصلي فلا حاجة لبعده بمعنى فاعل أو مفعول (قوله في ذكر) الجار  
والجرور متعلق بمحذوف بصفة لفصل (قوله حاصل) بمعنى محمول أى  
محصل الكلام الطويل المتقدم (قوله من أول باب علامات الاعراب  
الى هنا) من فيه للبيان أى الذى هو أول علامات الاعراب ممتد الى هنا  
ولا يصح أن تكون من هنا لابتداء الفاية **ك**قوله من مرت من البصرة  
اذا السير ثابت في المبدأ دون المذكور هنا وأشرت بقولى ممتد الى هنا الى أن  
الى متعلقة بمحذوف كما أشار اليه بعضهم (قوله تمرينا) مفعول لاجله أى  
ذكر المصنف ذلك لتمرين المبتدى أى تكرر بالتعليم له ليسهل عليه وهذا  
جواب عما يقال التكرير معيب (قوله على عادة المتقدمين) متعلق  
بمحذوف حال من ذكر أى حالة كونه جاريا على الخ وهذا جواب عما يقال  
هل المصنف اخترع هذا الصنيع أو مسبق به (قوله وحاصله) أى ما تقدم  
(قوله العربات قسمان) مبتدأ وخبر وفيه الاخبار بالمشي عن الجمع وضح  
ذلك أن الخبرين المبتدأ **أ**مالان المراد بالمعربات الجنس الصادق باثنين  
قال فيه الجنس والقاعدة أن **أ**ل الجنسية اذا دخلت على جمع أبطلت منه  
معنى الجمعية و**أ**مالان كل قسم متعدد فالجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم  
فالمثنى في معنى الجمع فالمطابقة موجودة نظرا للمعنى على حد فاذا هم  
فريقان يختصمون والحاصل انه لا بد من التأويل في المعربات ليوافق  
قسمان أو عكسه والمراد بجنس المعربات من حيث هي لا بقيد كونها عربية  
بالحركات ولا بقيد كونها معربة بالحروف فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه  
والى غيره وكونها قسمين بالاستقراء (قوله يعرب بالحركات) أى وجودا أو  
عدمًا فدخل فيه المعرب بالسكون وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالسكون  
لا يدخل في المعرب بالحركات (قوله **أ**و بالسكون) لا حاجة اليه لدخوله فيما  
يعرب بالحركات كما تقدم (قوله يعرب بالحروف) أى وجودا أو عدمًا  
فدخل فيه المعرب بالحذف وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالحذف لا يدخل  
(قوله **أ**و بالحذف) أى حذف أحد الحرف الاربعة وفيه ما تقدم (قوله  
اربعة أنواع) جمع نوع والمراد اربعة أبواب ولفظ أنواع زائد للتوكيد  
وللمبادرة الى بيان أن المراد بقوله اربعة الأنواع لا الافراد لان الافراد  
أكثر من ذلك بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله تعالى على التفصيل

في ذكر حاصل ما تقدم من أول باب  
علامات الاعراب الى هنا تمرينا  
للمبتدى على عادة المتقدمين  
رحمهم الله تعالى أجمعين وحاصله  
أن يقال (المعربات قسمان  
قسم يعرب بالحركات) الثلاث  
الضمة والفتحة والكسرة  
**أ**و بالسكون (وقسم يعرب  
بالحروف) الاربعة الالف والواو  
والياء والنون **أ**و بالحذف (فالذى  
يعرب بالحركات) اجمالاً (اربعة  
أنواع) نوع من الأفعال وثلاثة  
من الاسماء

فأنواع الاسماء الثلاثة (الاسم  
المفرد) نحو جاء زيد ورأيت زيدا  
ومررت بزيد (وجمع التكسير)  
نحو جاء الرجال ورأيت الرجال  
ومررت بالرجال (وجمع المؤنث  
السالم) نحو جاءت الهندات  
ورأيت الهندات ومررت  
بالهندات (و) نوع الافعال  
(الفعل المضارع الذي لم يتصل  
بآخره شيء) نحو يضرب ولن  
يضرب ولم يضرب (وكلها) أى  
مجموع الأنواع الاربعة لاجمعها  
تختلف بعض الاحكام فى بعضها  
أى مجموعها (ترفع بالضمه) نحو  
يضرب زيد ويرجال ومومنات  
(وتنصب بالفتحة) نحو ان اضرب  
زيدا ويرجالا (وتخفض بالكسرة)  
نحو مررت بزيد ويرجال ومومنات  
(وتجزم بالسكون) نحو لم يضرب  
هذا هو الاصل (وخرج عن ذلك)  
الاصل (ثلاثة اشياء جمع  
المؤنث السالم ينصب بالكسرة)  
نحو رأيت الهندات وكان حقه  
أن ينصب بالفتحة (والاسم الذى  
لا ينصرف يختص بالفتحة) نحو  
مررت بأحمد ومسجد وكان  
حقه أن يختص بالكسرة  
(والفعل المضارع المعقل الآخر

حيث لم يكتف بقوله فاذا يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل أجل أولا  
حيث قال اربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الاجال ثم التفصيل  
(قوله الاسم المفرد وجمع التكسير) أى الاما لخلق منهم ما لثنى وجمع  
المذكور السالم ككلا وكتنا فانه مفرد النظم الخ بالثنى فى اعرابه ان اضيف  
لمضمر وكسنتين وبابه فانه جمع تكسير الخ يجمع المذكور السالم فى اعرابه  
(قوله وكلها) المراد الكل الجموعى ولذا قال الشارح أى مجموع الأنواع  
الاربعة وهذا اذا نظرنا لكلام المصنف بقطع النظر عما استثناه بأن يراد  
بضمير كلها ما يشمله وانما كان من الكل الجموعى لاختلاف عن الحكم  
المذكور فى بعض الافراد الداخلة تحت كل وهو المستثنى فيكون من الكل  
الجموعى وأما اذا نظرنا لكلام المصنف مع اخراج المستثنى من أول الامر  
بأن يكون المراد بالضمير غيره فيكون من الكل الجمعي لانه ليس هناك افراد  
عمدا دخل تحت كل تختلف عن الحكم المذكور لعدم دخول ما تختلف تحتها  
قال العلامة الشنوائى بل يصح أن يراد بالجمع مطلقة ولا يضرب التلخف الذى  
ذكره الشارح لان المصنف قد استثنى ما يختلف فيه ذلك بقوله الا فى وخرج  
الخ والحاصل انه لا حاجة لما ذكره الشارح بل يراد بالكل الكل الجمعي  
لان المصنف أخرج ما دخل فيه مما خالف الاصل (قوله هذا) أى المذكور  
من كون مجموع الأنواع الاربعة ترفع بالضمه الخ هو الاصل فى العربات  
(قوله يجمع المؤنث السالم) أى ما يصدق عليه لانه أى لفظ جمع  
اذ هو ينصب بالفتحة كما لا يخفى (قوله والاسم الذى لا ينصرف) أى  
ما يصدق عليه هذا الاسم نحو أجد لانه أى لفظ الاسم الذى لا ينصرف  
لانه ليس فيه شيء من مواضع الصرف والمراد ما يضاف اليه فلا تغفل  
(قوله المعقل الاخر) أى ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يعزى ويختص  
ويرى ونحوها تظهر ما مر ان قلت لا حاجة الى تقييد المعقل بالآخر ولا  
فائدة لان المعقل فى اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة والتعميم  
اصطلاح صرفى قلت ان سلم ذلك ففائدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم  
والحاصل أن المعقل عند النحويين ما كان آخره حرف علة وعند  
الصرفيين ما فيه حرف علة سواء كان أوله أو وسطه أو آخره فهو أعم مطلقا

من المعتل عند النحاة فيجتمعان في نحو يخشى ويدعو ويرى ويتقرر المعتل  
عند الصرفيين في نحو وعد وقال (قوله بحذف آخره) وتقدم أنه  
ينصب بقية مقدرة على الالف وظاهرة على الواو والياء فان قلت لم يحذفوا  
النصب في هذا الفعل المعتل على الجزم فيكون بحذف آخره كأن الجزم  
كذلك كما جلاو نصب الافعال الخمسة على جزمها فكان بحذف النون قلت  
أجيب بأنه انما كان ذلك في الافعال الخمسة لتعذر الاعراب بالحركة فيها  
بخلاف ما هنا فأعرب نصبا بحركة مقدرة على الالف وظاهرة على الواو  
والياء على الاصل (قوله التنبيه وجمع المذكر السالم) أي ما يصدق  
عليه نظير ما مر لا لفظه ما لان لفظ التنبيه مصدر ولفظ جمع ليس هو الجمع  
(قوله والاسماء الخمسة) أي ما يصدق عليه لاهي نفسها كما ترى تعرب  
بالحروف في احدى لغاتها بالشروط السابقة وتسمى لغة الاتمام وفيها القنان  
القصر وهو لزوم الالف في الاحوال الثلاثة والاعراب بالحركات الثلاث  
مقدرة عليها كالفتى والنقص وهو حذف أحرف العلة والاعراب بالحركات  
الظاهرة على ما قبلها كما هو مبسوط في المطولات (قوله والافعال الخمسة)  
أي ما يصدق عليه كما ذكر كونها خمسة باعتبار صيغها أما باعتبار معانيها  
فتزيد على ذلك كما سبق (قوله فأما التنبيه) مصدر وأيد به اسم المفعول  
أي المتنبئ كما سبق وقال بعضهم أنه في الاصل مصدر نقل الى الكلمة  
المخصوصة وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده بل هو قبل النقل  
مصدر وبعد النقل اسم للكلمة المخصوصة وليس من اطلاق المصدر على  
اسم المفعول مجازا فعلى هذا يكون حقيقة عرفية لتبادر هذا المعنى وهو  
الكلمة المخصوصة الى الذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة والحاصل  
أن اطلاق التنبيه على الكلمة المخصوصة اما مجازا وحقيقة عرفية (قوله)  
فترفع بالالف وتنصب وتختص بالياء (على اللغة المشهورة ومقابلها الزامه  
الالف واعرابه كالمقصود وعليه لاوتران في ليله وان هذان لسا حران  
ومن العرب من يلزمه الالف ويعربه كالمفردات فيقول جاء الزيدان  
بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها ولوسمى به  
أي المتنبئ جازا عرابه كما صله واعرابه اعراب ما لا ينصرف مع لزوم الالف

يجزم بحذف آخره) نحو لم يفر  
ولم يخش ولم يرم وكان حقه  
أن يجزم بالسكون (والذي  
يعرب بالحروف أربعة أنواع)  
أي ثلثه من الاسماء ونوع  
من الافعال فأصناف الاسماء  
الثلاثة (الثمة) نحو الزيدان  
(وجمع المذكر السالم) نحو  
الزيدون (والاسماء الخمسة) وهي  
أبوك وأخوك وحموك وفوك  
وذو مال (و) نوع الافعال  
(الافعال الخمسة وهي يفعلان)  
بالياء المثناة تحت (وتفعلان)  
بالمثناة فوق (وبفعلون) بالمثناة  
تحت (وتفعلون) بالمثناة فوق  
(وتفعلن) بالمثناة فوق لا غير  
(فأما التنبيه) بمعنى المتنبئ من  
اطلاق المصدر على اسم المفعول  
(فترفع بالالف) نحو جاء الزيدان  
(وتنصب وتختص بالياء) المقصود  
ما قبلها المكسور ما بعدها نحو  
رأيت الزيدان ومررت بالزيدان

(وأما جمع المذكور السالم فيرفع  
بالواو) نحو جاء الزيدون (وينصب  
ويحذف بالياء) المكسور ما قبلها  
المفتوح ما بعدها نحو رأيت  
الزيدين ومررت بالزبددين (وأما  
الاسماء الخمسة فترفع بالواو) نحو  
هذا أبوك وأخوك وجولك وفولك  
وذومالك (وتنصب بالالف) نحو  
رأيت أباك وأخاك وجالك وفالك  
وذامالك (وتحذف بالياء) نحو  
نظرت إلى أيك وأخيك وحيك  
وفيك وذى مال (وأما الافعال  
الخمس فترفع بالنون) نحو يفعلان  
وتفعلان ويفعلون وتفعلون  
وتفعلين (وتنصب وتجرم  
بجذفها) أي بجذف النون نحو  
لن يفعلوا ولن تفعلوا ولن يفعلوا  
ولم تفعلوا ولن تفعلوا ولم تفعلوا  
وحاصل علامات الاعراب عشرة  
أشياء الحركات الثلاث والسكون  
والأحرف الثلاثة وحذفها  
للبازم والنون وحذفها للناسب  
والجازم

\*(باب الافعال)\*

كعمران (قوله) (وأما جمع المذكور السالم الخ) ولوسمى به أو بما ألحق به جاز  
اعرابه كما صله واعرابه كحين في لزوم الياء وظهور حركات الاعراب على  
النون مع التنوين ما لم يكن أعجميا والامتنع التنوين وأعرب اعراب  
مالا ينصرف كقنبرين وجازا لحاقه بعربون في لزوم الواو والاعراب على  
النون منونة وجازا اعرابه كهرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير  
منونة للعلمية وشبه الجملة وجازا لزوم الواو وفتح النون وانظر على هذا الأخير  
هل الاعراب بحركات مقدرة على النون أو الواو وفي الشيخ خالد على  
التوضيح أن هذا نظير من يلزم المنى الالف ويكسر النون ويقدر الاعراب  
وقضيته أن تقدر الحركات ههنا على الواو قاله ابن قاسم العبادي (قوله  
فيرفع بالواو) المضموم ما قبلها النطا وهو ظاهر أو تقدير ان نحو المصطفون  
والاعلون (قوله المكسور ما قبلها) أي لفظا وهو ظاهر أو تقدير ان نحو  
وانهم عندنا من المصطفين الاخيار فان أصله المصطفين تحركت الياء  
الاولى وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين  
وأبقت فتحة الفاء دلالة عليها (قوله) (وأما الاسماء الخمسة فترفع الخ) أي  
في إحدى لغاتهم إلى آخر ما مر (قوله) (وتنصب ويجزم بجذفها) وقد ورد  
حذف النون لغير ناصب وجازم نذرا ونظما قرئ قالوا ساحران تظاهرا أي  
تظاهرا فأدغمت التاء في الظاء وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا  
ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

أبيت أسرى وبيتني تدلكي \* شعرك بالعبير والمسك الذكي  
ولا يقاس على ذلك وانما جاز حذفها جلا على أصلها الذي هو الضمة فانها  
حذفت تخفيفا كقراءة أبي عمرو ولا يأمركم بأسكان الراء وإذا اجتمعت  
هذه النون مع نون الوقاية جازا لانبساط مع الفك والادغام وجازا لحذف  
والمحذوف عند سيبويه ووجه ابن مالك نون الرفع وأكثر المتأخرين على  
انه نون الوقاية (قوله علامات الاعراب) الاضافه بمعنى اللام على أن  
الاعراب معنوية وبيانية على انه لفظي

\*(باب الافعال)\*

أي هذا باب بيان حقائق الافعال وانما قدرنا حقائق لانه ذكر حقائق

الافعال بالمثال بقوله نحو ضرب الخ وذلك بناء على ما قاله ابن الحاجب من أن التعريف بما بالمثال (قوله الاصطلاحية) أى لا الافعال اللغوية التي هي جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر أى الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو وقوع أو غير ذلك لانها لا تنحصر في ثلاثة وأخذ الشارح هذا القيد من التقسيم الى ثلاثة لأن ذلك ليس الا لافعال الاصطلاحية ولأن كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم ولهذا لم يمتحج المتن الى التصريح بهذا القيد قال فيه العهد الذي يخلافها في قوله الافعال ثلاثة الخ فانها العهد الذي كرى لتقدم مدخولها في الترجمة والمراد بيان أنواع تلك الافعال لاصيغها لانها لا تنحصر في ثلاثة أى بيان أنواعها من حيث زمانها لا بالنظر الى غيره من التجرد والزيادة وغيرهما (قوله جمع فعل) أى بكسر الفاء وهو جنس تحت ثلاثة أنواع فكان الاختصر أن يعبر المتن بالمفرد الذي هو الجنس ولكن أراد مزيد البيان للمبتدى ولاجل ذلك ذكر الافعال ثانياً بالاسم الظاهر والافكان الاختصر أن يقول وهي ثلاثة (قوله لارابع لها) أخذ الحصر من هذه الجملة لانها مفيدة له لأن لام الجنس اذا دخلت على مبتدأ كما هنا كان منحصراً فيما بعده فالعنى الافعال منحصرة في ثلاثة كما أنها اذا دخلت على خبر كان منحصراً فيما قبله كقولك زيد الامير قال الشيخ على الاجهوى

مبتدأ بلام جنس عزفا \* منحصراً في مخبر به وفا  
وان عرى عنها وعزف الخبر \* باللام مطلقاً فبالعكس استقر  
ودليل الحصر في ثلاثة أن الفعل ان تأخر التلظ به عن وقوعه فهو الماضي أو قارن بعض وجوده فهو المضارع أو تقدم التلظ به على الفعل فهو الامر (قوله ماض) قدم الماضي على المضارع ثم المضارع على الامر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أولاً الماضي بقوله انما أمره اذا أراد وهو ماض ثم أن يقول وهو مضارع ثم كن وهو الامر (قوله وهو مادل الخ) هذا حذو لخصوص الماضي وسيأتى حذو لخصوص المضارع والامر وأما حذو مطلق الفعل الشامل للثلاثة فقد تقدم ذكره في باب الاعراب سابقاً مستوفى فارجع اليه ان شئت (قوله دل على حدث الخ)

الاصطلاحية (الافعال) جمع فعل وهي (ثلاثة) لارابع لها (ماض) وهو مادل على حدث مقترن

أي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية على حدث الخ بأن يكون جزء معناه  
 حدثاً مقترناً بزمان ماضٍ بحسب الوضع بأن يكون الحدث والزمان مقترنين  
 في المعنى الوضحي أي فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب  
 الوضع بزمان ماضٍ أي أن الحدث والزمان اصطفا في الوضع لهما ختلاف  
 ساوي قول بعضهم ما دل على حدث وزمان كما يأتي فلا يعترض بأنه  
 لا يقتضي دخول الزمان في مفهوم الفعل انتهى محضاً (أقول) قوله  
 بأن يكون جزء معناه حدثاً الخ لا يصح لأن الحدث المقترن بالزمان الماضي  
 ليس جزء المعنى بل هو تمام المعنى كما يدل على ذلك تفسيره حاصل معنى  
 التركيب بقوله أي فعل فهم منه حدث مقترن الخ وإذا تكن كذلك فلم  
 يصح قوله قبل أي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية بل كان الصواب أن  
 يقول أي دل دلالة مطابقة لأن الدلالة على الحدث المقترن بالزمان أي  
 المصطب معه في الوضع دلالة على تمام المعنى فهي مطابقة لا على جزئه  
 فتكون تضمنية وانما دلالة التضمن هي الدلالة على الحدث فقط أو الزمان  
 فقط هكذا ظهر فتأمل بانصاف والحاصل كما قال سبط الرهاوي في حاشية  
 البجائي أن الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى أحدهما تضمنياً  
 وعلى الفاعل والمكان التزاماً وقبل على كل منهما مطابقة ولم يعترض  
 للتسبة مع تصريح غيره بأنه يدل عليها (قوله بزمان ماضٍ) المراد  
 بالماضي القوي فلا دور في التعريف ولا يقال هذا الحد غير مانع لصدقه  
 على المضارع المجزوم ولم أختل أن دلالة على الزمان الماضي عارضة  
 نشأت من لم وأما وهو موضوع للمستقبل والاعتبار انما هو بأصل الوضع  
 (قوله وقبل ناء التانيث الساكنة) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد  
 الساكنة أصالة فلا يراد أنها تتحرك لعرض كما مر فإن قلت كثيراً من الفعل  
 الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل التمجج وحب من جذا وخلا وعدا  
 وحاشاً جيب بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر إلى أصلها لكن طرأ لها انزياح  
 ألزمت استعمال خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنهم التزموا تذكيراً  
 فاعلها فان فاعل فعل التمجج يرجع إلى ما وهي بمعنى شيء عظيم وفي فاعل  
 خلا وعدا وحاشاً الخلاف الآتي في الاستثناء من أنه ضمير يرجع إلى البعض

بزمان ماضٍ وقبل ناء التانيث  
 الساكنة نحو جريت (ومضارع)



المفهوم من الكل أو المصدر وفاعل حب هو ذاهبون الاسم وظي  
 لا تغير والعبرة بأصل الوضع فقوله وقيل أي بحسب الوضع (قوله أي  
 مشابه) أشار به إلى وجه تسميته بالمضارع يعني أنه سمي مضارعاً من  
 المضارعة التي هي في اللغة المشابهة ووجه التسمية أنه أشبه الاسم في  
 أربعة في الابهام والتخصيص فإن يضرب بمحتمل الحال والاستقبال فإن  
 قلت إلا أن تخصص بالحال أو غداً تخصص بالاستقبال ~~كقولك رجل~~  
 والرجل وفي قبول لام الابتداء نحو أن زيد يضرب كما تقول أن زيد الضارب  
 وفي جريانه على حركات اسم الفاعل وسكاته كيضرب فانه يوزن ضارب  
 والمراد مطلق الحركة لا شخصها فيدخل فيه فهو يقتل بالقبض إلى اسم  
 فاعله وهو قاتل ولهذا أعرب دون أخويه ورد ذلك ابن مالك بما يطول  
 فراجع (قوله وهو ما دل على حدث مقترن بأحد زمانى الحال  
 والاستقبال) أي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بأن يكون  
 جزءاً من معناه حدنا مقترناً بأحد زمانين بحسب الوضع بأن يكون الحدث  
 وأحد الزمانين مقترنين في المعنى الوضع أي فعل فهم منه حدث مقترن  
 ذلك الحدث بحسب الوضع الخ انتهى محشى ملخصاً وفيه ما تقدم قريباً  
 من المناقشة وخرج بقوله بحسب الوضع اسم الفاعل المستعمل في زمان  
 الاستقبال نحو أنما ضارب غداً لأن الواضع لم يجعل الزمان جزءاً من معناه  
 وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أعجب ولا يشكل الفعل المضارع  
 المنفى لم نحول يضرب فيكون التعريف غير جامع لأن دلالة على الزمان  
 الماضية عارضة والصحيح عند كثير منهم ابن الحاجب أن المضارع مشترك  
 بين زمانى الحال والاستقبال اشتراكاً لفظياً كما أن الاسم يكون مشتركاً  
 بين المعاني العديدة كالعين للباصرة والحارية وعين الذهب وغير ذلك  
 فيكون موضوع الحدث والزمان الحالى تارة والحدث والزمان الاستقبالي  
 تارة أخرى فهو حقيقة فيهما على الأصح عندهم مقترن زمانين وضعين  
 وبالنظر إلى كل وضع مقترن بواحد فقوله الشارح مقترن بأحد الخ أي  
 بوضع واحد فيكون جارياً على الراجح (قوله زمانى الحال والاستقبال)  
 الحال هو القدر المشترك بين الزمانين ولأجل ذلك يقال زيد يضرب الآن مع

أي مشابه وهو ما دل على حدث  
 مقترن بأحد زمانى الحال  
 والاستقبال



أن بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل ويعترف أيضا بأنه المتعارض بوجود  
لفظه لوجود جزم معناه فحوز يد يكتب الآن فنكتب مضارع بمعنى الحال  
لان وجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا لوجود جميعها والحاصل أن  
الحال نهاية الماضي وبداية المستقبل فهو طرفا الزمانين وليس بزمان لان  
طرف الزمان جزم لا يميز أو الزمان مركب من جزأين فصاعدا وإذا عرفت  
ذلك فقولهم الحال اسم الحاضر فيه تسامح لما علمت ولان الزمان لا يستقر  
غمضة عين كذا قال التبتقي وفاقشه في الحاشية بقوله وقوله لان طرف  
الزمان الخ يتأمل مع قوله أنه طرفا الزمانين فان الطرفين اثنان فتأمل انتهى  
والاستقبال نقيض الاستدبار والمراد الزمان المستقبل أى الآتى (قوله  
وقبل لم) يان لعلامته بعدد كتر تعريفه والمراد بقبوله لم صحة دخوله عليه  
وأثرها على غيرها لانها أشهر عوامله ولان لها امتزاجا بتغير معناه الى الماضي  
حتى صارت لحزبه (قوله وأمر) هولة نقيض انتهى وجمعه أمور  
واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله ما دل على طلب الخ) أى فعل دل  
بحسب الوضع بصيغته وقوله على طلب حدث من اضافة الصفة للموصوف  
أى حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث في زمان الاستقبال وان لم يستعمل  
فيه بل أريد منه معنى آخر من معانيه المجازية الكثيرة كالأباحة والتهديد  
(قوله وقبل ياء المخاطبة) أى ياء الفاعلة وهى اسم مضمرة عند سيديويه  
والجمهور أى وقبل نون التوكيد فحواضرب فانه يدل على الطلب بصيغته  
بحسب الوضع ويقبل الياء المذكورة فحواضربى ويقبل نون التوكيد  
بقسميها فحواضربن واضربن تخرج بقيد الوضع فحوثو ثمنون بالله ورسوله  
وتجاهدون في سبيل الله لانه وان دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة اذ هو  
بمعنى آمنوا واجاهدوا بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله بفقر لكم  
ذنوبكم الخ فليست دلالة على الطلب بالوضع وخروج بقيد الصيغة فحو  
لتضرب لانه وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع ليست دلالة عليه  
بالصيغة بل بواسطة اللام ومثله لا تضرب فانه للنهي وهو طلب الترتك وخروج  
بقولنا ما دل على طلب ما قبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد ولم يدل على الطلب  
وذلك المضارع فحوأنت تقومين وخروج به أيضا أفعل في التعجب لانه لا يدل

وقبل لم فحواضرب (وأمر)  
وهو ما دل على طلب حدث في  
زمان الاستقبال وقبل ياء المخاطبة  
فحواضرب فهذه حقيقة  
الافعال الثلاثة (فحواضرب  
ويضرب واضرب)

قوله وجمعه أمور المناسب لقوله  
نقيض انتهى أن يقول وجمعه  
أوامر اه معجمه

على الطلب ولا بالوضع على الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماضٍ أتى به على صورة الامر كما هو مقرر في محله وخروج بقيد قبول ياء الخطابية أو التنون نحو دور الزوال فانه وان دل بالوضع على الطلب لا يقبل الياء ولا التنون وكذا نحو ضرب زيد بمعنى اضرب زيد لانه لا يقبل الياء ولا التنون وان دل على الطلب ثم ان اخراج نحو دور الزوال وضرباً بهذا القيد يحتاج اليه ان فسرت ما في كلام الشارح بلفظ أما على تفسيرها بفعل كما تقدم فلا حاجة اليه لان الاخراج فرع الدخول وذلك لم يدخل في الفعل ثم اعلم أن الامر للزمان المستقبل والحال باعتبارين فلا يطلق القول بأن زمنه مستقبل ولا بانه حال فزمانه مستقبل أبداً باعتبار الحدوث المأمور بإيقاعه لأن المقصود حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل فحويهاً بها النبي أتى الله أي آدم ذلك وباعتبار الانشاء له زمان حالي بناء على أن الانشاء يقع معنى بلفظ يقارنه في الوجود (قوله فالماضي مفتوح الآخر) أي مبني على فتح آخره وقوله أبداً أي في جميع أحواله أما البناء فلانه الاصل في الافعال فلا يستل عن علمته وانما يستل عن كونه على حركة وعن كونها فتحة وجواب الاول انه أي الماضي أشبه الاسم والمضارع في وقوعه موقعهما من كونه يقع صفة وصلته وخبراً وحالاً أقرب منهما فبنى على حركة لان الحركة أقرب الى الاعراب من السكون وجواب الثاني أنه بنى على الفتحة لثقل الفعل فلو ضم أو كسر لاجتمع ثقلان وبناء الماضي متفق عليه والخلاف انما هو فيما بنى عليه على قولين قول بالتفصيل وهو أنه ان اتصل به واو الجماعة بنى على الضم كضربوا وان اتصل به ضمير رفع متحرك بنى على السكون كضربت والابن على الفتح وقول بالاطلاق وهو انه مبني على الفتح في سائر أحواله لكن الفتح اما ظاهر كضرب أو مقدّر للتعذر كرمي أو للثقل كضربت أو للمناسبة كضربوا وهذا هو الراجح وكلام المتن ظاهر فيه وكلام الشارح يحتمله وسبأني ما فيه ومن المبنى على الفتح الظاهر ضرباً بناء على أن فتحة الباء هي الاصلية وهو الصحيح وقيل عارضة لاجل الالتفات فيكون من المبنى على فتح مقدّر (قوله ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك) بالرفع صفة ضمير وخروج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالرفوع المنصوب فهو ضربه

وأما أحكامها (فالماضي مفتوح الآخر أبداً) على الاصل نحو ضرب ودحرج وانطلق واستخرج ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك

وضربنا وضربك وبالبحر الساكن ما عدا الواو نحو ضربنا فبنا أو هاء على  
 الفتح كما تقدم وقوله فانه يسكن يحتمل نسبا من بناء وهو المتبادر من  
 الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم ويصرح به كلام ابن هشام في شرح  
 الشذور ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر وهو ما ذهب اليه آخرون  
 ويؤيده نصه يسكن دون أن يقول فيبنى على السكون أفاده الخشي نقله  
 عن الشنوائى (أقول) وسيأتى أن هذا الاحتمال الثانى بعيد من كلام  
 الشارح في نظره هذا فيكون في هذا أيضا كذلك وانما سكن آخره عند  
 اتصال الضمير المذكور به ثلاثا إلى في نحو ضربت وحمل نحو استخرجت  
 طرد اللبب عليه أربع متحررات فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير  
 الفاعل مجزوم من الفعل وهو غير جائز لنقل الكلمة الواحدة (قوله وما لم  
 يتصل به واو الجمع فانه يضم) يحتمل ضم البناء وهو المتبادر من الاستثناء  
 وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر  
 وهو ظاهر كلام المصنف واليه ذهب آخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر قول  
 بعضهم ان الضم لا يدخل الفعل لنقله أفاده في الحاشية نقلا عن الشنوائى  
 مع زيادة من التنقيح (أقول) ان قوله على خلاف الاصل معناه أن بناءه على  
 الضم خلاف الاصل في البناء لان الاصل فيه أن يكون على السكون كما قال  
 في الخلاصة \* والاصل في المبنى أن يسكنا \* وهذا يشعر بأن بناءه على الضم  
 حقيقة لا على فتح مقدر وحينئذ يكون كلامه ظاهرا في الاحتمال الاول كما  
 هو المتبادر من الاستثناء أيضا كما تقدم خلاف ظاهر كلام المتن وإذا كان  
 كذلك فينبغى حمله عليه هنا وفيما تقدم في قوله فانه يسكن لاجل أن يكون  
 كلامه على وتيرة واحدة فتأمل بانصاف (قوله عند الكسائى) انما  
 حمل الشارح كلام المتن على مذهب الكسائى لكونه عبر بالجزم الذى هو  
 من ألقاب الأعراب فلا يناسب ذلك المذهب من يقول انه معرب وهو  
 الكسائى ومن تبعه ولا يتعين حمل كلامه على هذا المذهب بل يصح حمله  
 على مذهب سيبويه أيضا بأن يقال كلامه على حذف مضاف وهو أداة  
 التشبيه تنبيهها على المبالغة والاصل مثل الجزوم أو يقال في قوله مجزوم  
 انه يعامل معاملة الجزوم ويؤيد ذلك قول المصنف فيما سبق الأفعال ثلاثة

فانه يسكن يحتمل فتحا وضما  
 وما لم يتصل به واو الجمع فانه يضم  
 نحو ضربوا على خلاف الاصل  
 (والامر مجزوم أبدا) عند  
 الكسائى بلام الامر مقدرة  
 فاصل اضرب عنده تضرب  
 حذف اللام

ويخص الشارح السكوني بالذم مع أن هذا المذهب وقصده من  
 الكوفيين لانه امام أهل الكوفة (قوله بتحقيقا) أى تخفيف النطق به  
 (قوله خوف الالتباس بالمضارع) أى الصيغ الآخر حالة الوقف (قوله  
 عند الاحتياج إليها) بأن كان ما بعد حرف المضارع مضافا كما في مثل فأن  
 المضارع يضرب سا كنة فيؤتى بها توصلا للنطق بالسا كن ولم يجر له ما بعد  
 حرف المضارعة مع انه أبسر من اجتناب همزة الوصل محافظة على صيغة  
 المضارع أما ما ذكره المحقق الى تلك الهمزة فلا يؤتى بها بأن كان ما بعد حرف  
 المضارعة متحركا كيد حرج ويتعلم ويقا تل وغير ذلك والعبرة في كونه  
 متحركا كاللفظ لا بالتقدير فلو كان متحركا لفظا سا كنة تقديرا نحو تقوم  
 وتيسع فأن أصلهما تقوم وتيسع لم يؤتى بالهمزة فتقول قم وبع (قوله  
 مبنى على السكون) أى على الاصل في الافعال والبناء فان الاصل  
 في الافعال البناء والاصل في البناء السكون فلا يستل عن علمهما ولا فرق  
 بين السكون اللفظي نحو اضرب والتقديرى نحو صكف وغض واشتد  
 واضرب الرجل ومحل بناء الصيغ الآخر على السكون اذ لم تباشره نون  
 التوكيد لفظا وتقديرافان باشره كذلك بنى على الفتح ومالم تباشره نون  
 التسوية فان باشره بنى على السكون ولو قال الشارح والامر عند سيبويه  
 مبنى على ما يجزم به مضارعه مالم تتصل به نون التسوية والافينى على السكون  
 أبوين التوكيد والافينى على الفتح كالمضارع فيهما كان أخصر وأتم  
 (قوله وعلى حذف الآخران كان معتلا) مقيد بما اذ لم يتصل به ألف  
 اثنين أو و اجمع أو ياء مخاطبة أو نون نسوة أو نون توكيد مباشرة لفظا  
 وتقديرافان اتصل به ذلك فقد أشار الى حكمه بعد بقوله أو على حذف النون  
 لكنه لم يذكر حكم نون النسوة ونون التوكيد وهو يعلم علم سبق وهو أنه مع  
 الأولى ينبنى على السكون نحو فعلن واغزون واخسبن وارمين ومع  
 الثانية ينبنى على الفتح نحو اغزون واخسبن وارمين (قوله المنصور)  
 أى المرضى المقوى على غيره (قوله الزوائد الاربع) الزوائد جمع زائدة  
 لازائد بدليل احدى والاربع بلاتاء أفاده المحشى لكن الاستدلال  
 بالثاني مناقش بما نقله النووي عن النحاة من أن زيادة التاء للمذكر

بتحقيقا ثم أتى بهمزة الوصل عند  
 الاحتياج إليها وعند سيبويه  
 الامر مبنى على السكون ان  
 كان صيغ الآخر نحو اضرب  
 وعلى حذف الآخران كان معتلا  
 نحو اخسب واغز وارم أو على  
 حذف النون ان كان مستعلا  
 لضمير تنبيه نحو اضربا أو ضمير  
 جمع نحو اضربوا أو ضمير المؤنثة  
 المخاطبة نحو اضربين وهذا هو  
 المذهب المنصور (والمنصوح  
 ما كان في أوله احدى الزوائد  
 الاربع) المجماة

وتركها الموثق انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد أما اذا  
 حذف أو تقدم وجعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد اجراء هذه  
 القاعدة كما صنع المتن حيث قال الاربع بلاتاء ويجوز تركها فلم يكن حذف  
 التام من كلام المصنف دليلا معينا لكون المعدود موثقا لاحتمال أنه مذكر  
 ولم يراع المتن القاعدة فبطل الاستدلال فتأمل بانصاف وانما سميت زوائد  
 لان حروف المضارع تزيد بها على حروف الماضي وعمله الزيادة حصول  
 الفرق بينهما وكانت في المضارع دون الماضي لان الصيغة المزيد عليها بعد  
 المجزأة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعلت صيغة  
 السابق للسابق واللاحق لللاحق وزادوا هذه الحروف دون غيرها لان  
 الزيادة سبب يستلزم الثقل وهذه الاحرف أخف من غيرها (قوله بأحرف  
 المضارعة) بفتح الراء أى المشابهة من اضافة السبب الى المسبب أى  
 الاحرف التي هي سبب المشابهة ويجوز كسر الراء على معنى أحرف الكلمة  
 المضارعة أى التي تزداد في الكلمة المشابهة للاسم (قوله حروف قولك  
 أنيت) أقم الشارح لفظة حروف لان الجامع لهذه الزوائد حروف أنيت  
 لامعناه والقول بمعنى المقول وأنيت بدل منه أو عطف بيان والمعنى  
 يجمعها حروف مقولك أنيت وأنيت أنيت على غيره كناية وناتى لما  
 في الذي ذكره من التفاضل فان أنيت بمعنى أدر كبت ولما في ناي نيت من  
 التشاؤم فانه بمعنى بعدت (قوله بشرط أن تكون الخ) جواب عما يقال  
 انه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد لانها وجدت داخله في أول  
 الماضي فحوا كرمت زيدا وتعلمت المسئلة ونرجست الدواء اذا جعلت فيه  
 نرجسا ويرنأت الشيب اذا خضبه بالبرنا وهي الحناء وحاصل الجواب أن  
 هذه الزوائد بهذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضي وترك المتن  
 تفصيها بما ذكرنا كالا على الموقف لان المقصود بالذات من وضع هذه  
 المقدمة المبتدئ وهو لا يدى متعل بالاستفادة (قوله ومع غيره) الاولى  
 للمتكلم وغيره والمراد من شاركة في مدلول الفعل المبدوء بالنون (قوله  
 أو المعظم نفسه) أى العظيم بحسب الواقع كقوله تعالى وزيد أن غن أو  
 بحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مخبرا عن ما فقط يقوم واستعمالها

بأحرف المضارعة (بجميعها)  
 حروف (قولك أنيت) بمعنى  
 أدر كبت وحروف أنيت الهمزة  
 بشرط أن تكون للمتكلم وحده  
 فهو أقوم بخلاف همزة أكرم  
 والنون بشرط أن تكون  
 للمتكلم ومع غيره أو المعظم  
 نفسه فهو أقوم

في هذه الحالة مجاز حيث أطلق بالجمع على الواحد (قوله نرجس)  
الرجس زهر البصل قل (قوله للغائب) أي لغيبته حقيقة فهو يقوم  
زيد أو مجازاً نحو قد يعلم الله (قوله يرنأ) بالفتح مهموز يقال يرنأ الشب  
إذا خضبه بالرنأ أي الحناء (قوله على المعاني المذكورة) وهي التكلم  
والهيبسة والخضور (قوله المجرد من النون) أي المعرى من النون  
الموضوعة للآلات وإن استعملت في غيرهن كقوله

يمزون بالدهنا خفا عايمهم \* ويرجعن من دارين يجير الحقايب  
ومن نون التوكيد المباشرة لفظاً وتقديرًا بخلاف المنفصلة عنه لفظاً بالفتح  
الاثني نحو قوله تعالى ولا تبعان أبوا والجماعة ~~كقوله~~ تعالى لتبكون  
أو ياء المخاطبة كقوله تعالى فاما ترين وبخلاف المنفصلة تقديراً كقوله  
تعالى ولا يصدك فان واو الجماعة فيه مقدرة فانها كالعدم فإن لم يجز  
الفعل منهما بأن دخلت عليه نون النسوة ونحو والودات يرضعن أو نون  
التوكيد المقيدة بماتر كان في محل رفع مبنياً على السكون مع الأولى وعلى  
الفتح مع الثانية وإذا كان مرفوعاً بمجمل مع النون فيمكن المناسبات أن يبقى  
الشارح كلام المتن على عموميه ولا يقيد المضارع بالمجرد منهنهما والمعنى  
حينئذ مرفوع أبداً أي لفظاً أو تقديراً أو محلاً وأعله أشار إلى ذلك المتن  
بقوله أبداً والصحيح أن رافع المضارع المجرد من التناصب والجائز وإن كان  
قول الكوفيين ولا يقال إن المجرد عدى فلا يكون علته للرفع وهو  
وجودي لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله وليس هذا  
بعدي وقبل أن رافع المضارع وقوعه موقع الاسم وهو البصريين وقبل  
أنه نفس المضارعة وهو لعل قبل أنه حروف المضارعة ونسب للكسائي  
واختار ابن مالك قول الكوفيين قال في شرح الكافية لسلامته من النقص  
بخلاف قول البصريين فإنه يتنقص بنحوه لا تفعل وجعلت أفعال ومالك  
لا تفعل ورأيت الذي تفعل فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن  
الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه  
المواضع مرفوعاً بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم وضع  
القول بأن رافعه المجرداه من الاثني في بعض تغيير وقوله وهو لعل

بخلاف نون نرجس والياء المنثا  
نحت بشرط أن تكون للغائب  
فحوي يقوم بخلاف يرنأ والتاء  
المنثاة فوق بشرط أن تكون  
للمخاطبة نحو يقوم بخلاف  
تاء تعلم فأقوم ويقوم ويقوم  
وتقوم أفعال مضارعة دلالة  
الروائد في أولها على المعاني  
المذكورة وأكرم ونرجس  
ويرنأ وتعلم أفعال ماضية لعدم  
دلالة الروائد في أولها على المعاني  
المذكورة وهو أي المضارع  
المجرد من النون ومن التناصب  
والجائز مرفوع (أبداً) بالمجرد  
من التناصب والجائز ويستمر  
على رفعه (حق) يدخل عليه  
ناصب

لقد علمه بأن المضارعة إنما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يخلص كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه وقوله ونسب للمصنف استغنى عن وجته حدوث الرفع بحدوث حروف المضارعة في حال عليها وانما يطل عمل حرف المضارعة مع الناصب والجازم الرفع لانهما أقوى منه ورد عليه بأن جزء الشيء لا يعمل فيه اهـ من المدابغى عليه (قوله فينصبه) فائدة ذلك بعد قول المتن ناصب أو جازم الاختراز عن الناصب الذي لا ينصب بأن أهمل وعن الجازم كذلك ومن الاول قوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاة برفع يتم في قراءة مشادة وقول الشاعر

ان تقرأن على أسماء ويحكى \* منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

ومن الثاني قوله \* يوم الصليفا لم يوفون بالجار \* والمصنف استغنى عن ذلك القيد بكون ناصب وجازم اسم فاعل وهو حقيقة في المتلبس بالفعل مجازي غير فالمراد بالناصب والجازم المصنف بالنصب بالفعل لا ما شأنه ذلك (قوله فالنواصب) لما ذكر حالة الرفع أخذ في بيان حالتي النصب والجرم فذكر الناصب والجازم والفاء رابطة لجواب شرط مقدّر وأل فيه العهد الذي ترى لتقدم ذكره بذكر مفردة والنواصب يصح أن تكون جمع ناصب بمعنى لفظ ناصب وان تكون جمع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة وقوله عشرة لا يعين التذكير لما تقدم قريبا وانما تقدم النواصب على الجوازم لان أثر الناصب وجودي وهو الحركة وأثر الجازم عدمي والوجودي أشرف من العدمي والمراد أثر الناصب الاصلى فلا يفتقض بأن أثره قد يكون عدما كما في الافعال الخمسة حالة النصب لان هذا ليس بطريق الاصل (قوله عشرة على ما هنا) أي عشرة أحرف على ما ذكره في هذه المقدمة وليس المراد أنها ذكرت أكثر من عشرة في غير هذا الكتاب بل المراد أن غير المصنف أي من البصريين لا يرى أنها عشرة ناصبة بنفسها فان الظاهر من كلامه هنا أن العشرة ناصبة بنفسها عند الكوفيين بخلاف غيره ولا ينافي حمل كلام المتن على مذهب الكوفيين قول الشارح وفاقا وخلافا لان المعنى حينئذ النواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين ومن جملة العشرة أربعة حمل وفاق بينهم وبين البصريين وستة حصل فيها الخلاف فتأمل

فينصبه (أو جازم) فيجزمه  
(فالنواصب) للمضارع وفاقا  
وخلافا (عشرة) على ما هنا



ويمكن حل كلام المتن على مذهب البصريين بأن يجعل من باب التغليب فيكون غلب النواصب بنفسها الشرعها على النواصب بغيرها وأطلق على الجميع نواصب ( قوله والمتفق عليها أربعة ) أى على نصبها للفعل بنفسها وكون الأربعة متفقاً عليها محل تطرفان النصب إذا فيه خلاف والصحيح أن الناصب هي وحكي عن الخليل أن الناصب أن بعدها مضمة بل الخلاف فيما عدا أن كما قاله أبو حيان ويمكن الجواب بأن المراد الاتفاق عند الجمهور ( قوله أن ) أى المصدرية الناصبة للمضارع ولم يقيد بها المتن بذلك لأنها المتبادرة عند الإطلاق فخرجت الزائدة وهي الثالثة لما نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كان طيبة تعطو أى تميل الى وارق السلم في رواية الجزوين القسم ولو كقوله فأقسم أن لو التقينا وأنتم \* لكان لكم يوم من الشر مظلم وخرجت المفصرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك وانطلق الملائمة منهم أن امشوا وخرجت المخففة من الثقلية وهي ظاهرة ( قوله لفظاً ) أى ان كان معرباً وقوله أو محلاً أى ان كان مبنياً كان اتصلت به نون النسوة نحو النسوة أعجبتى أن يضربن وفي بعض النسخ والماضى محلاً أى تنصب الماضى محلاً كما قاله ابن هشام خلافاً لابن طاهر ( قوله موصول حرفي ) وهو كل حرف أول مع ما بعده بمصدر ولا يحتاج الى عائده وهي خمسة نظمها الشهاب السندوبي فقال

وهالـ حروف المصاد وأولت \* وعدت لها خساً أصح كآروا  
وهاي أن بالفتح ان مشددا \* وزيد عليها كي فحداها وما ولو  
( قوله تسبك مع منصوبها بمصدر ) أى تكون آلة في سبك ما بعده ما فلا يرد  
أن التسبك ما بعده فقط لاهي وما بعدهها ولان من حيث العمل وعدمه  
ثلاثة أحوال فان وقعت بعد علم أى يقين تعين كونها مخففة من الثقلية  
واسمها ضمير الشأن قال تعالى علم أن سيكون منكم مرضى وان وقعت بعد  
ظن أى حسب ان تكون المخففة من الثقلية فلا تنصب الفعل وجاز  
أن تكون المصدرية تنصبه وعلى هذا قرئ وحسبوا أن لا تكون فتحة بالرفع

والمتفق عليها أربعة ( وهي أن )  
المفتوحة الهمزة الساكنة  
النون تنصب المضارع لفظاً أو  
محلاً وهي موصول حرفي تسبك  
مع منصوبها بمصدر فلذلك تسمى  
مصدرية مثال ذلك عجت من  
أن تضرب والتقدير عجت من  
ضربك فان حرف مصدرى  
ونصب واستقبال وتضرب فعل  
مضارع منصوب بأن وعلامة  
نصبه الفتحة الظاهرة ( و ) الثاني  
( لن ) وهو حرف



والنصب وهو أرفع وإن وقعت بعد ما سوى ذلك فهي المصدر به ويجب  
النصب نحو أطيع أن يفقر لي وأخاف أن يأكله الذئب (قوله لنفي  
المستقبل) أي لاستفاء الحدث في الزمان المستقبل فإضافة نفي إلى المستقبل  
من إضافة المظروف للطرف على حتم مكر البسلى (قوله حرف جواب  
وجزاء) أي في كل موضع كما قاله الشلوين وقال الفايص في الأثر كقولك  
لمن قال أريد أن أزورك أذن أكرمك فقد أجبت به وجعلت أكرامك جزاء  
زيارته أي أن زرتني أكرمك وقد تجمع الجواب بدليل أنه يقال أحبك  
فتقول أذن أظنك صادقاً إذا لم يجازة هنا إذا الشرط والجزاء كما قال  
الرضي أما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال وتكلف  
الشلوين في جعل هذا مثلاً للجزاء أيضاً أي أن كنت قلت ذلك حقيقة  
صدقك والمراد بكونها الجواب أن تقع في كلام يخاب به عن كلام آخر  
ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في صدره أو خشوه أو آخره ولا تقع في كلام  
مقتضياً ببدء ليس جواباً عن شيء فباعياد لا يستعمل الجواب على هذا  
الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام  
الذي هي فيه جزاء المضمون كلام آخر وما ذكره الشارح من أنها حرف  
مذهب الجمهور ومقابلته أنها اسم والصحيح أنها بسيطة (قوله وشرط  
النصب الخ) مفرد مضاف فيم أي شروط النصب الخ وأعمالها مع الشروط  
ليس واجباً عند بعض العرب فيجوز الفاؤها عند مع استيفاء الشروط نحو  
أذن يخلف يا رسول الله بالرفع (قوله أن تكون في صدر الجواب) أي في  
أول الجملة الواقعة جواباً فإن تأخرت ألغيت نحو أكرمك أذن ويكذب  
أن توسطت نحو أنا أذن أكرمك وما ورد من الأعمال مع التوسط فضرورة  
(قوله والفعل) أي زمان حدثه بعد ما مستقبل فلا يكون فعل حال  
ولما مضى لأن من شأن الناصب أن يخلص المضارع إلى الاستقبال  
لا الماضي والحال فلو كان حالاً لم يعمل نحو قولك لمن يحدثك إذا أظنك  
كاذباً وإذا أتى صدق بالرفع إذا المراد به الحال (قوله متصل بها) أي  
لا يفصل بينهما فاصل مضر فلا يضرب الفصل بالقسم كقوله  
أذن والله نرهم بهم بحرب • يشيب الطفل من قبل المشيب

لنفي المستقبل فيقولون نبرح  
فلن حرف نفي ونصب ونبح  
فعل مضارع منصوب بلن  
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة  
(و) الثالث (إذا) وهو حرف  
جواب وجزاء نحو إذا أكرمك  
جواباً لمن قال أريد أن أزورك  
فإذا حرف جواب وجزاء ونصب  
وأكرمك فعل مضارع منصوب  
بإذا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة  
على الميم والكاف مفعول  
به في محل نصب وشرط النصب  
بأن تكون في صدر الجواب  
والفعل بعدها مستقبل متصل  
بها ولا يضرب فصله منها بالقسم  
(و) الرابع

ولا بلا الناقية مع القسم وبدونه كقوله اذا الا اهنك واذا واقه لا اهنك  
جوابا لن قال غدا اتى الملك وازاين باب شذا الفصل بالنسبة الى المعناه  
كقوله اذا اياي بدأ كرمك واذا عاها قال الله اكرمك واجزاين عصفور  
الفصل بالتطرف والجار والمجرور كقوله اذن يوم الجمعة اوفى الدار اكرمك  
والصحيح المنع اذ لم يسمع من العرب شيء من ذلك واذا كان مع اذن حرف  
عطف لم يعمل الا على قلة قال تعالى واذا لا يلبثون خلقك الا قليلا وقرئ  
شاذا واذا لا يلبثوا خلقك (قوله في المصدرية) فيدها بذلك لتخرج كي  
المختصرة من كيف كقوله

كي تفحصون الى السلم وما ثرت \* قلاكم ولظي الهيماء تضطرم  
فان الفعل بعدها مرفوع وتخرج التعليلية فان الناصب للفعل ان مضمره  
بعدها لا هي كما ذكره الشارح وضابط المصدرية ذكره الشارح بقوله وهي  
الداخلة عليها لام التعليل الخ وهي متعينة للمصدرية في الحالة الاولى  
اعني اذا ذكرت اللام قبلها ولا يصح في هذه الحالة ان تكون للتعليل لثلاث  
يدخل حرف الجر على مثله مع امكان الاختراز عنه اما في الحالة الثانية  
اعني اذا لم تذكر قبلها اللام فان قدرتها كانت مصدرية ايضا والا كانت  
تعليلية كما ذكره الشارح كما انهما تعليلية ايضا اذا تقدمت هي على اللام  
فمحو جنت كي لا تقرأ في حرف تعليل وجر واللام توكيدها وان مضمره  
بعدها وانما امتنع ان تكون مصدرية ناصبة بنفسها في هذه الحالة للفصل  
بينها وبين الفعل باللام ولا يقال انها زائدة اذ لم تثبت زيادتها في غير هذا  
الموضع حتى يحمل عليه وكذا تكون تعليلية ايضا اذا تقدمت هي على  
ان نحو جنت كي ان تكرم في ويمتنع ان تكون مصدرية ناصبة لثلاث  
يدخل الحرف المصدرية على مثله مع امكان الاختراز عنه وتحتل  
المصدرية والتعليلية اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها ان نحو  
جنت لكي ان تكرم في والارجح انهما تعليلية مؤكدة للام المصدرية  
مؤكدة بان ان هي الاصل وما كان اصلا في بابها لا يكون مؤكدة الغيرة  
فالحاصل انها تعين المصدرية في موضع واحد وهو الحالة الاولى  
المذكورة في الشرح وتحتل المصدرية والتعليلية في موضعين الموضع

(كي) المصدرية وهي الداخلة  
عليها لام التعليل لفظا وهو كليل  
تأسوا او تقدير ان نحو كليل  
تأسوا في غير القرآن اذا قدرت  
اللام قبلها استغناء عنها بنيتها  
فاللام حرف تعليل وجر وكي  
حرف مصدرية ونصب ولا  
حرف تنجي وتأسوا فعل مضارع  
منصوب بكي وعلامة نصبه  
حذف النون فان لم تقدم  
على كي لام التعليل لفظا  
ولا تقدير

الاول ما اذا لم تذكر اللام قبلها فان قدرتها كانت مصدرية والاقعللية  
وقد ذكره الشارح أيضا والموضع الثاني ما اذا تقدمت عليها اللام لفظا  
ووقع بعدها أن وقد تقدم وتعين للتعليبية في موضعين وقد تقدم ما أيضا  
(قوله فكي تعليلية) أي دالة على أنها ما قبلها بسبب حصول ما بعدها  
(قوله منصوب بأن مضمر وجوبا) أي كما هو مذهب البصريين وفي بعض  
النسخ مضمره جواز والمراد به على هذه النسخة ما قابل الامتناع فيصدق  
بالواجب (قوله ولا مكي) المراد بها اللام الموضوع للتعلييل سواء  
استعملت فيه نحو ليفقر لك الله الخ أو كانت زائدة فهو أمر بالناسم لرب  
العالمين أو كانت للضرورة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا  
(قوله مضمره بعد اللام جوازا) محل كون اضمارها جازما لم يقتض  
الفعل بلا النافية أو الزائدة فان اقترن بهما كان اظهارها واجبا نحو لئلا  
يكون للناس ونحو لا يعلم أهل الكتاب وإنما وجب الاظهار حينئذ  
لنقع الفصل بين المتماثلين والحاصل أن لان ثلاثة أحوال \* أحدها لزوم  
الاضمار وهو فيما عدا الأم كي \* الثاني لزوم الاظهار وهو مع لام كي اذا كانت  
مع لا \* الثالث جواز الامرين وهو مع لام كي اذا لم تسكن مع لا فهو أسلمت  
لادخل الجنة أو لان أدخل الجنة ونحو يجئني دخولك وتسهم من كل  
ما وقع عطف الفعل فيه على اسم خالص من تأويله بالفعل وكان العطف  
بالواو أو بالفاء أو بأو أو ثم كما قال ابن مالك

وان على اسم خالص فعل عطف \* تنصبه أن ثابتا أو من حذف  
(قوله ولا مكي الجحد) مصدر جحد وهو لغة انكار ما علم فلا يكون الامع علم  
الجحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد النفي مطلقا فهو من اطلاق الخاص  
وارادة العام كما أشار إليه الشارح بقوله أي لام النفي وضابطها ما ذكره  
بقوله وهي الواقعة الخ ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذي قبلها والفعل  
الذي بعدها واحدا أي يكون فاعل الكون الذي قبلها والفعل الذي  
بعدها واحدا كما في الآيتين اللتين ذكرهما الشارح خلافا للكسائي فانه  
لا يشترط هذا الشرط فقراءة وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام  
ونصب تزول على مذهبه لا على الراجح لعدم اتحاد الفاعل مع أن قراءته

فكي تعليلية والمضارع بعدها  
منصوب بأن مضمره وجوبا  
والنواصب المختلفة في استنة  
والاصح أن الناصب بعدها  
أن مضمره (و) هي (لام كي)  
التعليلية وأضفت الى كي  
لانها تختلف في افادة التعليل  
فحوجبته لا زورك فانه يصح  
أن تحذف اللام وتعوض عنها  
كي وتقول جئتكم كي أزورك  
فأزورك منصوب بأن مضمره  
بعد اللام جوازا ونسبى هذه  
اللام لام التعليل (و) الثانية  
(لام الجحد) أي لام النفي وهي  
الواقعة في خبر كان

بفتح اللام ورفع زلزل والصحيح في خبر الكون الواقع بعده هذه اللام أنه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناسب أن مضمة فالمصدر المتسبك من أن المصدرية والفعل المنسوب بها في موضع جر باللام وهذا مذهب البصريين (قوله المنفية الخ) اعلم أن ذكر ما ولم وذكر كان ويكون قد خرج بقية أهدوات النفي حتى لما وبقيت الأفعال حتى لنواسخ لعدم السماع (قوله حتى الجارة) اغتزلت المتن التقيد بذلك لانصراف الاسم لها في هذا الباب فخرجت الابتدائية وهي الداخلة على جله مضمونها غاية لشي قبلها كقوله

فما زالت القتلى تمج دماها \* بدجلة حتى ماء دجلة أشكل  
وانما سميت ابتداءية لوقوع الجند ابعدا عنها الباورجت العاطفة نحو  
مات الناس حتى الاتياء وجاء الجحاج حتى المشاة وهي تعطف بعضها على  
كل (قوله المقيدة للغاية) أي أن ما قبلها ينتهي عند حصول ما بعدها فما  
بعدها غاية له وهذا هو الغالب فيها وعلامتها حينئذ أن يصلح موضعها الى  
وقوله أو للتعليل أي أن ما قبلها على لاجل حصول ما بعدها فما بعدها  
مسبب عما قبلها وهذا قليل بالنسبة لكونها للغاية وعلامتها حينئذ أن يصلح  
موضعها كى وشرط نصب المضارع بعدها أن يكون مستقبلا كما مثل  
الشارح فإن كان حالا رفع كقولك في حالة الدخول سرت حتى أدخل البلد  
(قوله أسلم حتى تدخل الجنة) التمثيل به للتعليل صحيح لأن الأمر بسبب  
الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة والمراد بالسبب ههنا ما يكون  
مفضيا الى المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما له (قوله والجواب بالقاء  
والواو) فيه قاب والاصل والقاء والواو في الجواب (قوله المقيدة  
للسببية) أي أن ما قبلها سبب لما بعدها والمراد بالسببية مع العطف لأنها  
مع افتادتها السببية عاطفة مصدر ما مقدرا على مصدر متوهم والتقدير في  
نحو ما تأتينا فحمدت ما يكون منك اتيان فحمدت وكذا يقدّر في جميع  
المواضع وبهذا القيد أعني المقيدة للسببية خرجت القاء التي لجرد العطف  
نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون أي فلا يعتذرون والقاء التي للاستئناف نحو  
اسأل زيد اني خبرك بالرفع أي فهو يخبرك (قوله للمعينة) أي أن ما قبلها

المنفية بما أو في خبر يكون  
المنفية لم نحو وما كان الله  
ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم  
فيعذب ويعفر منصوبان بأن  
مضمة بعد لام الجود وجوبا  
وسميت هذه اللام لام الجود  
لكونها مسبقة بالكون المنفي  
والنفي يسمى مجودا (و) الثالثة  
(حتى) الجارة المقيدة للغاية  
نحو حتى يرجع البناء موسى  
أو للتعليل نحو أسلم حتى تدخل  
الجنة فيرجع وتدخل منصوبان  
بأن مضمة بعد حتى وجوبا  
(و) الرابعة والخامسة (الجواب  
بالقاء) المقيدة للسببية (والواو)  
المقيدة للمعينة الواقعتين

مصابح لما بعد ما يجوعين في زمان واحد فخرجت العاطفة والاستسافية  
 (قوله بعد الامر الخ) يعني أنه لا بد أن يقع كل منهما بعد نفي محض  
 أو طلب محض والمزاد الثاني المحض أن يكون خالصا من معنى الالتماس فخرج  
 الثاني المستقص بالاول والثالث بنى نحو ما أنت تأتينا الاقتصاء ونحو ما تزال  
 تأتينا فقصده ثانيا وبالطلب المحض أن يكون بالفعل فخرج الطلب باسمه  
 وبالصدور وبما القطة خبر مخصوصة فأكرمك وحسبك الحديث فينام الناس  
 ونحو سكرنا فينام الناس ونحو رزقني الله ما لا أفانقه في الخير فلا يكون  
 ملحقا من ذلك جواب منسوب وهذه المسئلة تسمى مسئلة الاجوبة الثمانية  
 وهي الامر والتهنى والدعاء والاستفهام والعرض وهو الطلب بلين ورفق  
 والتضيض وهو الطلب بفتح وا زجاجا والقنى وهو طلب ما لا طمع فيه  
 أي المستحصل كقوله

ألا ليت الشباب يعود يوما \* فأخبره بما فعل المشيب

أو طلب ما فيه غير كقول الفقير ليت لي ما لا أفاج منه والنفي وزاد بعضهم  
 الترجي وهو طلب الامر المحبوب المستقر بالحصول فعليه تكون الجملة  
 تسعة وقد تنظم ذلك بعضهم في بيت فقال

سر وادع وانه وسل واجرض لحضهم \* تمن وارج كذا الذي قد كمل  
 وقوله وسل أراد به الاستفهام (قوله أقبل فأحسن اليك أو أحسن  
 اليك) أي ليكن منك اقبال الى قاحسان أو واحسان مني اليك فالاحسان  
 الواقع بعد القاء مسبب عن الاقبال وبعد الواو واقع مع الاقبال مقارن له  
 وهكذا في كل مثال اه نبتني (قوله وبعد الاستفهام نحو هل زيد في الدار  
 فأمضى الخ) أي هل يكون حصول زيد في الدار فامضاه أو امضاه مني  
 اليه ويشترط في الاستفهام كما في شرح الشذور أن لا يكون بأداة تليها جملة  
 اسمية خبرها جامدة فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف  
 هل أخوك قائم فأكرمه وبخلاف أي الذي ابرز زيد فأكرمه لأن الطرف ينوب  
 من باب الفعل ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالحرف كقوله  
 تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو بالاسم نحو من ذا الذي يقرض  
 الله قرضا حسنا فيضاعفه له فري برفع نضاعفه ونصبه ونحو أين ينزل

بعد الامر نحو أقبل فأحسن  
 اليك أو أحسن اليك وبعد  
 النهي نحو لا تقصم زيد افغصب  
 أو يغصب وبعد العرض نحو  
 ألا تنزل عندنا فتصيب علما  
 أو تصيب علما وبعد التضيض  
 نحو هلا أكرمت زيدا فيشكر  
 أو يشكر وبعد القنى فهو ليت  
 لي ما لا أفانق صدق منه أو أصدق  
 منه وبعد الترجي نحو لعل  
 أراجع الشيخ فيفهمني  
 أو يفهمني وبعد الدعاء نحو  
 رب وفقني فأعمل صالحا أو أعمل  
 صالحا وبعد الاستفهام نحو  
 هل زيد في الدار فأمضى اليه  
 أو أمضى اليه وبعد النفي  
 المحض نحو

فازور لم يمتى نسير فأراقك ~~وصيف~~ تكون فأعجبك وانظر هل  
 هذا التعميم ينافي قولهم السابق بشرط في الطلب أن يكون محضاً بأن  
 يكون بلفظ الفعل فان الاستفهام من أقسامه كما تقدم **(قوله فهو**  
 لا يقضى على زيد الخ) أى لا يحكم على زيد بالموت فيموت والمرادنى القضاء  
 والموت معاً على أن يكون القضاء سبباً للموت فاذا اتنى السبب اتنى  
 السبب **(قوله لكان أوضح)** أى واضحاً **(قوله لاناصب)** والكلام  
 انما هو فى عذ الناصب لا المنصوب لكن سماه ناصباً لاستعماله على الناصب  
 فهو من مجاز المجاورة **(قوله بمعنى الأوالى)** والفرق بينهما أن الذى بمعنى  
 الى بالتخفيف ينقضى ما قبلها شيئاً فشيئاً والذى بمعنى الابل تشديد ينقضى  
 دفعة واحدة وهذه عاطفة مصدر اءمؤؤ ولا على مصدر مقدر والتقدير  
 ليكون قتل منى للكافر أو اسلام منه وكذلك ما أشبهه وخرج بأ والمقدمة  
 بما ذكرأ والى لعطف فعل على اسم خالص من تأويله بالفعل فإن أن تضمر  
 بعدها جواراً نحو قوله أو يرسل رسولا كما تقدم ويوجد فى بعض نسخ  
 الشارح زيادة أوالى للتعليل نحو لا طبعن الله أو يغفرلى وعليها يسقط  
 الاعتراض عليه بأنه اقتصر ولم يذكر هذه **(قوله وهى اللام)** المراد باللام  
 لام كى ولام الجحود **(قوله والجوازم)** جمع جازم أو جازمة كما تقدم  
 فى النواصب وقوله ثمانية عشر لا يعين التذكير وانه لو أراد التأنيث لقال  
 ثمان عشرة لما مر أيضاً **(قوله فعلا واحداً)** أى بالاصالة أى بغير تبعية  
 والافتقار تعدد المجزوم به بالعطف أو غيره وقوله وما يجزم فعلين مبنى على  
 الاغلب والافتقار يجزم فعلاً واحداً وجملة نحو وقالوا مهما تأتينا به الآية  
**(قوله ستة)** فديقال ان بيننا على الظاهر فالذى يجزم فعلاً واحداً ثمانية  
 لم ولما وأتم والما ولام الامر ولام الدعاء ولا الناهية ولا الدعائية وان بيننا  
 على التحقيق فهى أربعة فعده لها ستة لا يوافق الظاهر ولا التحقيق ويجب  
 بأنه نظر الى الصورة الظاهرية من صورة لم غير صورة ألم وصورة لما غير  
 صورة أ لما وصورة لام الامر ولام الدعاء واحدة وكذا الناهية  
 ولا الدعائية فعدها الأربعة الاول أربعة والأربعة الثانية اثنين ولا يرد على  
 المصنف الجزم فى جواب الطلب نحو تعالوا أتمل لانه ان قلنا ان الجزم بأداة

لا يقضى على زيد فيموت  
 أو ويموت فالجواب بعد الفاء  
 والواو فى هذه الامثلة كلها  
 منصوب بأن مضمرة وجواب  
 ولو قال والفاء والواو فى الجواب  
 لكان أرفع لان الجواب  
 منصوب لاناصب (و) السادسة  
 (أو) التى بمعنى الان نحو لا قلتن  
 الكافر أو وسلم أو الى نحو  
 لا زلتك أو تقضى حتى فيسلم  
 وتقضى منصوبان بأن مضمرة  
 بعد أو وجوابا والحاصل أن أن  
 تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر  
 وهى اللام وكى التعليلية وحتى  
 وبعد ثلاثة من حروف العطف  
 وهى الفاء والواو أو (والجوازم  
 ثمانية عشر) جازما وهى قسمان  
 ما يجزم فعلاً واحداً وما يجزم  
 فعلين فالذى يجزم فعلاً واحداً  
 ستة (وهى لم) نحو لم يقم

الشرط مقدرة وهو الصحيح والتقدير ان تأتوا تمل كان داخلا في قوله  
وان أي لفظا أو تقديرا وان قلنا ان الجزم بلام الامر مقدرة كان داخلا  
في قوله ولام الامر أي لفظا أو تقديرا (قوله فلم حرف يجزم المضارع) أي  
غالبا والافتد يرفع الفعل بعدها كقوله \* يوم الصليفا تم بوفون بالجار \*  
واختار في ذلك فصيل ضرورة وقال ابن مالك انه لغة (قوله وينفي معناه)  
أي يدل على انتفاء معناه التضمني الذي هو الحادث أي على عدم وقوعه من  
الفاعل وذلك النفي اتمامه صل بالحال كقوله تعالى لم يلد ولم يولد الخ وأما  
منقطع كما اذا قلت زيد لم يقيم أي في الزمن الماضي فيصح أن تقول ثم قام  
(قوله ويقبله الى الماضي) الضمير راجع للمضارع بمعنى زمنه وفيما قبل  
ذلك راجع له بمعنى حدثه فني كلامه استخدا م والمعنى ويقلب زمنه الى  
الزمن الماضي (قوله المرادفة للم) أي التابعة لهما فيما تقدم من  
الامور من كونها حرفا مختصا بالمضارع للنفي وللجزم وللقرب الى الماضي  
وكذا في جواز دخول الهمزة عليهم افعها مشر يكاف في هذه الامور الستة  
فقط لا مطلقا لا تترافعا في خمسة أمور \* الاول أن لما لا تقترب بأداة شرط  
فلا يقال ان لما تنقم بخلاف لم تقول ان لم ولولم \* الثاني أن منفي لما مستمرة  
النفي الى زمن التكلم بخلاف لم تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم أي عقب  
ندمه واذا قلت ولما ينفعه الندم كان المعنى الى وقته هذا \* الثالث أن منفي  
لما لا يكون الاقربا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد  
في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن \* الرابع أن منفي لما متوقع  
الحصول كقوله تعالى لماذ وقوا عذاب أي وسنذوقونه بخلاف منفي لم  
فلا يقال لما يجمع الضدان لانه لا يتوقع اجتماعهما \* الخامس أن منفي  
لما جازا الحذف لدليل اختيارا تقول قاربت المدينة ولما أي ولما أَدْخَلَهَا  
ولا يجوز ذلك في لم الا ضرورة كقوله

احفظ وديعتك التي استودعتها \* يوم الاعازب ان وصلت وان لم  
اذا علمت ذلك فكان الاولى للشارح أن لا يقول المرادفة للم لان المترادفين  
متحدان في المعنى وما هنا ليس كذلك كما تقدم بل كان يعبر بالمشاركة مثلا  
ولهذا عبر بعضهم بالاختية حيث قال ولما أخت لم لان الاختية لا تستلزم

فلم حرف يجزم المضارع وينفي  
معناه ويقبله الى الماضي ويقم  
يجزوم بلم وعلازمة جزمه  
السكون (و) الثاني (لما)  
المرادفة للم فيما تقدم نحو لما  
يضرب فلما حرف يجزم المضارع  
وينفي معناه ويقبله الى الماضي  
ويضرب مجزوم بلم وعلازمة  
جزمه السكون



(و) الخالف (ألم) نحو ألم نشرح  
 فآلم حرف تقرير وجزم ونشرح  
 مجزوم بآلم وعلامة جزمه  
 السكون (و) الرابع (ألم)  
 أختم نحو ألم أحسن اليك  
 فآلم حرف تقرير وجزم وأحسن  
 مجزوم بآلم وعلامة جزمه  
 السكون (و) الخامس (لام)  
 الامر) نحو لينفق ذو سعة  
 فينفق مجزوم بلام الامر  
 وعلامة جزمه السكون (و) لام  
 الدعاء) وهي لام الامر في  
 الحقيقة ولكن سميت لام الدعاء  
 تأدياً بنحو لية قض علينا ربك  
 فيقض مجزوم بلام الدعاء  
 وعلامة جزمه حذف الياء  
 (و) السادس (لا) المستعملة  
 في النهي) نحو لا تحف فلا  
 حرف نهى وجزم وتحف مجزوم  
 بلا الناهية وعلامة جزمه  
 السكون (و) لا المستعملة في  
 الدعاء) وهي لا الناهية في  
 الحقيقة ولكن سميت دعائية  
 تأدياً بنحو لا تؤاخذنا فلا حرف  
 دعاء وجزم وتؤاخذ مجزوم بلا  
 الدعائية وعلامة جزمه  
 السكون والذي يجزم فعلين اثنا  
 عشر جازماً (و) هي

الاتحاد في المعنى بل تستلزم المشاركة ولو في شيء دون شيء وهذا التقيد لبيان  
 الواقع للاختراع عن لما الحنية نحو ولما جاء أمرنا ولا عن الإيجابية وهي  
 التي بمعنى الانحوقولة تعالى أن كل نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم  
 لانه لم يحفظ دخوله ما على المضارع فلا حاجة للاختراع عنهما (قوله وألم  
 وألم) ظاهر كلامه أنهما أدانان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد  
 عليهما همزة الاستفهام التقريرية وهو حاك الخاطب على الاعتراف بأمر  
 استقر عنده بثبوته أو نفيه فقوله الشارح في ألم وألم حرف تقرير وجزم فيه  
 تسمي لما عرفت من أن التقرير من الهمزة والجزم من لم وقوله ونشرح  
 مجزوم بآلم فيه تسمي أيضاً فإن الجازم انما هو لم كما عرفت ولا دخل للهمزة  
 في الجزم فيقال هو من ذكر الكل وإرادة الجزء (قوله ولام الامر) أي  
 ومسمى لام الامر وهو لانه الجازم لأن الاسم الجازم كـ هو ظاهر عبارته  
 وقد يقال إن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه الاقرينة  
 والمراد بها اللام الموضوعية لطلب الفعل أي أمر إذا كان الطلب نحو لينفق  
 ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا كقولك لمساويك لتفعل  
 كذا أو استعلمات في غير الطلب كالتي يراد بها وصحوبها الخبر نحو قل من  
 كان في الله لالة فلنبدله الرحمن ماذا أي فيمد أو التهديد نحو فخن شاة فليؤمن  
 ومن شاء فليكفر (قوله المستعملة في النهي الخ) أي الموضوعية لتستعمل  
 في النهي أو الدعاء سواء استعملت فيها نحو لا تحف ولا تؤاخذنا  
 أو في التماس كقولك لنظيرك غير مستعمل عليه لا تفعل كذا أو في غير ذلك  
 كقولك لا بدك لا تظعن فإنها هنا التهديد وأشار الشارح بتقدير لفظ  
 المستعملة إلى أن قوله في النهي والدعاء صفة للابتداء بتقدير تعلق الطرف  
 معرفة وإن كان المشهور بتقدير تعلق الطرف نكرة وإن جعل حالاً قدر  
 المتعلق نكرة فيوافق المشهور وخرج بقوله المستعملة الخ لا النافية  
 والرائدة وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها كي نحو حخته  
 لا يكن له على حجة ولقلته لم تعرض له المصنف (قوله بلا الناهية) اسناد  
 النهي إليها مجاز لأن الناهي هو المتكلم بواسطتها (قوله والذي يجزم  
 فعلين) أي مضارعين نحو وإن تعودوا لعداؤم اضين نحو وإن عدم عدنا



أوما مضيا ومضارعاً نحو من كان يريد حث الأخرى نزلته في حرته أو عكسه  
هو قليل فالصور أربعة والأول من الفعلين يسمى فعل الشرط والاضافة  
بياناً وإنما جعل شرطاً لانه علامة على وجود الثاني والشرط في اللغة  
العلامة والثاني من الفعلين يسمى جواب الشرط وجزاءه تشبيهاً بجواب  
السؤال وجزاء الأعمال لانه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد  
السؤال والجزاء بعد الفعل المجازي عليه ويشترط في فعل الشرط أن يكون  
فعلاً ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيره أو مضارعاً مجرداً من قد والسين  
وسوف مثبتاً ومنه يابم أولاً وأما الجواب فشرطه أن يكون فعلاً صالحاً  
لا أن يكون شرطاً فان لم يصلح لذلك وجب اقترانه بالقاء وكان الجواب  
جمله اسمية والفعل خبر المبتدأ محذوف والقاء للربط على الصحيح (قوله  
ان الشرطية) احترازاً عن ان النافية والزائدة والخففة من الثقلة فانها  
لا تجزم والشرطية نسبة الى الشرط وهو هنا ربط فعل بفعل (قوله بكسر  
الهمزة الخ) أي بالهمزة المكسورة والنون الساكنة فهو من اضافة  
الصفة للموصوف فيهما (قوله وهي حرف) أي باتفاق كذا ما على الاصح  
وباقى الادوات أسماء على الاصح فيهما (قوله المضارع لفظاً) أي بشرط  
أن يكون معرباً والافالجزم لمجمله كالمضارع (قوله الى الاستقبال) أي  
المستقبل (قوله في محل جزم) أي في محل لو وقع فيه فعل معرب كان  
مجزوماً وما ذكره من أن الجزم لمحل الماضي وحده للمحل الجملة هو الصحيح  
(قوله ما الشرطية) خرجت الزائدة كقضية من غير ما ذنب والمصدرية  
كقوله يسر المرء ما ذهب اللبالي \* وكان ذهبا بين لذهابا  
والاستفهامية نحو ما هذا وما الشرطية التي الكلام فيها موضوعة للدلالة  
على ما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط (قوله من خبر) أي بشرط والاقتصار  
على ذكر الخبر على سبيل الاكتفاء اظهار الشرفه فاندفع الاعتراض بأن الله  
تعالى عالم بكل شيء فائدة التخصيص بالخبر (قوله يعلم الله) أي يجاز كم  
عليه فمعر عن المجازاة بالمع (قوله فالاسم شرط جازم) مجمله نصب بتفعلاوا  
(قوله وتفعلاوا فعل الشرط) فيه مسامحة لان الواو ليست من فعل الشرط  
بل هي فاعل (قوله من الشرطية) احتراز بها عن الموصولة والنكرة

الموصوفة

(ان) الشرطية بكسر الهمزة  
وسكون النون وهي حرف  
يجز المضارع لفظاً والماضي  
محلاً ويقلب معنى الماضي الى  
الاستقبال عكس لم نحو ان قام  
زيدت فان حرف شرط وجزم  
وقام فعل الشرط في محل جزم  
بان وزيد فاعل قام وقت جواب  
الشرط (و) الثاني (ما) الشرطية  
نحو وما تفعلاوا من خبر يعلم الله  
فما اسم شرط جازم وتفعلاوا فعل  
الشرط مجزوم بما وعلمه  
جزمه حذف النون ويعلمه  
جواب الشرط وهو مجزوم  
أيضا وعلامة جزمه السكون  
(و) الثالث (من) الشرطية  
نحو من يعمل سوءا يجز به

فإن اسم شرط جازم ويعمل فعل الشرط مجزوم عن ويجز جواب الشرط وهو مجزوم أيضاً بنوعه وعلامة جزمه حذف الالف من آخره (و) الرابع (مهما) نحو قوله تعالى مهما (٩٣)

الموصوفه والاستفهامية ومن هذه موضوعه للدلالة على من يعمل ثم ضمنت معنى الشرط (قوله فن اسم شرط جازم) محله رفع بالابتداء والخبر جلة الشرط على الرابع وقبل جلة الجواب وقبل هما ولا يرد على الأول أن الفائدة متوقفة على الجواب لأن توقفها عليه من حيث التعليل فقط لا من حيث الخبرية فتوكل من يقوم لولم يكن فيه معنى الشرط فكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم (قوله مهما) هي موضوعه للدلالة على ما لا يعمل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط (قوله نحو قوله تعالى) أى مقوله وقوله مهما تأتبه الخ يدل من قوله الذى هو بمعنى مقوله وأعطف بيان عليه (قوله فهما اسم شرط) أى على الصحيح كأن تقدم ويدل على كونها اسماء عود الضمير اليها من به لأن الضمير لا يعود إلا على الاسماء ومحملها الرفع بالابتداء بمعنى أى ما شئ تأتبه أو النصب بمعنى أى ما شئ تنحضر تأتبه (قوله فى موضع نصب على الحال) هذا من اطلاق الكل واودة الجزء لأن جلة الجار والمجرور ليست حالاً وإنما الحال المجرور فقط وهو آية ففى كلامه تسمي (قوله ان قدرت جازية) وهو الرابع وعلى أنه مبتدأ أن قدرت تسمية (قوله وبؤمنين فى موضع نصب خبرها) على جعلها جازية أى أوفى موضع رفع خبر المبتدأ على أنها تسمية وظاهر كلامه أن الباء أصلية مع أنها زائدة على كالا تقديرين ففى عبارته تسمي (قوله اذماتأت الخ) تأت وتأتيا من الاتيان وروى بدلها تأت وآيا بالباء الموحدة (قوله ماأنت أمر به) ما فى محل نصب على المفعولية تأت وهى اسم موصول وأنت مبتدأ وأمر به خبره والجملة صلة الموصول (قوله تلف) من ألتى اذا وجد تعدي لمفعولين الأول من والثانى آتيا وجملة آياه تأمر صلة لمن لا محل لها من الاعراب (قوله حذف الباء أيضاً) وجملة اذما الخ فى محل رفع خبران والكاف اسمها فى محل نصب (قوله وأى) هى بحسب ما تضاف اليه فان أضيفت الى ظرف مكان فهى ظرف مكان وان أضيفت الى ظرف زمان فهى ظرف زمان وان أضيفت الى غيرهما فهى غير (قوله أيا ما تدعوا) أى أى اسم (قوله وماصلة) أى زائدة وانما قبل صلة لازمة تأدبا (قوله متى) هى للعموم فى الزمان ولا تعمل الا متضمنة بمعنى

تأتبه من آية لتسهر تأمها فن نحن لك يؤمنين فهما اسم شرط جازم وتأتبه فعل الشرط وهو مجزوم بهما وعلامة جزمه حذف الباء وما مفعول به وبه جار ومجرور متعلق بتأتبه وتأتيا من آية بيان للمحلى موضع نصب على الحال من الهاء فى به وتسهر فعل مضارع منصوب بأن مضمره جواز ابعلام كى والفعل مستتر فيه وجوبا وما مفعول به وبها جار ومجرور متعلق بتسهر فها الفاء رابطة للجواب وما نافية ونحن اسمها ان قدرت جازية ولذا جار ومجرور متعلق بنوعين وبؤمنين فى موضع نصب خبرها وجملة فها نحن لك يؤمنين فى موضع جزم جواب الشرط (و) الخامس (اذما) كقول الشاعر واذا اذماتأت ماأنت أمر به تلف من آياه تأمر آتيا فاذا حرف شرط على الاصح وتأت فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف الباء وتلف جواب الشرط وعلامة جزمه حذف الباء أيضاً (و) السادس (أى) نحو قوله تعالى أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فأيا اسم شرط جازم منصوب بدعوا وماصلة وتدعوا فعل الشرط (و) السابع (متى) نحو قوله

فمضى أضع العمامة تعرفوني \* فمضى اسم شرط جازم وأضع فعل الشرط وهو مجزوم بمضى وعلامة جزمه السكون وحركة ناكسر لاتقاء الساكنين والعمامة مفعول به وتعرفوني جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه والاصل تعرفوني بنون الأولى نون الرفع والثانية نون الوقاية (و) الثامن (أيان) بفتح الهزة نحو قوله (فأيان ما تعدل به) (٩٤) الريح تنزل) فأيان اسم شرط جازم وما زائدة وتعدل فعل

الشرط دون الاستفهام فأو اد المتن بمضى متى الشرطية فتخرج الاستفهامية نحو متى نصر الله (قوله متى أضع العمامة الخ) صدره  
أنا ابن جلا وطلاع الثنايا \* واعرابه أنا مبتدأ وابن خبره وجلا مضاف إليه وهو علم منقول من جلة فتكون محكيكاً ومن الفعل وحده فيكون معرباً أعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل فيكون مجروراً بفتحة مقدّرة متبع من ظهورها التعذرية بابتداء عن الكسرة ويصح أن يكون جلا فعلاً ماضياً والقال مستتر والجملة صفة لمحدوف أي أنا ابن رجل جلا ودلاع بالجر عطف على جلا وبارز خبر بعد خبر (قوله في اسم شرط جازم) ظرف زمان في محل نصب على المفعولية لأضع (قوله أيان) بفتح الهزة والنون على المشهور وكسر الهزة لغة لميم وقرئ بها أشاذاً وهي اسم موضوع للعموم في الزمان كقوله وذهب بعضهم أنها التعميم الاحوال (قوله اسم شرط جازم) أي مبني على الفتح محله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم من أنها كقوله وناصبها الفعل بعدها (قوله وما زائدة) أي للوزن (قوله وكسره عارض) أي للروى (قوله أيان) هو وأني موضوعان للمكان ثم ضمنا معنى الشرط كما أن جيتما كذلك (قوله فأين) اسم شرط جازم محله نصب بيدررككم (قوله والموت الخ) قال الشيخ عبد المعطي الظاهر أن تكونوا تامة وأين ظرف مكان متعلق بتكونوا وجعلها التبيين ناقدة وجعله بيدررككم الموت في محل نصب خبرها وهو لا يظهر له باع المعنى حينئذ لأن المعنى حينئذ أيما تكونوا مدركاً لكم الموت وهو خال من الجواب فليتأمل (قوله اسم شرط جازم) محله نصب على الظرفية المكانيّة والناسب له تأت من تأتها (قوله في غابر الا زمان) أي مستقبلها (قوله كيفما) موضوع للدلالة على الحال ثم ضمن معنى الشرط والجزم به مذهب كوفي ممنوع عند البصريين قال بعض الشراح ولم أجدها من كلام العرب شاهد بعد الفحص اهـ

الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وتنزل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون اخره و كسره عارض (و) التاسع (أين) نحو وأينما تكونوا بيدررككم الموت فأين اسم شرط جازم وما صلة وتكونوا فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون وبيدررككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون الكاف الاولى والكاف الثانية في محل نصب على المفعولية والميم علامة الجمع والموت مرفوع على الفاعلية (و) العاشر (أني) بفتح الهزة والنون المشددة نحو قوله

فاصحت أني تأتها تستعجب بها  
تجد حطبا جلا ونارا تأججا  
فأني اسم شرط جازم وتأتها فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتستعجب بدل منه وتجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون

(و) الحادي عشر (حيثما) نحو قوله حينما تستقيم بقدر الله سبحانه في غابر الا زمان فيحيثما وانما اسم شرط جازم وتستقيم فعل الشرط وعلامة جزمه السكون ويقدر جواب الشرط وعلامة جزمه السكون (و) الثاني عشر (كيفما) نحو كيفما تجلس أجلس فكيفما اسم شرط جازم وتجلس فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وأجلس جواب الشرط وعلامة جزمه السكون أيضا ويجد في بعض النسخ

(واذا في الشعر خاصة) زيادة على  
الثمانية عشر ومثالها قول الشاعر  
\* واذا نصبت خاصة فعمل \*  
فاذا اسم شرط جازم ونصبت  
فعل الشرط وعلامة جزمه  
السكون وخاصة فاعل  
وتحمل فعل أمر وفاعله مستترة

فيه وجوباً تقديره أنت وهو  
وفاعله جملة فعلية في موضع جزم  
على انها جواب الشرط وقرن  
بالقاء المقيدة للربط لانه فعل  
طلب وانما عملت اذا وان كانت  
شرطاً غير جازم جلا على متى كما  
أهملت متى جلا عليها كقول  
عائشة رضي الله عنها ان أبا بكر  
رجل أسيف وانه متى يقوم  
مقامك لا يسمع الناس رواه  
ابن الجوزي في جامع المسانيد  
كما قال ابن مالك

\* (باب مرفوعات الاسماء) \*

خاصة (المرفوعات) من  
الاسماء (سبعة وهي الفاعل)  
نحو قام زيد (و) الثاني (المفعول

وانما تجزم عند البصريين لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة  
جواب الشرطها نحو كيفما تجلس أجلس فلا يصح كيفما تجلس اذهب  
(قوله واذا) معطوف على ثمانية عشر لا على لم ولا على ان ولا على كيفما  
لان العدد تم بدونهما فهي فائدة على الثمانية عشر وخرج بالشعر النثر  
فلا تجزم فيه لمخالفتها لادوات الشرط فانها للمعقق والمظنون وان  
للمشكوك والموهوم والناذر وكذا الباقي (قوله واذا نصبت الخ) صدره  
\* استغن ما أغناك ربك بالغى \*

\* (باب مرفوعات الاسماء) \*

من اضافة الصفة للموصوف أو من الاضافة البانية أو الاضافة على معنى  
من وعلى كل تخرج المرفوعات من الافعال لانها تقدمت في قوله وهو  
مرفوع أبداً وقدمها لانها عوامل في الاسماء ورتبة العامل مقدمة على  
رتبة المعمول وتخرج أيضاً المنصوبات والمجوزات وانما بدأ بالمرفوعات  
لانها العمدة نفي بالمنصوبات لانها الفضلة غالباً كالمجوزات والاحترار  
بغالب من المنصوب الذي هو عمدة في المعنى كفعولى ظن ومن المجزور الذي  
هو عمدة أيضاً في المعنى نحو وكفى بالله شهيداً وثلاث المجزورات لانها منصوبة  
المحل والمنصوب محلا دون المنصوب لفظاً ثم ان قوله مرفوعات يحتمل  
أن يكون جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع وأن يكون جمع مرفوعة بمعنى  
كلمة مرفوعة ولا يشك كل على هذا الثاني وجود التاء في العدد لما تقدم  
(قوله سبعة) لا يرد اسم أفعال المقاربة واسم ما ولا ولا تان المشبهات  
بليس وخبر لا الناقية للجنس لانها داخله في أخوات بكان وان والمراد  
بأخوات كان نظائرها في رفع المبتدأ ونصب الخبر وبأخوات ان نظائرها  
في نصب المبتدأ ورفع الخبر (قوله الفاعل) بدأ به لانه أصل المرفوعات عند  
الجمهور ولان عاملة لفظي بخلاف عامل المبتدأ فانه معنوي واللفظي  
أقوى بدليل انه ينزل العامل المعنوي وهو الابتداء فاذا دخل عليه سجنه  
وقبل أصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو  
التقديم بخلاف الفاعل للزوم تأخيرها عن الفعل وقيل هما أصلاً وليس

الذي لم يسم فاعله) نحو ضرب زيد بضم الصاد وكسر الراء (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو زيد قائم (و) الخامس (اسم كان و) اسم (أخواتها) نحو كان زيد قائما (و) السادس (خبران و) خبر (أخواتها) نحو ان زيد قائم (و) السابع (التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء) أولها (النت) نحو جاء زيد الكاتب (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك وسيداً في تفصيلها في أبواب متفرقة على الأثر على هذا الترتيب مقدماً الأول فالأول

### \* (باب الفاعل) \*

(قوله رحمه الخ) الحمد أما حقيقي وأما رسمي وأما لفظي فالحمد الحقيقي ما أنبأ عن ذاتيات المحدث كقولنا الإنسان حيوان ناطق والرسمي ما أنبأ عن الشيء بلازم له كقولنا الخمر مائع يقذف بالزبد واللفظي ما أنبأ بلفظ أظهر مرادف كقولنا الغنصر الأسد والبر القمح وما ذكره المصنف رسم لأن الرفع وكونه مذكوراً قبله فعله خارجان عن حقيقة الفاعل (قوله ببعض خواصه) جميع خاصة وهي قسمان مطلقة وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلى جميع ما ورأه كالضاحك للإنسان وإضافة وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلى بعض أعيانه كالنائم للإنسان وهي المرادة هنا لأن ما ذكره من كونه مذكوراً قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة إلى بعض أعيانه كالابتداء دون بعض كاسم كان وأخواتها والتعريف بالخاصة الإضافية ككاف كما صوبه السيد فلا يفترض عليه بأنه كيف يعبر الشارح بالخاصة مع أنها توجد في غيره كاسم كان وأخواتها لأن المراد بالخاصة الإضافية كما مر

(قوله)

الذي لم يسم فاعله) نحو ضرب زيد بضم الصاد وكسر الراء (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو زيد قائم (و) الخامس (اسم كان و) اسم (أخواتها) نحو كان زيد قائما (و) السادس (خبران و) خبر (أخواتها) نحو ان زيد قائم (و) السابع (التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء) أولها (النت) نحو جاء زيد الكاتب (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك وسيداً في تفصيلها في أبواب متفرقة على الأثر على هذا الترتيب مقدماً الأول فالأول

### \* (باب الفاعل) \*

وبعض ببعض خواصه تقريباً على المبتدئ يقال

(قوله الفاعل) هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحاً ما ذكره (قوله الاسم) أى الصريح كقوله تعالى قال الله انى معكم والمؤول كقوله أو لم يكفهم أنا أنزلنا ومثل الاسم ما هو فى حكمه كالجمله اذا أريد لفظها كقوله صدر عنى الله حسبي والجمله المسمى بها نحو جاء تأبطشراً وخرج بقصد الاسم الحرف والفعل والجمله حيث لا تأويل كما تقدم ودخل فيه هى اذا أريد لفظها وأسمى بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملاً فى حقيقته ومجازته ان استعمل فيما ذكر جمعاً وفى مجازة فقط ان استعمل فى معنى شامل لما ذكر بعموم الجاز وعلى الأول لا ينصرف أخذه فى التعريف لانه صار بهذا المعنى فى هذا الباب حقيقة عرفية (قوله المرفوع) أى لنفطاً نحو قال الله أو تقدر اى كجاء القى والقاضى وغلاى أو محلا قال فى الحاشية كأن جرعى أو الباء الزائدة تنحى ما جاء من بشر ونحو وكفى بالله شهيداً اه وتمثله للمحلى بذلك مبنى على أن الاعراب المحلى لا يختص بالمنيات ويشكل عليه فرقه بين الاعراب المحلى والتقديرى بأن المانع فى المحلى قائم بجمله الكلمة وفى التقديرى بالحرف الاخير وهو فى هذين المثالين قائم بالحرف الاخير فليكن الاعراب تقديرى باقياً ما أفاده يس على القطر فكان المناسب التمثيل للمحلى بالمبنى كالموصول واسم الاشارة فتأمل وأبهم المتن الراجع له ليكون كلامه جارياً على القولين والصحيح أن رافعه ما أسند اليه من فعل أو شبهه لا الاسناد (قوله المذ كور قبله فعلة) خرج به المبتدا والخبر وخبر ان وأخواتها ونائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها لان المتبادر من الاضافة فى فعله الفعل القائم به أو الواقع منه والمبتدا والخبر وخبر ان وأخواتها لا فعل قبلها وليس نائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها قائماً بها الفعل ولا واقعاً منها وقوله المذ كور قبله فعلة أى أو شبهه وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل وشبه اسم الفاعل نحو مختلف ألوانه وأمثلة المبالغة نحو أضرب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكمل منه فى عين زيد والمصدر نحو هجبت من ضرب زيد واسمه نحو هجبت من عطاء زيد الدنانير واسم الفعل نحو

(الفاعل هو الاسم المرفوع)  
بفعلة (المذ كور قبله فعلة) نحو  
قام زيد فزيد فاعل وهو اسم  
مرفوع بفعلة



الصادر منه وهو قام وقام مذ كور قبل زيد فعلم منه أن الفاعل لا يكون إلا اسما ولا يكون مع الفعل الأمر فوعا  
ولا يكون الامور اعن الفعل (وهو) ٩٨ أى الفاعل (على قسمين) قسم (ظاهر) قسم (مضمرة فالظاهر)

يرفعه الماضى والمضارع اذا  
أسند الى غائب ولا يرفع الامر  
ثم الظاهر على عشرة أقسام  
الاول المفرد المذكور (نحو قولك  
قام زيد ويقوم زيد) الثانى  
المثنى المذكور (نحو قولك قام  
الزيدان ويقوم الزيدان و)  
الثالث جمع المذكور السالم نحو  
قولك (قام الزيدون ويقوم  
الزيدون) الرابع جمع المذكور  
المكسر نحو قولك قام الرجال  
ويقوم الرجال والخامس المفرد  
المؤنث نحو قولك قامت هند  
وتقوم هند والسادس المثنى  
المؤنث نحو قولك قامت  
الهندان وتقوم الهندان  
والسابع جمع المؤنث السالم  
نحو قولك قامت الهندات  
وتقوم الهندات والثامن جمع  
المؤنث المكسر نحو قولك  
قامت الهنود وتقوم الهنود

(٢) قوله يستثنى منه أن لا يكون  
الخ هكذا فى النسخ وصوابه  
يستثنى منه فعل الاستثناء الخ  
فتأمل اه

هيئات العقيق والظرف والجوار والمجرور مع اعتمادهما على استقنهما  
أوشبه نحو ومن عنده علم الكتاب وفى ~~الكتاب~~ ~~الكتاب~~ كلامه المراد  
بهم ~~الكتاب~~ فى اللفظ وهو ظاهر وفى التقدير فدخل نحو وان أحسن  
المشركين استجارك والضمير المستتر كما فى قم واستقم (قوله الصادر منه)  
هو ~~الكتاب~~ مخصوص المقام فلا يرد نحو مات زيد والمراد بصدوره منه تعلقه به  
ولم يقصد الشارح بذلك بيان الفعل الرفع بل بيان مدلوله الذى بسببه رفع  
الفاعل فلا يرد أن الفعل الذى يرفع هو اللفظ أى لفظ قام لا الحدث الذى  
هو الحركة المخصوصة المشار اليه بقوله الصادر (قوله يرفع الماضى)  
يستثنى منه أفعال فى التعجب كما أحسن زيد وأفعال الاستثناء نحو قام  
القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا فانهم لا ترفع الا ضميرا مستترا  
وجوبا وكذا المضارع (٢) يستثنى منه أن لا يكون فعل استثناء فخرج  
نحو قام القوم لا يكون بكرا لانه لا يرفع الا ضميرا مستترا وجوبا (قوله الى  
غائب) أى شخص غائب مذ كرا ومؤنث مفرد مؤنث أو جمع (قوله لا  
يرفعه الامر) أى استقلا لا يرفع بطريق التبعية كما فى قوله تعالى اسكن  
أنت وزوجك الجنة فان قوله وزوجك معطوف على الضمير المستتر فى  
اسكن العامل فيه الفعل والعامل فى المعطوف عليه هو العامل فى المعطوف  
وليس معطوف فاعلى الضمير البارز لانه مؤكد للمستتر وهو لا يعطف عليه  
وهذا بناء على أن الآية من عطف المفردات وقيل ان زوجك مرفوع  
بفعل محذوف تقديره وليسكن زوجك فهو من عطف الجمل (قوله  
وقام الزيدان الخ) فيه اشارة الى وجوب تجريد الفعل من علامة  
التثنية والجمع اذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا على اللغة الفصحى وهذا  
لغة لبعض العرب تسميها النحاة بلغة أكلوني البراغيث تلحقه ذلك  
نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقن النسوة على أن الالف والواو  
والنون حروف دالة على التثنية والجمع المذكور والمؤنث كماء التائيت  
الساكنة والفعل مسند للظاهر لا على أن الفعل مسند للالف والواو  
والنون والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والا كان ذلك على اللغة الفصحى  
(قوله قامت هند وقامت الهندان) فيه اشارة الى أن الفاعل اذا كان

ظاهرا

والتاسع المفرد المضاف لغيره  
 المتكلم من الاسماء الخمسة  
 نحو قولك (قام أخوك) ويقوم  
 أخوك) والعاشر المضاف ليه  
 المتكلم نحو قولك قام غلامي  
 ويقوم غلامي وما أشبه ذلك  
 فالفاعل في هذه الامثلة كلها  
 اسم ظاهر (و) الفاعل (المضمر  
 اثناعشر) وهو ما كني به عن  
 الظاهر اختصارا وهو قسمان  
 متصل ومنفصل وكل منهما  
 اما المتكلم وحده أو ومعه غيره  
 أو مخاطب أو مخاطبة أو  
 لثناهما مطلقا أو لجمع الذكور  
 المخاطبين أو لجمع الاناث  
 المخاطبات أو للمفرد الغائب  
 أو للمفردة الغائبة أو لثنى  
 الغائب مطلقا أو لجمع الذكور  
 الغائبين أو لجمع الاناث  
 الغائبات وحاصل كل من قسمي  
 الاتصال والانفصال اثناعشر  
 قسما ومجموعهما أربعة  
 وعشرون حاصلة من ضرب  
 اثنين في اثني عشر فالمتصل هو  
 الذي لا يمتدأ به ولا يلي الا في  
 الاختيار

ظاهر مؤشاحقة بما متصلا يجب أن يلحق عامله علامة التأنيث الا ما شذ  
 من قولهم قال فلانة وفيه إشارة أيضا الى أن حكم المثنى المؤنث الظاهر  
 في وجوب لحق علامة لتأنيث لعامله حكم المفرد لاحكم الجمع (قوله  
 والتاسع المفرد المضاف الخ) فان قيل التاسع والعاشر دخلا في المفرد  
 المذكور فتكون الاقسام متداخلة فهي ثمانية لاعشرة أجيب بأن هذا  
 تقسيم اعتباري لا يضر فيه التداخل لتباين الاقسام بالاعتبار (قوله  
 وهو ما كني به الخ) أي الضمير من حيث هو لا بقيد كونه فاعلا أو لامستترا  
 أو لصدق هذا التعريف على جميع أقسام الضمير (قوله اختصارا)  
 أي لاجل الاختصار ووجه ذلك أن الاصل في زيد قام مثلاً زيد قام زيد لان  
 الفاعل لا بد له من فاعل بعده فلا احتراز عن التكرار جعل الضمير كناية عن  
 المظهر فيجب أن يكون أنخصر (قوله متصل) أي متصل بعامله الذي  
 قبله فيكون كالثمة لذلك العامل سواء كان ذلك المتصل مستترا أو بارزا فانه  
 سيأتي في كلام الشارح آخر هذا الباب والذي يليه ما يقتضي أن الضمير  
 المستتر من قسم المتبطل (قوله ومنفصل) أي عن عامله وبدأ بالمتصل  
 لانه أنخصر من المنفصل (قوله أو ومعه غيره) ظاهره أن الموضوع له  
 المتكلم فقط ومصاحبه لغيره على سبيل الشرط لا الملبس والامر بخلافه  
 فتقول العبارة بأن يراد بالمصاحبة المصاحبة في الوضع فالمعنى ومعه غيره  
 أي مصاحبه له وشار كاله في مدلول الفعل فالموضوع له مجموع المتكلم وغيره  
 لا المتكلم فقط مشروطا بمصاحبة غيره (قوله أو لثنى الغائب مطلقا)  
 أي سواء كان مذكرا أو مؤنثا (قوله اثناعشر قسما) أي يجعل مثنى  
 المخاطب والمخاطبة قسما واحدا ومثنى الغائب والغائبة قسما واحدا  
 (قوله ومجموعهما) أي الحاصلين وفي نسخة ومجموعها بلا ثنية أي مجموع  
 الاقسام (قوله حاصلة من ضرب اثنين الخ) الاثنان المتصل والمنفصل  
 والاثنان عشر للمتكلم وحده الخ (قوله هو الذي لا يمتدأ به الخ) أي هو  
 الذي لا يصح عند الفصحاء التلظظ به غير متصل بكلمة أخرى ولا يقع بعد  
 الا في الاختصار ما في الضرورة فيقع بعدها كقوله  
 وما نبأ لي اذا ما كنت جارتنا \* ان لا يجاورنا الا لاديار



ويرفعه الماضي والمضارع والامر وذلك (نحو قولك ضربت) فالتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده محله رفع على الفاعلية بضرب (وضربنا) ١٠٠ يكون الباء فنا ضمير المتكلم مع غيره أو المعظم نفسه

وموضعا مرفوعا على الفاعلية بضرب وهذا حيث سكن ما قبلها وكان غير ألف فأنها فاعلة وإن انفتح ما قبلها فهى مفعولة فنحو ضربنا زيد (وضربت) بفتح التاء للمخاطب المذكور موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربت) بكسر التاء للمخاطبة موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربت) بضم التاء للمثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا فالتاء هم مضمرة في موضع رفع على الفاعلية بضرب والميم والالف حرفان دالان على التنبيه (وضربت) بضم التاء لجمع الذكور والمخاطبين والتاء اسم مضمرة في محل رفع على الفاعلية بضرب والميم حرف دال على جمع الذكور والمخاطبين (وضربت) بضم التاء لجمع الإناث والمخاطبات والنون المشددة حرف دل على جمع الإناث وما ذكرناه من أن التاء في الجمع هي الفاعل وما اتصل بهما حرف دالة على التنبيه والجمع هو الصحيح

وإن تشهاد المحنى على وقوعه في الضرورة بعدها بقوله بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت \* أي اياهم الأرض في دهر الدهار غير صحيح لأن اياهم ضمير منفصل لامن المتصل الذى الكلام فيه وإنما يستشهد بهذا البيت على الاتيان بالضمير منفصلا في الضرورة التي هي مفهوم قول ابن مالك وفى اخبار لا يجي المنفصل \* إذا تأتى ان يجي المتصل (قوله ويرفعه الماضي الخ) لا ينافي ذلك أنه يرفعه أيضا الصفات المحضة واسم الفعل لأن عبارة لا تقتضى الحصر والمراد بقوله يرفعه أنه يرفع محله لأن الضمائر كلها مبنية (قوله محله رفع) أى مرفوع أو ذورفع أو الكلام على تقدير مضاف أى محل رفع وقس عليه ما أشبهه والمعنى أنه واقع في محل رفع (قوله فنا ضمير المتكلم الخ) هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل فقد نسى لأن الضمير مجموع الالف والنون (قوله وهذا) أى اعرابنا فاعلا في محل رفع حيث سكن ما قبلها أى الحرف الذى قبلنا وقوله وكان غير ألف أى وكان أصليا أيضا وقوله وإن انفتح ما قبلها أى تحرك بالفتح أى أو سكن وكان ألفا أو كان حرفا غير أصلي (قوله فنحو ضربنا زيد) مثال ما انفتح فيه ما قبلها ومثال الساكن إذا كان ألفا الزيدان ضربانا ومثال الساكن غير الأصلي شغلنا أموالنا ومن غير الأصلي الواو في ضربونا وهذا كله مع الماضي أمامع المضارع والامر فهى مفعولة مطلقا سواء تحرك ما قبلها أو سكن (قوله والميم والالف حرفان دالان على التنبيه) فيه مسامحة فإن الدال على التنبيه هو الالف فقط كما أن الواو هي التي تدل على الجمع فقط وأما الميم فزيدت قبل ألف التنبيه في نحو ضربنا وقبل واو الجمع في نحو ضربتمو لئلا يلتبس بذلك ما للمخاطب المفرد في الاول وما للمتكلم المفرد في الثانى عند اشباع حركة التاء فيه ما فقوله والميم حرف دل على جمع الذكور فيه مسامحة أيضا (قوله وضربت بضم التاء) واسكان الميم بعدها وضمتها محتملة أو مع واو بعدها بأن تقول ضربتمو وهو الأصل بدليل ضربتموه لأن الضمير ذال الأشياء الى اصولها (قوله حروف دالة على التنبيه الخ) أى لأن التاء لما وضعت مشتركة

ولا تقع هذه التاء الا فاعلة فهذه أمثلة الحاضر وما ينقي للغائب (و) هو قولك زيد (ضرب) فني ضرب ضمير  
مستتر جواز تقديره هو عائدي زيد محله رفع على انه ١٠١ فاعل ضرب (و) هند (ضربت) فني ضربت  
ضمير مستتر جواز تقديره هي عائدي هند مرفوع المحل  
على الفاعلية والتاء الساكنة  
المصلة بالفعل حرف دال على  
تأنيث الفاعل (و) الزيدان  
(ضربا) فالالف ضمير المشي  
المذكور الغائب عائدي  
الزيدان مرفوع المحل على  
الفاعلية والهندان ضربتا  
فالالف ضمير المشي المؤنث  
الغائب عائدي على الهندان  
والتاء علامة التأنيث وأصلها  
السكون ولاكتها حركت  
لاتقاء الساكنين وقتت لمناسبة  
الالف وهذا المثال ساقط من  
أصل المصنف (و) الزيدون  
(ضربوا) فالواو ضمير جماعة  
المذكور والغائبين يعود  
على الزيدون في موضع رفع  
على الفاعلية بضرب والالف  
زائدة (و) الهندات (ضربن)  
فالنون ضمير جماعة الافات  
الغائبات عائدي على الهندات  
في موضع رفع على الفاعلية  
بضرب هذا كله حكم الفاعل  
المضمر المتصل وأما الفاعل  
المضمر المنفصل فهو ما يقع  
بعده الا

بين المفرد وغيره ألحقوها بما يميز ما هي له أو حرّكوها بذلك اه عبد  
المعطي أي ألحقوها في المثني والجمع وحرّكوها في المفرد (قوله) ولا تقع  
هذه التاء الا فاعلة (أي لا مفعولة ولا مضافة فالحصر اضافي فلا يرد أنها  
قد تقع نابعة عن الفاعل كما يأتي (قوله أمثلة الحاضر) وهو المتكلم  
والمخاطب (قوله وهو) أي ما ينقي (قوله جواز) أي استتار جاززا  
أو ذاجواز فهو صفة مصدر محذوف على تأويله باسم الفاعل أو حذف  
المضاف قال الشيخ الشنوافي ولا يجوز أن يكون ضميرا والا كان محذوفا عن  
الفاعل فيلزم أن الموصوف بالاستتار الجواز وهو فاسد فتأمل اه أي  
لأن الأصل قبل التحويل على هذا مستتر جواز محذوف الإسناد إلى ضمير  
الجواز فانتصب ضميرا (قوله تقديره هو) لم يريدوا به أن المستتر لفظ  
هو بل المراد أنه إذا أريد بنفسه معنى فسر بلفظ هو فليس هو نفس المستتر  
لأن المستتر له صورة في العقل أي الذهن لا في اللفظ فليس المستتر له نظا  
بجلا فالحذف فانه لفظ موضوع ويجوز أن ينطبق به وهذا الفرق بين  
المستتر والمحذوف كاف كما قاله الشنوافي (قوله تقديره هي) أي تقديره  
هي وعبر به في الأول وهي هنا لاجل التغاير قال الرضي يجب أن يكون  
المقدر في ضرب وضربت متغايرا كما في البارز فهو هو هي اه (قوله  
حرف دال على تأنيث الفاعل) أي على المشهور وقيل اسم الظاهر  
بعد هابل أو مبتدأ خبره الجملة قبله (قوله وقتت لمناسبة الالف) أي  
فالحركة عارضة لا اعتدائها فسقط اعتراض من قال ما ذكره من أن نوال  
أربع مختر كانت لم يوجد فيها هو كالكمة الواحدة منقوض بضربتا  
(قوله والالف زائدة) أي في الخط بعد الواو لتطرح فيها غراينها بين  
واو العطف في نحو أكلوا وشربوا وجادوا وسادوا والقيود لزيادة الالف  
في الخط ثلاثة أن تكون بعدوا والجماعة وأن تكون في الفعل وأن تكون  
منطرفة فخرج الاسم كضاربو زيد وخرج واو الكلمة نحو يدعو ويفزو  
وخرج المتوسطة كضربوك وضربوهم ان جعلت هم مفعولا فان جعلته  
توكيد الواو بالجمع زدت ألفا لانها حينئذ منطرفة (قوله وأما الفاعل  
المضمر) أي الفاعل معنى وظاهره اوالا فاعل حقيقة محذوف إذا الأصل

أوما في معناها نحو قولك مضارب  
 ١٠٢ الأنا ومضارب الأنحن ومضارب الأأنث ومضارب الأأنث

ومضارب الأأنثا ومضارب الأ  
 أنتم ومضارب الأأنثن ومضارب  
 الأهو ومضارب الأهي ومضارب  
 الأهما ومضارب الأهم ومضارب  
 الأهن وتقول أنما مضرب أنا  
 وأنما مضرب نحن وكذا الباقي  
 هذا كله مع الماضي وتقول  
 في المضارع مع الاتصال أضرب  
 ونضرب الخ وفي الانفصال  
 ما يضرب الأنا وما يغاضب أنا  
 إلى آخرها ومع الأمر ولا يكون  
 الامتناع أضرب أضربا  
 أضربوا أضربوا أضربوا وما  
 أشبه ذلك

(باب المفعول الذي لم يسم فاعله)

أي الذي لم يذ كر معه فاعله  
 الذي صدر منه الفعل ورسمه بذكر  
 بعض خواصه تقريرا على  
 المبتدئ فقال (وهو الاسم  
 المرفوع الذي لم يذ كر معه فاعله)  
 لقيامه مقامه في رفعه وعمديته  
 ووجوب تأخيرها عن الفعل  
 وتأنيث الفعل لتأنيثه وذلك  
 نحو قولك ضرب زيد والاصل  
 ضرب عمرو زيد الخذف عمرو  
 الذي هو فاعل ضرب لغرض  
 من الاغراض فبقي الفعل  
 محتاجا إلى ما يسند إليه

مضارب أحد الأنا فأنا بديل من أحد ق ل (قوله أوما في معناها)  
 أي الذي معناها في الحصر كأنما (قوله ومضارب الأنحن) فهذه الضمان  
 الواقعة بعد الأكل منها في محل رفع على الفاعلية وما بانية والأداة حصر  
 (قوله إلى آخره) أي وإنته إلى آخره

(باب المفعول الذي لم يسم فاعله) \*

هذه الترجمة تشمل درهما من أعطى زيد درهما فانه يصدق عليه انه مفعول  
 لم يسم فاعله وليس مراد اولاً لتشمل الظرف والمجرور والمصدر اذا أنيبت  
 عن الفاعل مع أن الغرض دخولها وأجيب عن الاول بأن الكلام  
 في المرفوعات فلا يرد درهما لانه منصوب وعن الثاني بأنه اقتصر على  
 المفعول لانه الاصل في النائب فكان الاولى والاعم التعبير بنائب الفاعل  
 (قوله أي الذي لم يذ كر معه فاعله) أي فاعل فعله وفي قوله الذي صدر  
 منه الفعل حمل للفاعل في كلام المتن على الفاعل الحقيقي وهو الذات وهي  
 لا تذ كر أبدا سواء كان الفعل مبنيًا للفاعل أو للمفعول وإنما الذي يذ كر  
 أولاً يذ كر اللفظ الدال عليها في كلام المتن حذف مضاف أي الذي لم يسم  
 دال فاعله (قوله صدر منه الفعل) أي أو قام به الفعل أو المراد بالصدر  
 مطلق التعلق (قوله وهو الاسم) يشمل الصريح والمؤول والظاهر والمضمر  
 وخرج عنه الجملة والحرف والفعل الآن يراد لفظها أو وتجعل أعلاما  
 قيل وخرج بقوله الذي لم يذ كر معه الخ المبتدأ والخبر والفاعل واسم كان  
 وذلك غلط لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع فيصدق قوله لم يذ كر معه فاعله  
 بأن لا يكون هناك فاعل أصلا وكان هناك مبتدأ وخبر واسم كان فيكون  
 التعريف صادقا على الجميع فالصواب اخراج ما ذكر بقيد ملحوظ بقرينة  
 ما يأتي تقديره وغير عامله إلى فعل أو مفعول (قوله المرفوع) أي لفظا  
 أو تقديرا إلى آخر ما تقدم في الفاعل (قوله الذي لم يذ كر معه فاعله) أي  
 ترك ولم يقصد فلم يحجج إلى ذكر فاعل له لالفاظ ولا تقديرا (قوله وتأنيث  
 الفعل لتأنيثه) لم يستثن المجرور من نحو مريم هند فانه قائم مقام الفاعل  
 ولم يؤنث فعله لتأنيثه لأن القائم مقام الفاعل أعني الجار والمجرور من حيث  
 هو ليس مؤنث فلا وجه لتأنيث العامل (قوله لغرض من الاغراض)

كالخوف

كانخوف منه وعليه (قوله فأقيم المفعول به) أى حيث وجد في اللفظ  
والاكتفاء وتصرف من ظرف مكانى نحو جلس أمام الأمير أو زمانى  
نحو صيم رمضان أو مجرى ونحو ولم يسقط في أيديهم وسير يزيد أو مصدر نحو  
فأذا نشخ في الصور تنفخ واحدة فهذه الثلاثة تنوب عن المفعول إذا لم يوجد  
في اللفظ فإن وجد فلا وقيل ينوب غيره مع وجوده مطلقا وقيل إن وجد  
وكان متقدما اختص بالنيابة وإن تأخر وتقدم أحد الثلاثة أتيب نحو  
\* لم يعن بالعلباء الأسيدا \* والصحيح الأول (قوله في الاسناد اليه)  
وتفاوت الاسنادين لا يضرب وذلك لأن اسناد الفعل إلى الفاعل على جهة  
صدوره منه أو قيامه به وإلى النائب على جهة وقوعه عليه أو فيه أو نحوه  
(قوله في الماضى والمضارع) هذا إذا كان العامل فعلا فإن كان اسم  
مفعول وهو مادل على حدث ومفعوله فإن كان من فعل ثلاثى مجزى فوزنه  
مفعول كضروب وعمر ورية أو من غيره فوزنه وزن مضارعه بشرط الاتيان  
بـ يـ مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل الـ آخر قال ابن مالك  
وإن فتحته منه ما كان انكسر \* صار اسم مفعول كشل المنتظر  
وفى اسم مفعول الثلاثى اطرء \* زنة مفعول ككات من قصد  
وشرط عمل الاسم المذكور كونه صلة لا لـ نحو جاء المضروب عبده أو كونه  
للحال والاستقبال بشرط اعتماده على نـي أو استهـام أو مخبر عنه  
أو موصوف نحو ما مضروب زيداً ومنصور وعمر و إن الأمير مكرم رسوله  
ومررت برجل مهان أبوه (قوله وكسر ما قبل آخره) أى إن لم يكن  
مكسورا فإن كان مكسورا فحشوب ضم أوله فقط وقال بعضهم  
إن الكسرة فى نحو شرب مبنيا لله مفعول غير هافيه مبنيا للفاعل (قوله  
أو تقديرا) فى الضم والكسر معا وفى أحدهما ق ل (قوله كقيل  
وبيع) الأصل قول وبيع نقلت حركة العين وهى الواو فى قول والباء  
فى بيع للثقل إلى ما قبلها بعد سلب حركته فسكنت العين وقلبت الواو  
بـاء لسكونها وإن كسرا ما قبلها ولم تقلب الباء لعدم مقتضى فصا ر قيل وبيع  
باسكان الباء وأصل شد شد بالفتح فأدغم المثلان لاجتماعهما فكسر ما قبل  
الـ آخر مقدر (قوله وفتح ما قبل آخره) أى إن لم يكن مفتوحا وقال

فأقيم المفعول به مقام الفاعل فى  
الاسناد اليه فصا ر مرفوعا بعد  
أن كان منصوبا فالنيسب بالفاعل  
صورة فاحتج إلى تميز أحدهما  
عن الآخر فأبقى الفعل مع  
الفاعل على أصله وغير مع نائبه  
فى الماضى والمضارع (فإن كان  
الفعل ماضيا ضم أوله وكسر  
ما قبل آخره) تحقيقا كضرب  
أو تقديرا كقيل وبيع وشد  
(وإن كان مضارعا ضم أوله وفتح  
ما قبل آخره) تحقيقا فحو  
يضرب أو تقديرا

نحو يقال وياع وإنشد وسكت عن فعل الامر لانه لا يبنى للمفعول (وهو) أى المفعول الذى لم يسم فاعله (على)  
قسمين ظاهر ومضمر) كما تقدم فى الفاعل (فالظاهر) المسند اليه الماضى (نحو قولك ضرب زيد) بضم الصاد وكسر  
الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمالم يسم فاعله وزيد مفعول للمالم يسم فاعله ويسمى أيضا نائب الفاعل  
(و) المسند اليه المضارع نحو قولك (يضرب زيد) بضم أوله وفتح ما قبل آخره واعرابه يضرب فعل مضارع مبنى  
للمالم يسم فاعله وان شئت قلت مبنى للمفعول أو للمجهول وزيد نائب فاعل أو مفعول للمالم يسم فاعله (و) لافرق  
فى الفعل بين أن يكون مجزأ كما مر أو مزيدا نحو قولك (أكرم عمرو) بضم الهمزة وكسر الراء (ويكرم عمرو)  
بضم الياء وفتح الراء واعرابهما على وزن ماض قبلهما وقس ما بقى من أقسام الظاهر المتقدمة فى باب الفاعل  
(و) المفعول الذى لم يسم فاعله (المضمر) قسمان متصل ومنفصل فالمتصل (نحو قولك ضربت) بضم الصاد وكسر  
الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده فى موضع رفع على أنها  
مفعول للمالم يسم فاعله (وضربنا) ١٠٤ بضم الصاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض

بعضهم ان الفتحة في نحو يشرب مبنيا للمفعول غير هافيه مبنيا للفاعل  
(قوله نحو يقال وياع) الاصل يقول ويبيع ثم قلبت حركة كل من الواو  
والياء الى ما قبلها فصار يقول ويبيع ثم قلبت ألفا تحركها في الاصل  
وافتحا ما قبلها الا ن فصار يقال وياع ويشد أصله يشدد بالفتك نقلنا  
حركة الدال الى الشين فسكن الحرف الاوّل وأدغم في الثاني كما فعل بشد  
والادغام واجب لأن ادغام المثلين مع عدم المانع من الادغام واجب (قوله  
لانه لا يبنى للمفعول) أي لفساد الصيغة والمعنى أمان فساد الصيغة فلذلك  
إذا بنيت أكرم مثلاً للمفعول ضمنت الهمزة فان كسرت الراء التبتت  
بصيغة الماضي المبنية للمفعول وان فتحها التبتت بصيغة المضارع المبني  
للمفعول أيضاً وأما فساد المعنى فلانه حينئذ نصرد الاء على الاخبار والامر  
اغليدل على الانشاء (قوله أو للمجهول) أي للمجهول فاعله وفيه أنه قد

ماض مبني للمفعول والتاء المكسورة ضمير المخاطبة في موضع رفع على أنها مفعول لا يكون  
للمالم بسم فاعله (وضربتم) بضم الصاد وكسر الراء وضم التاء المتناهة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبني  
للمفعول والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير المتني مخاطب مطلقا في موضع رفع على أنها مفعول للمالم بسم فاعله  
والميم والالف علامة التثنية (وضربتم) بضم الصاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالميم واعرابه ضرب فعل  
ماض مبني للمفعول والتاء المضمومة ضمير جمع الذكور مخاطبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والميم  
علامة الجمع (وضربتم) بضم الصاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالنون واعرابه ضرب فعل ماض مبني  
للمفعول والتاء المضمومة ضمير جمع المؤنث الحاضر والنون المشددة علامة جمع الاناث والحاصل أن الفعل  
في الجميع مضموم الاقل مكسور وما قبل الآخر وأن التاء في الجميع مفعول للمالم بسم فاعله الا أنها ما وضعت  
مشتركة بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة والمفرد والمتني والجموع احتج الى تمييز كل منها عن الآخر فضعوها  
في المتكلم وقصوها في المخاطب المذكور وكسرها في المخاطبة المؤنثة وزادوا الميم والالف في خطاب المتني مطلقا

والمم وحدها في خطاب الجمع في التذكير والنون المشددة في خطاب الجمع في التأنيث ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطولات هذا كله في الحاضر (و) تقول في الغائب (ضرب) بضم أوله وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر جوازاً صرفاً وجعل على أنه مفعول للمالم بسم فاعله تقديره هو وهو ضمير المفرد الغائب (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وسكون التاء واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء الساكنة في آخره حرف تأنيث ومفعول للمالم بسم فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي وهو ضمير المفردة المؤنثة الغائبة (وضرباً) بضم أوله ١٠٥ وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب

فعل ماض مبني للمالم بسم فاعله والالف المتصلة بالفعل ضمير المثنى المذكور الغائب في موضع رفع على أنها مفعول للمالم بسم فاعله وأخل بضميرنا للمثنى المؤنث الغائب واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء حرف تأنيث والالف ضمير المثنى المؤنث الغائب في موضع رفع على النيابة عن الفاعل (وضربوا) بضم أوله وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والواو ضمير الجماعة المذكورين الغائبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والالف حرف زائد (وضربن) بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء الموحدة واعرابه ضرب

لا يكون فاعله مجهولاً فلا يتحقق فيه مناط التسمية اللهم الآن يقال بكنى في وجود مناط التسمية الامكان وكل فرد من أفراد الفعل المذكور من حيث هو مبني للمفعول يمكن أن يجهل فاعله شوائب (قوله) ما يمكن في المضارع أي ما يمكن استحضاره وليس المراد أن بعضها يمكن في المضارع وبعضها غير ممكن بل كلها تجري في المضارع كلما ضي خلافاً للقلوب

#### \* (باب المبتدأ والخبر) \*

انما جهم ما في باب واحد لأن الخبر ملازم للمبتدأ وان كان المبتدأ لا يلزم الخبر فحواً قائم الزيدان فالهمزة للاستفهام وقائم مبتدأ والزيدان فاعل ستمسأ الخبر ومثله ما مضروب العمران فأنافية ومضروب مبتدأ والعمران نائب فاعل ستمسأ الخبر وشرط هذا المبتدأ الذي لا خبر له أن يكون وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام ويكون له مرفوع أغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلاً أو نائباً عنه وسواء كان الوصف اسم فاعل أو اسم مفعول (قوله) وهو الثالث والرابع أي ما ذكر من المبتدأ والخبر فالضمير راجع لما ذكر وهو مثنى في المعنى فصح الاخبار عنه بالمثنى وهو الثالث والرابع فلا يقال في كلامه الاخبار بالمثنى عن المفرد (قوله) الصريح هو الاسم الذي لا يحتاج في كونه اسماً إلى تأويل والموقول خلافه وشمول الاسم لهذين من المجاز المشهوراً والحقيقة العرفية فلا يفترض على

فعل ماض مبني للمالم بسم فاعله ١٤ ج والنون ضمير الجماعة الاناث الغائبات في محل رفع على انه مفعول للمالم بسم فاعله هذا كله في المتصل وتقول في المنفصل ما ضرب الانا وما ضرب الانحن وما ضرب الانت وما ضرب الانا وما ضرب الانتم وما ضرب الانتن وما ضرب الاهو وما ضرب الاهي وما ضرب الاهما وما ضرب الاهم وما ضرب الاهن وكذا تقول انما ضرب انا وانما ضرب نحن الى آخرها والفعل في الجميع مضموم الاول مكسور وما قبل الآخر قس عليه ما يمكن في المضارع فلا نطول بذكره \* (باب المبتدأ والخبر) \* وهو الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو الموقول



أخذه في التعريف (قوله المرفوع لفظاً) مراده به ما يشمل المرفوع  
تقديراً بدليل مقابلته بالحقى فلا يعترض عليه بأن في كلامه اختلافاً  
بالتقديرى وقيد المرفوع ليعلم أنه لا يكون منصوباً إلا إذا دخل عليه ناصح  
ولا محذور إلا إذا كان حرف الجزاء (قوله بالابتداء) متعلقاً بالمرفوع  
وهو مبنى على الصحيح من أن الرفع للمبتدأ الابتداء والخبر المبتدأ وخبر  
كل منهما رافع إلا خروجه من أن الابتداء رافع لهما وقيل إن الابتداء رافع  
المبتدأ وهما رافعا الخبر فلا قول أربعة قال ابن مالك

ورفعوا مبتدأ بالابتداء \* كذا الرفع خبر بالمبتدأ

(قوله أى المجزئ) أى الخالى لفظاً وتقديرًا فخرج نحو قولك زيد فى جواب  
من قال من قام فإن التقدير قام زيد فهو مجزئ عما ذكر لفظاً لا تقديرًا فليس  
بمبتدأ بل فاعل (قوله عن العوامل) أى الجنس أى عن شئ من العوامل  
ويجعل أى جنسها اندفع الاعتراض بأنه لا يخرج ما دخل عليه عامل واحد  
أو عاملان (قوله اللفظية) قيد لأخراج المعنوية فإن المبتدأ لم يجزئ عنها  
لأنه مرفوع بالابتداء على الراجح فأشار بهذا القيد إلى أنه ماض على الراجح  
فان قيل التجزئ عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها فان التجزئ  
يقتضى سبق ما تجزئ عنه ولم يوجد فى المبتدأ عامل لفظى تجزئ عنه قلنا فى  
الجواب سلمنا الممكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود فنزل امكان تسلط  
العوامل اللفظية عليه منزلة وجودها فيه بالفعل فكانها موجودة فصح  
التعبير بالتجزئ (قوله غير الزائدة وما أشبهها) قيد فى القيد فهو لا إدخال  
المجرور بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد فى الأقل بحسبك زيد فان  
حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة قال المرادى وذكر فى شرح الكافية أن  
حسبك فى هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لأنه لا يتعرف بالاضافة  
وانما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم ومن الثانى  
لعل أى المغوار منك قريب فأبى مرفوع على أنه مبتدأ وقرىب خبره  
ومنك متعلق به ودخلت لعل لمجرد إفاضة التوقع للتعبية كما تدخلت لست  
لإفاضة التمنى فان قلت حيث كان لابد من التقييد بغير الزائدة وشبهها فلم  
تركه المستغنى من التنى قلت أجيب بأن العوامل اللفظية إذا أطلقت إنما

(المرفوع) لفظاً ومحللاً بالابتداء  
(العارى) أى المجزئ (عن  
العوامل اللفظية) غير الزائدة  
وما أشبهها فخرج بالاسم الضملى  
والحرف





للمخاطبة) وانتما) للمثنى مطلقا  
(وانتم) لجمع الذكور المخاطبين  
(وانتن) لجمع الاناث المخاطبات  
(وهو) للمفرد الغائب (وهي)  
للمفردة الغائبة وهما للمثنى  
الغائب مطلقا (وهم) لجمع الذكور  
الغائبين (وهن) لجمع الاناث  
الغائبات ونسي هذه الضمائر  
ضمائر الرفع المنفصلة والمغالب  
فيها اذا وقعت مبتدآت أن يجبر  
عنها بما يابطقها في المعنى (نحو  
قولك أنا قائم) فانا ضمير رفع  
منفصل في محل رفع بالابتداء  
وقائم خبره (ونحن قائمون) فنحن  
مبتدأ وهو ضمير رفع مبني على  
الضم لا يظهر فيه اعراب ومحله  
رفع وقائمون خبره مرفوع بالواو  
نيابة عن الضمة (وما أشبه ذلك)  
من نحو أنت قائم وأنت قائمة  
وأنتما قائمان وأنتم قائمون وأنتن  
قائمات وهو قائم وهي قائمة وهما  
قائمان وهم قائمون وهن قائمات  
فالمبتدأ في هذه الامثلة كلها  
مضمر مبني لا يدخله اعراب

الصحيح في انا و أنت و أنتما و أنتم و أنتن أن الضمير هو أن فقط و أن الواحق لها حروف تدل ما قابل  
على المعنى المراد (والخبر) من حيث هو (قسمان) قسم (مفرد و) قسم (غير مفرد) والمراد بالمفرد هنا ما ليس  
بجمله ولا شبهها ولو كان مثنى أو مجموعا فإنه في هذا الباب يسمى مفردا (فالمفرد فهو قولك زيد قائم) والزيدان  
قائمان والزيدون قائمون فالخبر في هذه الامثلة مفرد

ما قابل المركب اه من الفيشى وفي التبتى ان باب النعت والاعراب على  
 حد سواء فليراجع ثم اعلم ان المفرد قسمان مشتق وجامد فالمشتق ما دل على  
 متصف مصوغا من مصدر وهو يتحمل ضمير المبتدأ ان لم يرفع اسما ظاهرا  
 كما مثله الشارح فان رفعه فلا يتحمل الضمير فهو زيد قائم أبوه وانما كان  
 هذا الوصف مفردا مع تحمله الضمير لان اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون  
 جملة الا ان أفاد فائدة يحسن السكوت عليها كما في نحو قائم الزيدان وهذا  
 لا يكون كذلك والجامد بخلافه أى ما قابل المشتق فهو زيد أخوك  
 والزيدان أخوان ولا يتحمل ضمير المبتدأ الا ان أول بالمشتق فهو زيد أسد  
 اذا أريد شجاع (قوله لانه ليس جملة ولا شبهها) قد يقال هذا الدليل عين  
 الدعوى لان الدعوى هي أن الخبر فيما ذكر من الامثلة مفرد أى ليس جملة  
 ولا شبهها وقوله لانه ليس جملة ولا شبهها أى انه مفرد (قوله ومجموع ذلك)  
 أى ما يصدق عليه غير المفرد أربعة أشياء أى في الظاهر أى في الحقيقة  
 فثلاثة لان الجملة شئ واحد وان كان تحتها فردان الاسمية والفعالية كما  
 سيأتى (قوله المجرور) أى مع جاره (قوله التامان) التام هو الذى تتم  
 به الفائدة من غير ملاحظة متعلقة بأن يكون متعلقة كونا عاما كالاستقرار  
 والحصول والكون اذ لا يتخلو موجود منها وهذا القيد خرج الناقصان  
 والناقص هو الذى لا يفسد مع عدم ملاحظة متعلقة بأن يكون متعلقة  
 كونا خاصا نحو زيدك أو فيك أو عندك أى واثبتك أو راعب فيك أو  
 معرض عندك فلا يقع خبرا (قوله مع فاعله) كان ينبغي أن يقول مع  
 مرفوعه ليشمل نائب الفاعل واسم كان وأخواتها الا أن يراد بالفاعل  
 الفاعل اللغوى وأهل اللغة يسمون نائب الفاعل واسم كان وأخواتها  
 فاعلا اه من الفيشى (قوله أو المضمرة) مستترا كان أو بارزا ويسمى هذا  
 المجموع جملة فعلية وهي المبدوءة بفعل حقيقة كما مثل أو حكما فنقولن يقوم  
 زيد (قوله مع خبره) أى أو ما يقوم مقام خبره فلو قال مع ما تتم به الفائدة  
 لكان أعم ليشمل نحو زيد ضارب العسمران ويسمى هذا المجموع جملة  
 اسمية وهي المبدوءة باسم حقيقة كما مثل أو حكما فنقولن زيد قائم (قوله  
 أو غيره) أى أو مع الخبر الغير المفرد ثم اعلم أن الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ

لانه ليس جملة ولا شبهها (وغير  
 المفرد) هو الجملة وشبهها ومجموع  
 ذلك (أربعة أشياء) شيان  
 في الجملة وشيان في شبهها  
 فالشيان في شبه الجملة (الجار  
 والمجرور والظرف) التامان  
 (و) الشيان في الجملة هما (الفعل  
 مع فاعله) الظاهر أو المضمرة  
 (والمبتدأ مع خبره) المفرد أو غيره  
 فالجار والمجرور (فهو قولك زيد  
 في الدار) الظرف نحو قولك  
 (زيد عندك) والصحيح أن الخبر  
 متعلق بالجار والمجرور والظرف

قوله المجرور أى مع جاره ظاهره  
 أن عبارة المتن المجرور والظرف  
 مع أن الذى فى نسخ المتن الجار  
 والمجرور والظرف وهو الذى  
 يقتضيه قول الشارح بعد فالجار  
 والمجرور نحو قولك زيد فى الدار  
 الخ تأمل اه معجمه

يجب أن يحكم على محلها بالرفع يعني أنه لو قيل محلها الم معرب خال عن  
 الموانع لكان مرفوعاً ويجب لهذه الجملة أن لم تكن نفس المبتدأ في المعنى  
 أن تشمل على ما يربطها بالمبتدأ من خبر وهو الأصل والمطر دأ واسم اشارة  
 أو إعادة المبتدأ بلفظه أو بمعناه أو غير ذلك مما يطول ذكره بخلاف ما إذا  
 كانت الجملة نفس المبتدأ المحوّل هو الله أحد فلا تحتاج إلى رابط ويجب  
 أن لا تكون جملة نداءية فلا يجوز زيدياً أخاه وأن لا تكون مصدرة بل يمكن  
 أو يبل أو حتى واعلم أيضاً أن قضية إطلاق كلامه أنه لا فرق بين أن تكون  
 الجملة خبرية أو انشائية حتى يصح نحو زيد اضربه على أن الخبر نفس جملة  
 اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره فلا يمنع كونها  
 طلبية خلافاً لابن الأنباري ولا قسمية خلافاً للعلب ولا يلزم تقدير القول  
 قبل الجملة الطلبية خلافاً لابن السراج والفرق بين ما هنا وباب النعت  
 حيث امتنع فيه الطلبية بلا ضمارة القول كما قال ابن مالك  
 وامنع هنا إيقاع ذات الطلب \* وإن أتت فالقول أضمر نصب  
 أن الفرض من النعت تميز المنعوت للمخاطب ولا يميزه إلا ما هو معلوم له  
 قبل والطلبية لا تكون معلومة قبل (قوله المندوف) بالرفع صفة متعلق  
 (قوله لاهما) أي وحدهما أو مع المتعلق فلا قول ثلاثة والخلف لفظي  
 أي في الصورة لا في الحقيقة ولهذا الخلاف الصوري أفرد الجار والمجرور  
 والظرف بالذكر والافتد يقال ما فائدة أفرادهما مع أنه ان قدر عالما لها  
 اسماً كان من الأخبار بالمفرد وان قدر فعلاً كان من الأخبار بالجملة فلا  
 يخرج عن المفرد والجملة والظرف والجار والمجرور يسميان بشبه الجملة  
 ووجه الشبه بهما وقوع كل منهما ما خبراً وصله وحالاً وغير ذلك كالجملة (قوله  
 وأن تقديره) أي والصحيح أي الراجح تقدير المتعلق نحو كائن أو مستقر  
 كحاصل أو ثابت لا كان أو استقر فهو ما تحصل أو ثبت أو ما يليق بالمقام  
 وقيل الراجح تقدير كان الخ فالخلاف في الراجح لا في الجواز والذي انقطعت  
 عليه كلامهم كما قاله في المعنى مختاراً له أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً بل  
 بحسب المعنى فإن أريد الماضي قدره كان أو استقر وإن أريد الحال أو  
 الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجزاء في غد قدره مضارعاً أو وصفه

المندوف لاهما وأن تقديره كائن  
 أو مستقر لا كان أو استقر  
 (و) الفعل مع فاعله نحو قولك  
 زيد قام أبوه (فزيد مبتدأ وجملة  
 قام أبوه من الفعل والقاعل)

وان قدر كان أو كثر كان من كان التامة بمعنى حصل أو حاصل لا الناقصة  
والا كان الطرف والجوار والمجرور في موضع الخبر فتقدر كان وتسلسل  
التقديران وما كان منهما عاملا لمصرح جابه لكونه خاصا فهو لغو وما لم  
يصرح به لكونه عاما فهو مستقر (قوله والمضاف اليه) يستفاد منه أن  
الخبر في نحو زيداً كرمته مجموع الفعل والقاعل والمفعول وهو الظاهر  
واختاره شيخ الاسلام على المحلى وان كان المشهور عند النحاة أن الخبر هو  
الجملة وحدها ومثل المفعول الحال وغيره من متعلقات الفعل واعلم أن  
الجملة تنقسم ثلاثة أقسام كبرى فقط وصغرى فقط وكبرى وصغرى  
باعتبارين فالكبرى فقط ما وقع خبرها جملة ولم تقع هي خبرا والصغرى فقط  
ما وقعت خبرا والمحتملة لهما ما وقع خبرها جملة وكانت خبرا والمثالان في المتن  
اجتمع في كل منهما جملتان صغرى وكبرى فالصغرى هي قام أبوه وجاريته  
ذاهبة والكبرى هي جملة زيد قام أبوه وزيد جاريته ذاهبة وإذا قلت زيد  
أبوه غلامه منطلق اجتمع فيه الثلاثة فالصغرى غلامه منطلق والكبرى  
زيد أبوه غلامه منطلق والمحتملة أبوه الخ فانها كبرى باعتبار أن خبرها جملة  
وصغرى باعتبار أنها خبر

\* (باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر) \*

أى في الأغلب فلا يشكل بأفعال التصيير فانها تارة تدخل عليهما كقوله  
تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلا وتارة لا تدخل عليهما كجاءت الفقير غنيا  
وصيرت المعدوم موجودا والمراد التي يغلب دخولها على جنس المبتدأ  
والخبر فالجنسية لاستغراقية اذ لا تدخل على كل مبتدأ وخبر فان  
دخولها عليهما مشروط بأن لا يكون المبتدأ مخبرا عنه بجملة طلبية فهو  
زيد اضربه ولا انشائية فهو هند زوجتكها وأن لا يلزم التصدير فهو أيهم  
عندك وأن لا يلزم الحذف كالخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله الحمد الى  
آخر ما هو في الحاشية (قوله وتسمى النواسخ) من النسخ وهو الأزالة  
لأزالتها حكم المبتدأ والخبر وانما أزالته لأنها عامل لفظي والابتداء عامل  
معنوي واللفظي أقوى من المعنوي (قوله هنا) أى في هذا الكتاب  
لأصاحبة البه لانها في كل كتاب كذلك أى هي من حيث العمل ثلاثة أقسام

والمضاف اليه في موضع رفع خبر  
عن زيد والرابط بينهما الهاء من  
أبوه (و) المبتدأ مع خبره فهو  
قولك (زيد جاريته ذاهبة) غريد  
مبتدأ أول وجاريته مبتدأ ثان  
وذاهبة خبر المبتدأ الثاني وجملة  
المبتدأ الثاني وخبر في موضع  
رفع خبر المبتدأ الأول والرابط بين  
المبتدأ الأول وخبره الهاء من  
جاريته والله تعالى أعلم  
باب العوامل الداخلة  
على المبتدأ والخبر  
وتسمى النواسخ (وهي) هنا  
أقسام ثلاثة الأول

لا من حيث الحقيقة لأنها من هذه الجهة قسمان أفعال وحروف هكذا  
 قالوا والظاهر أنها ثلاثة أيضاً من هذه الجهة لأنها أفعال وحروف وأسماء  
 وهي المصادر وأسماء الفاعلين إلا أن يقال إن اسم كل نوع من كان  
 وأخواتها لم يخالفه في العمل فلم يبق لعدده قسمان ثالثاً فائدة بخلاف عددها  
 ثلاثة من حيث العمل فإن له فائدة لأن عمل كل قسم غير عمل الآخر (قوله  
 كان وأخواتها) أي نظائرها وانما قدم كان وأخواتها على أن وأخواتها  
 لأنها أفعال والاصل في العمل لها و قد تم أن وأخواتها على ظننت وأخواتها  
 مع كونها أفعالا لأن أحد الجزأين باق معها على الاصل وهو الخبر وبد أم  
 كان وأخواتها بكان لأنها أم الباب لاختصاصها بكونها تستعمل ناقصة  
 غير شانية نحو كان زيد قائماً وشانية نحو اذا مت كان الناس صنفان الخ  
 وزائدة نحو ما كان أحسن زيدا (قوله عملها مختلف) أي من حيث الرفع  
 والنصب (قوله ترفع الاسم الخ) ليس المراد ترفع اسمها وتنبخ خبرها لأن  
 اسمها لا يكون الامرفوعا فترفعه تحصل الحاصل وخبرها لا يكون إلا  
 منصوباً فنصبه تحصل الحاصل بل المراد ترفع المبتدأ وتنبخ الخبر كما أشار  
 إلى ذلك الشارح بقوله بل عبارة المتن بقوله أي المبتدأ وقوله بعد أي خبر  
 المبتدأ ورفعها للمبتدأ بأن تحدث فيه رفعاً غير الذي كان به على الاصح  
 (قوله ويسمى اسمها) أي تسمى التامة المرفوعة بها اسمها حقيقة وفاعلاً  
 مجازاً والمنصوب بها خبرها حقيقة ومفعولاً مجازاً والتسمية في كل  
 اصطلاحية خالية عن المعنى لأن زيد من كان زيد قائماً اسم للذات لا لكان  
 لأن اسم كان هو اللفظ المخصوص وهو الكاف والالف والنون فليست كان  
 مسمى زيدا قائماً ليس خبر الكان لأن الأفعال لا يخبر عنها فالإضافة في كل  
 لادنى ملازمة وهي كونها تعمل فيهما (قوله المرفوع فاعلاً) أي حقيقة  
 والمنصوب مفعولاً أي حقيقة فلا ينافي ما مر قريباً (قوله لأن هذه  
 الأفعال في حال نقصانها الخ) ظاهر تقييده الحدث بقوله الذي من شأنه الخ  
 أنها انما تجردت عن ذلك الحدث المقيد بما ذكر كرهى لم تجرد عن مطلق  
 الحدث على الصحيح بل تدل عليه وانما تجردت عن الحدث المقيد بما ذكر  
 وسبقت ناقصة لعدم اكتفائها بالمرفوع لأنها تدل على زمن دون حدث

(كان وأخواتها) الثاني (أن)  
 وأخواتها) الثالث (ظننت  
 وأخواتها) وهذه الأقسام  
 الثلاثة عملها مختلف (فاما كان  
 وأخواتها فاتها ترفع الاسم) أي  
 المبتدأ ويسمى اسمها (وتنصب  
 الخبر) أي خبر المبتدأ ويسمى  
 خبرها وانما لم يسمى الاسم  
 المرفوع فاعلاً والمنصوب  
 مفعولاً لأن هذه الأفعال في  
 حال نقصانها تجردت عن الحدث  
 الذي من شأنه أن يصدر عن  
 الفاعل ويقع على المفعول

فصلت كل روابط ومن ثم سألها الرباجي حروفا ١١٣ (وهي) ثلاثة عشر فعلا على ما ذكره هنا

والافهي أكثر من ذلك الأول  
(كان) وهي لاتصاف الخبر عنه  
بالخبر في الماضي تامع الدوام  
والاستمرار نحو كان الله غفورا  
رحيما واما مع الانقطاع فهو كان  
الشيخ شابا (و) الثاني (أسمى)  
وهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر  
في المساء فهو أسمى زيد غنيا  
(و) الثالث (أصبح) وهي  
لاتصاف الخبر عنه بالخبر في  
الصباح نحو أصبح البرد شديدا  
(و) الرابع (أضحى) وهي لاتصاف  
الخبر عنه بالخبر في الضحى نحو  
أضحى الفقيه رعا (و) الخامس  
(ظل) بالطاء المشالة وهي لاتصاف  
الخبر عنه بالخبر نهرا ونحو ظل زيد  
صائما (و) السادس (بات) وهي  
لاتصاف الخبر عنه بالخبر ليلا نحو  
بات زيد مفطرا (و) السابع (صار)  
وهي للتحول والانتقال نحو صار  
السعر خيضا (و) الثامن (ليس)  
وهي لنفي الحال عند الاطلاق  
والتجرد عن القرينة نحو ليس  
زيد قائما أي الآن (و) التاسع  
والعاشر والحادي عشر والثاني  
عشر (ما زال وما انفك) ~~وهي~~  
وما برح) مقرونة بتبعية  
أوشبها كالنهي والدعاء وهذه

فإن الأصح دلالتها عليهما اللبس (قوله كل روابط) من جيب احتياجا  
لعمولين لأن حيث توقف معناها على غيرها قل (قوله ومن ثم) أي  
من أجل تجزئتها عن الحدث المخصوص وصيرورتها كل روابط نشاتسمة  
الخ (قوله حروفا) الصحيح أنها أفعال كما مر (قوله هنا) أي في هذه  
المنقذة أما في غيرها فهي أكثر من ذلك (قوله في الماضي) متعلق  
بالتصاف أي أنها موضوعة للدلالة على ذلك ودوام ذلك وعدمه من قرينة  
أخرى (قوله في المساء) بالذم من الزوال إلى الغروب نقبض الصباح  
(قوله أسمى زيد غنيا) أي ثبت له الغنى وقت المساء (قوله أصبح البرد  
شديدا) أي ثبت الشدة للبرد وقت الصباح وقس على ذلك ما سياتي من  
الأمثلة (قوله المشالة) أي المشال عليها الالف والنقطة فربا الأولى بينها  
وبين الصاد المجمة وبالثانية بينها وبين الطاء المهملة (قوله ظل زيد صائما)  
أي ثبت له ذلك جميع نهاره وأما قوله تعالى ظل وجهه مسودا فهو بمعنى  
صار لانه ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط كما لا يخفى  
(قوله بات زيد مفطرا) أي ثبت له ذلك جميع ليله (قوله والانتقال) عطف  
تفسير وهو من حقيقة إلى حقيقة كما مثل أو من صفة إلى صفة فهو صار  
زيد غنيا (قوله وهي لنفي الحال) الإضافة من إضافة المظروف  
للتظرف على حذف مكرر الليل أي لنفي مضمون الجملة في الحال أي زمن  
التكلم وقوله عند الاطلاق أي عمدا بدل على خصوص نفي الحال أو غيره  
وقوله والتجرد أي الخلو عن القرينة عطف تفسير للاطلاق واحتز بهذا  
القيد عما إذا قيدت بزمن فإنها تكون للنفي فيه فني قولك ليس زيد قائما  
أمن لنفي القيام في الماضي وإذا قلت غدا فهي لنفي القيام في المستقبل  
وهذا مذهب الجمهور وقيل للنفي مطلقا (قوله فهو ليس زيد قائما)  
أي ليس متصفا بالقيام الآن ويمكن أن يقوم بعد وعلى مذهب الجمهور  
لمتقدم إذا صرح بلفظ الآن كان نو كيدا (قوله بما السابقة) ما ليست  
قيدا بل الشرط تقدم النفي مطلقا وأشبهه (قوله والدعاء) أي بلا خاصة  
وأنما شرط في هذه الأفعال ذلك لتوقف إفادة الاستمرار منها على دخول  
النافي عليها لأنها بمعنى النفي فإذا دخل عليها النفي انقلب اثباتا وإنما قام



الشيء والدعاء مقام الشيء لأن المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل في  
ولا فرق في الثاني بين أن يكون ملفوظاً به كما مثل أو مقدراً نحو ناله قضياً  
أي لا نقضاً قال في التصريح ولا ينقاس حذف الشيء إلا بثلاثة شروط  
كون الفعل مضارعاً وكونه جواب قسم وكون الشيء لا هـ وقد نظمتها  
العلامة الدونشري بقوله

ويحذف نافع مع شرط ثلاثة \* إذا كان لا قبل المضارع في قسم

(قوله للارزمة) أي موضوعه للدلالة على ملازمة الخبر من إضافة

المصدر لقاعله وقوله الخبر عنه بالنصب مفعوله وفي نسخة للخبر عنه

(قوله على حسب) بفتح السين وقد تسكن أي قدر ما يقتضيه أي يطلبه

الحال من استمرار خبرها لقاعله منذ قبله نحو ما زال زيد عالماً أي منذ

صلح للعالمية يعني من حين تأهله وتفهمه للعلم والافعال حال يشهد بأنه قبل

ذلك ليس عالماً ونحو ما زال زيد أميراً معناه أن الامارة ثابتة له وقت قبولها

بأن لا يكون طقلاً مثلاً وعلى هذا فنقص (قوله لاستمرار الخبر) أي

موضوعه للدلالة على استمرار خبرها ووجه ما دام معناها توقفت أمر بعدة

انصاف اسمها بخبرها (قوله لنسبها) أي لاجل كونها نائبة عن الطرف

قال ابن ثابت في شرح البردة أما كونها مصدريه فظاهراً وأما كونها

ظرفية فلم يزد حرفاً فالان الظروف كلها أسماء ويجب أن ما حيث كانت

مصدريه كانت مع ما بعدها كصريح المصدر وصریح المصدر بنوب

عن الطرف في اعرابه مع الدلالة عليه فكأنه مؤدله فيسمى مصدر والذاته

وظرفاً لنسبته عن الطرف نحو جئت طلوع الشمس أي وقت طلوعها

فحذف لفظ وقت وناب طلوع منها به فيعرب ظرفاً وذلك من باب حذف

المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فلم تكن ظرفاً بل هي كالمصدر نائبة عن

ظرف نيابة مضاف اليه عن مضاف هـ (قوله لتأويلها الخ) من

المعلوم أن المؤول هو الفعل بعدها على التحقيق لاهي في العبارة تسمي

(قوله والتقدير) بمعنى المقترمة تدوام الخ وقد تسمي أيضاً في هذا فإن

المقدر هو ممتدة دوام فقط لا زيد متدداً اليك وأيضا ليس المراد دوام زيد

وإنما المراد دوام ترده فلو لم تكن ما مصدرية ظرفية بأن كانت مصدرية

الأفعال الأربعة للارزمة الخبر  
الخبر عنه على حسب ما يقتضيه  
الحال نحو ما زال زيد عالماً وما  
انقضى عمره ونالسا وما قفى بكر  
محبنا وما برح محمد يكر ما وما  
أشبه ذلك (و) الثالث عشر  
(مادام) مقرونة بما الظرفية  
المصدريه وهي لاستمرار الخبر  
فحذف لا حبك مادام زيد متردداً  
اليك وتسميت ما هذه ظرفية  
لنسبها عن الطرف ومصدرية  
لتأويلها مع صلتها بمصدر والتقدير  
ممتدة دوام زيد متردداً اليك

(وما تصرف منها) أي والذي تصرف من كان وأخواتها يعمل عمل ماضيها فالتصرف (نحو كن) في الماضي (ويكون) في المضارع (وكن) في الأمر (و) نحو (أصبح) في الماضي (وبصبح) في المضارع (وأصبح) في الأمر (تقول) في عمل الماضي (كان زيد قائماً) واعرابه كان فعل ماض ناقص وزيد اسمها وقائماً خبرها وتقول في عمل المضارع من كان يكون زيد قائماً واعرابه يكون فعل مضارع ١١٥ ناقص وزيد اسمها وقائماً خبرها وتقول في

عمل الأمر من كان كن قائماً واعرابه كن فعل أمر ناقص واسمه مستتر فيه وجوباً تقديره أنت وقائماً خبره وتقول أصبح زيد قائماً وأصبح زيد قائماً وأصبح زيد قائماً وازان ما قبله والذي لا يتصرف منها دام وليس تقول لا أكلمك مادام زيد قائماً (وليس هم وشاخصاً وملاشبة ذلك) من الأمثلة (وأما) القسم الثاني من التواسخ وهو (أن) وأخواتها فانها تنصب الاسم أي المبتدأ ويسمى اسمها (وترفع الخبر) أي خبر المبتدأ ويسمى خبرها (وهي) سبعة أحرف (أن) بكسر الهمزة وتشديد النون وهي أم الباب (وأن) بفتح الهمزة وتشديد النون (ولكن وكأن) بتشديد النون فيهما (وليت) بفتح التاء

غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور بل تكون تامة بمعنى بقي فان ولها منصوب فهو حال نحو يعجبني مادمت صحيحاً أي دوامك صحيحاً إذ من المعلوم أنه لا يعجبه المدة ولا يعجبه في المدة ولا يتأتى كونها ظرفية غير مصدرية فلا توجد الظرفية بدون المصدرية وكذا ينصب ما بعدها على الحال لولم تتقدم على دام ما نحو دمت صحيحاً (قوله وما تصرف منها) أي تحول إلى أمثلة مختلفة تصاغ منها (قوله ماضيا) أي الماضي منها كـشهر أراك أو ماض هو (قوله نحو كان الخ) الحاصل أن هذه الأفعال الثلاثة عشر في التصرف وعدده ثلاثة أقسام ما لا يتصرف أصلاً وهو ليس باتفاق ودام على الأصح وما تصرفه ناقص وهو زال وأخواتها لأنها ليس لها أمر ولا مصدر وما تصرفه تام وهو الباقي (قوله وكن في الأمر) والمصدر كقوله

يذل وحلم ساد في قومه القتي \* وكونك إياه عليك يسير  
واسم الفاعل كقوله

وما كل من يدى البشاشة كلنا \* أخطأ إذ لم تلفه لك منجدا  
قوله وأصبح) بقطع الهمزة لانه أمر الفعل الرباعي (قوله شاخصاً) أي ذاهباً وحاضراً فان الشخص يأتى بمعنى السفر وبمعنى الحضور كما قاله الفسحي (قوله تنصب الاسم الخ) متناوشر حافيه جميع ما تقدم في مثله في كان فلا تغفل (قوله وأن واسمها الخ) في ذكر الاسم مسبوحة فالأولى إسقاطه إذ لا دخل له في التأويل كإبدال عليه قوله والتقدير بلغني انطلق زيد (قوله في تأويل مصدر) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر ان كان

المشتق فوق (ولعل) بتشديد اللام الأخيرة (تقول أن زيد قائماً) واعرابه أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيد اسمها وقائماً خبرها وتقول بلغني أن زيداً منطلقاً واعرابه بلغ فعل ماض والنون للوقاية والياء منفصلة وأن حرف توكيد ونصب وزيد اسمها ومنطلق خبرها وان واسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل بلغني والتقدير بلغني انطلق زيد وتعتار أن المفتوحة الهمزة يكونان الابتدائي يطلبها عامل كملنا



مشتقا كما مثل ويقدر بالكون ان كان جامدا نحو بلغنى أن هذا زيد أى  
 كونه زيدا وبالاستقرار ان كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً (قوله بخلاف  
 المكسورة) أى فانها قد يطلبها عامل نحو قال اى عبد الله وقد لا يطلبها نحو  
 انا أنزلناه (قوله لا اختلاف ألفاظها) أى وقت اختلاف ألفاظها فاللام  
 للتأقبت للتعليل لأن المعنى حينئذ يكون على الزوم أى يلزم من  
 اختلاف الالفاظ اختلاف المعانى لدوران المعاول مع علته وهذا المعنى  
 لا يصح لانه لا يلزم ذلك لأن العلة قد توجد وهى اختلاف الالفاظ ولا  
 يوجد المعاول وهو اختلاف المعانى وذلك كافى ان وأن فان اللفظ مختلف  
 والمعنى متحد وهو التوكيد بخلاف ما اذا جعلت للتأقبت فان المعنى  
 اختلاف المعانى وقت اختلاف الالفاظ وليس فى ذلك دعوى لزوم  
 اختلاف المعانى لاختلاف الالفاظ فقد يوجد اختلاف الالفاظ دون  
 ذلك كما مر فوق اختلاف الالفاظ أعم من أن يكون معه اختلاف  
 للمعنى كلكن وان مثلاً ولا يكون كافى ان وأن هذا توضيح ما  
 الحاشية فتأمل (قوله ودلالة على المعنى) أى الاتية لا معانى  
 كان وأخواتها لوضوح فساده فالمراد مطلق الدلالة على المعنى (قوله  
 للتوكيد) التعبير باللام فى هذا وما يأتى غير ظاهراً لانه يقتضى أن يكون  
 معنى ان وأن مثلاً شيئاً آخر غير التوكيد ثابتاً وحاصله وذلك خلاف  
 ما أجمعوا عليه فلا بد من توجيه كلامه بأن يجعل قوله للتوكيد وما بعده  
 متعلقاً بمحذوف تقديره مصروف فيكون المعنى أن معنى ان رَأَى المحقق  
 عند العقل لمعان شتى مصروف بالنظر الى الخارج الى المعنى الذى هو  
 التوكيد خاصة بأن يجعل معناها هو التوكيد بعينه والتوكيد هو تقوية  
 الحكم عند مخاطب ايجاباً نحو ان زيدا قائم أو سلباً نحو ان زيدا ليس بقائم  
 فان وأن يرتفعان احتمال الكذب والمجاز فان كان المخاطب متردداً فى  
 الحكم فهما النقي التردد والتأكيد بهما حينئذ استحصاني وان كان منكراً  
 للحكم فهما النقي الانكار والتأكيد بهما حينئذ واجب ومن ثم لا يوثق بهما  
 اذا كان السامع خالى الذهن من الحكم والتردد فيه كافى فى علم المعانى (قوله  
 ومعنى لكن للاستدراك) أى لانها لا توسط الا بين كلامين متغايرين

بخلاف المكسورة وتقول  
 لكن عمراً جالساً وكان زيداً أسد  
 (ولبت عمراً شاخصاً) ولعل  
 الحبيب قادم وأعمراً بها على  
 وزان ما تقدم لا يختلف علمها  
 وانما تختلف معانيها لاختلاف  
 الفاظها وانما علمت هذا العمل  
 نسبها بالفعل الماضى نحو  
 كان فى البناء على الفتح  
 ودلالة على المعانى فى ذكر  
 لاتصاف الخبر عنه بالخبر فى  
 الماضى كما تقدم (ومعنى ان)  
 المكسورة (وأن) المفتوحة  
 (للتوكيد) أى تأكيد النسبة  
 (و) معنى (لكن للاستدراك)

ايجاباً أو سلباً فلا بد أن يتقدم عليها كلام كإسائي (قوله تعقيب الكلام  
 الخ) أي اتباع الكلام برفع أي بنى ما يتوهم أي يظن ثبوته فهو قام الناس  
 لكن زيد جالس فقوله قام الناس يتوهم قيام زيد معهم لأنه منهم فرفعت  
 ذلك التوهم بـ لكن وقوله أو نفيه معطوف على ثبوته أي أو تعقيب الكلام  
 برفع ما يتوهم نفيه أي بإثباته لأن نفي النفي إثبات له نحو قولك زيد جبان  
 لكنه كريم فأثبت ما يتوهم نفيه وهو الكرم بقوله لكنه كريم لأن عادة  
 الجبان البخل (قوله وهو الدلالة) الصغير عائد على التشبيه وهو معترض  
 لأن التشبيه فعل الفاعل وهو وصف المتكلم والدلالة فعل الحرف فهي  
 وصف له ولا يصح الاخبار بأحدهما عن الآخر ويجاب بأن كلامه على  
 حذف مضاف أي الحكم بالدلالة أو أن المعنى أن يبدل المتكلم الخ فتسكون  
 الدلالة فعل المتكلم ثم لا بد أن يزداد في التعريف بالكاف أو كان أو نحوهما  
 ليخرج مثل قولنا قاتل زيد عمر أو جاني زيد وعمر فإنه يصدق عليه الدلالة  
 على مشاركة أمر لا مرفى معنى (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه) وهو  
 المستحيل أي ما من شأنه أن لا يطمع فيه كقوله \* ألا ليت الشباب يعود يوماً  
 وقوله أو ما فيه عسر أي أو طلب ما فيه طمع ولكن فيه عسر وهو الممكن  
 الحصول كقول النضر ليت لي قنطار من الذهب أي ما من شأنه أن يطمع  
 فيه فلا يعترض بأن الفصير لا طمع له في قنطار من الذهب بخلاف طلب  
 الواجب نحو ليت غدا يجي فإنه تمتع (قوله وهو طلب الأمر المحبوب) أي  
 المستقرب الحصول فلا يكون إلا في الممن فلا يقال لعل الشباب يعود يوماً  
 وأما قول فرعون لعل أبلغ الأسباب الخ فاعلم أن منه جهلاً وافية كما وبما  
 تقر علم الفرق بين ليت ولعل بأن ليت يتمي بها ما يمكن وقوعه وما لا يمكن  
 ولعل لا يتمي بها إلا ما يمكن وقوعه ثم أعلم أن تفسير الشارح كغيره التقى  
 والترجي بالطلب من باب التسميح فإن كلام من التقى والترجي حالة  
 نفسانية يلزمها ميل النفس لذلك الشيء المقضى أو المترجي وطلبها فالطلب  
 لازم فاطلق المألوم الذي هو التقى والترجي وأريد لازمه الذي هو الطلب  
 (قوله والتوقع) أي والتوقع (قوله بالاشفاق في المكروه) أي الخوف  
 منه وقيل التوقع أعم لكن وقع المحبوب يسمى ترجياً ووقع المكروه

وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم  
 ثبوته أو نفيه (و) معنى (كان  
 للتشبيه) وهو الدلالة على  
 مشاركة أمر لا مرفى معنى (و)  
 معنى (ليت التقى) وهو طلب  
 ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر (و)  
 معنى (لعل الترجي) وهو طلب  
 الأمر المحبوب (والتوقع) وهو  
 المعبر عنه عند قوم بالاشفاق في

المكروه

يسمى اشفاقا (قوله هالك) أى مبت أى أخاف عليه الهلاك المتوقع  
(قوله على أنهم الخ) أى على سبيل أنهم مفعولان لها أى على الصحيح  
وعند الكوفي تنصب الثانى على التشبيه بالحال مستدلا بوقوع جملة  
ونظرا ورتب بوقوعه معرفة ووضعا وجامدا وبأنه لا يتم الكلام بدونه اه  
من عبد المعطى (قوله حيث لا مانع) احتزبه عما اذا كان مانع وهو  
أمران الاول الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومجلا جواز الضعف العامل  
بتوسطه نحو زيد ظننت قائم والاعمال والالغاء حيث تدعى السواء أو تأخره  
نحو زيد قائم ظننت والاهمال أرجح أما مع التقدم فينتج كظننت زيدا  
قائما قال فى الخلاصة

وجوز الالغاء لافى الابتدا \* وانوضي الشأن أولام ابتدا  
والثانى التعليق وهو ابطال العمل لفظا لمجلا بسبب توسط ماله الصدارة  
بينها وبين معموليها كاللام نحو علمت زيدا قائم أو بسبب ككون أحد  
معموليها ماله الصدارة كأن كان ما الاستفهامية كقوله

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا \* ولا موجعات القلب حتى تولت  
فجملة زيدا قائم فى محل نصب سدت مسد المفعولين وكذا جملة قوله  
ما البكا بدليل العطف على محلها بالنصب فى قوله ولا موجعات القلب فانه  
عطف موجعات بالنصب على محل قوله ما البكا الذى علق عن العمل فيه قوله  
أدري لأن المبتدأ الصدارة وهو ما الاستفهامية وسمى هذا تعليقا لأن  
العامل علق عن العمل فى اللفظ وعمل فى المحل فشبه بالمرأة المعلقة التى هى  
لامر قوجة ولا مطلقة وهى التى اسامى زوجها عشتريها واعلم أن هذين  
الامرين لا يجريان فى ظن وجميع أخواتها بل هما خاصان ببعضها كما أشار  
إليه ابن مالك بقوله

وخص بالعليق والالغاء ما \* من قبل هب والامر هب قد أنزما  
(هو له تقييد ترجيح وقوع المفعول الثانى) أى تدل على رجحان وقوع  
المفعول الثانى أى غالباً فلا يرد أن الثلاثة الاول قد تدركه وتعليق كقوله تعالى  
يظنون أنهم ملاقوا ربهم أى ييقنون ذلك وقول الشاعر  
حسبت التقي والجود خير تجارة \* وبما اذا ما المرء أصبح ثاقلا

نحو لعل زيدا هالك والترجى فى  
المحبوب نحو لعل الله يرحنى  
فان الهالك مما يكره والرحمة مما  
يجب (وأما) القسم الثالث من  
النواسخ وهو (ظننت وأخواتها  
فانها تنصب المبتدأ) ويسمى  
مفعولها الاول (و) تنصب  
(الجب) ويسمى مفعولها الثانى  
وانما تنصبهما (على لهنما  
مفعولان لها) حيث لا مانع وذكر  
من ذلك عشرة أفعال أربعة  
منها تنصب تر جمع وقوع المفعول  
الثانى (وهى ظننت) نحو ظننت  
زيدا قائما (وحسبت) نحو  
حسبت بكر اصديقا (وخلت)  
نحو خلعت الهلال لا محيا

أى تيقنت وقوله

دعاني لغواني عهني وخلقتي \* الى اسم فلا أدعى به وهو أول  
أعني تيقنت أن في اسمي كنف أدعى به وألشاب قال بعضهم هذا الاسم  
هو الأخ لأن النساء يقطن للشباب والأخ وللشباب الم (قوله وزعت)  
بمعنى اعتقدت أو شككت أو ظننت لاجمعى تكفلت والاعتدلت لواحد  
تارة بنفسها وأخرى بصرف الخبر ولا بمعنى تمنى أو هزل والا كانت لازمة  
(قوله وثلاثة منها) أى من العشرة تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني  
أى ندل على تحقيق وقوعه أى غالفلا ينافى دلالة بعضها تارة على الظن  
كما في رأى فانها تستعمل بمعنى تيقن وهو الغالب كقوله  
رأيت الله أكبر كل شئ \* محمولة رأ كثرهم جنودا

وقد تأتى بمعنى ظن وقد اجتمعنا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا  
أى يظنونه ونعله وكفى علم فان الغالب فيها أن تكون بمعنى تيقن كقوله  
علمنا البازل المعروف فانبعث \* البذل في واجبات الشوق والامل  
وقد تأتى بمعنى ظن كقوله تعالى فان علموهن مؤمنات (قوله رأيت)  
أى لاجمعى أبصرت والاعتدلت لواحد لانها من أفعال الحواس (قوله  
وعلت) أى لاجمعى عرفت والاعتدلت لواحد ما على أن بين العلم والمعرفة  
فرقا ظاهرا وما على أنها بمعنى واحد فلانه قد يخص أحد المتساويين في  
المعنى بحكم لفظي دون الآخر وهو أمر موكل الى اختيار العرب (قوله  
ووجدت) أى بمعنى علمت لاجمعى أصبت فانها حينئذ تتعدى بنفسها الواحد  
ولاجمعى حزن نحو ووجدت على الميت أى حزنت عليه فانها حينئذ لازمة  
(قوله والانتقال) عطف تفسير (قوله في قوله) أى مقوله (قوله  
اذا دخلت على ما لا يسمع) بأن تكون متعلقة باسم عين والمراد أن يكون  
الأول مما لا يسمع وأما الثاني فلا بد أن يكون مما يسمع كقولك سمعت زيدا  
يقرأ لا يسمعه يخرج اذا لم يسمع أما اذا دخلت على ما يسمع مباشرة  
فلا خلاف أنها تتعدى لواحد نحو يسمعون الصيحة (قوله والجمهور  
على أن الخ) أى مطبقون على أن جملة يقول من الفعل والقاعل ونحوها  
وقوله في موضع نصب على الحال من المفعول أى على حذف مضاف

(وزعت) نحو زعت زيدا  
صلاة ثلاثه منها تفيد تحقيق  
وقوع المفعول الثاني (و) هى  
(رأيت) نحو رأيت المعروف  
محموبا (وعلت) نحو علت  
الرسول صادقا (ووجدت) نحو  
وجدت العلم نافعا واثنان منها  
يفيدان التصير والانتقال من  
حالة الى أخرى (و) هى (انخذت)  
نحو انخذت زيدا صديقا  
(وجعلت) نحو جعلت الطين  
ابريقا وواحد يفيد حصول  
النسبة في السمع (و) هو (سمعت)  
نحو سمعت النبي يقول فالتبى  
مفعول أول وجملة يقول  
مفعول ثان هذا على رأى أبى  
على الفارسي في قوله ان سمعت  
اذا دخلت على ما لا يسمع تعتد  
لاثنين والجمهور على أن جملة  
يقول ونحوها في موضع نصب  
على الحال من المفعول

تقديره سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم فالحال مبينة ولا يفني أن بقية ذلك المضاف لفظ كلام والتقدير سمعت كلام زيد الخ لانه يلزم أن تكون الحال مؤكدة (قوله على الحال من المفعول) أي ان كان معرفة والافهمي صفة قول (قوله الا الى واحد) نحو أبصرت زيدا وسمعت القراءة فوذقت الطعام ولبست الحرير وشممت الريحان (قوله بكسر الياء) أي وفتح الخاء نقلت الكسرة الى الخاء بعد سلب حركتها أي الخاء وهي الفتحه فصا دخلت فالتقى سا كان الياء واللام ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين أي لدفع التقاء الساكنين لانه مكروه وقس عليه نظائره كبعث وملت (قوله استطرادا) هو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة بينهما والمناسبة ما أشار اليه بقوله لتقيم بقية النواسخ زاد الشيخ الفيشي كما أن ذكر نصب كان للخبر ونصب ان للاسم هنا استطردى تيمنا بعملهما اه

\*(باب النعت)\*

لما أنهى الكلام على ما يعرب على غير وجه التبع أخذتكم على ما يعرب نبحار هو خمسة النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق واذا اجتمعت رتب على هذا الترتيب وقد نظم لك بعضهم بقوله نعت البيان مؤكدا بدل نسق \* هذا هو الترتيب في القول الاحق ولهذا بدأ المصنف بالنعت ثم ان التابع من حيث هو عرفه بعضهم بأنه المشار لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدة غير خبر فخرج بالحاصل والمتجدة خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلوا حامض والنعت لغة وصف الشيء بما هو فيه واصطلاحا اجراء الاسم على الاسم المنعوت في اعرابه وهذا تعريف النعت بالمعنى المصدري وقد استعمله النحاة بمعنى المنعوت به وهو المراد هنا ويرادفه الصفة والوصف وعرفوه على هذا بأنه التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به فخرج بقوله يتم متبوعه البدل وعطف النسق لان البدل مقصود في نفسه وليس القصد به اتمام متبوعه ولان عطف النسق مغاير لتبوعه وخارج بقولهم ببيان صفة من صفاته الخ عطف البيان والتوكيد لانهما شاركا النعت في اتمام ما تبعاهما كن لا يدلان على

لان أفعال الحواس لا تتعدى الا الى واحد (تقول) في اعراب (ظننت زيدا منطلقا) ظننت فعل وفاعل وزيدا مفعول أول ومنطلقا مفعول ثان (و) في اعراب (خلت عمر اشخاصا) خلت فعل وفاعل وأصل خلت خلت بكسر الياء نقلت الكسرة الى الخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وعمر مفعول أول وشاخصا مفعول ثان (وما أشبه ذلك) من أمثلة ما يفيد التحقيق ومن أمثلة ما يفيد التصيير بلا فرق وهذا القسم أعنى ظن وأخواتها دخيل في المرفوعات وحقه أن يذكر في المنصوبات ولكنه ذكره استطرادا لتقيم بقية

النواسخ

\*(باب النعت)\*

معنى فيه أما البيان فلانه عين الاول وأما التوكيد فلانه يكون بالنفس مثلاً  
ونفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه وهذا التعريف شامل لأنواع النعت  
فانه إما التخصيص نكرة نحو مررت برجل كاتب أو توضيح معرفة نحو  
مررت بزيد التاجر والتخصيص تقييد الاشتراك في التكررات والتوضيح  
رفع الاحتمال في المعارف أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين أو ذم نحو  
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو  
توكيد نحو تلك عشرة كاملة وهذا هو المراد بقولهم في التعريف الذي يتم  
متبوعه فان المراد به ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من الامور المذكورة  
ولذلك لا يكون الامستقاً وموقلاً به لان الجوامد لا دلالة لها بوضعها على  
معان منسوبة الى غيرها ومعنى المشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسم  
الفاعل واسم المفعول ومعنى المؤول به ما اقيم مقامه في معناه كاسم  
الاشارة وذى بمعنى صاحب والنسب والجملة والمصدر الملتزم تذكرة  
وافراده نحو عدل \* والحاصل أن النعت بمعنى المنعوت به على قسمين  
\* القسم الاول المفرد والمراد به ما قابل الجملة وشبهها وهو ثلاثة أنواع  
الاول المشتق كضارب ومضروب وضرب وحسن وأحسن والثاني  
شبه المشتق كذا وذى وأسماء النسب نحو مكي والثالث المصدر نحو رجل  
عدل \* والقسم الثاني الجملة وشبهها والمراد به الظرف والجار والمجرور  
وللنعت بها ثلاثة شروط في المنعوت وهو أن يكون نكرة أما لفظاً ومعنى  
كيوما من قوله تعالى واتقوا يوماً ما ترجعون فيه الى الله أو معنى لالفاظ وهو  
المعترف بأل الجنسية كما في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل أسفارا وشرطان  
في الجملة أحدهما أن تكون مشتقة على ضمير يربطها بالموصوف ملفوظ به  
كأمثل أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوماً ما لا تجزي نفس عن نفس شيئاً أى  
فيه ثانيهما أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب (قوله رحمه  
يعض خواصه الخ) فيه نظر لأن الظاهر أن قوله تابع للمنعوت الخ ليس  
وارد أمور التعريف بل بيان حكم من أحكام النعت فقامت له شواهد  
(قوله تابع للمنعوت) أى مشارك له (قوله في رفعه الخ) على حذف  
مضاف أى في نوع رفعه الخ وانما قلنا ذلك لانه لا يجب توافقهما

وسمى ببعض خواصه تقريباً  
على المبتدئ فقال (النعت  
تابع للمنعوت في رفعه)

في الشخص اذ قد يكون اعراب أحدهما ظاهرا و اعراب الآخر مقفدا  
وقد يكون اعراب أحدهما بالحركات و اعراب الآخر بالحروف أو اعراب  
أحدهما محليا و الآخر لفظيا (قوله ان كان مر فوعا) أشار به الى  
أن كلام المتن على التوزيع اذ لا يتأتى الجمع بين الرفع والنصب مثلا في آن  
واحد وكذا انما بعده (قوله وتعرفه) أي في نوع تعريفه لا في شخصه  
اذ لا يشترط أن يكون النعت معترفا بعين ما تعترف به المنعوت بل المراد  
كونهم معرفتين ائلا من جهة واحدة نحو جاء الرجل الفاضل أو من جهتين  
نحو رأيت بكرا أمير مكة ويجب كون الموصوف ائلا أعرف من الصفة  
أو مساويا له ولا يجوز أن يكون دونها فلا قول كقولك مررت بنزد الناضل  
فإن العلم أعرف من المعترف بالالف واللام والثاني نحو مررت بالرجل  
الفاضل فانهم معرفتان بالالف واللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك  
فإن صاحبك بدل عندهم لا نعت لأن المضاف للضمير في رتبة لضمير أو في رتبة  
العلم وكلاهما أعرف من المعترف بالالف واللام (قوله سواء كان النعت  
حقيقيا) أي هذه الخمسة أعني الرفع والنصب والتفض والتعريف  
والتشكيك لا بد للنعت من اتساعه للمنعوت في اثنين منها سواء كان النعت  
حقيقيا وهو الجاري على من هو له في الواقع أي المسند الى من هو نعت له  
في الواقع أو كان سبيليا وهو الجاري على غير من هو له أي المسند الى غير من  
هو نعت له ولكون النعت مطلقا لا ينقل عن اثنين من هذه الخمسة اقصر  
المتن عليها (قوله المستتر) بالنصب صفة للضمير (قوله أيضا) أي كاتبعه  
في اثنين من الخمسة المتقدمة (قوله ويكمل له حيثنذ) أي وقت اذ تبع  
النعت المنعوت فيما ذكر (قوله أربعة من عشرة) هي الرفع والنصب  
والجز والافراد والتننية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتشكيك  
وانما لم يكمل لجميع العشرة لأنه لا يكون الاسم متصفا بجميعها في وقت  
واحد لما بينهما من التضاد لا ترى أن الاسم لا يكون مر فوعا منصوبا بالجز ورا  
في حالة واحدة ولا معرفة تكرر معا ولا مفردا متثنى مجموعا كذلك ولا مذكرا  
مؤنثا كذلك وانما يكمل له في حالة واحدة أربعة أمور واحد من أوجه  
الاعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجز وواحد من الاقتراد

ان كان مر فوعا (ونصبه) ان  
كان منصوبا (ونقصه) ان كان  
مختفوضا (وتعريفه) ان كان  
المنعوت معرفة (وتشكيكه)  
ان كان المنعوت نكرة سواء كان  
النعت حقيقيا أو سبيليا ثم ان  
رفع النعت ضمير المنعوت المستتر  
تبعه أيضا في تذكيره وتأنيثه  
وافراده وتننيته ووجهه ويكمل  
له حيثنذ أربعة من عشرة

والتننية



والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتذكير وواحد من التذكير  
 والتأنيث (قوله ويسمى النعت) أى يسميه على هذا الفن حينئذ أى  
 حين رفع النعت ضمير المنعوت حقيقيا وظاهرا هذا الكلام شبه له نحو  
 مررت برجل حسن الوجه ينصب الوجه لكونه رفع ضمير يعود على  
 المنعوت فهو حقيقى مع أنه غير جار على المنعوت ولذلك صرح غالب النحاة  
 بأنه سبى وسبى أى فى الشارح إشارة إليه وبعضهم سباه مجازيا وعليه  
 فأقسام النعت ثلاثة ثم اعلم أن اتباع النعت للمنعوت فى أربعة من عشرة  
 انما يكون مع عدم المنافع أما اذا منع مانع كأن يكون النعت أفعل تقضيل  
 فانه لا يتابع فى تثنية ولا تأنيث بل يكون مفردا مذكرا على كل حال  
 فتقول مررت برجل أفضل منك ورجلين أفضل منك ورجلا أفضل منك  
 وبأمرأتين أفضل منك وبسوء أفضل منك واعلم أيضا أن قول المتن تابع  
 للمنعوت فى رفعه الخ أى ما لم يكن المنعوت معلوما بدون النعت والاجاز  
 قطعه وعدم تبعيته له نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم برفع الرجيم  
 أو نصبه فالمرغوع إذا علم يقطع نعتا للنصب بتقدير فعل وللرفع بتقدير مبتدا  
 والنصب يقطع نعتا للرفع أو للتصب ولا يقطع للجر لا متناع تقدير الجار مع  
 بقاء عمله فى غير الحال المعلومة عندهم (قوله وان رفع) أى النعت سبى  
 مفعول رفع والمنعوت مضاف إليه والظاهر بالنصب نعت للسبى والمراد به  
 ما قابل المستقر بقرينة مقابلة فى قوله فيما مر ضمير المفعول المستقر  
 فيدخل فيه الضمير البارز نحو جاء الرجل الصارب أنا قوله ويسمى النعت  
 حينئذ أى وقت رفعه سبى المنعوت الظاهر وقوله سبى نسبة إلى  
 السبب والمراد به هنا ما يذهب به من المنعوت علاقة (قوله تقول فى النعت  
 الحقيقى الخ) حاصل ما ذكره الشارح اثنان وسبعون مثالا وذلك أن  
 أما أن يكون مفردا أو مثنى أو جموعا وكل منها أما أن يكون معرفة أو نكرة  
 وكل منها أما أن يكون مذكرا أو مؤنثا فهذه اثناعشر وكل منها أما أن يكون  
 مرفوعا أو منصوبا أو محذوفا فهذه ستة وثلاثون وكل منها أما أن يكون  
 حقيقيا أو سبيا فهذه اثنان وسبعون حاصلة من ضرب اثنين فى ستة  
 وثلاثين فهذه جملة ما ذكره الشارح والستة والثلاثون فى الحقيقى بالنظر

ويسمى النعت حينئذ حقيقيا  
 وان رفع سبى المنعوت الظاهر  
 اقصر فيه على ما ذكره المصنف  
 وتبعه فى اثنين من خمسة ويسمى  
 النعت حينئذ سبيا



(تقول) في النعت الحقيقي الرفع لضمير المنعوت المستتر في الرفع مع الافراد والتعريف (فام زيد العاقل و) في النصب (رأيت زيدا العاقل و) في الخفض (مررت بزيدا العاقل) وتقول مع التنكير والافراد جاء رجل عاقل ورأيت رجلا عاقلًا ومررت برجل عاقل وتقول في تنبيه المذكر مع التعريف جاء الزيدان العاقلان ورأيت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وتقول في تنبيه المذكر مع التنكير جاء رجلان عاقلان ورأيت رجلين عاقلين ومررت برجلين عاقلين وتقول في جمع المذكر مع التعريف جاء الزيدون العاقلون ورأيت الزيدون العاقلين ومررت بالزيدون العاقلين وفي جمع المذكر مع التنكير جاء رجال عاقلًا ورأيت رجلا عاقلًا ومررت برجال عاقلًا وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند العاقلة ورأيت هند العاقلة ومررت بهند العاقلة ومع التنكير جاءت امرأة عاقلة ورأيت امرأة عاقلة ومررت بامرأة عاقلة وتقول في منثى المؤنث مع التعريف جاءت الهندان العاقلتان ورأيت الهندين العاقلتين ومررت بالهندين العاقلتين ومع التنكير جاءت امرأتان عاقلتان ورأيت امرأتين عاقلتين ومررت بامرأتين عاقلتين وتقول في جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات العاقلات ورأيت الهندات العاقلات (١٢٤) العاقلات ومررت بالهندات العاقلات ومع التنكير جاءت

نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات فالنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر وتقول فيما اذا رفع سببي المنعوت الظاهر في الافراد مع التعريف جاء زيد القائم أبوه ورأيت زيدا القائم أبوه ومررت بزيدا القائم أبوه ومع التنكير جاء رجل قائم أبوه ورأيت رجلا قائما أبوه

لكل من المنعوت والنعت وفي السببي بالنظر للمنعوت واذا نظرت الى أن النعت تارة يوافق في شخص الأعراب بأن يحدد فيه أولا وتارة يتوافقان في جهة التعريف أولا زادت الاقسام (قوله تقول في النعت الحقيقي) أي في تمثيله وقوله الرفع لضمير المنعوت تفسير للحقيقي والمستتر نعت ضمير (قوله في الرفع) متعلق بقول (قوله وفي النصب) أي ونقول في حالة النصب الخ (قوله وتقول فيما اذا رفع) أي النعت وقوله سببي مفعول رفع والمنعوت مضاف اليه (قوله فالنعت في هذا القسم) أي قسم السببي يلزمه الافراد لأن النعت الرفع للظاهر منزل منزلة الفعل فيعطى حكمه مع فاعله ولم يعتبر حال الموصوف فيلزمه الافراد اذا أسند الى ظاهر

ولو ومررت برجل قائم أبوه وتقول في تنبيه المذكر مع التعريف جاء الزيدان القائم أبواهما ورأيت الزيدين القائم أبواهما ومررت بالزيدين القائم أبواهما ومع التنكير جاء رجلان قائم أبواهما ورأيت رجلين قائما أبواهما ومررت برجلين قائم أبواهما وتقول في جمع المذكر مع التعريف جاء الرجال القائم أبأؤهم ورأيت الرجال القائم أبأؤهم وبالرجال القائم أبأؤهم ومع التنكير جاء رجال قائم أبأؤهم ورأيت رجلا قائما أبأؤهم ومررت برجال قائم أبأؤهم وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند القائم أبوها ورأيت هند القائم أبوها ومررت بهند القائم أبوها ومع التنكير جاءت امرأة قائم أبوها ورأيت امرأة قائما أبوها ومررت بامرأة قائم أبوها وتقول في تنبيه المؤنث مع التعريف جاءت الهندان القائم أبواهما ورأيت الهندين القائم أبواهما ومررت بالهندين القائم أبواهما ومع التنكير جاءت امرأتان قائم أبواهما ورأيت امرأتين قائما أبواهما ومررت بامرأتين قائم أبواهما وتقول في جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات القائم أبأؤهن ورأيت الهندات القائم أبأؤهن ومررت بالهندات القائم أبأؤهن ومع التنكير جاءت نساء قائم أبأؤهن ورأيت نساء قائما أبأؤهن ومررت بنساء قائم أبأؤهن فالنعت في هذا القسم يلزمه الافراد والتذكير دائما

ولو كان ذلك الظاهر مثنىً ومجموعاً على اللغة المشهورة ويلزمه أيضاً  
التذكير مع الاسناد الى مذكر كما تقدم من الامثلة وكذا يلزمه التأنيث مع  
الاسناد الى مؤنث نحو جاء رجل قائم أمه كما تقول قامت أمه (قوله مع  
غير الجمع) أي جمع السبي كما قاله قل وغير الجمع هو المفرد والمثنى وقوله  
فيختار تكسيرة أي تكسير النعت على افراده ولا فرق بين كون المنعوت  
جمعاً نحو مرت برجال قيام أبائهم أو غير جمع نحو مرت برجل قيام غلمانه  
(قوله ويضعف تصحيحه) أي يضعف جمع النعت بجمع تصحيح قال الشيخ  
أبو بكر السنو أني أي يجوز مع ضعف بل لا يجوز في اللغة المشهورة  
وانما جاء في لغة قليلة الاستعمال موافقة الفاعل في الجمعية نحو فاعدون  
غلمانه كما في لغة قليلة يقعدون غلمانه نحواً كلوني البراغيث لكن في الفعل  
أضعف (قوله هذا اذا الخ) أي محل جواز هذا الاستعمال في الحقيقي  
والسبي دون غيره وقوله نعت باسم الفاعل أي الذي ليس بمضاف (قوله  
أو الصفة المشبهة) أي أو اسم الفاعل المضاف نحو زيد قائم الأب ولعله  
لم ينبه الشارح عليه لانه حينئذ يكون صفة مشبهة وهي ما اشتق من فعل  
لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت والدوام بخلاف اسم الفاعل  
فانه وضع متصفاً بمصدره أي الحدث على وجه الحدوث وصيغتها مخالفة  
لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل على  
فعلها (قوله جازفيه) أي في النعت وقوله هذا الاستعمال وهو رفع  
النعت سبي المنعوت الظاهر (قوله فيستتر) أي ضمير المنعوت (قوله  
على التشبيه بالمفعول به) أي ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة (قوله  
وحينئذ) أي وقت اذ نصب أو يحذف (قوله ويرجع الى القسم الاول)  
وهو النعت الحقيقي أي يرجع اليه في تلك المطابقة مع بقائه على أنه سبي  
وليس المراد كونه يصير حقيقياً قائماً قل وتقدم أن بعضهم عمداً فتنا  
مجازياً وأن الاقسام عليه ثلاثة (قوله ويرتجعا) أي على الاضافة والواو  
بمعنى أو (قوله وكذا تفعل) أي تفعل فعلاً مثل ذا الفعل لجملة كذا  
في موضع النعت لمصدر محذوف (قوله والمعرفة) لما ذكر المصنف  
أن النعت يتبع منعوته في اثنين من خمسة وقدم الكلام على الرفع والنصب

مع غير الجمع وأما مع الجمع  
فيختار تكسيرة على افراده نحو  
مرت برجال قيام أبائهم  
ويضعف تصحيحه هذا اذا نعت  
باسم الفاعل فان نعت باسم  
المفعول أو الصفة المشبهة جاز  
فيه هذا الاستعمال وجاز فيه  
أن يحول الاسناد عن السبي  
الظاهر الى ضمير المنعوت  
فيستتر في النعت وينصب  
السبي على التشبيه بالمفعول به  
أو يحذف باضافة النعت اليه  
وحينئذ يطابق منعوته في  
التأنيث والتثنية والجمع ويرجع  
الى القسم الاول مثاله جاء زيد  
المضروب العبد أو الحسن  
الوجه بنصب العبد والوجه  
ويرتجعا وكذا تفعل في كل  
مثال بما يناسب (والمعرفة) من  
حينئذ

والجزء في باب معرفة علامات الاعراب ولم يتكلم فيما سبق على التعرف  
 والتسكير احتاج الى بيان المعرفة والتسكير لتعم الفائدة ~~وكان~~ الاولى  
 أن يقدم التسكير لانها الاصل لاندراج كل معرفة تحتها لكنه بدأ بالمعرفة  
 لانها أشرف من حيث دلالتها على معين وأل في المعرفة للجنس ولذا اصح  
 الاخبار عنها بقوله مخفية أشياء فلا يقال لا يخبر عن الواحد بالجنس وقول  
 الشارح من حيث هي أي لا يقيد كونها ضميراً ولا علماً الخ فلا يلزم تقسيم  
 الشيء الى نفسه والى غيره ولا يقيد كونها تنعت وينعت بها الخ كما سيذكره  
 الشارح قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشيء بعينه والتسكير ما وضع لشيء  
 لا بعينه قال الرضى قوله بعينه احترازاً عن التكرار والمعنى ما وضع  
 لأن يستعمل في شيء واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضح  
 كافي الاعلام أولاً كافي غيرها اه وقال ابن مالك في شرح التسهيل من  
 تعرض لمادة المعرفة يفرع عن الوصول اليه دون استدراك عليه اه أي دون  
 اعتراض ولا يصل ذلك تعرض لهما في الخلاصة بالعد كما فعل المصنف هنا  
 وعلى ما ذكره في شرح التسهيل بقوله لأن من الاسماء هو معرفة معنى  
 نكرة لفظاً كقولك كان ذلك عاماً أو ول وعكسه كاسلمة وما فيه الوجهان  
 كواحد أتمه وعبد بطنه فأكثر العرب يجر بهما معرفتين يقتضى الاضافة  
 وبعضهم يجعلهما نكرتين ويدخل عليهما وب وينصبهما على الحال وكذا  
 ذوال الجنب نسبة الوجهان ولذا ينعت نعت المعرفة تارة وينعت نعت  
 النكرة أخرى فأحسن ما يتعين به أن يذكر أقسام المعرفة متقصة  
 ثم يقول ومما سوى ذلك نكرة اه قال الدماميني وهو كلام ظاهر في حال  
 عن التخصيص اه أي لأن عاماً أقول في قولك عاماً أقول في الاصل مبهم وتعيينه  
 بخلاف من الوصف وأسامة مدلوله معين وهو الماهية فهو معرفة لفظاً  
 ومعنى والحق في واحد أتمه وعبد بطنه التعميم بالاضافة ودخول رب  
 عليهم ما لونه به جليل وذو سبأ في الكلام على المعرفة بأل الجنسية فقوله  
 ابن الحاجب في التعرف المتقدم ما وضع لشيء بعينه الخ وقول سعد الدين  
 المعرفة ما أشعر به الى خارج محتمل اشارة بوضعية شمل لجميع أنواع  
 المصنف يفرع جلياً عن التسكير ابن تومينا فقوله دون استدراك عليه فيه

المستدرال عليه اه حفي على الاشغوفى ببعض تغيير وفيه لفظ قول خمسة  
 أشياء الوجه أنها سبعة كذا ذكره في الخلاصة هذه الخمسة والسادس  
 الموصول ولعل المصنف أدخله في المبهم أو في المعرف بأل أو في المضاف بناء  
 على أن تعرفه بأل ان كانت فيه وبينها ان لم تكن فيه الايات تعرف بهما  
 بالاضافة وبعضهم عدّها سبعة فزاد النكرة المقصودة في النداء كما راجل  
 لمعين بناء على أن تعرفه بالقصد والاقبال وقبل أنه تعرف بما تعرف به اسم  
 الإشارة وقبل تعرفه بأل محذوفة وناب سرف النداء من أجلها قال أبو حيان  
 وهذا الذي صحبه أمحايينا ولا خلاف في النكرة غير المقصودة فهي باقية  
 على تنكيرها كما يعلا غديدي وأما العلم كما زيد فذهب قوم الى أنه تعرف  
 بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية والاصح أنه باق على تعريف العلمية وإنما  
 ازداد بالنداء وضوحا اه من المحشى مع زيادته على الاشغوفى واعلم  
 أن المراد بالموصول الموصول الاسمي وهو ما افقر أبدا الى الوصل بجملة  
 خبرية أو وصف صريح أو ظرف أو جار ومجرور ثابتين والى عائد أو خلفه  
 وهو الذي المفرد الغير المؤنث والذات المنشاء والذين لمعه والقي لمؤنثه  
 والذات المنشاء والذات لجمعها والى جمع المذكر والمؤنث وهذه الالفاظ  
 تسمى موصولاتها وهو ما يستعمل بلفظ واحد أو أما المشترك  
 وهو ما يستعمل لهما من متعددة بلفظ واحد فهو من العقلاء وما الضمير وأي  
 للجميع وأل في نحو الضارب ونحو المضر وبوزر عند طي وزا بعد ما أو من  
 الاستفهاميتين وبسط كل ذلك في المبسوطات (قوله المضمير) ويقال له  
 الضمير ويسميه الكوفيون الكناية والمكثي وتقدم الكلام على أقسامه  
 في باب الفاعل (قوله ما دل على متكلم الخ) أي اسم دل وضا فخرج  
 بقولنا وضا فقول من اسمه زيد ضرب زيد وقولك زيد يا زيد أفضل كذا  
 وقولك حكاية عن زيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان أطلق على  
 المتكلم في الأول والمخاطب في الثاني والغائب في الثالث لم يكن موضوعا  
 للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها  
 موضوعة للقبية مطلقا باعتبار تقدم الذكر (قوله أو غائب) المراد به  
 ما عد المتكلم والمخاطب فيه دخل فيه ضمير الذات العلمية (قوله والثاني

(خمس أشياء) الأول  
 (المضمير) وهو ما دل على متكلم  
 (نحو أنا) نحن أو مخاطب  
 (نحو أنت) أو أنت أو مخاطب  
 وأنت أو غائب نحو هو وهي  
 وهما وهم هي (و) الثاني

العلم) هو لغة العلامة واصطلاحاً ما ذكره الشارح بقوله وهو ما علق الخ  
 أي اسم علق بالبناء للمجهول على شيء أي وضع لشيء بعينه مطلقاً أي بلا قيد  
 أي دل على معنى في الخارج بالنسبة للعلم الشخصي وفي الذهن بالنسبة للعلم  
 الجنسي لأن العلم قسمان كما سيأتي فخرج بتفسير ما بالاسم الفعل والحرف  
 بقوله علق على شيء بعينه النكرة وخرجت بقية المعارف بقوله غير متناول  
 ما أشبهه لأن العلم جزئي وضعاً واستعمالاً وبقية المعارف كليات وضعاً  
 فيتناول كل واحد منهما ما أشبهه بحسب الوضع جزئيات استعمالاً كذا قيل  
 وهو مذهب السعد والراجح وهو مذهب السيد أنها جزئيات وضعاً  
 واستعمالاً لكن الواضع لاحظ ما وضع له الضمير واسم الإشارة والموصول  
 بوضع كلي عام كما في رسالة الوضع العضدية وعلى ذلك فهي خارجة بقولنا  
 مطلقاً أي بلا قيد فانها انما تعين مسميها بواسطة قرينة خارجية عن ذات  
 الاسم اما الفظة كال في المحلى والصلة في الموصول أو معنوية كالخضور  
 في ضمير المتكلم كما تناو الخاطب كانت واسم الإشارة وكالغيبة (قوله عاقل)  
 الاولى عالم يشمل اسم الله سبحانه وتعالى (قوله عدن) بفحصين علم لبلد  
 بساحل اليمن (قوله كشد قم) بالبدال المهملة أو المبهمة علم جبل للنعمان  
 ابن المنذر (قوله وهيلة) اسم لشاة وذكر بعضهم أنها علم لعنز كانت  
 لبعض نساء العرب (قوله أو علم جنس) بالنصب عطف على قوله علم شخص  
 اعلم أن لهم علم شخص وعلم جنس واسم جنس ونكرة فالاول ما وضع لمعين  
 في الخارج والثاني ما وضع لمعين في الذهن أي وضع للماهية بقيد حضورها  
 في الذهن والثالث ما وضع للماهية بلا تعين أي بلا قيد حضورها أي  
 لم يلاحظ فيها ذلك وان كانت حاضرة والرابع ما وضع لواحد منهم وبعبارة  
 الهمع العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره ثم التعين ان كان خارجياً بأن كان  
 الموضوع له معيناً في الخارج كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهنياً بأن كان  
 الموضوع له معيناً في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه كاسامة علم السمع أي  
 لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع  
 للماهية من حيث هي أي من غير أن تعين في الخارج أو في الذهن كاسد  
 اسم السمع أي لماهيته اه المقصود منها وذهب ابن مالك وقوم من النحاة

(العلم) وهو ما علق على شيء بعينه  
 غير متناول ما أشبهه سواء كان  
 علم شخص عاقل (نحو زيد)  
 وهند أم غير عاقل اما المكان فهو  
 عدن (ومكة) أو لغيره كشد قم  
 وهيلة أو علم جنس اما الحيوان

الى أن علم الجنس معرفة في اللفظ فقط فهو فيه كعلم الشخص فلا يضاف  
ولا يدخل عليه أل ولا نعت بالنكرة ويتبدأ به وتنصب النكرة بعده على  
الحال الى غير ذلك وأتم في المعنى فهو كالنكرة لا علم الشخص فهو شائع  
في جماعته فلا يختص به واحد دون آخر ولا كذلك علم الشخص لما عرف  
ورده هذا المذهب بأن التفرقة بينهما في الاحكام اللفظية تؤذن بالفرق  
بينهما في المعنى أيضا وقد تقدم وذهب بعضهم أيضا الى أن اسم الجنس  
موضوع للقرء المبهم فهو كالنكرة لفظا ومعنى وعليه جمع من المحققين  
ونصره ابن الهمام في تحريره اذا علمت ذلك علمت أن اطلاق علم الجنس  
واسم الجنس على فرد معين أو مبهم ان كان من حيث اشتماله على الماهية  
لحقيقة وان كان من حيث خصوصه فجاز والفرق بين علم الجنس كاسامة  
واسم الجنس المعرفة كالاسد أن التعيين في الاول مستفاد من جوهر اللفظ  
وفي الثاني مستفاد من أل (قوله نحو خضاجر) بوزن مفاعل علم للضبع  
(قوله واسامة) علم لل سبع (قوله ألعني) معطوف على قوله الحيوان  
(قوله كسبحان) أي مقطوعا عن الاضافة ومنوعا عن الصرف علم  
للتسبيح بمعنى التنزيه واذا كان مضافا لم يكن علما لأن الاعلام لا تضاف كذا  
في الحاشية وقد يقال ذكر الدماميني أن الاضافة التي تبطل العملية ما كانت  
للتعريف أو للتخصيص وأما ما كانت للبيان كما تم طي وفرعون موسى فلا  
وحينئذ فلا مانع من الاضافة مع العملية جملا على هذا وذكر الشنوائى  
أن استعماله مضافا الى فاعله أو مفعوله كثير وهو منصوب بفعل محذوف  
وجوبا (قوله وبرة) بمعنى البر (قوله وأراد به اسم الاشارة) قال  
الشنوائى الظاهر أن المصنف أراد بالاسم المبهم الموصولات وأسماء  
الاشارة لأسماء الاشارة فقط كما قاله الشارح وانما سميت مبهمة لانه لا يعلم  
معانيها منها بالتعيين وان اعتبر في معانيها الاشارة الى التعيين وانما تعرف  
معانيها من الاشارة والصلة اه المقصود منه (قوله وصلاحيته الخ)  
محط تفسير فان قلت قد تقدم أن المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهذا يناهى  
عمومه وصلاحيته للاشارة به الى كل جنس والى كل شخص قلت تعريفه  
بعد استعماله في معين واجهامه قبل استعماله في معين فلا منافاة بين كونه

نحو خضاجر واسامة ألعني  
كسبحان وبرة (و) الثالث  
(الاسم المبهم) وأراد به اسم  
الاشارة ووجه اجهامه عموم  
وصلاحيته للاشارة به الى كل  
جنس والى كل شخص

معرفة وكونه مبهما قال عبد المعطى فهو كلى وضاع جزئى استعصلا اه  
وقد تقدم أن هذا خلاف ما حققه السيد فتنبه فهذا الجواب مبنى على  
مذهب السعد (قوله نحو هذا حيوان وجماد) كثر المئال للاشارة الى  
عدم الفرق بين أن يكون الجنس حساسا أو لا فالاول والثانى والثالث  
اه من عبد المعطى (قوله وفرس ورجل وزيد) اشار بذلك الى أنه  
لا فرق بين العلم وغيره عاقلا أو غيره فيشار الى كل منها بما ذكر من الاشارة عبيد  
المعطى (قوله وهو) أى الاسم المبهم أقسام أى ستة لانه امام فرد  
او مثنى أو مجموع وكل واحد منها امام ذكر أو مؤنث والصيغ التى ذكرها  
خمس لان صيغة الاشارة الى الجمعين واحدة (قوله فهذا المفرد المذكور)  
أى بهما التنبيه قبله أو مجدها نحو هذا وبكاف الخطاب بعده مع الهاء  
وتركها واذا أتى باللام فقيل ذلك امتنعت الهاء لكثرة الزوائد حينئذ  
فلا يقال هذا لك حينئذ فقول المصنف هذا وهذه الخ فيه مسامحة لان اسم  
الاشارة ليس هذا بتمامه وكذا ما بعده بل ذا وما الهاء فهى للتنبيه واعلم  
أن مراتب المشار اليه ثلاثة قرينة ويشار اليه حينئذ بلا كاف ولا لام  
نحو هذا وهذا ومتوسطة ويشار اليه حينئذ مع الكاف دون اللام فنحو ذلك  
وهذا وبعبارة ويشار اليه حينئذ معهما فنحو ذلك وشم ومذهب ابن مالك  
أن المراتب اثنتان قرينة وبعبارة اه من عبد المعطى بزيادة وقوله  
المذكور أى ولو حكى الصحة قولك هذا الجمع وهذا الفريق سواء كان المذكور  
عاقلا أو غيره فنحو هذا يومكم ودخل فى قولنا ولو حكى ما لا يوصف بكودة  
ولأنه كالبارى جل وعز والملائكة فانهم ما يعلمون لان معاملته المذكور  
فى الاشارة فسقط اعتراض عبد المعطى على الشارح بأن فيه قصورا فتأمل  
(قوله للمفردة المؤنثة) أى ولو حكى الصحة قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة  
وهذه الطائفة (قوله على الانصاع) أى لانه لغة اهلجاز وبه جاء التزيل  
قال الله تعالى ها أنتم أولاد تحبونهم ولا يحبونكم والقصر لغة بنى تميم  
واستعمال هذا الجمع فى غير العاقل قليل ومنه قوله

ذم المنازل بعد منزلة اللوى \* والعيش بعد أولئك الايام

أفاده الاشعورى (قوله الالف واللام) أى مجموعهما كما ذهب اليه

(نحو هذا) حيوان وجماد وفرس  
ورجل وزيد وهو أقسام فهذا  
للمفرد المذكور (وهذه) للمفردة  
المؤنثة وهذا للمثنى المذكور  
وهما تان لمثنى المؤنث بالالف  
رفعا وبالياء فيهما جزا ونصبا  
(وهؤلاء) بالمد على الانصاع  
لجمع المذكور والمؤنث (و) الرابع  
(الاسم الذى فيه الالف  
واللام)

قوله مع الهاء الاولى ان يقول  
معها وكذا فيما بعده اه معصمه



الخليل وسيبويه لا خلاف بينهم ما في ذلك وإنما الخلاف بينهم ما في الهمزة  
 الزائدة هي معتد بها في الوضع فهي همزة وصل أم أصلية فهي همزة قطع  
 قال الخليل بالثاني وهو الراجح وإنما وصلت عليه في الدارج لكثرة الاستعمال  
 وقال سيبويه بالأول وإنما فحقت مع أن الأصل في همزة الوصل الكسر  
 لكثرة الاستعمال وقيل المعرف اللام فقط والهمزة لا تدخل لها في التعريف  
 وقيل المعرف الهمزة فقط واللام لا تدخل لها في التعريف وإنما زيدت للفرق  
 بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام (قوله للتعريف) أي الموضوع  
 للتعريف وهي ستة أقسام عهدية ونفسية وكل منهما ثلاثة أقسام لأن  
 الأولى أما العهد الذي ذكرى وضابطها أن يتقدم ذكر معصوم بها صريحاً نحو  
 أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول أو كناية نحو قوله تعالى  
 وليس الذكر كالأنثى فإن الذكر يتقدم ذكره في اللفظ مكنا عنه بما في قولها  
 اني نذرت لك ما في بطني محرراً فإن ذلك كان خاصاً عندهم بالذكور  
 والعهد الذهني وضابطها علم معصومها من غير سبق ذكره نحو اذهبما  
 في الغار والعهد الحضورى وضابطها أن يكون معصومها حاضراً حساً  
 كقولك لا تخر قد شتمت انساناً بالجلس لا تشتم الرجل أو علما نحو اليوم  
 أكلت لكم دينكم والثانية أما الاستغراق للأفراد نحو ان الانسان لني  
 خسر يدلل الاستثنا وهو الا الذين آمنوا الخ وضابطها صحة حلول كل  
 محلها حقيقة أو لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علما وضابطها صحة  
 حلول كل محلها مجازاً وللحقيقة من حيث هي نحو الرجل خير من المرأة  
 قال السعد وكذا الواقعة في التعاريف واحترز الشارح بقوله للتعريف  
 عن آل الموصولة والزائدة فإن الأولى اذا دخلت على الاسم بقي على تنكيره  
 ولم تؤثر فيه شيئاً فصار في قولك الضارب نكرة كما كان قبل دخولها عليه  
 والثانية تارة تكون في اسم نكرة فلا تؤثر فيه شيئاً أصلاً كما في قولهم ادخلوا  
 الاول فالاول بمعنى أولاً وأولاً أي مترتين وتارة تكون في اسم معرفة من  
 غير أن يكون تعريفية بها كما في المدينة فإنها فيه زائدة وهي معرفة لانها علم  
 على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هنا عرفت أن الالف واللام  
 الزائدة تدخل على الاعلام وأما المعرفة فلا تدخل عليها الا بجمع معرّفان

للتعريف (نحو الرجل) والرجلة  
 (والفلام) والفلامه

على معرف واحد (قوله وما أضيف الى واحد الخ) لكن انما يكون معرفة بثلاثة شروط أن لا يكون المضاف متوغلا في الابهام كمثل وغير وندوشبه وأن لا يكون واقعا وقع نكرة كخاء زيد وحده وأن تكون اضافته معنوية لا لفظية فهو جاء ضارب زيد لأن أوغدا (قوله فهو في درجة ما أضيف اليه الخ) جمع بعضهم المعارف مرتبة في قوله أنا صالح إذا ما التقى ابني ياربجل \* فلأنا إشارة للضمير وصالح إشارة الى ما بعده وهو العلم وإذا إشارة الى ما بعد العلم وهو اسم الإشارة وما إشارة الى ما بعد اسم الإشارة وهو الموصول والقى إشارة الى ما بعد الموصول وهو المحلى بأل وابني إشارة الى آخرها وهو المضاف وهذا كله بعد اسم الجلالة ويليه ضميره وهذا النظم جار على المشهور وقيل إن المحلى بأل والموصول في مرتبة واحدة وهو اختيار ابن مالك وقيل المحلى أعرف من الموصول وهو لابن كيسان وظاهر هذا النظم أن افراد الضمير على حد سواء وكذا العلم وما معه وليس كذلك فإن ضمير المتكلم أعرفها ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الابهام نحو زيد أراسته بخلاف غير السالم من ذلك فإنه دون العلم كالسالم عند ابن مالك فعنده أن العلم أعرف من ضمير الغائب مطلقا وغير السالم فهو جانيه زيد وعمرو فلما كرمته فإنه نظر في فيه ايهام لاحتمال عوده الى الاول والثاني كما في الهمع ونظر الدماميني في هذا التعليل فراجعه واختلف في ضمير الغائب العائد الى النكرة فذهب الجمهور أنه معرفة كسائر الضمائر وقيل نكرة لأنه لا يخص من عاد اليه من بين أمته وفصل آخرون بين العائد على واجب التنكير كالحال والتمييز فيكون نكرة والعائد الى غيره كالفاعل والمفعول فيكون معرفة وأعرف الأعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناس ثم أسماء الاجناس وأعرف أسماء الإشارة ما كان للقريب ثم المتوسط ثم البعيد وأعرف الموصول ما كان محتصا وأعرف المحلى ما كانت الاداة فيه للمضمر ثم العهد في شخص ثم في جنس (قوله فإنه في درجة العلم) قال ابن هشام بدليل قولهم مررت بزيد صاحبك اذ لو كان المضاف الى الضمير في رتبته للزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف اه علوى وعلل الدونشري هذا القول بقوله لئلا ينقض القول بأن الضمير أعرف المعارف

(و) الخامس (ما اضيف الى واحد من هذه الاربعة) المذكورة نقول في المضاف الى المضمر غلامى وغلامها وفي المضاف الى العلم غلام زيد وغلام مكة وفي المضاف الى الاسم المبهم غلام هذا وغلام هذه وفي المضاف الى الاسم الذي فيه الالف واللام غلام الرجل وغلام المرأة وما أضيف الى واحد من هذه الاربعة فهو في درجة ما أضيف اليه الا المضاف الى المضمر فإنه في درجة العلم وانما قدرت المعرفة بالحسنة المطلقة لأن المعارف التي ذكرها بالنسبة الى كونها تنعت وينعت بها أقسام الاول المضمر لا ينعت ولا ينعت به الثاني العلم ينعت ولا ينعت به الثالث والرابع والخامس اسم الإشارة والمعترف بالالف واللام والمعترف بالاضافة تنعت وينعت بها والنكرة لا تنحصر بالعديل بالحد وحدها

اه الهشي على الاشتموني (قوله كل اسم) خرج الفعل والحرف  
 (قوله شائع) خرج المعين فلا يكون نكرة والمراد شيعه باعتبار مدلوله  
 لان اللفظ كرجل لاشيوع فيه لان الانفاظ لاشيوع فيها وانما الشيوع  
 في مدلولاتها (قوله في افراد جنسه) أي ذلك الاسم وانما قد رالشايح  
 لفظ افراد لان نفس الجنس لا يتصور فيه شيوع لانه شيء واحد ولا حصوله  
 في الخارج الا في ضمن افراده على نزاع كبير في محله وأما الحصول الذهني  
 فهو ثابت لسائر الاجناس فلا بد من تقدير هذا المضاف وليس المراد  
 بالجنس ماهو مصطلح اهل الميزان أعني الذاتي المقول على كثيرين مختلفين  
 بالحقيقة في جواب ماهو والاخرج فخورنجي ومغربي ومصري فانها  
 ليست أجناسا منطقية مع أنها تكرات بل المراد به الجنس القوي وهو  
 ما صدق على متعدد في شمل الجنس المصطلح عليه عند أهل الميزان والنوع  
 والصنف فأراد به المفهوم المشترك سواء اختلفت المشتركات فيه بالمهية  
 كـ مفهوم حيوان الواقع على أفراد من الانسان والحمار والفرس  
 أو اتفقت في المهية كـ مفهوم الانسان الواقع على زيد وعمر وسواء كان  
 ذاتيا لافراد كـ كذا كذا أو عارضا كـ مفهوم أبيض الواقع على الثلج والعاج  
 وسواء وجد له في الخارج أكثر من فرد كـ كذا كذا أو لم يوجد كـ الفرد كـ مفهوم  
 شمس وهو الكوكب النهاري الذي ينسخ ظهوره وجود الليل فانه ليس  
 منه في الخارج الا هذا الفرد المعلوم عينا كان كذا كذا ومعنى كـ علم جامدا  
 كان كذا كذا ومشتقا كـ صاحب اه من الهشي على الاشتموني مع زيادة  
 منه على هذا الشرح (قوله الشامله لغيره) أشار بذلك الى ما مر من  
 أن المراد بالجنس ما صدق على متعدد (قوله لا يختص به واحد دون آخر)  
 تفسير لقوله شائع في جنسه فان التعريف تم بدونه والباء فيه داخله على  
 المقصور اذا المراد أن الاسم المذكور ليس مقصورا على واحد دون آخر  
 بل هو كما يطلق على واحد من افراد الجنس يطلق أيضا على كل واحد من  
 باقي الافراد (قوله فانه شائع في جنس الرجال) أي في افراد جنس  
 الرجال كما تقدم (قوله الصادق على كل الخ) أي الذي يحمل جملا  
 صحيحا على كل الخ تقول زيد رجل عمرو رجل بكر رجل وهكذا المراد

(كل اسم شائع في افراد جنسه)  
 الشامله لغيره (لا يختص به  
 واحد) من افراد جنسه  
 (دون آخر) فهو رجل فانه  
 شائع في جنس الرجال الصادق  
 على كل حيوان ذكر ناطق بالغ  
 من بني آدم لا يختص لفظ رجل  
 بواحد من افراد الرجال دون  
 آخر بل هو صادق على كل فرد  
 من افراد جنسه

بالصدق الجمل أي الاخبار به حقيقة عن كل فرد (قوله على سبيل البدل)  
 أي عن الفرد الآخر لامعه (قوله غموض) أي خفاء لاحتياجه الى  
 تقدير مضاف وهو لفظ أفراد وتعميم الافراد حتى تشمل الموجودة  
 والمقدرة ولا رادة الجنس القوي كما تقدم ذلك (قوله وتقريره) أي  
 مقربه وانما احتضنا الى تأويله بمقرب لأن كل خبر وهي بعض ماتضاف اليه  
 وما اسم والاسم هو الملقوب به اه فيشي فلا يكون خبرا عن التقريب  
 باقيا على مصدرية لأن التقريب ~~يكون~~ حينئذ فعلا من الافعال التي  
 للشخص وليس لفظا فلم يتطابق المبتدأ والخبر (قوله صلح) أي لغة لاعتقلا  
 لأن العقل يجوز دخول الالف واللام على كل شيء والمراد صلح بنفسه  
 أو بمرادفه فيشمل ذو معنى صاحب وأسماء الشروط اذا تجردت عن معنى  
 الشرطية ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره في غيره واسماء الاستفهام  
 اذا تجردت عن معنى الاستفهام ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره  
 في غيره وما التعجبية اذا تجردت عن معنى التعجب ووضع موضعها شيء  
 اه فيشي قال قل معترض على التعميم في قوله صلح بحيث يشمل  
 ما صلح بنفسه أو بمرادفه انه يكون انتقالا من غموض الى مثله فلا يكون  
 بتقريرا قال فالوجه أن يراد الدخول بالفعل ولا يضرب جهل المبتدئ  
 لبعضها اه أي لما لم يصلح للدخول عليه بالفعل كذو وأسماء الاستفهام  
 الخ وقولنا بمرادفه يراد عليه ضمير النكرة فهو ضربت رجلا وأكرمته فانه  
 يصلح بمرادفه وهو رجل لدخول أل عليه مع أن الصحيح أنه معرفة أفاده  
 المحشى على الاشعور في عن الدوشري (قوله دخول الالف واللام) أي  
 المعرفة فلا ترد الزائدة فانها تدخل على المعرفة كالعباس والفضل وعلى  
 النكرة فهو ادخلوا الاقل فالأقل وطبت النفس ولذا قال ابن مالك مؤثرا  
 (قوله نحو رجل وفس) أصح الشارح كلام المتن فانه مثل للنكرة  
 بالرجل والفرس مع أنه معرفة فأشار الشارح الى أن المراد رجل من  
 الرجل وفس من الفرس واعلم أنه لا فرق بين النكرة واسم الجنس في اللفظ  
 وأما في المعنى فقليل لا فرق أيضا وقيل وهو التحقيق بينهما فرق بحسب  
 الاعتبار فان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية من حيث هي فهو المعبر

على سبيل البدل وهذا الخدفيه  
 غموض (وتقريره) أي تقرب  
 حد النكرة على المبتدئ  
 (كل ما) أي كل اسم (صلح)  
 يقع اللام وضمها (دخول)  
 الالف واللام عليه (في نصيب  
 الكلام فهو نكرة (نحو) رجل  
 وفس فانها يصلح دخول  
 الالف واللام عليهما فتقول  
 (الرجل والفرس)

عنه باسم الجنس عند الادباء وبالطلق عند كثر الاصوليين وبالكلي عند المنطقيين وان اعتبر دلالة على الفرد المبهم أى غير المعين فهو النكرة وقد تقدم غالب ذلك

\* (باب العطف) \*

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه واصطلاحا ما سياتى وهو قسمان (قوله ومراده عطف التسق) لانه لم يذ كر عطف البيان وهو التابع الموضع لتبوعه ان كان معرفة فهو عمر من أقسم بالله أو يخص عمر أو المخصص له ان كان نكرة فهو طعام من قوله تعالى فدية طعام مسكين الجامد غير المؤول بالمستق الموافق لتبوعه فى أربعة من العشرة السابقة كالتع نخرج بقولنا الموضوع أو المخصص بقية التوابع غير النعت وبقولنا الجامد غير المؤول النعت والقاعدة أن ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا وبالعكس الا فى مسائل نظمها العلامة المرادى فراجعها واضافة عطف الى التسق يعنى المتسوق أى المنظوم من اضافة الموصوف للصفة أو المسمى الى الاسم أى العطف المسمى بالتسق وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة الآتية فالتابع جنس يشمل سائر التوابع وقوله المتوسط بينه وبين متبوعه الى آخره أخرج سائر التوابع حتى عطف البيان فى نحو مرت بغضنقر أى أسد وان توسط بينه وبين متبوعه أى التفسيرية لانها ليست من الحروف الآتية (قوله بحروف) على حذف مضاف أى بأحد حروف الخ (قوله عشرة) وهى قسمان ما يقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولا ولكن قال فى الالفية وأتبع لفظا بحسب بل ولا \* لكن كلم يدوامر ولكن طلا وما يقتضى التشريك لفظا ومعنى أى فى الاعراب والحكم وهو السبعة الباقية الواو والفاء ثم وحتى وأو وأم وما على القول بها لانها مثل أو كما يأتى وفى اقتصاره على العشرة وتلما قيل ان منها الا وليس وأى التفسيرية (قوله عاطفة) أى نظر الى كونها بمعنى أو وهو قول الاكثرين (قوله والتحقق) أى القول المحقق وقوله خلافه أى مخالف لذلك القول فليست عاطفة لان العاطف انما هو الواو التى قبلها الملازمة غالباً وقبل

\* (باب العطف) \*

ومراده عطف التسق وهو العطف بحروف مخصوصة (وحروف العطف عشرة) على القول بأن اما المكسورة الهمزة عاطفة والتحقق خلافه (وهى) أى حروف العطف العشرة (الواو)

دائماً للدخول عليها والعاطف لا يدخل على مثله ولأن وقوعها بعد الواو  
 مسبوقه بمثلها شبهه بوقوع لا بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو  
 فيها ولا هذه غير عاطفة بالاجماع فلم تكن اما كذلك ولا يلزم من كونها بمعنى  
 أو أن تكون عاطفة فإن معنى أن المصدرية معنى ما المصدرية والاولى  
 ناسبة للمضارع دون الثانية فتنبه والحاصل أن الرابع أن أتمافي فهو تزوج  
 اما هذا واما اختصار الجرد التفصيل والعاطف الواو ومقابله انها عاطفة  
 والواو زائدة ( قوله لطلق الجمع ) أي موضوعه لطلق الجمع والمراد  
 أنها موضوعه لاجتماع أمرين أو أمور في حكم واحد من غير تقييد بل  
 أعم من أن تكون مهله وترتيب أو لا على المذهب الصحيح ( قوله والفاء  
 للترتيب ) هو وضع كل شيء في مرتبة والمراد به هنا كون ما بعد الفاء واقعاً  
 بعد ما قبلها في الوجود وهو الترتيب المعنوي كافي قام زيد فعمرو أو في  
 الذكر وهو الترتيب الذي ذكرى وهو أن يكون المذكر كور بعد الفاء كلاماً  
 مرتباً في الذكر على ما قبلها أو أكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل  
 فهو نادى نوح به فقال رب ان ابني من أهلى الآية ( قوله والتعقيب )  
 هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلامهلة لكنه في كل شيء بحسبه  
 فهو جاء زيد فعمرو خطاباً لمن عرف بحسبه ما ولم يعرف التعقيب فيها  
 اذا كان عمرو جاء عقب مجي زيد ولم يكن بينهما مدة أكثر مما يهد بحسبه  
 فيها ونحو دخل مكة فالمدينة اذا لم يكن بينهما الامسافة الطريق ونحو  
 تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بين الزواج والولادة الامدة الحمل ولا يرد قوله  
 تعالى فخلقنا العلقه مضغة لأن فيه حذف الفاء مع ما عطف والتقدير  
 قضت مدة فخلقنا المضغة أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء ~~عنه~~ في قوله  
 \* جرى في الايايب ثم اضطرب \* على ما يأتي ( قوله والتعقيب ) عطفه على  
 الترتيب عطف خاص على عام ولا يقال ما فائدة الجمع بينهما مع استلزام  
 التعقيب للترتيب لانه مشتمل عليه فيستغنى عن الترتيب بالتعقيب وذلك لأن  
 الاول وقع في محله فلا يعترض عليه لما قالوا من أن الاعتراض بالتأخر على  
 المتقدم غير موجه وانما يتوجه الاعتراض بالعكس ( قوله بضم المثلثة )  
 احترازاً من ثم بفتحها فانها ظرف بمعنى هناك وليست عاطفة ( قوله للترتيب )

لطلق الجمع على الصحيح من غير  
 ترتيب فهو جاء زيد وعمرو قبله  
 أو بعده أو معه ( والفاء ) للترتيب  
 والتعقيب فهو جاء زيد فعمرو  
 اذا كان مجي عمرو عقب مجي  
 زيد ( وثم ) بضم المثلثة للترتيب  
 والتراخي فهو جاء زيد ثم عمرو  
 اذا كان مجي عمرو بعد مجي  
 زيد بجملة

أى ترتيب وقوع الفعل على ماضٍ والتراخي بمعنى المهلة وهو كون الزمن  
الذى بين الفعلين زائداً على ما لا بد منه بينهما أخذاً لمزولاً لا يتجىء ثم  
للسببية لانه لا تراخي في المسبب عن السبب التام بخلاف الفاء فتقول  
أملتة فقال وأتمه فقام ولا تقول أملتة ثم مال ولا أتمه ثم قام وقد تاقى بمعنى  
الواو فهو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجاً بهادليل وخلق منها  
زوجها وبمعنى الفاء كقوله

كهز الرديني تهمت العجاج \* جرى في الاناييب ثم اضطرب

فان الاضطراب يعقب الهز أى كهز الريح الرديني نسبة الى ردينة بالتصغير  
امرأة كانت تقوم الراح مع زوجها واسمه سمهر والاناييب جمع أنوبة  
القصب وهي العقول واعترض كون ثم للترتيب بقوله تعالى ولقد خلقناكم  
ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فان الامر بالسجود وقع  
من الله تعالى قبل خلقنا وتصويرنا فأين الترتيب وأجيب بأن الترتيب  
في التقدير فان الله تعالى قد خلق بني آدم وتصويرهم في الازل والامر  
بسجود الملائكة لا دم متأخر عنهما (قوله بعد الطلب) أى اذا عطف  
بأوفى الطلب كانت اما للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو تزوج  
هنداً أو أختها اذا لا يجوز الجمع بين الاختين واما للإباحة ان جاز الجمع بين  
المتعاطفين نحو اقرأ على الحسن أو ابن سيرين وجالس العباد أو الزهاد  
والمراد بها ما يعم الاباحة اللغوية والشرعية خلافاً لمن خصها باللغوية كما  
نقله الفاكهي عن الشمني ومن علامات الاباحة صحة وقوع الواو موقع  
أو بلا اختلاف معنى وقال بعضهم ان هناك اختلاف معنى فاذا عطف  
بأوجازت مجازاً ومجازاً أحدهما واذا عطف بالواو تعين مجازاً مستحماً  
معاً والمراد بالطلب في كلام الشارح ما يشمل الامر والنهاي بصيغة الفعل  
وغيرها كالتمنى والعرض ويعلم التخيير والاباحة بحسب القرينة نعم في  
الاستفهام نحو أعندك زيد أو عمر ولا يظهر فيها شئ من ذلك وقول بعضهم  
انها بعد النهي ترك الجميع كافى ولا تطع منهم اثماً وكقوله هو استعمال  
طارى على أصل اللغة (قوله أو اللاجام) بالباء الموحدة أى نعمة المتكلم  
على المخاطب مع علم المتكلم بالحال أى اخفاء المتكلم على السامع مراده

(أو) للتخيير والاباحة بعد  
الطلب نحو تزوج هنداً أو  
أختها وجالس العباد والزهاد  
أو اللاجام أو الشك بعد الخبر



ريعبر عنه بالتشكيك وقوله أو الشك هو تردد المتكلم فالشك فيه خفاء  
 المراد عن المتكلم بخلاف الإبهام وقوله بعد الخبر أى الكلام الخبرى  
 الذى يحتمل التصديق والتكذيب (قوله فهو وأنا أو أياكم على هدى أو  
 فى ضلال مبين) قال الامامينى الشاهد فى أو الاولى والثانية والمعنى وان  
 أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه  
 فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله  
 وعبدته فهو على هدى وأن من عبد غيره من جهاد أو غيره فهو فى ضلال مبين  
 اهـ ومثال الشك نحو قولك قام زيد أو عمرو إذا لم تعلم أيهما قام وما ذكره  
 الشارح (قوله وأم لطلب التعيين) وهى المعادلة لهزمة الاستفهام التى  
 يطلب بها وجه مزة الاستفهام قبلها التعيين وتقع حينئذ بين مفردين فقط  
 نحو قولك لذكر عندك زيد أم عمرو الخ ما ذكره (قوله تعينه) أى تعيين  
 ذلك الاحد المجهول ولهذا يكون الجواب بالتعيين فيقال زيد أو يقال عمرو  
 ولا يجاب بنعم ولا بلا إذ لا فائدة فيه وما ذكره الشارح أحد قسمي أم المتصلة  
 والثانية الواقعة بعد هزمة التسوية ونحوها كما أدري وما أبالى وليت  
 شعري وهى الداخلة على جملة فى تأويل مصدر ولا يستحق ما بعدها جوابا  
 لأن الكلام معها خبر والكثير وقوع هذه بين جملتين فعليتين كقوله تعالى  
 سواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم أى الانذار وعدمه سواء عليهم جملة  
 أنذرتهم أم لم تنذرهم فى تأويل مصدر وان لم يكن هناك سابق مرفوع ذلك  
 المصدر على انه مبتدأ مؤخر وسواء خبر مقدم وهو مصدر يستوى فى  
 الاخبار به المفرد وغيره وسميت أم فى هذين القسمين متصلة لانها لا يستغنى  
 بما قبلها عما بعدها بالعكس وتقول فيها عند الاعراب فى القسم الاول  
 أم حرف تعيين وعطف وفى القسم الثانى أم حرف تسوية وعطف وأما أم  
 المنفصلة وتسمى المنقطعة وهى الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة  
 فتختص بالجل وعطفها للمفرد قليل بل قبل انها لا تكون عاطفة أصلا  
 لا مفردا ولا جملة ولذا لم يشتر الشارح لها وتقدير بل وعلاهما أن لا تسبق  
 بشئ من الهمزتين ونشرك حيث ذكر فى اللفظ فقط كبل ولا يفارقهما معنى  
 الاضراب قال ابن مالك

فهو وأنا أو أياكم على هدى أو فى  
 ضلال مبين ونحو لبتنا يوم أو  
 بعض يوم (وأم) لطلب التعيين  
 فهو عندك زيد أم عمرو إذا  
 كنت عالما بأن أحدهما عند  
 المخاطب ولكنك لا تعرف عينه  
 وطلبت منه تعينه

وأمر بها اعطف انزهمز التسوية \* أو همزة عن لفظ أى مغنيه  
ثم قال

وبانقطاع وبعنى بل وقت \* ان تلك مما قيدت به خلت

منالها قوله تعالى أم هل تستوى الظلمات والنور أى بل هل تستوى الخ  
(قوله فى معناها) الاضافة للجنس أى معانيها فتكون للتخير بعد الطلب  
وقد مثل له الشارح أى أن الامام مخير فى الاسير الكامل بين أن يطلقه بلا  
شئ أو يأخذ منه فداء وتكون للإباحة بعد الطلب أيضا نحو تعلم اما نفخوا  
واما نفخوا وتكون للتشكيك بهدا الخبر نفخوا ناوانت اما على هدى واما على  
ضلال وتكون للشك فنحورأت اما سورة كذا واما سورة كذا (قوله  
وقس الباقى) أى من معانى أو وقد تقدمت قريبا (قوله وبل) وللعطف  
بها شرطان الاول افراد معطوفها فان وقعت فى الجمل فهى حرف ابتداء  
لا عاطفة خلافا لابن مالك وحينئذ تكون للاضراب الابطالى فنحور قالوا  
اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباده كرمون أى بل هم عباده وللأضراب  
الاتقالى فنحوقد أفلح من تركى وذكر الخ والشرط الثانى أن تسبق  
بإيجاب أو أمر أو نهى أو نفي لاستفهام فلا يقال أضربت زيد بل عمر اثم ان  
سبقت بالإيجاب فنحوقام زيد بل عمرو أو الامر فنحواضرب زيد بل عمرا  
دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله فى حكم المسكوت عنه بحيث  
يحمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلى نقله أى الحكم للثانى فكان المتكلم قال  
أحكم على الثانى ولا أنعرض للاول وان سبقت بالنفى فنحوما قام زيد بل  
عمرو والنهى فنحولا تضرب زيد بل عمرا كان الاول باقيا على حكمه وحكم  
بضد حكمه للثانى (قوله ولا) وللعطف بها شروط أربعة افراد معطوفها  
وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقا فنحوجاهنى زيد لا عمرو واضرب زيد لا عمرا  
أو بسدء على الرابع خلافا لابن سعدان نحو يا ابن أخى لا ابن عمى وأن  
لا تجتمع مع عاطف آخر فلا تقول جاهنى زيد ولا عمرو وأن لا يصدق أحد  
متعاطفيا على الآخر فلا يجوز جاهنى رجلا لازيد ويجوز جاهنى رجلا  
لا امرأة قال الزجاجى وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض  
فلا يجوز جاهنى زيد لا عمرو ويرد ذلك عن العرب وأشار الشارح الى

(واما) المسكوتة الهمزة  
المسبوقة بمثلها مثل أو فى معناها  
فحوشدوا الوفاق فاما ما بعد  
واما فداء وقس الباقى (وبل)  
للأضراب نحو اضرب زيدا بل  
عمرا (ولا)

رده بالمشال (قوله للنبي) أي نفي الحكم عما بعدها وإثباته لما قبلها (قوله ولكن يسكون النون) احترازاً من لكن بتشديد هاء مفتوحة فأنها تقدمت في النواسخ والتي هنا تفرز حكم ما قبلها وتثبت ضده لما بعدها ويعطف بها ثلاثة شروط أفراد معطوفها وأن فسق بني أونهاجي وأن لا تقترب بالواو نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيد لكن عمراً فإن دخلت على جملة أو سبقت بإيجاب أو اقترنت بالواو كانت حرف ابتداء واستدراك فالأول كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوا دره \* لكن وقائعه في الحرب تنظر  
والثاني نحو ما قام زيد لكن عمرو ولم يقم والثالث كقوله تعالى ولكن رسول الله  
أي ولا يمكن كان رسول الله فليس المنصوب معطوفاً بالواو لأن متعاطي  
الواو المقربين لا يختلفان بالإيجاب والسلب (قوله وحتى) هي كالواو  
لا تصيد الترتيب خلافاً لمن زعم ذلك كالزنجشري وشروط العطف بها أربعة  
أن يكون المعطوف بها بعضاً من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في التسهيل  
فالأول نحو أكلت السمكة حتى رأسها والثاني نحو أعجبتني الجارية حتى  
حديثها ولا يجوز حتى ولدها ولا يرد على هذا الشرط قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله \* والزاد حتى نعله ألقاها  
حيث عطف بحق نعله مع أنه ليس جزءاً مما قبله وهو الصحيفة والزاد ولا  
كأنجزه منها لأنه على تأويل ألقى ما يشقله ولا شك أن النعل جزء مما يشقل  
وأن يكون غاية في الشرف أو عديمه نحو مات الناس حتى الأنبياء وقدم  
الجهاج حتى المشاة وقد اجتمع في قوله

قهرنا كمو حتى الكاة فأنتمو \* تهاوتنا حتى بيننا الأصاغرا  
وأن يكون ظاهر الأمر كما هو شرط في مجرورها أن جرت فلا يجوز قام  
الناس حتى أنا وأن يكون مفرد الأجله وهذا يؤخذ من الأول لأنه لا يتأتى  
أن يكون ما بعدها بعضاً مما قبلها أو كالبعض إذا كان مفرداً فإن كان  
جملة كانت ابتداءية نحو حتى ما دجلة أشكل كما يأتي (قوله في بعض  
المواضع) أشار به المصنف إلى أن العطف بها قليل وهذا هو وجه تخصيصه  
حتى بهذا القيد مع أن غيرهما من أحرف العطف إنما يعطف في بعض المواضع

لنفي نحو جله زيد لا عمرو (ولكن)  
يسكون النون للاستدراك نحو  
لا تضرب زيد لكن عمراً (وحتى)  
في بعض المواضع يسكون  
عاطفة

لأن كل واحد منها لمعلن غير العطف على أنه يحتمل عود ذلك القيد لجميع  
الحروف لخصوص حتى (قوله لتدريج) هو انقضاء الشيء شيئاً فشيئاً  
فهو ملزوم للغاية التي هي آخر مقعظها عليه من عطف البعض المقصود على  
الكل قل والتدريج فيها ذهي لا خارجي فاذا قلت مات كل أبلى  
حتى آدم فمات آدم متأخر في الذهن متقدم في الوجود واذا قلت مات  
الناس حتى الانبياء فمات الانبياء متأخر في الذهن باعتبار أنه غاية في  
الشرف وان وقع في الوجود في أثناء موت الناس (قوله تكون ابتداءية)  
بمعنى انها تدخل على جملة لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب وان  
وجب التعلق من حيث المعنى وذلك اذا فقدت شرطاً مما مر ودخلت على  
الجل حقيقة فيقع بعدها المبتدأ والخبر نحو قول جرير

فما زالت القتلى تمج دماها \* بدجلة حتى ما بدجلة أشكل

فحتى حرف ابتداء وما مبتدأ ودجلة بكسر الدال وفتحها مضاف اليه  
وأشكل خبر ودجلة المبتدأ وخبره مستأنفة عند الجمهور ودجلة نهر ببغداد  
والأشكل البض الذي يحاط به حجرة وتقع بعدها الجملة الماضية نحو  
حتى عضوا وقالوا والجملة المضارعية نحو حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة  
نافع (قوله تكون جارة) أي اذا فقدت الشروط وكان ما بعدها مفرداً ولو  
تأويلاً كالصدام المسبول وتكون بمعنى الى تارة نحو حتى يرجع الينا  
موسى وتارة بمعنى كي التعليلية نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة بمعنى  
الإكفولة

ليس العطاء من الفضول سماحة \* حتى تجود وما لديك قليل

وعليه فهو استثناء منقطع اه عبد المعطى مع زيادة (قوله وربما  
تعاقبت) أي صح ارادة أي واحد منها اه قل وربما للتقليل (قوله  
حتى حرف ابتداء) أي والرأس مبتدأ والخبر محذوف أي ما كول (قوله  
وان نصبته) أي الرأس وفي نسخة نصبته أي هذه الكلمة وهي رأس (قوله  
حرف عطف) أي بمنزلة الواو (قوله حرف جر) أي بمعنى الى والغاية  
داخلة فيكون الرأس ما كولا على كل حال بخلاف مجرور الى فانه خارج على  
الصحيح نحو فاتموا الصيام الى الليل (قوله مع اختلاف معانيها) أي

ومعناها لتدريج والغاية فهو  
مات الناس حتى الانبياء وفي  
بعض المواضع تكون ابتداءية  
نحو حتى ما بدجلة أشكل وفي  
بعض المواضع تكون جارة نحو  
قوله تعالى حتى مطلع الفجر  
فكصل أن حتى ثلاثة أوجه  
مختلفة وربما تعاقبت هذه  
الأوجه على شيء واحد في بعض  
المواضع بحسب الارادة كما اذا  
قلت أكلت السمكة حتى رأسها  
فان رفعت الرأس فحتى حرف  
ابتداء وان نصبته فحتى حرف  
عطف وان جرته فحتى حرف جر  
وهذه الحروف العشرة مع  
اختلاف معانيها تشر لنا ما بعدها  
لما قبلها

في اعرابه (فان عطف) أنت (بما على مرفوع رفعت) المعطوف (أو على منصوب نصبت) المعطوف (أوطى  
مخفوض خففت) المعطوف (أو على ١٤٢ مجزوم جرمت) المعطوف (تقول) في عطف الاسم على الاسم

في الرفع (جاه زيد وعمرو) في  
النصب (رأيت زيدا وعمرا) في  
الخفض (مررت بزيد وعمرو  
(و) تقول في عطف الفعل على  
الفعل في الرفع يقوم ويقعد زيد  
وفي النصب لن يقوم ويقعد زيد  
وفي الجزم (لم يقوم ويقعد زيد)  
وقس سائر حروف العطف على  
هذا وفهم من اطلاقه أنه يجوز  
عطف الظاهر على الظاهر والمضمر  
على المضمر والظاهر على المضمر  
وعكسه والنكرة على النكرة  
والمعرفة على المعرفة والمعرفة  
على النكرة وعكسه والمفرد  
والمثنى والمجموع والمذكر  
والمؤنث بعضها على بعض تطابعا  
وتخالفا

### \* (باب التوكيد) \*

يقربأ بالواو وبالهمزة وبالألف  
(التوكيد) بمعنى المؤكد بكسر  
الكاف (تابع للمؤكد) بفتح  
الكاف (في رفعه) ان كان  
مرفوعا فهو جاءه زيد نفسه وجاء  
القوم كلهم (و) في (نصبه) ان  
كان منصوبا فهو رأيت زيدا  
نفسه ورأيت القوم كلهم (و) في  
(خفزه) ان كان مخفوضا فهو

مررت بزيد نفسه وبالقوم كلهم (و) في (تعريفه) ان كان معرفة كما تقدم من الامثلة فان زيدا وهو  
والقوم معرفتان الا قبل بالعلمية والثاني بالألف واللام

في الجملة فلا ينافي ما مر من اتحاد معنى اما أو (قوله في اعرابه) نوطنة  
لقوله بعد فان عطف الخ وأما في المعنى فان كان غير بل ولا ولكن شرت في  
المعنى أيضا وان كان واحدا من هذه الثلاثة شرت في اللفظ فقط وقد تقدم  
ذلك (قوله أنت) دفع الشارح به توهم كون التاء ساكنة للتانيث عائدة  
على الحروف المذكورة وهو صحيح أيضا لكن يمنع منه الظرف بقوله بها اه  
ق ل (قوله بها) أي بأحدها (قوله على مرفوع) أي من الاسماء  
والافعال أي لفظا أو تقديرا أو محلا وكذا ما بعده اوكلامه لا يشمل العطف  
على ما لا محل له مع صحته اه عبد المعطى أقول أشار المحشى الى الجواب  
بقوله قوله في اعرابه أي ان كان له اعراب اه (قوله في عطف الاسم على  
الاسم) قدر الشارح ذلك مراعاة لامثلة المتن (قوله والمضمر على المضمر)  
فحوضرتك واياه وقوله والظاهر على المضمر فحوضرتك وزيدا وقوله  
وعكسه فحوضرتك زيدا وابالانعم العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير  
فاصل ضعيف قال ابن مالك في الخلاصة

وان على ضمير رفع متصل \* عطف فافصل بالضمير المنفصل الخ  
والعطف على الضمير المجزوم ويبدون اعادة الجار ممنوع عند الجمهور وخالفهم  
ابن مالك قال في الخلاصة

وعود خافض لذي عطف على \* ضمير خفوض لازما قد جعلنا  
وليس عندي لازما الخ (قوله تطابعا وتخالفا) منصوبان على التمييز أي  
من جهة المطابقة كأن تعطف المفرد على المفرد كما تقدم والمثنى على المثنى  
كجاء الزيدان والهندان والجمع على الجمع كجاء الصالحون والطالحون ومن  
جهة المخالفة كأن تعطف المفرد على المثنى كجاء الزيدان والرجل وعكسه  
كجاء الرجل والزيدان والمفرد على الجمع فحجوا الزيدون وعمرو وعكسه  
كجاء عمرو والزيدون

### \* (باب التوكيد) \*

(قوله يقربأ بالواو الخ) ففيه ثلاث لغات أفصحها لغة الواو لحي القرآن بها  
وهو بها من وكد وبالهمز من اكد وأما بالألف في الثالثة فبدل من الهمزة

وهو (تعريفه) ان كان معرفة كما تقدم من الامثلة فان زيدا وهو  
والقوم معرفتان الا قبل بالعلمية والثاني بالألف واللام

وهو لغة التقوية والتشديد واصطلاحاً تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع  
 المخصوص وليس هذا المعنى مراداً هنا بل المراد نفس التابع المخصوص من  
 اطلاق المصدر على اسم الفاعل ولذا قال السارح بمعنى المؤكد بكسر  
 الكاف وهو في الاصطلاح قسمان لفظي وهو اعادة الأول بلفظه نحو جاء  
 زيد زيداً وبجاءه فهو قوله \* وأنت بالخبر حقيق قن \* وهو يكون في الكلام  
 الثلاث في الاسم كما مر والفعل نحو قام قام زيد والحرف نحو نعم نعم ومعنوي  
 وهو تابع يقصده رفع احتمال ارادة غير الظاهر ويختص بالاسماء المعارف  
 على الراجح ومقابلته انه يكون في النكرات كما يأتي (قوله ونفسه وكلهم  
 معرفتان بالاضافة الى الضمير) أي الملقوظ به فيما ذكره والمقدّر في الجمع  
 وتوابعه فيما سيأتي وقيل ان ألفاظه صارت كأعلام الاجناس لان كلا  
 منها علم على معنى الاحاطة فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة الى الضمير لانه انما  
 يعترف المنكر اه من عبد المعطى مع زيادة من الهشبي (قوله فلا تتبع  
 النكرات كما عليه البصريون) وشد على مذهبهم قول عائشة رضي الله  
 عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً كله الارضان وقول  
 الشاعر \* يالت عدة حول كله رجب \* فذهب البصريين المنع مطلقاً  
 سواء كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير محدودة  
 كوقت وجين وزمن ومذهب الكوفيين الجواز مطلقاً واختار ابن مالك  
 جواز تركيد النكرة اذا كانت محدودة لحصول الفائدة فهو صحت شهرها  
 كله ومثله يوماً وسنة لا غيرها كساعة وزمان اه عبد المعطى ببعض تغيير  
 (قوله أي التوكيد المعنوي) أما اللفظي فلا يختص بألفاظ معلومة كما مر  
 (قوله وهي النفس والعين) أي مع ضمير يطابق مؤكدهما فتقول جاء زيد  
 نفسه وجاءت هذين نفسيهما وجاء عمر وعينه وجاءت دعد عينها ويجوز الجمع  
 بينهما فتقول جاء زيد نفسه وعينه وجاءت دعد عينها وانما هما فردا  
 أفردتهما لا غير وان تعابجا جمعتهما لا غير فتقول جاء الزيدون أنفسهم  
 أعينهم وان تعابداً شئنا جاز فيهما ثلاثة أوجه الافراد على أن المراد الجنس  
 وهو أضعفها فتقول جاء الزيدان نفسيهما أعينهما والتثنية على الاصل  
 فتقول جاء الزيدان نفسيهما أعينهما وهو ضعيف كراهة تكرار التثنية

ونفسه وكلهم معرفتان بالاضافة  
 الى الضمير ولم يقل وتكيد كما قال  
 في النعت لان ألفاظ التوكيد  
 كلها معارف فلا تتبع النكرات  
 كما عليه البصريون (ويكون)  
 أي التوكيد المعنوي (بالفاظ  
 معلومة) عند العرب لا يعدل  
 عنها الى غيرها (و) تلك الالفاظ  
 المعلومة (هي النفس) بسكون  
 الفاء أي الذات (والعين) المعبر  
 بها عن الذات مجازاً

والجمع على أفعل على أن المراد به ما فوق الواحد وهو أربعمائة قول جاء  
 الزيدان أنفسهما أعينهما على حد قوله تعالى فقد صغت قلوبكما هـ محشى  
 بزيادة (قوله من التعبير بالبعض) على حذف مضاف أى باسم البعض  
 وهو العين التى هى حقيقة فى الجارحة المخصوصة وقوله عن الكل على  
 حذف مضاف أى عن اسم الكل وهو الذات التى هى اسم لمجموع  
 الاجزاء التى من جملتها العين (قوله لرفع الجاز) أى لرفع قوته كما يأتى أى  
 الجاز بحذف المضاف أو الجاز لغوى باستعمال اللفظ فى غير ما وضع له  
 أو الجاز العقلى بالاسناد الى غير ما هو له احتمالات ثلاثة كذا فى المحشى  
 أقول وكلام الشارح لا يأتى هـ هذه الاحتمالات فقوله جاء زيد يحتمل انه على  
 حذف مضاف أى كناية مثلاً فيكون الجاز بالحذف ويحتمل أنك استعملت  
 زيدا فى كناية مثلاً لعلاقة فيكون الجاز لغوى ويحتمل أنك أسندت الجى لمزيد  
 لكونه سبباً فى محي كناية مثلاً والواقع أن الجائ كناية فيكون عقلاً فاذا  
 قلت بعده نفسه أو عينه رفعت قوة أحده هذه الاحتمالات (قوله أو وثقه)  
 بسكون القاف واحد الاثقال أى الاحمال (قوله ارتفع الجاز) أى قوته  
 وثبت الحقيقة أى قوتها فالتوكيد يضعف الجاز على الاقرب ولم يرتفع  
 بالكلية لأنك اذا قلت جاء زيد نفسه عنه احتمل أن يكون نفسه عنه  
 توكيد للمضاف المقدر وقيل يرتفع بالكلية وهو ظاهر كلام الشارح  
 ويؤيد الاول الجمع بين التوكيدين فأكثر لأنه اذا ارتفع الجاز بالكلية  
 بالتوكيد الاول لا حاجة الى غيره هـ من المحشى بزيادة (قوله وأجمع)  
 أى فى المذكر وجمعه أجمعون أما فى المؤنث فجمعاء وجمعه جمع (قوله  
 والشمول) عطف تفسير أى يؤكدهما الاثبات العموم ونفى ارادة  
 الخصوص فلا يؤكدهما الا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه  
 ويتفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية أو يتفصل بعضها عن  
 بعض حكماً أى لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر فاما الانفصال الحقيقى  
 فكما لقوم فانه عبارة عن اشخاص مجموعة يصح افتراق بعضها وهو كل  
 واحد من تلك الاشخاص عن البعض الآخر بحسب الرؤية وأما الانفصال  
 الحكمى فهو ما يصح أن يكون الحكم ثاباً لبعض أجزائه دون بعض

من التعبير بالبعض عن الكل  
 ويؤكد بهما الرفع الجاز عن  
 الذات فاذا قلت جاء زيد أحفل  
 أن تكون أردت كناية أو رسوله  
 أو وثقه فاذا قلت جاء زيد نفسه  
 أو عينه ارتفع الجاز وثبت  
 الحقيقة (وكل وأجمع) يؤكد  
 بهما للاحاطة والشمول فاذا  
 قلت جاء القوم احتمل أن الجائ  
 بعضهم وأنك عبرت بالكل عن  
 البعض



بحسب ذلك الحكم كالعبد في حقوقك اشترت العبد كله فان اجراء العبد  
وهي النصف ونحوه وان لم ينقل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية  
يصح انقص العبد بحسب الشراء لجواز ان يشتري نصف العبد دون نصفه  
الآخر وأما ليس له جزء ينقل عنه لاحقية ولا حكم فلا يجوز تركه  
بكل وأجمع فاذا قلت جاز يدا منع عرفاً أن يجيء بعض زيد دون بعضه  
الآخر فلا حاجة الى التوكيد بهما والخاصة لانه يؤكذب كل ومثلها عامة  
بشرطين أن يكون المؤكد بهما غير مثني وهو المفرد بشرط التجزى حقيقة  
أو حكماً والجمع وأن يتصل بهما ضمير عائدي على المؤكد وأما الجمع فأنما يؤكد  
بهما غالباً بعد كل فلهذا استغنت عن الضمير تقول اشترت العبد كله أجمع  
والامة كلها جمعاً والعبد كلهم أجمعين والامة كلهم جمع ويجوز تركه  
الجمع بها وان لم يتقدمها كل قال تعالى لا غوينهم أجمعين واعلم أن أجمع  
وجمعاً لا يثنان لانهم استغنوا بكل وكذا عن تثنيت ما فيؤكد المثني بكلا في  
المذكر وكذا في المؤنث نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلاهما ورأيت  
الزيدين كليهما والمرأتين كليهما ومررت بالزيدين كليهما والمرأتين كليهما  
وأنما يؤكد بهما بأربع شروط أن يكون المؤكد بهما ماد الاعلى اثنين وأن يصح  
حلول الواحد محلها فلا تقول اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصاص  
لا يكون الا من اثنين وأن يكون ما أسند اليهما غير محتاف المعنى فلا يجوز  
ما ت زيد وعاش عمرو وكلاهما وأن يتصل بهما ضمير عائدي على المؤكد بهما  
(قوله التنصيص) أي بحسب الظاهر ولذلك قال من لا يرتفع المجاز  
الا بجمع الالفاظ اه عبد المعطى (قوله وقد يحتاج المقام) أي مقام  
الاخبار وقوله الى زيادة التوكيد أي بحسب الزيادة في التوهم لاجل  
أن يرتفع ذلك التوهم (قوله لا تتقدم عليه) بل تكون متأخرة عنه لما  
عرفت من أنها توابع له ولا يؤكدها استقلالاً ولا وشذوقه

بالتثنية كنت صبياً مرصعاً \* تحملني الالقاء حولاً لاكتما

إذا بكيت قبلتني اربعا \* اذا ظلت الدهر أبكي اجمعا

اه وفيه شذوذان آخران توكيد النكرة والفصل بين المؤكد وهو الدهر  
والمؤكد وهو أجمع بأجنبي وهو أبكي (قوله اكنع) أي في المذكر

فاذا أردت التنصيص على مجيء  
الجميع قلت جاء القوم كلهم  
أجمعون وقد يحتاج المقام الى  
زيادة التوكيد فيؤكد بالانط  
آخر معلومة وتسمى تلك الانط  
توابع اجمع (وتوابع أجمع)  
لا تتقدم عليه (وهي) أي توابع  
اجمع (أكنع)

وجعه اكتبون وكتعاء في المؤنث وجمعه كع وكذا ما بعده (قوله  
من تكتب الجلد) فيه أن هذا رايي ولا يصاغ منه أفعل التفضيل وأنه  
لا يشتق من الفعل قل ويجاب عن الثاني بأنه على حذف مضاف  
أي من مصدر تكتب الخ فتأمل (قوله من البع) بسكون التاء  
وقوله وهو طول العنق أي لأن الدابة إذا طال عنقها جالت في المرعى وضمت  
ما حولها وجمعه نفسه دلالة أيضا على اجتماع أجزاء المؤنث كدنيشي  
فتأمل (قوله مررت بالقوم أجمعين الخ) تقديمه أجمع على أبصع بمجرأة  
لكلام المصنف والاصح أن أبصع مقدم عليه فأخرها أجمع وما ذكره في جمع  
المذكر وتقول في جمع المؤنث جاءت الهندات جمع كع بصع سبع بلا تنوين  
في الجميع لأنها ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل عن جمعاءات الخ  
على الاصح وتقول في المفرد المؤنث إذا كان يؤكذبك بان كان ذا أجزاء  
جاءت القبيلة جمعاء كعاء بصعاء تنوين لالف التأنيث المدودة  
وتقول في المذكر إذا كان كذلك جاء الجيش أجمع اكتبك أبصع أبصع بلا  
تنوين العلمية أو الوصفية ووزن الفعل قال بعضهم ولا يجوز عطف بعض  
هذه الالفاظ على بعض ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب وشد قول بعضهم  
أجمع أبصع وأشد منه قول آخر جمع سبع اه واختار ابن مالك وهشام  
جواز الابتداء بما شئت من هذه الالفاظ الثلاثة (قوله بشرط تقدم  
النفس الخ) لأن النفس الماهية والذات حقيقة والعين لها مجازا  
والحقيقة مقدمة على المجاز وقد ما على كل لأنها للاحاطة والاحاطة وصف  
لنفس ومعنى قائم بها والنفس تقدم على وصفها وتقدم كل على أجمع لأن  
كلا جامد وقد يقع مبتدأ وأجمع مشتق ولا يكون الا نو كيدا والجامد  
المتصرف مقدم على المشتق الذي لا يتصرف وتقدم أجمع على توابعه لانه  
أقوى في النص على الجمعية من توابعه وتقدم أكتب لكونه أظهر فيها من  
أبصع وهو أظهر فيها من أجمع

\*(باب البدل)\*

هو لغة العوض من الشيء وليس مراداه نيل المراد المبدل فهو مصدر بمعنى  
اسم المفعول واصطلاحا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين

منبوعه

قوله ولا يصاغ منه أهل تفضيل  
فيه أن اكتب وما بعده ليس من  
أفعل التفضيل فتأمل اه مصححه

مأخوذ من تكتب الجلد إذا اجتمع  
(وأبصع) مأخوذ من البصع وهو  
طول العنق (وأبصع) بالصاد  
المهملة مأخوذ من البصع وهو  
العرق المجتمع والاصل افراد  
النفس عن العين وكل عن أجمع  
وأجمع عن توابعه (تقول) في  
افراد النفس عن العين في الرفع  
(قام زيد نفسه و) في افراد كل  
عن أجمع في النصب (رأيت القوم  
كلهم و) في افراد أجمع عن توابعه  
في الخفض (مررت بالقوم)  
أجمعين وتقول في اجتماع  
النفس والعين جاء زيد نفسه  
عينه وفي اجتماع كل وأجمع  
رأيت القوم كلهم أجمعين  
وفي اجتماع أجمع وتوابعه مررت  
بالقوم أجمعين اكتبني ابتعني  
أبصعني لكن بشرط تقدم النفس  
على العين وكل على أجمع وأجمع  
على توابعه

\*(باب البدل)\*

متبوعه فالتابع جنس دخل فيه سائر التوابع والمقصود بالحكم فصل  
أخرج عطف البيان والنعت والتوكيد لانها مكملات للمقصود وليست  
مقصودا وبلا واسطة فصل آخر أخرج عطف النسق (قوله تابع  
للمبدل منه في رفعه الخ) أي يتبع ما قبله في رفعه ونصبه مطلقا أي سواء  
كان اسما أو فعلا وخفضه ان كان اسما وجرمه ان كان فعلا وقوله تبعه في  
جميع اعرابه الخ أي ان كان له اعراب لفظا ومحلا وتقديرا وهذا حيث لم  
يقطع فان قطع فيقال حيث تبدل مقطوع اهـ من عبد المعطى (قوله على  
المشهور) مقابلة انها خمسة بزيادة بدل الكل من البعض كقوله  
كأنى غداة الين يوم قهملوا \* لدى سمرات الحى ناقف حنظل  
ونفاه الجمهور وتاولوا البيت بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل اهـ  
سم (قوله بدل الشيء من الشيء) وضابطه أن يكون المراد بالثاني ما أريد  
بالأول وان تعابير مفهوماها ما تفوجاه زيد أخول فان المراد بالآخر هو زيد  
وان كان بين الآخر وزيد عموم وخصوص مطلق فهو ماها متغايران  
(قوله أي بدل شيء من شيء) انما فسر الشيء بذلك دفعا للاعتراض على المتن  
بأن قوله بدل الشيء من الشيء صادق بالانواع الاربعة فان بدل البعض من  
الكل يصدق عليه انه بدل الشيء من الشيء وكذا بدل الاشتغال الخ ففسر  
الشارح ذلك بأن المراد بالشيء فيه الشيء المساوي (قوله بدل الاشتغال)  
وضابطه أن يكون بين الأول والثاني ارتباط وتعلق بغير الكلمة والجزئية  
سواء كان الأول مستقلا على الثاني اشتغال الطرف على المظروف فهو  
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه أو الثاني مستقلا على الأول نحو سلب  
زيد ثوبه أو لا اشتغال أصلا نحو نفعتي زيد علمه فخرج بقولنا أن يكون  
بين الال والثاني ارتباط بدل القلط بأقسامه وبقولنا بغير الكلمة والجزئية  
بدل الكل وبدل البعض وعرفه الشارح بقوله وهو أن يشتمل الخ (قوله  
أن يشتمل المبدل منه) أي معناه وقوله بطريق الاجمال أي بطريق هي  
الاجمال من حيث كونه دالاهله ومتقاضيه بوجه ما بحيث نبي النفس  
عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكر البدل منتظرة له فيجئ مينا ومفصلا  
لما أجل أولا وحاصل المراد دلالة أول الكلام بالاجمال على آخره (قوله

البديل تابع للمبدل منه في رفعه  
ونصبه وخفضه وجرمه وهذا  
معلوم من قوله (إذا أبدل اسم  
من اسم أو فعل من فعل تبعه في  
جميع اعرابه) من رفع ونصب  
وخفض وجرم (وهو) أي بدل  
الاسم من الاسم والفعل من  
الفعل (على أربعة أقسام) على  
المشهور الأول (بدل الشيء من  
الشيء) أي بدل شيء من شيء وهو  
مساو له في المعنى (و) الثاني  
(بدل البعض من الكل) أي بدل  
الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء  
أوكثرا أو مساويا للجزء الآخر  
(و) الثالث (بدل الاشتغال)  
وهو أن يشتمل المبدل منه على  
البديل اشتغالا بطريق الاجمال

لا كاشتغال الطرف على المطروف (و) الرابع (بدل الغلط) أي بدل من اللفظ الذي ذكر غلطاً لأن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم كذا حذرته في التوضيح فمثال بدل الشيء من الشيء في الاسم (نحو قولك جاء زيد أخوك) واعرابه جاء فعل ماض وزيد فاعل وأخوك بدل من زيد بدل شيء من شيء ويسمى بدل كل من كل ويسمى ابن مالك بالبدل المطابق (و) مثال بدل البعض ١٤٨ من الكل (أكلت الرغيف ثلثه) أو نصفه أو ثلثيه واعرابه

أكلت فعل وفاعل والرغيف مفعول به وثلثه بدل من الرغيف بدل بعض من كل ومنع المحققون دخول آل على كل وبعض (و) مثال بدل الاشتغال (نفعى زيد علمه) واعرابه نفعى فعل ومفعول وزيد فاعل وعلمه بدل من زيد بدل اشتغال (و) مثال بدل الغلط (رأيت زيدا الفرس) واعرابه رأيت فعل وفاعل وزيد مفعول به والفرس بدل من زيد بدل غلط وذلك أنك (أردت أن تقول) رأيت (الفرس) ابتداء (فغلطت) فجعلت زيدا مكانه وهذا معنى قوله (فابديت زيدا منه) أي عوضت زيدا من لفظ الفرس فهذه أمثلة أقسام البدل الأربعة في الاسم وأمّا في الفعل فقال الشاطبي تجرى فيه الأقسام الأربعة مثال بدل الشيء من الشيء في الفعل ومن يفعل ذلك يلقأ ناما أيضا عطفه العذاب فان معنى مضاعفة

لا كاشتغال الطرف) قبله لا دخول لا لاخراج يعني لا يشترط خصوص ذلك لأن ذلك يضرب ولا يـ يـ كفي يدلل اتيانه في الآية أي يسألونك عن الشهر الحرام الخ كما تقدم (قوله بدل الغلط) هو أحد أقسام البدل الذي على معنى بل وهي ثلاثة بدل اضراب وهو ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ولا علاقة بينهما وضابطه أن يخبر المتكلم بشيء ثم يبدله أن يخبر بآخر من غير ابطال الأول ولهذا يسمى أيضا بدل البداء وبدل غلط وهو لا يقصد ذكر متبوعه بل يسبق اللسان اليه وبدل نسيان وهو ما يقصد ذكر متبوعه ثم يتبين فساد ذلك القصد فاذا قلت تصدقت بدرهم دينار فان قصدت التكلم بهما وان كان بدل لك الاضراب عن الأول الى الثاني فهو بدل اضراب وبداء وان قصدت التكلم بالدينار فسبق لسانك الى الدرهم فبدل غلط وان قصدت التكلم بالدرهم ثم تبين لك فساد قصدك فتكلمت بالدينار فبدل نسيان فالغلط في اللسان والنسيان في الجنان والاحسن في الثلاثة العطف بل فيكون من باب عطف النسق ولا بد في بدل البعض والاشتغال من ضمير مطابق للبدل منه مذكوراً ومذكوراً كما في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع الخ فرب بدل بعض من الناس والضمير قدّر أي منهم (قوله بالبدل المطابق) هو أولى للاحتيه ابدل اسم الله فحوالي صراط العزيز الخبير الله على قراءة الجزفانه لا يقال فيه بدل لكل من الكل لان الله تعالى منزوع عن الكلية والجزئية (قوله ومنع المحققون دخول آل الخ) أي الملازمة هما للاضافة لنظا أو تقدير أو لا يجمع بين آل والاضافة وهذا عارض على المتن حيث أدخل آل عليهما (قوله أي عوضت) تأويل لقول المصنف أبدلت فان ظاهره أن زيدا في المثال بدل وليس كذلك بل هو مبدل منه فالبدل في كلامه بالمعنى اللغوي وهو التعويض (قوله ان على الله الخ) هذا في شخصي تقاعد عن مبايعة الملك وعلى تجار ومجروور

العذاب هو لقي الأثام ومثال بدل البعض من الكل ان تصل تسجد لله رجلك ومثال بدل الاشتغال خبر قوله \* ان على الله أن تبايعا \* تؤخذ كرها أو تبي طائعا \* لان الأخذ كرها والحي طائعا من صفات المبايعة ومثال بدل الغلط ان تأتت أسألنا نعطك هذا لمخص كلامه والدرج عليه وأوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وستون حاصلة من ضرب أربعة في ستة عشر وذلك لانهما

أما معرفتان أو نكرتان أو الأول معرفة والثاني نكرة أو بالعكس ١٤٩ فهذه أربعة وكل منها إما مضمرة أو مظهرة

أو مختلفا هما فهذه ستة عشر  
وكل منها إما بدل شيء من شيء  
أو بدل بعض من كل أو بدل  
اشتمال أو بدل غلط فهذه أربعة  
وستون وتفاصيلها من الجواز  
والاستناع مذكورة في  
المطولات

\* (باب منصوبات الأسماء) \*

وتقدمت منصوبات الأفعال  
(المنصوبات) من الأسماء (خمس)  
عشر منصوبا (وهي) على سبيل  
الاجال والتعداد (المفعول  
به) نحو ضربت زيدا (والصدر)  
المنصوب على المفعولية المطلقة  
نحو ضربت ضربا (ونظرف  
الزمان) نحو صمت يوما (ونظرف  
المكان) نحو جلست أمام الشيخ  
وهذان الظرفان هما المسميان  
بالمفعول فيه (والحال) نحو جاء  
زيدا ربكا (والتعريف) نحو  
طبت نفسا (والمستثنى) في بعض  
أحواله نحو جاء القوم الأزيذا  
(واسم لا) بالفاصلة للجنس نحو  
لا غلام ينفر حاضر (والمنادى)

نحو يا عبد الله (والمفعول من  
أجله) نحو جئتكم قراءة للعلم  
(والمفعول معه) نحو سرت

خبران مقدم وأن تبايعا اسمها مؤخر أي أن مبايعتك على والله منصوب  
على نزع الخافض وهو حرف القسم وكرها نصب على أنه صفة لمصدر محذوف  
أي أخذ أو مجيئا كرها أو منصوب على الحال أي كاره أو يجي بالنصب  
عطف على تؤخذ وطاعا حال (قوله أما معرفتان) نحو زيد أخوك في  
بدل الكل وضربت زيدا رأسه في بدل البعض وسلب زيد ثوبه في بدل  
الاشتمال ورأيت زيدا الأسد في بدل الغلط (قوله أو نكرتان) نحو جاءني  
رجل شخص صالح في بدل الكل وضربت رجلا رأسه في بدل البعض  
وسلب رجل ثوبه في بدل الاشتمال ورأيت رجلا أسدا في بدل الغلط  
(قوله أو الأول معرفة والثاني نكرة) نحو مرت زيدا لك وضربت  
زيدا عنقه وخلع زيدا نعل له ونظرت زيدا قرا (قوله أو بالعكس) نحو  
مرت برجل أخيك وضربت رجلا ظهره ونفقي رجلا علمه ونظرت  
رجلا الحمار (قوله واكل منها) أي من الأربعة بحسب العقل  
والأفانكر لا تكون ضميرا كما لا يخفى (قوله أما مضمرة) نحو ضربته  
أياه في بدل الكل ورأس زيدا ضربته أياه في بدل البعض من الكل بأن  
يكون ضمير ضربته راجعا إلى زيد وضمير أياه راجعا إلى الرأس وعلم زيد  
أعجبني هو بأن يكون فاعل أعجبني راجعا إلى زيد وضمير هو راجعا إلى علم  
وزيد حمار أيته أياه في بدل الغلط يرجوع الضمير الأول إلى زيد والثاني  
إلى الحمار (قوله أو مظهر) تقدمت أمثله (قوله أو مختلفا هما)  
بأن يكون الأول مضمرا والآخر مظهرا نحو أخوك لقيته زيدا في بدل  
الكل وزيدا قطعت يده في بدل البعض وزيدا كرهته جهالته في بدل الاشتمال  
وزيدا كرهته الدابة في بدل الغلط أو بالعكس نحو أخوك لقيت زيدا أياه  
والأخ هو زيد واليد كسرت زيدا أياه والجهالة كرهت زيدا أياه وداية  
ركبت زيدا أياه (قوله مذكورة في المطولات) راجعها في الحاشية

\* (باب منصوبات الأسماء) \*

(قوله خمسة عشر) أي بعد الظرفين واحد أو خبر كان وأخواتها واسم  
ان وأخواتها واحد أو عد أو تابع أربعة (قوله والتعداد) أي  
التفصيل والواو بمعنى ثم (قوله قراءة للعلم) هذا المثال مبنى على أنه

والنيل (وخبير كان وأخواتها) نحو كان الله غفورا رحيم (واسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم ومفعولا  
ظننت وأخواتها نحو ظننت زيدا قائما

وانما أسقطها المتقدم ذكره ما في ١٥٠ المرفوعات أولها يكونها ما داخل في قسم المفعول به وخبر

ما الحجازية نحو ما هذا بشرا  
وقد أدخل بذكره ( والتابع  
للمنصوب وهو أربعة أشياء )  
كما تقدم في المرفوعات ( النعت  
والعطف والتوكيد والبدل )  
وستترى في أبواب متعددة  
بابا بابا على ترتيبها في التعداد  
\* (باب المفعول به) \*

الهامة من به تعود إلى آل الموصولة  
في المفعول (و) المفعول به (هو  
الاسم المنصوب الذي يقع به)  
أي عليه (الفعل) الصادر من  
الفاعل (نحو ضربت زيدا)  
فزيد اسم منصوب وقع عليه  
الفعل وهو الضرب وهذا تعريف  
بالرسم كما مر (وركت الفرس)  
فالفرس مفعول به لانه وقع عليه  
فعل الفاعل وهو الركوب (وهو)  
أي المفعول به (قسمان) قسم  
(ظاهر) قسم (مضمير فالظاهر  
ما تقدم ذكره) من نحو ضربت  
زيدا وركبت الفرس (والمضمر  
قسمان) أيضا قسم (متصل و)  
قسم (منفصل فالمتصل هو  
الذي لا يتقدم على عامله ولا يفصل  
بينه وبينه بالاو هو) (اثناعشر)

لا يشترط في المفعول له أن يكون قريبا أي قائما معناه بالقلب وهو ضعيف  
والاصح الاشتراط فالأولى التمثيل بنحو قصدك ابتغاء معروفك (قوله  
وانما أسقطها) أي مفعولي ظننت (قوله وستترى) أي المنصوبات  
وقوله في أبواب الخ من طرفية الشيء في نفسه فالصواب حذف في اه من  
الحشي (أقول) هذا الاعتراض مفشوء عود الضمير في سطر على المنصوبات  
بمعنى الابواب وليس ذلك بلازم بل يصح عوده عليها بمعنى الاسماء المنصوبة  
وغاية ما فيه طرفية المدلول في الدال ولا ضرر فيه فتأمل وقوله متعددة  
بالجزء صفة لآبواب وبالنصب جال من فاعل سطر (قوله بابا بابا) منصوبات  
بالفعل المتقدم الذي هو هنا سطر على أن المجموع حال أي بابا منضمما للباب  
أو متفرقا عن باب أي مرتبة اه محشي (أقول) قوله على أن المجموع حال  
الخ عبارته محتملة لأن يكون حالا من ضمير سطر والمعنى على ما قدمه من عود  
الضمير على المنصوبات بمعنى الابواب سطر أي الابواب حال كونها منضمما  
بعضها إلى بعض الخ وعلى ما قدمناه سطر حال كونها مدلوله اباب باب  
ويكون ذلك على التوزيع على حد ركب القوم واهم ومحملة لأن يكون  
حالا من الابواب وهو أقرب وهو وان كان نكرة إلا أن معناه متوغا وهو  
وصفه متعددة فتأمل

\* (باب المفعول به) \*

(قوله إلى آل الموصولة الخ) والمعنى الذي فعل به أي عليه (قوله  
الاسم) أي الصريح كما مثل أو المؤول نحو وتودون أن غير ذات الشوكة  
تكون لكم (قوله المنصوب) أي لفظا كما مثل أو محلا كما ضربت  
هذا أو تقديرا كما ضربت الفتى وغلام (قوله أي عليه) فالبا في المتن  
بمعنى على وقوله الفعل أي اللغوى الذي هو الحدث كما أشار إليه الشارح  
بقوله الصادر من الفاعل والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به سواء كان  
المتعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو على سبيل النفي نحو ما ضربت زيدا  
(قوله ذكره) أي من الاقسام العشرة المذكورة في باب الفاعل (قوله  
فالمتصل) أي من حيث هو أي لا يقيد كونه مفعولا به (قوله ضربنا

نوعا الاول ضمير المتكلم وحده (نحو قولك ضربني) زيد فالبا من ضربني مفعول به وهو مبني زيد  
لا يدخله اعراب (و) الثاني ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (ضربنا)



من ضربك مفعول به مبنى محله نصب وفتحته فتحه بناء لافتحة اعراب (و) الرابع ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قولك (ضربك) زيد. فالكاف المكسورة من ضربك مفعول به وهو مبنى لا اعراب فيه (و) الخامس ضمير المخاطب في التثنية مطلقا نحو قولك (ضربك) زيد. فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب والميم والالف علامة التثنية (و) السادس ضمير جمع المذكور المخاطب نحو قولك (ضربكم) زيد. فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب والميم علامة الجمع في التذكير (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (ضربكن) زيد. فالكاف وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب والنون المشددة علامة جمع الاناث في الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكور الغائب نحو قولك زيد (ضربه) عمرو. فالهاء في موضع نصب على المفعولية مبنى لا اعراب فيه (و) التاسع ضمير المؤنثة الغائبة نحو قولك هند (ضربها) عمرو. فالهاء ١٥١ ضمير المفعول به المؤنث موضعها نصب على المفعولية وفتحها فتحه بناء

لافتحة اعراب (و) العاشر ضمير المتنى الغائب مطلقا نحو قولك الزيدان (ضربهما) عمرو. فالهاء ضمير المفعول به موضعها نصب والميم والالف علامة التثنية (و) الحادي عشر ضمير جمع المذكور الغائبين نحو قولك الزيدون (ضربهم) عمرو. فالهاء مفعول به والميم علامة الجمع المذكور (و) الثاني عشر ضمير جمع الاناث الغائبات نحو قولك الهندات (ضربهن) عمرو. فالهاء ضمير المفعول به والنون

زيد) بفتح الباء كما علم من باب الفاعل (قوله في التثنية مطلقا) أى مذكرا أو مؤنثا (قوله والميم والالف) فيه مسامحة كما تقدم في باب الفاعل (قوله فالهاء ضمير المفعول به المؤنث) الاولى أن يقول فيها ضمير الخ لان الضمير مجموع الالف والهاء كما يأتي (قوله هو الصحيح) وقال في التسهيل وما للغة فانه قال المراد أى ان الضمير مجموع الالف والهاء وحكى السبكي انه لا خلاف في ذلك لزوم الالف اه (قوله المتصلتان) صفة كاشفة ومثلها ما به المتكلم (قوله في موضع رفع أصلا) فيه نظرا لانه يرد عليه الكاف من قولك يعجبني ضربك زيد فانها في محل رفع على انها فاعل أى بالضرب وكذلك الهاء من قولك زيد يعجبني ضربه عمرا ويجب أن لا ينظر لان المراد أنهم لا يقعان في محل رفع فقط وهما في هذين المثالين كل منهما محلان محل رفع على الفاعلية ومحل جر بالاضافة أفاده عبد المعطى (قوله أو ما في معناها) من أفادة الحصر وذلك انما افانها تفيد الحصر كما والا

المشددة علامة جمع الاناث وما ذكرناه من أن الكاف أو الهاء وحدها هو الضمير هو الصحيح ولا تقع الكاف والهاء المتصلتان في موضع رفع أصلا وانما يقعان في موضع نصب وانخفض فقط (و) الضمير (المنفصل) وهو الذي يتقدم على عامله أو يقع بعده الأوامر في معناها (اثنا عشر) نوعا أيضا الاول ضمير المتكلم وحده (نحو قولك اياي) أكرمت أو ما أكرمت الا اياي فاي واحد هاء فيه ما ضمير المتكلم في موضع نصب على المفعولية والياء المتصلة بها حرف تكلم (و) الثاني ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (ايانا) أكرمت أو ما أكرمت الا ايانا فاي واحد هاء ضمير المفعول به في موضع نصب والمتصلة بها علامة الجمع من المتكلم مع المشاركة أو التعظيم (و) الثالث ضمير المفرد المخاطب نحو قولك (اياك) أكرمت أو ما أكرمت الا اياك فاي ضمير المفعول به والكاف المتصلة المفتوحة حرف خطاب (و) الرابع ضمير المفردة المخاطبة نحو قولك (اياك) أكرمت أو ما أكرمت الا اياك فاي ضمير المفعول به والكاف المكسورة حرف خطاب (و) الخامس ضمير المتنى المخاطب مطلقا نحو



قولك (اياها) أكرمت أو ما أكرمت الاياها كما فايضا ضمير المفعول به والكاف والميم والالف علامة المثنى (و) السادس ضمير جمع المذكور المخاطبين نحو قولك (اياكم) أكرمت أو ما أكرمت الاياكم فايضا ضمير المفعول به والكاف والميم علامة الجمع (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (اياكن) أكرمت أو ما أكرمت الاياكن فايضا ضمير المفعول به والكاف حرف خطاب والنون المشددة حرف دال على جمع المؤنث في الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكور الغائب ١٥٢ نحو قولك (اياها) أكرمت وما أكرمت الاياها فايضا ضمير المفعول

به والهاء علامة على الغيبة في المذكور (و) التاسع ضمير المفردة الغائبة نحو قولك (اياها) أكرمت أو ما أكرمت الاياها فايضا ضمير المفعول به والهاء والالف علامة التانيث في الغيبة (و) العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقا نحو قولك (اياهما) أكرمت أو ما أكرمت الاياهما فايضا ضمير المفعول به والهاء والميم والالف علامة التنثية في الغيبة (و) الحادي عشر ضمير جمع المذكور الغائبين نحو قولك (اياهم) أكرمت أو ما أكرمت الاياهم فايضا ضمير المفعول به والهاء والميم علامة الجمع في التذكير (و) الثاني عشر ضمير جمع الاناث الغائبات نحو قولك (اياهن) أكرمت أو ما أكرمت الاياهن فايضا ضمير المفعول به والهاء والنون المشددة علامة جمع

### \* (باب المصدر) \*

المصدر من حيث هو اسم للحدث الجازي على فعله أي المشتغل على حروف فعله الاصول فخرج بقولنا اسم للحدث ما عدا اسم المصدر وخرج بالجاري على فعله انهم المصدر كما غتسل غسلا وتوضأ وضوا فاسم الحدث قسمان ما اشتمل على حروف فعله الاصول وهو المصدر وما لا وهو اسم المصدر وأما المصدر من حيث كونه يسمى مفعولا مطلقا فهو ما ليس خبرا من مصدر مؤ كدلعامله أو مبين لنوعه أو عدده فخرج بقولنا ما ليس خبرا نحو ضربك ضرب أليم فإن ضرب أليم وإن كان مصدرا مبينا للنوع الا أنه خبر وقولنا من مصدر أخرجه نحو ولي مدبرا فان مدبرا وإن كان مؤ كدالعامله لكنه اسم فاعل لا مصدر وقولنا مؤ كدلعامله فهو ضربت ضربا وقولنا أو مبين لنوعه كضربت ضرب الامير وقولنا أو عدده فهو ضربت ضربتين وهذا بناء على أن بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا مطلقا كل مفعول مطلق مصدر ولا عكس وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في نحو ضربت ضربا وينفرد المصدر في نحو يجهني ذهابك وينفرد المفعول المطلق في نحو قولك ضربت سوطا والقاتل بالقول الاول يقول سوطا نائب عن المفعول المطلق وليس نفسه ولما لم يكن مراد المصنف بيان المصدر هنا مطلقا بل بيانه من حيث انه ينصب مفعولا مطلقا وصفه الشارح بقوله المنصوب على المفعول المطلق وكان الاولى أن يقول على المفعولية المطلقة أو على أنه المفعول المطلق أي الذي لم يقصد بجماع ولا ظرف بخلاف بقية المفاعيل (قوله ثالثا) حال من ضمير يجي

الاناث في الغيبة وما ذكرته من أن اياها وحدها هي الضمير والواحق لها حرف تكلم وخطاب العائد وغيبة وتنثية وجمع هو الصحيح \* (باب المصدر) \* المنصوب على المفعول المطلق (المصدر هو الاسم المنصوب الذي يجي) حال كونه (ثالثا في تعريف الفعل) كما اذا قيل لك صرف (نحو ضرب) فانك تقول ضرب (يضرب ضربا) فضر بامصدر جاء ثالثا في تعريف الفعل لان ضرب هو الاول ويضرب هو الثاني وضر با هو الثالث

(وهو) أى المصدر المنصوب الواقع مفعولا مطلقا (على قسمين) قسم (لفظي) وقسم (معنوي) لانه لا يخلو اما أن يوافق لفظ المصدر لفظ فعله الناصب له أولا (فان وافق لفظه) (١٥٣) أى المصدر (لفظ فعله) في حروفه

الاصول ومعناه (فهو) أى المصدر (لفظي) سواء وافقه مع ذلك في تحريك عينه نحو فرح فرحا أولا (نحو قتله قتلا) فحروف قتل هي حروف قتلا بعينها الا أن الفعل مفتوح العين والمصدر ساكن العين (وان وافق) المصدر (معنى فعله) الناصب له (دون) موافقة (لفظه) في حروفه (فهو) أى المصدر (معنوي) لموافقه للفعل في المعنى دون الحروف (نحو جلست قعودا وقت وقوفا) فان المصدر الذي هو قعودا موافق لفعله الذي هو جلس في معناه دون لفظه لان القعود والجلوس معنى واحد وحروفهما

متغايرة فحروف جلس الجيم واللام والسين وحروف قعود القاف والعين والواو والذال وكذا تقول في الوقوف والقيام وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف انما يتمشى على مذهب المازني القائل بأن المصدر المعنوي ينصب بالفعل المذكور معه وأما على مذهب من يقول انه منصوب بفعل مقدّر من لفظه

اعا تدعى الاسم وهذا التعريف غير جامع لانه لا يصدق على المفعول المطلق الذي ليس مصدرا على القول به كما مر الا أن يجاب بأن المراد بجي كذا حقيقة أو حكما فيشمل ذلك من جهة انه بمعنى المصدر على انه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقة بل المراد التوضيح والتسهيل لان مجيئه ثالثا ليس قيدا وانما قيد به نظر الما جري في العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثنية بالمصدر والا فلا بعد أن يتكلم بالمصدر بعد الماضي أو يتكلم به أولا ثم يثني بعده بالماضي أو يتكلم أولا بالماضي ثم المضارع ثم الامر ثم المصدر فتارة بجي ثانيا وتارة بجي رابعا (قوله في تحريك عينه) أى مطلق التحريك وان اختلف شخص الحركة بدليل تمثيله بفرح فرح فافان عين الاول مكسورة وعين الثاني مفتوحة (قوله بعينها) أى بحسب الوهم أى مثل عينها فاعلان الشخص الواحد لا يوجد بعينه في محل حال وجوده بعينه في محل آخر فان ذلك محال فالمراد بقوله بعينها أى بعين نوعها (قوله الجيم) أى مسمى الجيم الخ وكذا قوله القاف الخ أى سمهاها (قوله فلا) أى فلا يتمشى هذا التفسير بل يكون المصدر باعتبار رنعه لفظيا أبدا لان فعله لا يكون الامن لفظه (قوله مع المتعدى واللازم) نحو فرح فرح فاف هذا لازم مع اللفظي ونحو أحبته مقة أى محبة فهذا مصدر معنوي مع فعل متدة

### \* (باب ظرف الزمان وظرف المكان) \*

الطرف لغة الوعاء مطلقا واصطلاحا ما ذكره المتن والشارح وانما جامع المصنف بينهما في باب واحد لتشابههما وتقارب أحكامهما وأفرده كلا بتعريف يخصه لتحليصا للمبتدى من ورطة الاشتباه (قوله هو اسم الزمان) من اضافة الدال للمدلول (قوله المنصوب) خرج المرفوع والمجرور (قوله باللفظ) متعلق بالمنصوب وانما قال باللفظ ليشمل الفعل نحو صمت يوم الجمعة وغيره مما يعمل عمله وقوله الواقع فيه أى في اسم الزمان فقولا قد صمت يوم الجمعة وقع القدوم في يوم الجمعة وقس عليه بقية المراد بالواقع التالى فهو أعم من أن يكون بطريق الاثبات أو التثني فيشمل

فقد صمت يوم الجمعة (٢٠ جا) وقعدت قعودا ولا يتمثله في اللفظي بالمتعدى وفي المعنوي باللازم للايضاح لا لخصيص اذ كل منهما يجري مع المتعدى واللازم \* (باب ظرف الزمان وظرف المكان) \* السمين بالمفعول فيه (ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه

ما قدمت يوم الجمعة (قوله بتقدير معنى في) أي بتضمن معناها وهو  
الظرفية خرج ما نصب لآية تقدير معناها بأن كان على تقدير الباء نحو عزون  
الديار أي بالديار أو على تقدير من كالتقدير نحو طبت نفسا أو كان بتقدير لفظ  
في دون معناها نحو وزغبون أن تنكحوهن أو نصب لآية تقدير حرف أصلا  
نحو يوما من قوله تعالى يخافون يوما فتقدير السارح معنى لا بد منه لدفع  
ما أورد على المتن من أن كلامه يقتضي أن نحو تنكحوهن ظرف لكونه  
على تقدير في مع أنه ليس ظرفا وقوله الدالة على الظرفية أخرج التي للتعدي  
كافي وزغبون الخ والتي للسببية والظرفية كون شيء يستقر فيه شيء آخر  
حقيقة أو حكما كصليت أو صحت يوم الجمعة (قوله سوا فيه المبهم الخ)  
المبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين نكرة كان نحو لحظة وحين وساعة  
أو معرفة كالحين واللحظة والمختص ما دل على زمن مقدّر معلوما كان ذلك  
المقدّر وهو المتزف بال نحو صحت اليوم وأتت العام أو بالعلية كصحت  
رمضان واعتكفت يوم الجمعة أو بالاضافة كحجت زمن الشتاء ويوم قدوم  
زيد أو غير معلوم وهو المنكر نحو سرت يوما أو يومين أو أسبوعا فالملحود من  
قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا (قوله وغدوة بالتونين) وأصله  
غدو (قوله مع التنكير) أي مع ارادة كونها نكرة لا تختص بعين  
فتطلق على غدوة أي يوم كان والتاء فيها حذفت كالتاء في الوصف كقاعة  
ومضاربة لا تمنع الصرف وقوله مع التعريف أي مع ارادته لمن يوم معين  
والمانع إهامن الصرف حيث الدالة والتأنيث اللفظي وقوله من صلاة  
الصبح أي من وقت دخول صلاته وقوله أزورك غدوة مثال للنكرة  
وقوله وأغدوة يوم الاثنين مثال للمعرفة بالاضافة وكذا غدوة بالتونين  
إذا أردت بها غدوة معينة أفاده عبد المعطي (قوله على الصبح) هذا  
الخلافا بين أهل اللغة وأهل الشرع فأهل اللغة قالوا من طلوع الشمس  
وأهل الشرع قالوا من الفجر (قوله بكرة الخ) الأول مثال للنكرة  
والثاني للمعرفة بالاضافة وكذا بكرة بالتونين إذا أردت معينة كما تقدم  
نظيره (قوله قبيل) بمشاة بعد الموحدة مصغرا اسم للزمن الملاصق للفجر  
فهو أخص من قبل لأن قبل يطلق على الزمن المتسع (قوله يوم الجمعة

(بتقدير) معنى (في) الدالة على  
الظرفية سوا فيه المبهم والمختص  
(نحو اليوم) وهو من طلوع  
الفجر إلى غروب الشمس تقول  
صحت اليوم أو يوما أو يوم الخميس  
(والليلة) وهي من غروب  
الشمس إلى طلوع الفجر تقول  
اعتكفت الليلة أو ليلة أو ليلة  
الجمعة (وغدوة) بالتونين مع  
التنكير وبعدمه مع التعريف  
وهي من صلاة الصبح إلى طلوع  
الشمس تقول أزورك غدوة  
أو غدوة يوم الاثنين (وبكرة)  
بالتونين وتركه على ما تقدم  
في غدوة وهي أول النهار وأول  
النهار من الفجر على الصبح  
وقبل من طلوع الشمس تقول  
أجبتك بكرة أو بكرة النهار  
(وسهرا) بالتونين إذا لم ترده  
سهر يوم بعينه و بالتونين  
إذا أردت به ذلك وهو آخر الليل  
قبيل الفجر تقول أجبتك يوم  
الجمعة

سهر أو سهر يوم الجمعة أو أحييتك سهر من الاسهار (وغدا) (١٥٥) وهو اسم اليوم الذي بعده يومك الذي

أنت فيه تقول أكرمك غدا  
(وعمة) وهي ثلث الليل الاول  
تقول آتيتك عمة أو عمة ليلة  
الخميس (وصباحا) وهو أول  
النهار تقول أنتظر ك صباحا  
أو صباح يوم الجمعة (ومساء)  
بالمدة وهو من الظهر الى آخر النهار  
تقول أحييتك مساء أو مساء يوم  
الخميس (وأبدا) وهو الزمان  
المستقبل الذي لا غاية لنهايتها  
تقول لأ كرم زيدا أبدا أو أبدا  
الآبدى (وأمدًا) وهو ظرف  
لزمان مستقبل تقول لأ كرم  
زيدًا أمدًا أو أمد الدهر أو أمد  
الدهرين (وحينا) وهو اسم  
لزمان مبهم تقول قرأت حينا  
أو حين جاء الشيخ (وما أشبه  
ذلك) من أسماء الزمان المهمة  
فحقوق وساعة وزمان والمختصة  
نحو ضحى وضوء وعلم أن هذه  
الامثلة منها ما هو ثابت التصرف  
والانصراف كيوم وليلة ومنها  
ما هو منقضي التصرف والانصراف  
نحو سهر اذا كان ظرفا ليوم  
بعضه فانه لا يتون اعدم انصرافه  
ولا يفارق النصب على الظرفية  
لعدم نصرته ومنها ما هو ثابت

سهر) بلاتون لانه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن السهر قال ابن مالك

والعدل والتعريف ما نقا سهر \* اذ اذه التعيين قصد اعتبار  
وهو في مثال الشارح بدل من يوم الجمعة بدل بعض من كل قال النبتى  
ثم لا يخفى عليك أن الشارح قدّم أن اليوم من طلوع الفجر الى غروب  
الشمس وذكر هنا أن السهر آخر الليل وحينئذ فكيف يستقيم أن يناسب  
أن يقال أحييتك يوم الجمعة سهر بل المناسب المستقيم أن يقال أحييتك ليلة  
الجمعة سهر فتدبره وأجاب قل بأنه على حذف مضاف والتقدير أحييتك  
ليلة يوم الجمعة سهر فسهر بدل من المضاف المحذوف (قوله أو سهر يوم  
الجمعة) بالاضافة وفيه ما تقدم وهو مثال للمعرف بالاضافة وما بعده مثال  
للمنكر (قوله بعد يومك) أى متصلا به فكان الاولى أن يقال عقبه  
ولم يذكر التنوين لعدمه في غده وما بعده لانها منقوطة دأما مع عدم الاضافة  
وأل (قوله وهي ثلث الليل الاول) أى من بعد العشاء أو من قبيل وقتها  
قل (قوله وهو أول النهار) أى من الفجر الى الزوال لانه مقابل المساء  
اه قل (قوله الى آخر النهار) وقد يمتد الى نصف الليل ويعقبه الصباح  
على ما تقدم قل (قوله وهو الزمان المستقبل) فلا يصح ما صحبتك أبدا  
قل (قوله أو أبدا الآبدى) أى الموجودين في الابد فكأنه قال لأ كرم  
زيدا مادام أحد موجودا في الابد اه من عبد المعطى (قوله وأمدًا)  
هو معنى أبدا ولو قال الشارح هكذا لكان أخصر وأوضح (قوله أو أمد  
الدهرين) أى الموجودين في الدهر فكأنه قال لأ كرم زيدا مادام أحد  
موجودا في الدهر من عبد المعطى (قوله نحو ضحى وضوء) قال  
في القاموس الضوء والضوء كعشبة ارتفاع النهار والضحى فوبقه  
ويذكر اه (قوله ثابت التصرف والانصراف) التصرف هو وقوعه  
خبراً أو مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً اليه أو حالا أو غير ذلك  
والانصراف الجزاء بالكسرة مع التنوين أو أل أو الاضافة (قوله نحو  
غداة وبكرة علين) أى لانها ممنوعان من الصرف حينئذ للعلمية والتأنيث  
اللفظي ويخرجان عن النصب على الظرفية الى غيره وأشار بقوله نحو الى

انصرف منقضي الانصراف فهو غداة وبكرة علين ومنها ما هو ثابت الانصراف منقضي التصرف

أن يكون المضاف جزءاً منه كمال الشارح أو كالجزء في صحة الاستغناء عنه  
 بالمضاف إليه كقوله تعالى أن اتبع ملة إبراهيم خنيفاً فإن خنيفاً حال من  
 إبراهيم وهو مضاف إليه ويصح الاستغناء به عن المضاف الذي هو ملة  
 فلوقيل في غير القرآن أن اتبع إبراهيم خنيفاً صح أو يكون المضاف  
 مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما نحو هذا ضرب  
 هند مجزئة وأعجبتني قيام زيد مسرعاً فإن فقد واحد من هذه الثلاثة لا يجيء  
 الحال من المضاف إليه فلا يصح جاء غلام هند جالسة قال ابن مالك  
 ولا تجزئ حالاً من المضاف له \* إلا إذا اقتضى المضاف عمله  
 أو كان جزءاً له أضيقاً \* أو مثل جزئه فلا يضاف  
 (قوله والغالب أن الحال الخ) أي الكثير فيها خسة أموراً أن تكون  
 مشتقة بأن تكون دالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك هو اسم  
 الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وإنما كان الكثير  
 فيها الاشتقاق لأنها تدل على حدث وصاحبه وما كان كذلك لا بد أن يكون  
 مشتقاً ومؤولاً به نحو مرت بقاع عرفج أي خشن (قوله منتقلة) أي  
 مفارقة لصاحبها غير لازمة له لكونها مأخوذة من وصف غير لازم فلا تقول  
 جاء زيد طويلاً إذا فائدة فيها (قوله منكرة) لأن المقصود بيان الهيئة  
 وذلك حاصل بلفظ ~~المنكرة~~ فلا حاجة لتعريفه صوناً للفظ عن الزيادة  
 والخروج عن الأصل لغير غرض وتكبرها وصف دائم نظراً للحمية لأن  
 ما جاء معرفة في الظاهر فقط نحو جاء زيد وحده فهو مؤول بالنكرة  
 كما يشير إليه الشارح بقوله بمعنى منفردا فتقوله والغالب بالنظر للصورة  
 والظاهر وهذا مذهب البصريين وأجاز يونس والبغداديون تعريفه  
 مطلقاً بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الركب وفصل الكوفيون فقالوا  
 إن تضمنت معنى الشرط صح تعريفها لفظاً فهو عبد الله المحسن أفضل منه  
 المسمى فالحسن والمسمى محالان وصح مجيءهما بلفظ المعرفة لتأويلهما  
 بالشرط إذا التقدير عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء فان لم تضمن  
 معنى الشرط لم يصح تعريفها فلا يصح جاء زيد الركب إذا لا يصح جاء زيد  
 إن ركب (قوله بمدغم الكلام) لكونها فضلة (قوله المعرفة)

والغالب أن الحال لا تكون  
 المشتقة منتقلة (ولا تكون  
 الحال الانكسرة ولا تكون  
 الابدغام الكلام ولا يكون  
 صاحبها المعرفة) كما تقدم  
 من الأمثلة من ذلك جاء زيد  
 راجحاً فراكباً حال منتقلة من  
 الركوب ومنتقلة غير لازمة  
 وواقعة بمدغم الكلام  
 وصاحبها زيد وهو معرفة  
 بالعلمية وقد يختلف جميع ذلك  
 فمن يختلف الاشتقاق قوله تعالى  
 فانفروا ثبات فثبات بمعنى  
 متفرقين

حال جامدة ومن تخلف الانتقال هو الحق مصدق فالتصديق حال لازمة غير منتقلة ومن تخلف التسمية كبر جازيد وحده فوحده حال معرفة وهي بمعنى منفرد ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام فنحو كيف جازيد فكيف حال منتزعة على تمام الكلام والمراد بتمام الكلام (١٥٩) أن يأخذ المبتدأ خبره والفعل فاعله سواء رقف حصول الفائدة على

الحال كما في قوله تعالى وما خلقتنا السموات والارض وما بينهما لاعين أم لا نحو جازيد راكبا ومن تخلف تعريف صاحب الحال فنحو وصلى وراءه رجال قياما والمراد بصاحب الحال من الحال وصفه في المعنى ألا ترى أن راكبا في قولنا جازيد راكبا وصف لزيد في المعنى

\* (باب التمييز) \* أي التفسير (التمييز هو الاسم المنصوب المقسرا لانهم من الذات) أو من النسب فالتاني (نحو قولك تصيب زيد عرفا ونفقا) أي امتلا (بكرشهما وطاب محمد نفقا) ففرقا تمييزا لاهام نسبة التصيب الى زيد وشخصا تمييزا لاهام نسبة التفقؤ الى بكر ونفسا تمييزا لاهام نسبة الطيب الى محمد وأصل الكلام تصيب عرف زيد ونفقا شتم بكر وطابت نفس محمد فنحو الاستناد عن المضاف الى المضاف اليه فصل ايهام في النسبة فجى ما مضاف

الذي كان فاعلا وجعل غيرا والباعث على ذلك أن ذكر الشيء بهما ثم ذكر مفسرا أو وقع في النفس والناسب للتمييز في هذه الامثلة هو الفعل المستند الى الفاعل (و) مثال الاول أعني تمييز الذات فنحو قولك (اشتريت عشر بن غلاما وملكت تسعين نهضة) فعلا ما تميز لاهام الحاصل في ذات عشرين ونهضة تمييز لاهام الحاصل في ذات تسعين لأن أسماء الاعداد مهمة لتكونا صاحلة لكل معدود

لانه محكوم عليه فلا يكون نكرة لا بسقوغ كما قال ابن مالك ولم ينكر غلاما وذو الحال ان \* لم يتأخر أو يخصص أو يبين من بعد نفي أو مضاهية كلا \* يبيح امرؤ على امرئ مستهلا فنقول المتن الام معرفة أي أو نكرة معها سقوغ (قوله حال جامدة) أي في الظاهر أما في الحقيقة فهي مشتقة لانها في معنى متفرقين كما أشار اليه الشارح (قوله ومن تخلف التذكير) أي في الظاهر كما تقدم (قوله على تمام الكلام) والمعنى على أي حال جازيد وتقديم الحال واجب لان كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام (قوله فاعله) الاولى أن يقول مرفوعه أي ان كل صاحب الحال مرفوعا فان كان الحال من المفعول فحقها أن تتأخر عنه اه ش (قوله ومن تخلف تعريف صاحب الحال) أي بأن يكون نكرة بلا سقوغ عما تقدم في كلام ابن مالك (قوله نحو وصلى الخ) أي وهو مقصور على السماع

### \* (باب التمييز) \*

هو لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامنازوا اليوم أيها المجرمون واصطلاحا الاسم المنصوب الخ فحينئذ التمييز في كلامه مصدرا ريد به اسم الفاعل أي الكلمة المميزة المخصوصة (قوله هو الاسم) أي الصريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا مما فارق فيه التمييز الحال (قوله المنصوب) خرج المجرور فلا يطلق القول فيه فان منه ما ليس بتمييز مثل رجل ومنه ما هو تمييز كثلثة رجال وقصير بز والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به وأما اخراج المرفوع فلا اشكال فيه (قوله المفسر) مخرج لمعاد الحال من المنصوبات وقوله من الذات مخرج للحال فانه يرفع الابهام ولا يمكن لاعن ذات وانما رفعه عن هيئة الذات (قوله ومن النسب) إشارة الى أن في كلام المتن اكتفاء بدليل التمثيل له الآتي والى ان التمييز نوعان



مفسر لما انهم من النسب ويسمى تميز الجمله وهو ما رفع ايهام نسبة في جملته  
وهو نوعان محمول وغير محمول والمحمول ثلاثة أقسام محمول عن الفاعل  
كلامه الثلاثة الاول في كلامه ومحمول عن المفعول نحو ونحرقنا الارض  
عيونا فان الاصل عيون الارض ومحمول عن المبتدأ نحو أما أكثر منك مالا  
وغير المحمول عن شيء أصلا نحو امتلا الاناء ماء فهذا ليس محمولا عن فاعل  
وأصله امتلا ماء الاناء ولا عن المفعول وأصله ملأت ماء الاناء ولا عن  
مبتدأ وأصله ماء الاناء امتلا لان الماء مالى لا تملى والنوع الثاني من  
نوعي التمييز مفسر لما انهم من الذوات ويسمى تميز مفرد وهو ما رفع ايهام  
اسم قبله بمجمل الحقيقة وهو الواقع به عدد العدد الصريح نحو اشتريت  
عشرين غلاما الخ والعدد الكثافي وهو تمييز كم نحو كم عبد املكت  
أوبعد المقادير من وزني كطل زينا أو كملي كقفيز برا أو مساحي كشبر  
أرضا وشبهها مما أجزته العرب بحركاتها في الانتقال الى مجز وهو الاوعية  
المراد بها المقدار كذوب ماء وحب عسلا ونحو سمننا (قوله ومنه) أي من  
تمييز الذات الخ يفهم من قوله هنا ومنه الخ كما يفهم من عطفه المقادير  
على الاعداد في قوله الاتي والناسب للتمييز بعد الاعداد والمقادير الخ  
أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لان المراد بالعدد  
ما أريدت حقيقته وبالمقدار ما لم تزد حقيقته بل مقداره حتى انه تصح  
إضافة لفظ المقدار اليه والعدد ليس كذلك فتقول عندى مقدار رطل  
زينا ولا تقول عندى مقدار عشرين رطلا فالمراد بالعشرين نفس الرجال  
والمراد بالرطل كمية الزيت (قوله ما يدل على عدد الخ) وهو الاسم الواقع  
قبله المفسر به فذا قلت عشرون درهما فانا نصب الدرهما عشرون وكذا  
رطل وقفيز وغيرهما من المقادير وما أشبهها وجزا أن تعمل مع وجودها لانها  
أشبهت اسم الفاعل لطلبها اسماء بعد ما بعد تمامها ومعنى تمام الاسم أن يتسع  
من الإضافة فتقولك عشرون رجلا شبيه بشار بين رجلا (قوله وانما هو من  
قسم تمييز النسبة) وانما آخره وفصل بينه وبين مشاركة في الاسم لان له شرطا  
في النصب بخلاف نصب ما تقدم كما أشار الى ذلك الشارح بقوله وشرط نصب  
التمييز الخ فهو قسم مستقل برأيه لكن كان عليه أن يذكر ما يعرف به انه

ومنه تمييز المقادير كطل زينا  
وقفيز برا وشبر أرضا وما أشبهه  
ذلك والناسب للتمييز بعد  
الاعداد والمقادير ما يدل على  
عدد أو مقداره وقوله (وزيد  
أكرم منك أب) واجل منك  
وجها) ليس من هذا القسم  
وانما هو من قسم تمييز النسبة  
فكان حقه أن يقدم على ذكر  
العدد وشرط نصب التمييز  
الواقع بعد اسم التفضيل أن  
يكون فاعلا في المعنى كما في  
هذين المثالين ألا ترى انك  
لو جعلت مكان اسم التفضيل  
فعلا وجعلت التمييز فاعلا وقلت  
زيد كرم أبوه وجل وجهه لصح  
وانما قلنا انه من تمييز النسبة  
لان الاصل أبوزيد أكرم منك  
ووجهه أجل منك لمقول  
الاستناد عن المضاف الى المضاف  
اليه وجعل المضاف تمييزا فصار  
زيدا كرم منك أبأ وأجل منك  
وجها فزيد مبتدأ أو كرم خبره  
ومنك جار ومجرور متعلق  
باكرم



ليس من قسم تميز الذوات ولعلها كتنفى بكونه معلوما بين أهل الفن قال  
 الفقيهي اعلم أن النكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان أحدهما فاعل  
 في المعنى مثل ما مثل به المصنف وهو السبي وعلامته أن يصلح للفاعلية عند  
 جعل أفعل فعلا نحو أنت أعلى منزلا فإنه يصلح لذلك أيضا أن تقول علا  
 منزلك فهذا النوع ينصب على التميز والاخر أن لا يكون فاعلا في المعنى  
 وهو ما أفعل التفضيل بعضه وعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفعل  
 ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو أنت أفضل فقيه فإنه يحسن فيه ذلك  
 فتقول أنت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جزمه بالاضافة الآن يكون  
 أفعل التفضيل مضافا إلى غيره فينصب نحو أنت أكرم الناس رجلا اه  
 قل في الالفة

والفاعل المعنى انصب بأفعلا \* فضلا كانت أعلى منزلا  
 (قوله وأبامنصوب على التميز) والناصب له ولوجه بعده أفعل التفضيل  
 (قوله على الزيادة) والاصل طبقت نفسا

\*(باب الاستثناء)\*

يصح جملة على المستثنى وهو المناسب لأن الكلام في المنصوبات من اطلاق  
 المصدر واردة اسم المفعول وهو الاسم الواقع بعد الأواحدى أخواتها  
 ويصح جملة على المصدر وهو الاخراج وعلى الأول يكون في كلام الشارح  
 استخدام لذكر الاستثناء بمعنى المستثنى وإعادة الضمير عليه في قوله وهو  
 الاخراج بمعنى المصدر (قوله وهو) أى اطلاقا مألوفة فعناء مطلق  
 الاخراج (قوله الاخراج) أى الدلالة على الخروج لأن المتكلم أدخل  
 المستثنى في المستثنى منه ثم أخرجه والازم التناقض والخراج جنس  
 فبالافضل أخرج الاخراج بالصفة والشرط والفاية وغير ذلك وقوله  
 فأنه هو الاخراج أى شيئا وفي بعض النسخ لا وقوله لولاه أى لولا الاخراج  
 موجود فلولا جارة للضمير الواقع في محل الرفع بالابتداء والخبر محذوف هذا  
 قول سيبويه وقال أبو الحسن الاخفش ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها  
 صرفع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع وقوله لدخل أى ذلك  
 التثنية المعبر عنه بما أى توهم السامع دخوله وقوله في الكلام السابق أى

وأبامنصوب على التميز  
 وأجل مصطوف على أكرم ومنك  
 جار ومجرور منطلق بأجل  
 ووجه التميز (ولا يكون) التميز  
 (الانكرة) خلافا للكوفيين  
 ولا جهة لهم في قوله

وأيتك لما أن عرفت وجوها  
 { صددت وطبت النفس }  
 { يا قيس من عمرو }  
 لا مكان حل ال على الزيادة  
 \*(باب الاستثناء)\*

وهو الاخراج بالأواحدى  
 أخواتها مالولاه لدخل في  
 الكلام السابق

(وحروف الاستثناء) أى أدواته (غمانية) وسماها حروفاً تغليباً وهي في الحقيقة ثلاثة أقسام حرف باتفاق وهو (ال) وامم باتفاق (و) هو (غير سوى) كرضي (وسوى) كهمدى (وسواء) كسماء ومتروك بين الفعلية والحرفية (و) هو (خلاف وعدا وحاشا) والمستثنى بهذه الأدوات حالات (فالمستثنى بالانصب) وجوبا (إذا كان الكلام) قبلها (تاماً وجباً) والمراد بالتام أن يذكر فيه المستثنى منه والمراد بالوجب بفتح الجيم ما لا يسبقه نفي ولا شبهه وذلك (فهو) قولك (قام القوم الازيد) فقام فعل ماض والقوم فاعل والاحرف استثناء وزيد منصوب بالا على الاستثناء (و) مثله ١٦٢ (خرج الناس الا همرا) فخرج فعل ماض والناس فاعل والاحرف

استثناء وعمرام منصوب بالا على الاستثناء والاستثناء في هذين المثالين من كلام تام موجب أما كونه تاماً فلذلك المستثنى منه وهو القوم في المثال الاول والناس في المثال الثاني وأما كونه موجباً فإنه لم يسبق نفي ولا شبهه (وان كان الكلام) الذي قبل الـ (منفياً) بأن تقدم عليه نفي أو شبهه وكان (تاماً) بأن ذكر المستثنى منه (جازية) أى في المستثنى (البدل) من المسنن منه بدل بعض من كل سواء كان المستثنى منه مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً (و) جاز أيضاً (النصب) بالا (على الاستثناء فهو) قولك (ما قام القوم الا زيد) بالرفع

في منطوقه بالنسبة للاستثناء المتصل أو مفهومه بالنسبة للمنقطع فإذا قيل جاء القوم فهم عرفاً مجي ما يتعلق بهم أيضاً فقولك الا همرا خارج من هذا المفهوم والمراد بالسابق الذي حقه السبق وان تأخر لفظاً (قوله غمانية) بناء على أن كلاماً من لغات سوى أداة مستقلة (قوله في الحقيقة) أى نفس الامر (قوله كسماء) وكبناء فاللغات أربع (قوله نصب وجوبا الخ) أى سواء كان الاستثناء متصلاً كما مثل أو منقطعاً كقام القوم الاحمارا وكان عليه أن يمثل له وتكرر به مثال المتصل للتوضيح للمبتدى (قوله بأن) تقدم عليه نفي أو شبهه) مثل للنفي ومثال شبهه وهو النهى والاستفهام لا يقيم أحد الازيد وهل قام أحد الازيد والمراد بالنفي ما يشمل النفي لفظاً ومعنى كما مثل أى معنى فقط كقوله

وبالصريحة منهم منزل خلقه عاف تغير الالناى والوند

فان تغير بمعنى لم يبق على حاله (قوله جازية البدل) وهو الراجح وهذا في المتصل أما المنقطع فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً فهو ما زاد هذا المال الا ما نقص وما نفع أحد الا ما ضر اذ لا يقال زاد النقص ونفع الضر وان أمكن تسلطه فأهل الجواز يوجبون النصب فيقولون ما فيها أحد الاحمارا وبنو تميم يميزون البدل ويختارون النصب وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً أى متصلاً كان

او على البدل من القوم ويجب في بدل البعض من الكل اتصاله بضمير المبدل منه لفظاً أو تقديرًا وهو هنا مقدر وتقديره الازيد منهم (و) يجوز (الازيد) بالنصب على الاستثناء ونحو قولك ما مرت بالقوم الا زيد بالجر على البدل والازيد بالنصب على الاستثناء ونحو قولك ما رأيت القوم الا زيد بالنصب لا غير سواء جعلته بدلاً من المنصوب أو منصوباً بالا على الاستثناء ويظهر أثر الاحتمالين في الناصبه ما هو وفي تقدير الضمير وعلمه فعلى تقدير أن يكون بدلاً فالناصب له رأيت مقدرًا بناء على أن البدل على نية تكرار العامل وهو الصحيح ويجب تقدير الضمير معه على ما مر وعلى تقدير أن يكون منصوباً على الاستثناء يكون الناصبه الا على الصحيح عند ابن مالك ولا يحتاج الى تقدير ضمير (وان كان الكلام) منفياً (ناقصاً) بأن لم يذكر المستثنى منه

وتقدم عليه نفي أو شبهه (كان) المستثنى (على حسب العوامل) المقضية له من رفع ونصب وخفض وألغى عمل  
الافان كان ما قبل الايطلب فاعلا رفعت المستثنى على الفاعلية ١٦٣ (نحو ما قام الازيد) فزيد

مرفوع على الفاعلية بقاء والا  
ملغاة (و) ان كان ما قبل الا  
يطلب مفعولا نصبت المستثنى  
على المفعولية نحو (ما ضربت  
الازيد) فزيد منصوب على  
المفعولية بضرب والاملغاة  
(و) ان كان ما قبل الايطلب  
جارا ومجرورا يتعلق به خفضت  
المستثنى بمحرف جر نحو  
(ما مررت الازيد) فزيد  
محفوظ بالباء متعلق بمر والا  
ملغاة ويسمى الاستثناء حينئذ  
مفرغا لان ما قبل الامن العوامل  
تفرغ للعمل فيما بعدها هذا  
حكم المستثنى بالا (و) أما  
(المستثنى بغير وسوى) بكسر  
السين (وسوى) بضمهما مع  
القصر فيهما (وسواء) بالمد وفتح  
السين أقصم من كسرهما فهو  
(مجرور) باضافة غير وسوى  
وسوى اليه (لا غير) أي لا يجوز  
فيه غير الجز وحذف ما أضيف  
اليه غير وبنائها على الضم تشبيها  
بقبل وبعد وتعطى غير وسوى  
وسوى وسواء ما يعطاه الاسم  
الواقع بعد الامن وجوب  
النصب بعد الكلام التام  
الموجب لكن على الحال

أو منقطه افتقول ما قام الازيدا القوم وما فيها الاحارا أحد ولا يجوز  
الاتباع لان التابع لا يتقدم على المتبوع والحاصل أن النصب واجب  
في المقدم مطلقا وفي المؤخر من كلام تام موجب وكذا من كلام تام منفي  
أو شبهه اذ لم يمكن تسلط العامل اجماعا وكذا ان أمكن عند البصريين  
في المنقطع ويترجح البدل في المتصل ويضعف النصب ويكون على حسب  
العوامل في المفرغ (قوله وتقدم عليه نفي) سواء كان مفعولاً به كمثل  
أو معنوا كما في قوله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره فان معناه لا يريد الله  
الا تمام نوره وقوله أو شبهه تقدم انه النهى والاستفهام وانما شرط فيه النفي  
أو شبهه لانه لا يقيد بدونه غالباً فلو فرضنا أنه أفاد بدونه مثل قرأت الايوم  
الجنس لم يحجج اليه ويشترط فيه أيضا الاتصال فلا يكون منقطعا (قوله  
ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا لان ما قبل الامن العوامل تفرغ للعمل  
فيما بعدها) أي لم يعمل في المستثنى منه بل تسلط على ما بعده الا وحينئذ  
تكون الامن حيث اللفظ وجودها كعدمها لانك تحذف المستثنى منه  
وتقيم المستثنى مقامه فيعرب بأعرابه وأما من حيث المعنى فلها تأثير فالمفرغ  
في الحقيقة هو العامل فتسمية الاستثناء به مجازية (قوله تشبيها) أي حالة  
كونه مشبهاً بالقبول وبعد أي في الابهام اذا حذف المضاف اليه ونوى  
معناه ولا من قوله لا غير نافية بمعنى ليس والمضاف اليه لفظ غير محذوف  
هو وخبر لا والتقدير لا غير الجزاء فتقول في اعرابه لا نافية بمعنى ليس ترفع  
الاسم وتنصب الخبر وغير اسمها يبقى على الضم لحذف المضاف اليه ونية  
معناه في محل رفع وخبرها المحذوف منصوب والاصل لا غير الجزاء وقال  
بعضهم ان اللغتي الجنس وغير معنى على الضم لما تقدم في محل نصب اسم  
لا وخبرها المحذوف مرفوع كما هو الغالب اذا علم قال ابن هشام في شرح  
الشذور ما معناه ولا يحذف ما تضاف اليه غير وتبني هي على الضم لا بعد  
ليس خاصة وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب  
اه وعد في المعنى لا غير لحناء وجوزة ابن مالك (قوله لكن على الحال)  
أي لكن نصب غير فيما يجب فيه نصب المستثنى على الحال لا على الاستثناء  
فتقول قام القوم غير زيد وما قام القوم غير جار بالنصب على ما تقدم

(قوله المنق) فهو ما قام القوم غير زيد بالرفع راجعا على البدل والنصب على الحال من جوا (قوله في الناقص المنق) فهو ما قام غير زيد وما أويت غير عمرو وما مررت بغير بكر وقس عليها سوى بسائر لغاتها (قوله وقاطعه مستتر فيه وجوبا) وهو عائذ على البعض المضموم من كلة السابق كالقوم في المثال والتقدير عدا بعضهم عمرا (قوله وعدا عمرو بالجزم الخ) جواز الوجهين مختص بحال تجرذ خلا وعدا عن ما المصدرية كما يرشد الى ذلك تمثيل المصنف وهو الذي عليه الجمهور أما إذا دخلت عليهما ما تعين النصب لأن ما المصدرية لا يليها حرف الجر وانما يوصل بالجل فتعين عدا و خلا حينئذ للعبارة وأجازا الجرهم ما بعضهم في حالة الاقتران لكن على تقدير ما زائدة لامصدرية وهو ان قاله بقياس ففاسد لأن ما لاتراد قبل الجاز بل بعده فهو عما قليل وان قاله بالسماح فساد بحيث لا يتجوز به وأما حاشا فلا حاجة لتقييد هاء التجرد عن ما لأنها لا تدخل عليها الاشد وذا كقوله

فأما الناس ما حاشا قريشا \* فأنلحن أفضلهم فعلا

ويحق على المصنف من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهما الرفعان الاسم الناصبان الخبر فالمنقضي بهما يجب نصبه ليكون خبرا واحدا حكمهما معا تقدم في التواضع لم يذكرهما ولا يقع الاستثناء المنقطع بعدهما ولا بعد خلا وعدا وحاشا بخلاف الاوغير وسوى بلغاتها فانه يقع بعدها

\* (باب لا الناقبة للجنس) \*

أي الناقبة لحكمه لانه فكلما هم على حذف مضاف فاذا قلت لا رجل في الدار دلت لا على نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل اذ من المعلوم أن الذوات لا تنفي وانما ينفي المعنى والمراد الناقبة للجنس على سبيل التخصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها ناقبة للوحدة فهو لا رجل قائما فيصح أن تقول معها بل رجلان أو رجال بخلاف الاولى فلا تقول معها ذلك وانما تقول بل امرأه وقد تكون هذه الخارجة ناقبة للجنس على سبيل الاحتمال والظهور وتعين ذلك بالقصد والقرائن وخروج بقوله الناقبة الزائدة كقوله تعالى ما منعك أن لا تسجد يليق الا بغير

ومن جواز الاتباع بعد التام المنق ومن الاجرام على حسب العوامل في الناقص المنق (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز نصبه وجره) على تقدير الحرفية والفعلية (فخو قام القوم خلا زيدا) بالنصب على أن خلا فعل ماض و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا وزيدا مفعول به (و) خلا (زيد) بالجر على أن خلا حرف جر وزيد مجرور بخلا (وعدا عمرا) بالنصب على أن عدا فعل ماض و فاعله مستتر فيه وجوبا وعمرا مفعول به (و) عدا (عمرو) بالجر على أن عدا حرف جر وعمرو مجرور بهدا (وحاشا لزيد او زيد) بالنصب والجر على وذا ناقبة

\* (باب لا) \*

الناقبة للجنس (اعلم) بكسر الهمزة فعل أمر من علم يعلم أن لا نصب التكرات (وجوبا لفظا أو محلا) (يفسر تنوين اذا باشرت) لا (التكرات)

بأن لم يفصل بينهما فاصل (ولم تكرر) قنصب النكرة لفظا إذا كانت النكرة مضافة لثلاثها نحو لا غلام سفر حاضر وقنصب النكرة محلا إذا كانت النكرة مفردة عن الإضافة ١٦٥ وشبهها (نحو لا رجل في الدار)

فلا حرف تنقي ورجل اسمها ضيق معها على الفتح وموضع نصب بلا وفي الدار خبرها وزهبت طائفة من البصريين إلى أن رجلا ونحوه منصوب لفظا من غير تنوين وهو ظاهر كلام المصنف ونسب إلى سيبويه هذا أن باشرت لا النكرة (فإن لم تباشرها) بأن فصل بينهما بفاصل أو دخلت لأعلى معرفة (وجب الرفع) على الاستدعاء (وجوب) عند غير المبرد وابن كيسان (تكرار لا نحو لا في الدار رجل ولا امرأة) ونحو لا زيد في الدار ولا عمرو (وان تكرر لا) مع مباشرة النكرة (جازا أعمالها والغاؤها) فإن شئت قلت على الأعمال (نحو لا رجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل ورفع امرأة أو فتحها أو نصبها (وان شئت قلت) على الالفاء (لا رجل في الدار ولا امرأة) برفع رجل ورفع امرأة أو فتحها والحاصل أن للنكرة بعد الالفاء خمسة أوجه ثلاثة مع فتح النكرة الأولى واثنتان مع رفعها وتوجيه كل منها مذكور في المطولات

الأخرى ما منعت أن تسجد وخرج بقوله للجبر الماطقة (قوله فاصل) ظرفا كان أو غيره (قوله قنصب النكرة لفظا) أي بلا تنوين للإضافة وقوله مضافة لثلاثها وكذا إلى معرفة حيث لا تتعرف بالإضافة نحو لا مثل زيد حاضر وانما اشترط ذلك لأن لا انما تفصل في التكرارات اسما وخبرا ولم يذكر المصنف والشراح حكم النكرة الشبيهة بالمضاف وانما ذكر احكم المضاف والمفرد وحكمها أنها تنصب لفظا مع التنوين لعدم الإضافة وضابطها ما اتصل به شيء من تمام معناه ما مرفوع به نحو لا قبضا فله محمود أو منصوب نحو لا طالما جلا حاضر أو معطوف عليه نحو لا ثلاثة وثلاثين هنا أو محذوف بخافض متعلق به نحو لا خيرا من زيد عندنا (قوله مفردة عن الإضافة وشبهها) أشار بذلك إلى أن المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيهه وذكر أنه ينصب محلا بلا أي ويبقى لفظا على ما ينصب به لو كان معربا فإذا كان مفردا أي غير المنني والجمع السالم أو كان جمع تكسيري على الفتح نحو لا رجل ولا رجل في الدار وان كان مني أو جمع مذكرا سالمين على الياء نحو لا رجلين ولا مسلمين عندي وان كان جمع مؤنثا سالمين على الكسر نظر إلى أنه ينصب به لو كان معربا أو على الفتح للتحفة وروى بهما لذات من قوله

ان الشباب الذي مجده واقبه • فيه نلذ ولا لذات للشيب (قوله منصوب لفظا) أي فتحته فحصة اعراب وقوله من غير تنوين أي للتخفيف (قوله فإن لم تباشرها) أي النكرة بأن فصلت من النكرة الموجودة معها أو لم تكن هناك نكرة بل مرفوعة عما بقولهم السالبة تصدق بشي الموضوع ولذا قال الشارح بأن فصل الخ فقوله أو دخلت لأعلى معرفة أحد قسمي عدم المباشرة فهو داخل في كلام المتن كذا في الحاشية أي فيكون هذا مشتقلا على محذور قوله سابقا التكرارات وقوله إذا باشرت (قوله جازا أعمالها والغاؤها) فعدم التكرار موجب للعمل على أن والتكرار مجوز له ولا إهمال (قوله خمسة أوجه الخ) حاصلها مع توجيهها أن تفتح الأول وترفع الثاني بالعطف على محل لامع الأول فإن محلها مرفوع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة لتوكيد التي أو نصبه أي

الثاني بالعطف على محل الاسم الأول وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف  
والمعطوف أو تفتح أي الثاني كالأول على الأعمال أو ترفعها اسم لا الأولى  
بالابتداء واسم الثانية بالعطف عليه أو ترفع الأول بالابتداء كما تقدم وتفتح  
الثاني وتكون لا الثانية عاملة ولا يجوز نصب الثاني حينئذ لأن نصبه انما  
يكون بالعطف على منصوب لفظاً ومحلاً وهو حينئذ مشتق ففتح الأول معه  
ثلاثة في الثاني ورفعته معه اثنان فيه فتأمل

\* (باب المنادى) \*

(قوله بفتح الدال) احتراس من المنادى بكسرهما وهو طالب الاقبال  
ومعلوم أن المنادى من أقسام المفعول به الذي حذف عامله وجوبا وهو  
لغة المطلوب اقباله مطلقا واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله المطلوب الخ)  
هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه وأما تعريفه باعتبار لفظه فهو الاسم  
الذي يدخل عليه بأحدى أخواته في التعريف مما حمله لأن النحوي  
انما يبحث عن اللفاظ اه من عبد المعطى ودع المحشى ذلك بأن كلام  
الشارح على حذف مضاف أي اسم المطلوب اقباله أي توجهه الى الطالب  
بقوله الوجه والمراد المطلوب اجابته أي حقيقة كالفقلاء أو حكما كالمترن  
منزاتهم نحو يا سماء أقلعي (قوله أو أحدى أخواتها) أي نظائرها في  
العمل ففي كلامه تشبيه النظائر بالأخوات لما بينهما من التقارب ثم أطلق  
اسم التشبيه به وهو الأخوات على التشبيه وهو النظائر فهي استعارة  
مصرحة ونظائر يا سبعة الهمة نحو أزيد أقبل مقصورة ومعدودة وأي  
كذلك فهذه أربعة والخامس ايا والسادس هيا والسابع ولكن سبويه  
والجمهور على اختصاصها بالنندية قال همة للمنادى القريب وأي للمتوسط  
ويا وكذا أي البعيد أما في حكمه كالسأهي والنائم (قوله والمراد بالمفرد  
هنا الخ) كان الأنسب ذكر ذلك هناك والاحالة عليه هنا كما هو العادة من  
الاحالة على الأول اه من عبد المعطى (قوله المقصودة) أي التي  
قصدها الطالب بالذات (قوله دون غيرها) من النكرات والفرق بين  
المقصودة وغيرها انك اذا رأيت جماعة لم تدري ما أسمائهم وأردت واحدا  
بعينه قلت يا رجل فان أجابك غيره لم يحصل القصد والقصد هو الذي يعرف

\* (باب المنادى) \*

بفتح الدال (المنادى) هو  
المطلوب اقباله بيا أو أحدى  
أخواتها وهو (خسة أنواع  
المفرد العلم) والمراد بالمفرد هنا  
وفي باب لا السابق ما ليس مضافا  
ولا شبيهه (والنكرة المقصودة)  
بالنداء دون غيرها



ويوجب الضم ( قوله غير المقصودة بالذات ) أشار الشارح رحمه الله لدفع ما يقال إن المنادى مقصود على كل حال فكيف يتأق عدم القصد فأشار إلى أن النكرة لم يقصد بها الأفراد عما شملته وذلك الفرد غير معين فهناك قصد ولا بد ( قوله وهو ما اتصل به الخ ) أي اسم اتصل به شيء أي لفظ من تمام معناه أي لفظ به تمام معناه وتفسير شيء بلفظ أولى مما قيل إن المراد بقوله شيء المعنى لأن الاتصال الحقيقي لا يكون للمعنى وإنما هو للاتقاط ووجه شبه هذا النوع بالماض من ثلاثة أوجه أحدها كونه تعلق به شيء من تمام معناه كما أن المضاف إليه من تمام المضاف الثاني أنه عامل فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده الثالث طول الكلام بما بعد كل واحد منهما ( قوله فأما المفرد العلم ) أي الذي لم يكن موصوفاً بـ مضاف إلى علم فإن كان كذلك فهو يازيد بن سعيد جاز فيه الضم على الأصل والفتح اتباعاً لنون ابن فانه مفتوحة لا غير لكونه مضافاً ( قوله فينبيان ) أي ومحلها نصب وقوله على الضم أي لفظاً كما مثل أو تقدير كضم سيبويه في قولك ياسيبويه فيجوز في تأنيه الرفع مرعاة لذلك الضم المقدر والنصب مرعاة للمحل فتقول ياسيبويه العالم أو العالم ولا يجوز الجزو كضم الفتح والداعي وهذا تأبط شراً والمراد ما يشمل الضم حقيقة أو حكماً فيشمل نائبه وهو ألف المتنى كاحسان وواو الجماعة كازيدون فساوت عبارته حينئذ عبارة بعضهم من قوله المنادى المعرف مبني على ما يرفع به لكن هذه العبارة أصرح في المقصود وإنما يخفى المنادى المعرف لمساوئته كاف الخطاب في فهو أدعوك من حيث الأفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وكاف الخطاب مبني على شبهه بكاف ذلك الجمع على حرفتها ومشابه المشابه مشابه فيكون مبنيًا أيضاً وبني على حركة للاعلام بأن بناءه غير أصلي إذا الأصل في الأسماء الأعراب وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف إلى باب المتكلم في بعض لغاته اذ لو بني على الكسر لالتبس به عند حذف ياءها كتمام بالكسرة عنها أو بني على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه كتمام بالفتحة عنها ( قوله في حالة الاختيار ) أما في الاضطرار فينون وللشاعر حينئذ وجهان الأول الضم مع التنوين تشبيهاً بـ رفوع

(والنكرة غير المقصودة بالذات)  
 وإنما المقصود واحد من أفرادها  
 (والمضاف) إلى غيره (والشبه  
 بالمضاف) وهو ما اتصل به شيء  
 من تمام معناه (فأما المفرد العلم  
 والنكرة المقصودة فينبيان  
 على الضم من غير تنوين)  
 في حالة الاختيار فقال المقصود  
 العلم (فهو يازيد) مثال  
 النكرة المقصودة فهو (يارجل)



ممنوع من الصرف اضطر الى تنوينه والثاني النصب تشبيها بالمضاف لطوله  
بالتنوين وكلا الوجهين ممنوع من العرب والضم تختار الخليل وسيبويه  
وعليه قوله

سلام الله بامطر عليها \* وليس عليك بامطر السلام

والنصب مختار ابي عمرو وطائفة وعليه قوله

ضربت صدرها الى وقالت \* باعد بالقدر وقتك الا واتي

(قوله لعين) في موضع نصب على الحال أي حال كونه لعين من أفراد  
النكرة اذ لو كان لغريمعين صارت نكرة غير مقصودة (قوله موصوفة) أي  
بمفرد أو جار ومجرور أو ظرف أو حلة (قوله توتر) بالواو الساكنة أي  
تقدم نصبها على ضمها وهذا على مذهب الكسائي فإنه يجوز الامرين  
لكن النصب عنده أرجح وأعلى مذهب الجمهور فالنصب متعين لا غير  
(قوله يا رجلا كريما) تقدم أن النكرة المقصودة معرفة فحق هذا المثال  
وصف المعرفة بالنكرة ويجاب بأنها في هذه الحالة صارت غير معرفة نظرا  
الى اللفظ لظهور نصبها وتنوينها وان كانت معرفة بالقصد اذ اللفظية  
أقوى من المعنوية (قوله يا عظيم يا رجلا الخ) مبنى على أن حلة يرجى الخ  
منفية أما الوجه لعلنا حال من الضمير المستتر في عظيم وجب نصبه لانه حينئذ  
من التشبيه بالمضاف (قوله منصوبه) أي لفظا والافعال نادى المعرّف  
منصوب أيضا لكن محلا وانما نصبت هذه الثلاثة لفظا لانهم ليس فيها حلة  
تقتضي البناء أما المضاف فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث  
الافراد لانها كلمة وهو كلمتان وأما التشبيه به فلكونه مشابها للنادي  
المضاف فيما مر وأما النكرة غير المقصودة فلنسبكها فلم تشابه الكاف  
في التعريف وبشرط أن لا يكون مضافا للضمير المخاطب فلا يقال  
يا غلامك لاستلزامه اجتماع التقيض لان الغلام مخاطب من حيث انه  
نادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تقيدهما  
(قوله فحين سميت) في موضع نصب على الحال أي حال كونه فحين سميت من  
الرجال بذلك أي بالمعطوف والمعطوف عليه مما أما نصب الاول فلانه تشبيه  
بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول وأما نصب الثاني فبالعطف

لعين هذا اذ لم تكن النكرة  
المقصودة موصوفة فان كانت  
موصوفة فالعرب توتر نصبها على  
ضمها يقولون يا رجلا كريما  
أقبل ومنه الحديث يا عظيما  
يرجى لكل عظيم نقله ابن مالك  
عن الفراء وأقره عليه (والثلاثة  
الباقية) التي هي النكرة غير  
المقصودة والمضاف والمنسبه  
بالمضاف (منصوبه) وجوبا  
(لا غير) أي لا يجوز فيها غير  
النصب مثال النكرة غير  
المقصودة قول الواعظ يا غافلا  
والموت يطلبه اذ لم يقصد غافلا  
بمعينه ومثال المضاف فهو  
يا عبد الله ومثال المنسبه  
بالمضاف نحو يا حسنا وجهه  
ويا طالعاجيلا ويا رفيقا بالعباد  
ويا ثلاثة وثلاثين فحين سميت  
بذلك

على الأول ولا يجوز ادخال عليه لانه الجزء الثاني من العلم يخرج بقوله

فحين سمعته ما اذا ناديت جماعة عدتهم ذلك نصبه تفصيل فان كانت غير معينة نصبتما أيضا وان كانت معينة ضمنت الاول وعرفت الثاني بأل ونصبته فتقول يا ثلاثة والثلاثين أو دفعته فتقول يا ثلاثة والثلاثون فان أعدت معه يا معين ضمه وتجريده من أل

\*(باب المفعول من أجله)\*

(قوله ويسمى الخ) يعني له ثلاثة أسماء ومعناها واحد أي ما فعل لأجله فعله وعرفه بعضهم بتعريف جامع لشرائطه الخمسة فقال هو المصدر القلي المحلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل ولو تقدير انخرج غير المصدر فلا يجوز جئتكم التمنن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر ويخرج غير القلي فلا يجوز جئتكم قراءة للعسل لان المتقراء من أفعال اللسان ولا قتلا للكافر لان الفعل من أفعال اليد ويخرج بالمحلل لحدث بقية المفاعيل اذ لا تحليل فيها ويخرج بقوله شاركه في الزمان ما لم يشركه فيه فلا يجوز تأهبت اليوم السفر غد الان التأهب ومنه غير زمن السفر ويخرج بقوله والفاعل ما لم يشركه فيه فلا يجوز جئتكم فحبتك اياي لان فاعل النجي المتكلم وفاعل الحبة المخاطب وقولنا ولو تقدير الادخال خوف من قوله تعالى ربكم البرق خوفا وطمعا فانه في تقدير يجعلكم ترون وهذه الشروط تؤخذ من تعريف المتن مع المثال الذي مشتمل به وهي شروط لجواز النصب لالوجوبه قال ابن مالك وليس يمنع مع الشروط الخ (قوله وهو الاسم) ولونأويلا فهو جئتكم أن أبتغي معروفك (قوله المصدر) يخرج اسم الذات فانه لا يكون عليه كما تقدم بجئتكم التمنن والعسل (قوله المنصوب) أي جوارزا كما تقدم وناسبه الفعل على تقدير اللام عند البصريين وهو الراجح (قوله الذي يذكره) هذا شامل لما كان غرضه مقصودا كاجلالا وابتغاء في مثاليه ولما كان غير غرض فهو قعدت عن الحرب جينا اذ لا يكون الجين غرض لا احد لكونه رذيلة فنالاه لا ينضمنا به بالاقول كما هو شأن المثال

\*(باب المفعول معه)\*

و يسمى المفعول له والمفعول لأجله (وهو الاسم) المصدر المنصوب الذي يذكر (علة و) بيان السبب وقوع الفعل الصادر من فاعله (محو قولك قام زيد اجلا لا عمرو) فاجلالا مصدر منصوب ذكره و سببا لوقوع الفعل الصادر من زيد فان سبب قيام زيد لعمرو هو اجلاله ونعظيمه واعرابه قام زيد فعل وفاعل واجلالا مفعول لأجله و لعمرو متعلق باجلالا (وقصدت انبتاه معروفك) فابتغاء مصدر منصوب ذكره لبيان سبب القصد واعرابه قصدت فعل وفاعل ومفعول وابتغاء مفعول لأجله ومعرفتك مضاف اليه ونبه بهذين المثالين على انه لا فرق في ذلك بين الفعل المتعدي واللازم ولا بين المصدر المضاف وغيره

\*(باب المفعول معه)\*

(المفعول معه)

(قوله هو الاسم) أي الصريح لأن المفعول معه لا يكون إلا اسما صريحا  
والاسم يشمل المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث تصغيرا وتكسيرا  
وخرج به الفعل نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن والجملة نحو سرت  
والنفس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيها الانها داخله  
في المثال الاول في اللفظ على الفعل وفي الثاني على جملة (قوله المنصوب)  
أي بما سبقه من فعل أو شبهه على الصحيح خلافا للبرجاني في دعواه أن  
الناصب له الواو اذ لو كان الامر كما ادعى لصح اتصال الصغير بها فكان يقال  
جلست وكما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو وانك ذلك وذلك  
ممنوع باتفاق قال في الخلاصة

بما من الفعل وشبهه سبق \* ذا النصب لا بالواو في القول الاحق  
وخرج بهذا القيد المرفوع والمجرور كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه وهو  
الفضيلة نحو اشتراك زيد وعمر ولان الثاني عمدة اذا اشتراك لا يقع الا  
من اثنين فأكثر (قوله بعدوا والمعية) أي التي بمعنى مع أي الدالة  
على المصاحبة بلا تشريك في الحكم نحو سيرى والطريق مسرعة فان  
الواو في الطريق دالة على مصاحبة السائرة لها دون التشريك أي دون  
اشتراكهما في السير اذ من المعلوم أن الطريق لا تسير تأمل وقس هـ من  
الهمشي أقول قوله بلا تشريك في الحكم أخذ من خصوص المثال اعني  
سيرى والطريق الخ ويلزم عليه فساد مثال المصنف الاول وهو قوله جاء  
الامير والجيش فان فيه مشاركة في الحكم كأمثلة كثيرة مثلا وبها وبنافيه  
قول الشارح ونه بهذين المثالين الخ فان تجويز العطف الذي ذكره يقتضي  
المشاركة في الحكم والحامل له على ذلك خروج نحو اشتراك زيد وعمر  
بهذا القيد وقد علمت مما تقدم أنه خارج بقيد ملحوظ صرح به العلامة  
الاشموني وصرح به أيضا محشي هذا الكتاب عبد المعطي وأخرجا ما ذكر به  
ولم يذكر هذا القيد في مع فتأمل بانصاف وخرج بهذا القيد أعني بعد  
واو المعية الاسم الواقع بعد مع بكت مع زيد (قوله لبيان من فعل معه  
الفعل) أي لبيان الذات التي فعل الفاعل الفعل بمصاحبتها فالمفعول معه  
اصطلاحاً هو اسم تلك الذات (قوله الفعل) أي اللغوي وهو الحدث

هو الاسم المنصوب) بعدوا  
المعية (الذي يذكر لبيان من  
فعل معه الفعل) أي المذكور  
ليان من صاحب معمول الفعل  
(فحق قول تجاه الامير والجيش)  
فالجيش اسم منصوب مذكور  
ليان من صاحب الماء والخشبة  
(واستوى الماء) والخشبة  
فان خشبة اسم منصوب مذكور  
ليان من صاحب الماء في  
الاستواء ونه بهذين المثالين  
على أن المنصوب بعد الواو

وكان الاولى أن يزيد في التعريف المسبوق بمجمله فعليه كسرت والنيل  
أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه كأناساً والنيل فخرج ما لم يسبق بمجمله  
فحوكل رجل وضيعته فلا يجوز فيه النصب خلافاً للصيرى وبقولنا أو  
اسمية الخ فهو هذا الك وأبال بالموحدة فلا يتكلم به خلافاً لابي على (قوله  
قد يجوز عطفه على ما قبله الخ) اعلم أن الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو  
له خمس حالات لانه على قسمين اما أن يصلح لكونه مفعولاً معه أو لا فاما  
الاول فله ثلاثة أحوال رجحان العطف ورجحان النصب على المعية  
ووجوب النصب فالاول فحو جاء الأمير والجيش بنصب الجيش على أنه  
مفعول معه ورفعه عطفاً على الأمير وهو أريح لانه الاصل وقد أمكن بلا  
ضعف في اللفظ والمعنى قال في الخلاصة

\* والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق \* والثاني فحققت وزيد بالنصب  
على أنه مفعول معه وبالرفع عطفاً على التاء وهو ضعيف لأن العطف على  
ضمير الرفع المتصل بلا فاصل ضعيف قال في الخلاصة

\* والنصب مختار لدى ضعف التسق \* والثالث نحو استوى الماء والخشبة  
بنصب الخشبة لا غير ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنى لانه  
يقتضى حينئذ أن الاستواء الذي معناه الارتفاع وقع من الماء والخشبة  
مع أنه لم يقع الا من الماء وأما القسم الثاني من قسمي الاسم الواقع بعد  
الواو وهو الذي لا يصلح لكونه مفعولاً فهو قسمان ما يتعين فيه العطف فهو  
أشتر لزيد وعمر وكل رجل وضيعته وجاء زيد وعمر وقبله أو بعده وما لا  
يصلح فيه العطف ولا النصب على المعية فهو \* علقتهما ببناء ماء باردا \*  
وقوله

اذا ما القانيات برزن يوما \* وزججن الحواجب والعونا  
فالعطف فيها ما يمنع لا انتفاء المشاركة التي يقتضيها العطف وكذا النصب  
على المعية لا انتفاء المصاحبة في المثال الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في  
الثاني فبقول العامل فيها ما يعمل يصح انصبابه على ما بعده فيقول علقتهما  
يا نلتها وزججن برزن كما ذهب اليه الجرمي وبعضهم أو يضمر عامل ملائم لما  
يعد الواو انصب له فية ترفى علقتهما ببناء ماء باردا وأسقيتها ماء باردا وفي

قد يجوز عطفه على ما قبله  
كالجيش

البيت وكلن العيون الى هذا ذهاب القراء والفارسي ومن تبعهما  
(قوله وقد لا يجوز كل خشبة) لأن المراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به  
قدور ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى هنا بمعنى ارتفاع كما تقدم لا بمعنى  
تساوي والذي يرتفع هو الماء لا الخشبة فالمراد أن الماء صاحب الخشبة  
وقت حصول الارتفاع منه

\*(باب مخفوضات الاسماء)\*

من اضافة للصفة للموصوف أي الاسماء المخفوضات أو على معنى من أي  
المخفوضات من الاسماء (قوله لبيان الواقع) لأنه لا يجتمع الا الاسماء  
(قوله المشهورة) احتراز بذلك عن غير المشهورة وهي نوعان المخفوض  
بالمجاورة كهذا حجر ضرب حرب روى بحر حرب لجوارته لضرب وهو في محل  
رفع صفة بحر وعلى الرفع أكثر العرب والمخفوض بسبب توهم دخول  
حرف البحر نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في قائما  
لجملة المجرورات خسة والتعقيق أن هذين يرجعان الى البحر بالمضاف  
والى البحر بالحرف كما قاله ابن هشام في شرح لمحة أبي حيان وأن المجرور  
بالتبعية الذي ذكره المصنف مجرور بما جرت تبوعه من حرف نحو مررت  
بزيد الفاضل أو مضاف بنحو ما غلام زيد الفاضل هذا في غير البدل أملافة  
فهو على نية تكرار الحاصل نحو مررت بزيد أخيك (قوله على ثلاثة  
أقسام) أي مشتملة على ثلاثة الخ من اشتغال الكل على جرثياته (قوله  
بالاضافة) أي بسببها أي أن الاضافة سبب لجر المضاف اليه ولا يلزم من  
كونها سببا كونها ملالة لأن كون الشيء سببا أعم من كونه عاملا  
وحينئذ يكون جاريا على الصحيح وهو أن المضاف اليه مجرور بالمضاف  
لا بالاضافة ولا بالحرف المنوي والاضافة لغة الاستفاد واجتلا جاتسبة  
تقييده بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما بأبداء الأولى من اعتقاده من قلبي زيد  
ولا ترد اضافة الجمل لأن في تقدير الاسم وقولنا تقييدها احتراز من زيد  
قائم وقولنا تقتضي انجرار ثانيهما احتراز من زيد الخياط قائم وقولنا أبدأ  
احتراز من زيد الخياط قائم لا يلزم فيه الجمل أبدأ (قوله وهو ضعيف) تقدم  
ما فيه من أن الصحيح أن البحر بما جرت تبوعه لا بنفس التبعية كما قاله المتقن

(قوله)

وقد لا يجوز كل خشبة) وأما خبر  
كان وأخواتها) فهو كان زيد  
قائما) واسم ان وأخواتها) فهو  
ان زيد قائم) فقد تقدم ذكرهما  
في المرفوعات) استطراد اعقب  
باب المبتدا والخبر فلا حاجة الى  
اعادتهما) وكذلك التوابع  
المنصوبة) فقد تقدمت هناك  
في أبواب أربعة عقب النواسخ  
ومن جعلها تابع المنصوب المقصود  
بالذكر هنا ومثاله في النعت رأيت  
زيدا العاقل وفي العطف رأيت  
زيدا وعمر وفي التوكيد رأيت  
زيدا نفسه وفي البدل رأيت  
زيدا أخاك وما أشبه ذلك

\*(باب مخفوضات الاسماء)\*

باضافة بب الى المخفوضات  
وباضافتها الى الاسماء لبيان  
الواقع وهي خاتمة الكتاب  
(المخفوضات) المشهورة على  
(ثلاثة) أقسام قسم (مخفوض  
بالحرف) نحو زيد (و) قسم  
(مخفوض بالاضافة) نحو غلام  
زيد وقسم مخفوض بالتبعية على  
رأى الاخفئ والسهلي وهو  
ضعيف

(قوله وهو مراد المصنف الخ) أي فيكون قوله وتابع الخفوض من عطف التفسير على ما قبله (قوله وهي أم حروف الخفوض) أي أصلها لأنها تنفرد بحرف الظروف التي لا تصرف كقبل وبعد وعند ولدن ولذا أقدمها المصنف في الذكور ومن معانيها التبعية كقوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض ولذا أقرئ بعض ما تحبون ومنها بيان الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول مع الضمير أن كان ما قبلها معرفة فقول الرجس الذي هو الاوثان فإن كان نكرة فعلا ممتا أن يصح أن يخلفها الضمير فقط كقوله تعالى من أساور من ذهب ومنها الابتداء كما أشار إليه الشارح بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله والى) ومن معانيها الصاحبة كقوله تعالى ولاتأكلوا أموالهم إلى أموالكم ومنها التبيين وهي المدينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد جبا أو بغضاً من فعل نحب أو اسم تفضيل كقوله تعالى رب السجن أحب إلى <sup>وقوله</sup> الظلم أبغض إلى <sup>وقوله</sup> ونحو ما أحب زيداً إلى <sup>وقوله</sup> وأبغض عمر إلى <sup>وقوله</sup> ومنها الانتهاء كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعن) ومن معانيها البعدية كقوله تعالى لتركبن طبقاً عن طبق ومنها الاستعلاء كقوله تعالى فأنما يبخل عن نفسه ومنها المجاوزة كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعلى) ومن معانيها الظرفية كقوله تعالى على حين غفلة ومنها التعليل كقوله تعالى ولتذكروا الله على ما هداكم ومنها الاستعلاء كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وفي) ومن معانيها السببية كقوله تعالى <sup>وقوله</sup> فيم أيايذتم وفي الحديث دخلت امرأة النار في هرة وتسمى حينئذ التعليلية ومنها المصاحبة كقوله تعالى قال ادخلوا في أمم ومنها الظرفية كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله ورب) قد تقدم أول الكتاب بعض ما يتعلق بها فراجع (قوله والباء) ومن معانيها البدل نحو ما يسرني بها جسر النهر ومنها الظرفية كقوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر ومنها التعدية كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله والكاف) ومن معانيها التعليل كقوله تعالى وإذا كره كراهداكم ومنها التشبيه كما أشار إليه بالمثال

قوله على ما قبله أي وهو قول  
الشارح وقسم مخفوض  
بالتبعية وفيه ما فيه اه معصمه

وهو مراد المصنف بقوله  
(وتابع الخفوض) فهو زيد  
الفاضل وقد اجتمعت الثلاثة  
في البسطة (فأما الخفوض  
بالحرف فهو ما يخفوض بمن)  
وهي أم حروف الخفوض نحو  
من البصرة (والى) نحو إلى  
الكوفة (وعن) نحو عن زيد  
(وعلى) نحو على السطح (وفي)  
نحو في المصنف (ورب) بضم  
الراء نحو رب رجل كريم (والباء)  
نحو بالتدليل (والكاف) فهو  
كالاسد

وقد تقدم أول الكتاب وهي لا تجز إلا الظاهر وقل جزها ضمير الغيبة المتصل  
كقوله \* وأتم وأعال كلها أو أقربا \* وهو مختص بالضرورة وأقل منه  
جزها ضمير الرفع نحو ما أنا كهو وضمير النصب نحو ما أنا كإياك وشذ جزها  
ضمير المتكلم كقوله \* وإذا الحرب شمرت لم تكى \* (قوله واللام) ومن  
معانيها الملك وقد تقدم أول الكتاب مع زيادة وقد تكون زائدة لمجرد  
التوكيد كقول الشاعر

وملكت ما بين العراق ويثرب \* ملكاً جاراً لمسم ومعاهد

وقد تكون لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعاً عن غيره كقوله تعالى  
ان كنتم للربوا تعبرون وقوله فعال لما يريد (قوله وما يخفض بحروف  
القسم الخ) تقدم الكلام عليها أول الكتاب فراجعها (قوله وبواو رب)  
الصحيح أن الجار رب المقدرة لا الواو خلافاً للمصنف تبعاً للمبرد  
والكوفيين وكما تحذف رب بعد الواو فتكون هي العاملة على الصحيح كذلك  
تحذف بعد الفاء وهي العاملة على الصحيح أيضاً وتحذف بعد بيل وهي العاملة  
عليه أيضاً وتحذف بدون الواو والفاء وبيل وقد مثل الشارح للأول ومثال  
الثاني \* فثلك حبلى قد طرقت وهي ضع \* ومثال الثالث  
\* بل بلدى سعدوا كمام \* ومثال الرابع \* رسم دار وقت في طله \*  
وحذفها بعد الفاء كثيراً بعد الواو أكثر بعد بيل قليل وبدونهن أقل  
(قوله نحو بيل) أي من قول امرئ القيس

وبيل كوج البحر أرخى سدوله \* على بأنواع الهموم ليتلى

أي ورب ليل كوج البحر في كثافة ظلمته وأرخى سدوله صفة لليل أي  
ستوره وليتلى أصله ليتبلى فحذف المفعول أي لينظر ما عندي من الصبر  
أو الجزع (قوله وبعد ومنذ) هما لا يجز إلا الوقت وأما قوله لم مارأيته  
منذ أن الله خلقه فتقديره منذ زمن أن الله خلقه أي منذ زمن خلق الله  
إياه ولا بد أن يكون معينا لا مبهما ماضياً وحاضر والمستقبلاً تقول  
مارأيته منذ يوم الجمعة ومنذ يومنا ولا تقول منذ يوم ولا منذ غد وقس منذ  
ويستعملان معين وذلك في موضعين أحدهما أن يدخل على اسم مرفوع  
نحو مارأيته منذ أو منذ يومان أو منذ أو منذ يوم الجمعة أو منذ أو منذ يومنا

(واللام) نحو لبلد (و) ما يخفض  
(بحروف القسم) أي العين  
(وهي الواو والباء والتاء) نحو  
والله وبالله وتالله (وبواو رب)  
نحو ليل أي ورب ليل (وبعد  
ومنذ) نحو منذ يوم الخميس  
ومند يوم الجمعة (وأما ما يخفض  
بالإضافة)



وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير قال في المنقح  
ومعناهما الامدان كان الزمان حاضرا أو معدودا أو أول المدة ان كان ماضيا  
والتقدير امد انقطاع الرؤية يومان أو يومنا وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة  
ثانيهما أن يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقول الفرزدق  
ما زال مدعقدت يدها ازاره \* فسمها أدرك خمسة الاشبار

أو اسمية كقول ميمون الاعشى

\* وما زلت أبغى المال مذأبا يافع \* قال في الاوضح وهما حينئذ طرفان  
باتفاق مضافان الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقال في المنقح  
وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة ليكون هو الخبر (قوله  
فتحوقولك غلام زيد) اقتصر في التنبيل على مثال أفادت فيه الاضافة  
تعريف المضاف ومثله ما أفادت فيه تخصيصه وهو ما اذا كان المضاف  
اليه نكرة كما في قولك غلام رجل وتسمية الاول تعريفه وهذا تخصيصا أمر  
اصطلاحى والا فالاول فيه تخصيص معنوى ومثل ما تقدم أيضا ما لم تقدم  
فيه الاضافة تعريفه ولا تخصيصا وهو ما كان المضاف فيه وصفا بمعنى  
الحال أو الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مثال  
مبالغة فان ذلك كله باق على تنكيره وان أضيف الى معرفة بدليل دخول  
رب عليه كقوله

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم \* لاقى مباعدة منكم وحرمانا

واضافة هذا القسم تسمى لفظية لأن فائدتها راجعة الى اللفظ فقط  
بتخفيف أو بتحسين وهي في تقدير الانفصال بخلاف القسمين الاولين فانها  
فيهما تسمى معنوية لأن فائدتها راجعة الى المعنى كما تقدم (قوله على  
قسمين) أى مشتمل الى آخر ما تقدم (قوله ما يقدر باللام) أى ما تكون  
الاضافة فيه على معنى اللام ولا يلزم من كون الاضافة على معنى اللام  
صحة التصريح بها بل تنكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلولها فقولك  
يوم الاحد وعلم الفقه وشهر الاربع على معنى اللام ولا يصح اظهارها فيه  
(قوله ما يقدر بين) أى ما تكون الاضافة فيه على معنى من الدالة على  
بيان الجنس وهذه الاضافة هي المسماة بالاضافة البينائية لأن المراد بين من

(فتحوقولك غلام زيد) فزيد  
مختوض باضافة غلام اليه  
(وهو) أى المختوض بالاضافة  
(على قسمين) الاول (ما يقدر  
باللام) الدالة على الملك (فهو  
غلام زيد) أو الاختصاص نحو  
باب الدار (و) القسم الثانى  
(ما يقدر بين) الدالة على بيان  
الجنس (فهو نوب خرو باب  
ساج وخاتم حديد) أى نوب من  
نر وباب من ساج وخاتم من  
حديد والخزوع من الحرب  
والساج نوع من الخشب

البيانية تقدم وضابط هذه الاضافة أن يكون المضاف بعضا من المضاف  
اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كنوب خز وخاتم حديد لا ترى أن النوب  
بعض الخرز والخاتم بعض الحديد وأنه يقال هذا النوب خز وهذا الخاتم  
حديد فان اتنى القيدان معا فنوب زيد أو اللؤلؤ فقط فنوب يوم الخميس  
أو الثاني فقط فنوب زيدا لاضافة بمعنى لام الملك كالمثال الاول أو لام  
الاختصاص كالمثال الثاني والثالث (قوله وزاد ابن مالك الخ) أشار  
لهذا ابن مالك في خلاصته بقوله

والثاني اجرروا فمن اوفى اذا \* لم يصلح الا ذلك الخ

وضابطه أن يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف زمانيا فنوب بل مكر المثل  
أو مكانيا حقيقيا فنوب يا صطحي السجين أو مجازيا فنوب ألد الخسام وما زاد  
ابن مالك مخالف لما ذهب اليه سيويه والجهور من أن الاضافة لا تعدو أن  
تكون بمعنى اللام أو من وموهم الاضافة بمعنى في محمول على انها فيه بمعنى  
اللام الدالة على الاختصاص ففكر الليل على معنى مكر مختص بالليل لكونه  
فيه والله أعلم وهذا آخر ما يسر الله تعالى جمعه أسأله أن يديم نعمه بفضله  
وأحسنه آمين وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكره وذكر أهله الأكرام وعقل  
عن ذكره وذكر أهله الغافلون وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب  
العالمين \* قال مؤلفها وتم تبييضها في يوم الثلاثاء سادس شهر ربيع الثاني  
من شهر رائف ومائتين وثلاث وعشرين من هجرة صلى الله عليه وسلم

تم طبع هذه الحاشية الطبعة الثانية محلاة بالشرح حتى قيل لها ادخلي  
الصرخ بالطبعة السنية بيولا في مصر المعزية في ظل ذي السعادة  
الاكرم الخديو الاعظم سعادة أفندينا المحروس بعناية به العلي اسمعيل  
ابن ابراهيم بن محمد علي مطبوعة دار الطباعة المذكورة بنظر من عليه  
لسان الصدق في ثنى حضرة حسين بك خنسي والتصحیح بعرفة الفقير محمد  
الصباغ أسبغ الله عليه النعم أتم اسماعيل والختم في العشر الاخير من  
صفر الخير سنة ١٢٨٤ من هجرة من زال به كل ضير صلى الله عليه وسلم عليه وعلى  
آله وكل تابع على منواله

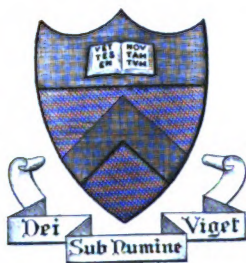
وزاد ابن مالك تبع الطائفة  
قسمنا بالناس وهو ما يقدر بيني  
الدالة على الطرفة فنوب مكر  
الليل وتربع أربعة أشهر  
(وما أشبه ذلك) من أمثلة  
القسمين الأولين والثلاثة وأما  
تابع المفروض فقد تقدم في  
المرفوعات فليراجع جميع ذلك  
قال مؤلفه وهذا آخر ما أردنا  
ذكره على هذه المقدمة وكان  
الفرغ من تصنيف هذا الشرح  
بعد عصر الجمعة أول يوم من  
رجب القرد سنة سبع ومائتين  
ومائة من الهجرة الشريفة  
النبوية على صاحبها أفضل  
الصلاة وأزكى التسليم وسلام  
على جميع الانبياء والمرسلين  
والحمد لله رب العالمين







Library of



Princeton University.



